



رسائل مقدسية

JERUSALEM MESSAGES

أ.د. سعيد أبو علي

السلسلة: أسفار مقدسية
الكتاب ١: رسائل مقدسية
المؤلف: أ.د. سعيد أبو علي

الطبعة: الأولى / ٢٠٢٥
الترقيم الدولي: 978-614-804-197-6

تصميم الغلاف: محمود ناجية

الناشر
شمس للنشر والإعلام
القاهرة - مصر

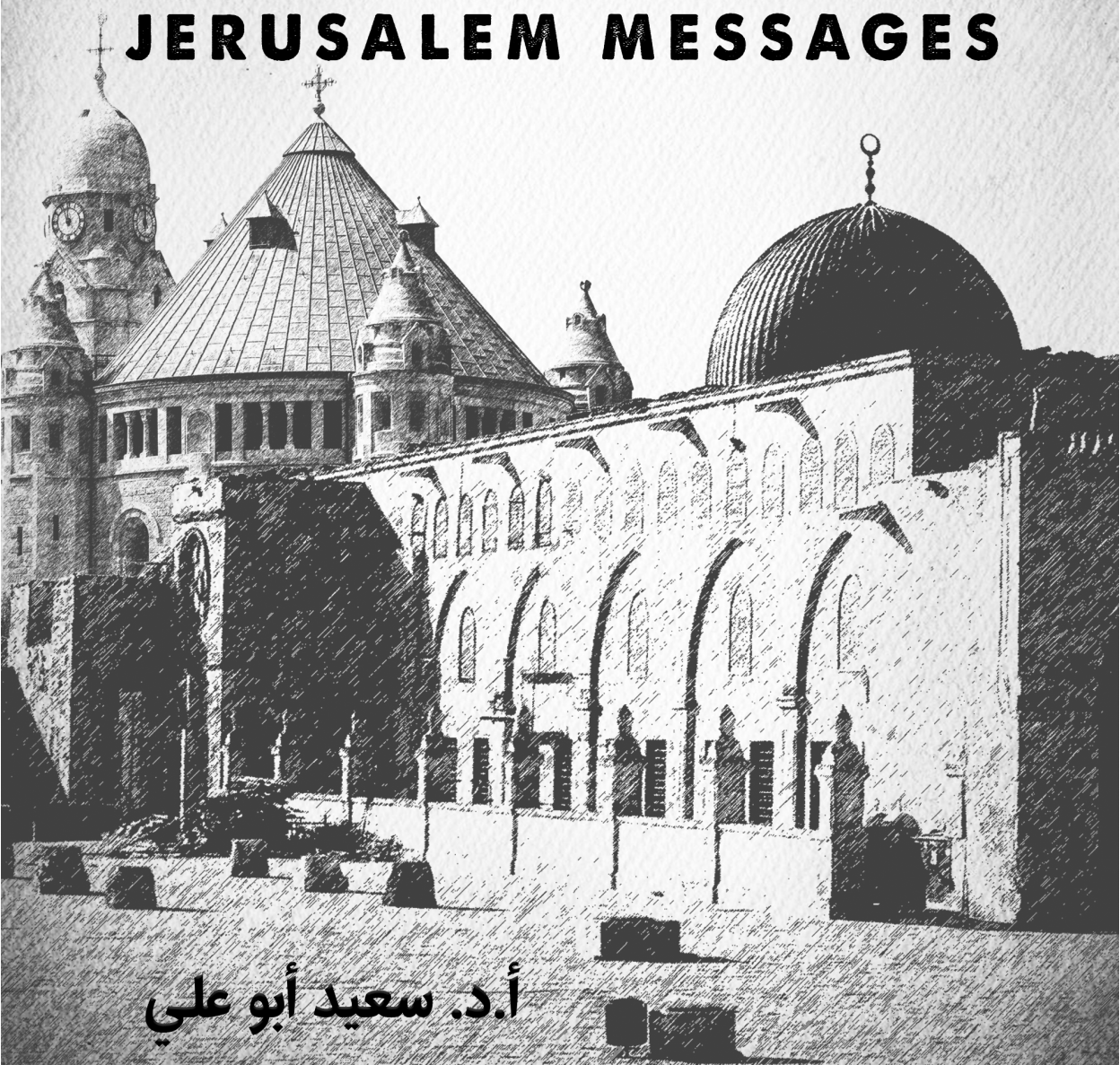
ت فاكس: ٠١٢٨٨٨٩٠٠٦٥ (٠٢)
www.shams-group.net
shams@shams-group.net

حقوق الطبع والنشر محفوظة

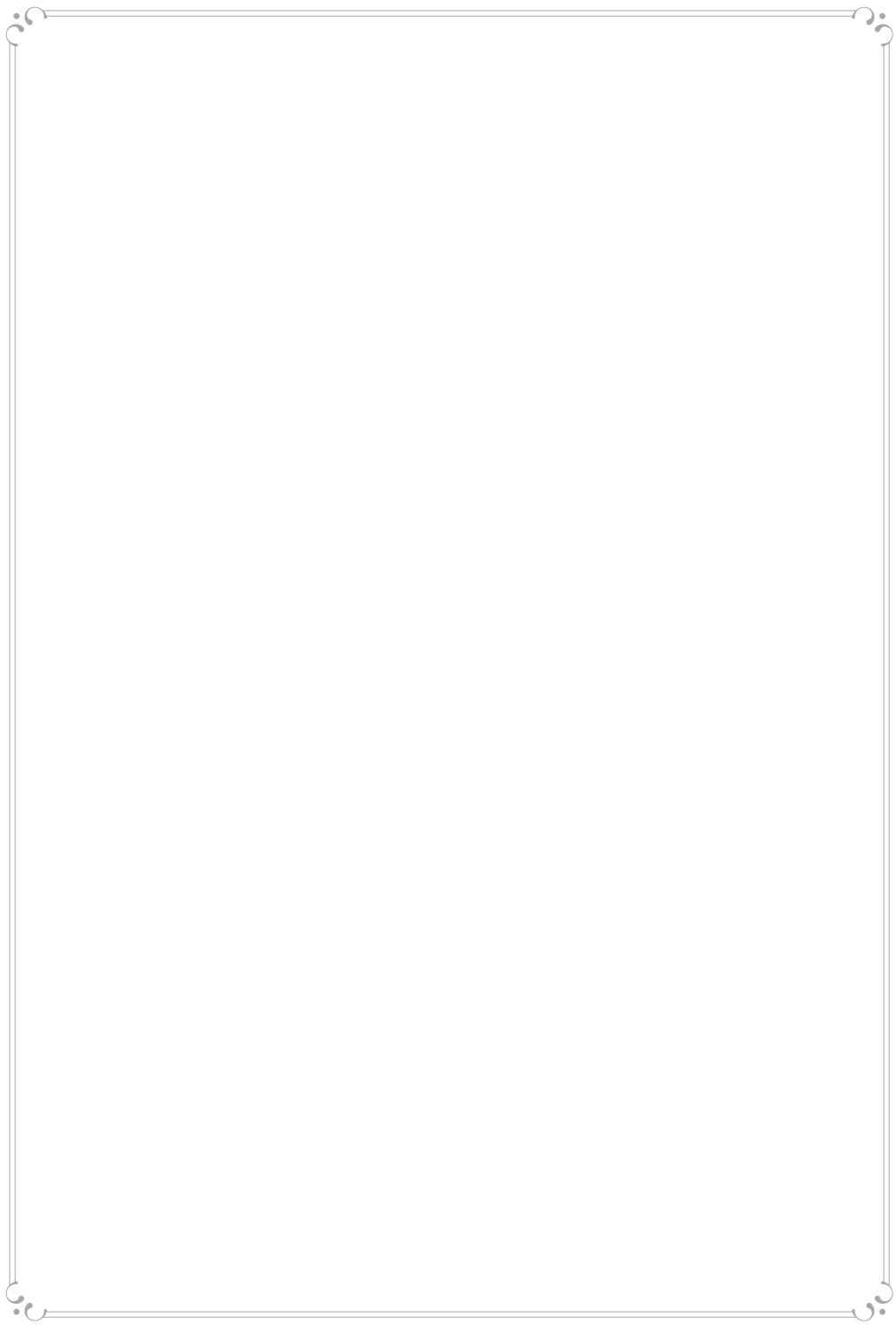
لا يسمح بطبع أو نشر أو تصوير أو تسجيل
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت
إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الناشر

رسائل مقدسية

JERUSALEM MESSAGES



أ.د. سعيد أبو علي



إهداء

رسائل مقدسية

إلى حفيدي المقدسي

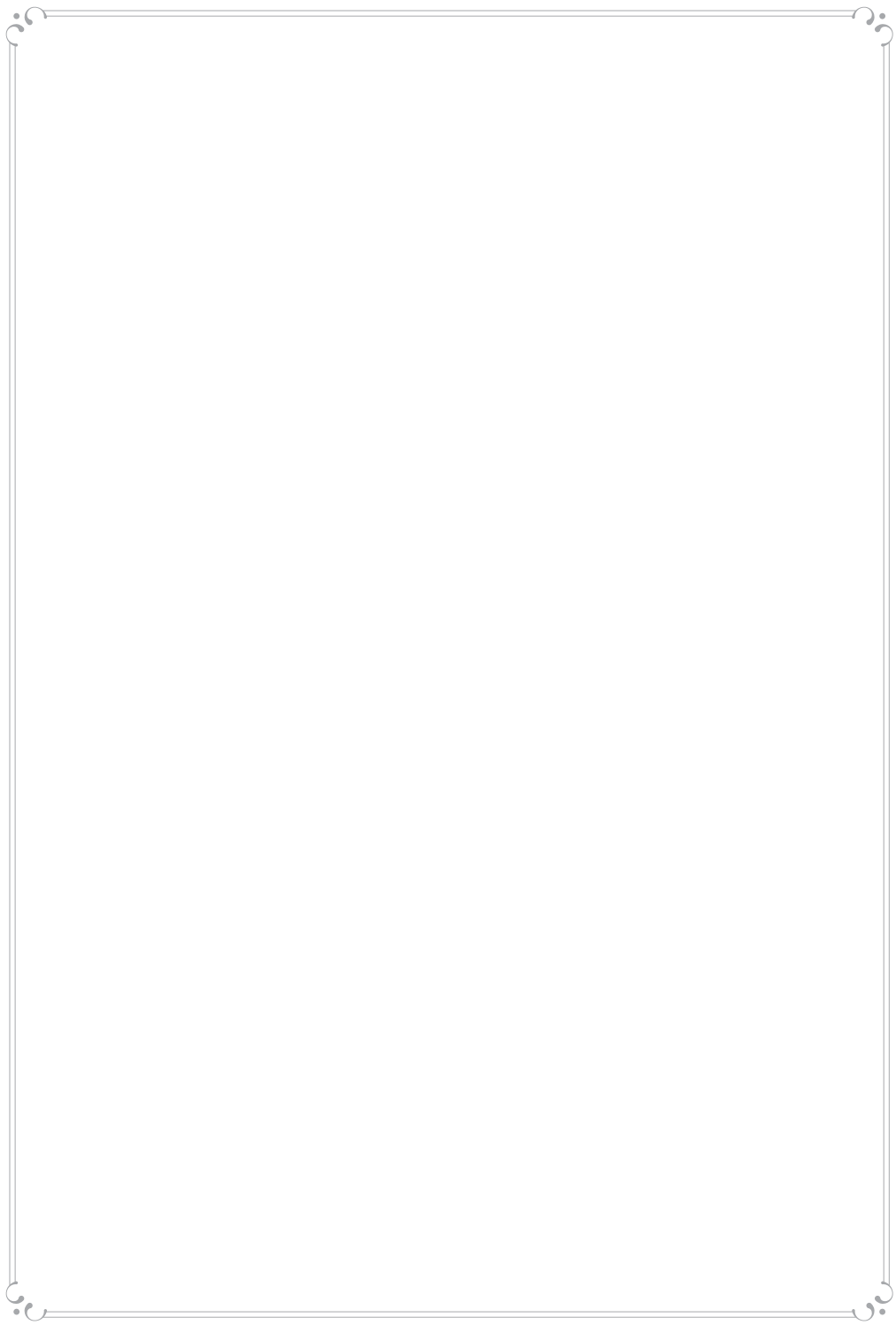
"سليم"

بعيد مولده الأول

إرثاً ووصية

سعيد أبو علي

شباط ٢٠٢٣



المحتويات

9	 مقدمة الكتاب
17	 الصفقة والسؤال في مقالة الأمير الحسن بن طلال
39	 المسجد الأقصى في صفقة القرن الإسرائيلية الأمريكية
45	 عروبة القدس تهزم مشاريع التهويد والصفقة الأمريكية
63	 القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والتفاعل الدولي
127	 الفرص الحقيقية لإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية
145	 القدس في قلب حراك الدبلوماسية الفلسطينية لمواجهة مشروع ترامب تقرير سياسي خاص من مضمون الوثائق والتصريحات الرسمية
209	 مقاربات القدس الشرقية بشأن الضم في الضفة الغربية
215	 القدس: المقاومة والصمود في وجه الضم والتهويد
231	 ما بعد وأبعاد المكتب التجاري البرازيلي في القدس
243	 القدس بين شواهد التهويد وشواخص التهديد
263	 القدس وتحديات الرواية الفلسطينية الأصلية في الصراع العربي الإسرائيلي
275	 تزوير المشهد الحضاري المقدسي ومصادرة الأرض الأهداف الحقيقية للحدائق الوطنية اليهودية في القدس الشرقية
297	 اقتلاع المسيحيين وتقويض عمل الكنائس المسيحية في مدينة القدس
307	 مطران القدس

- 317- الفتاة المقدسية شيرين: تعود إلى القدس من جنين المشهد والرسالة
- 327- القدس ومركزية الجدار في الفكر الصهيوني: من الجدار الحديدي إلى جدار الفصل العنصري
- 387- القدس والانتخابات ومواجهة الاحتلال
- 397- القدس في زمن كورونا
- 411- القدس والمقدسية والدبلوماسية الأكاديمية
- 419- القدسُ الثَّورَةُ المَجيدةُ، والولادةُ الجديدةُ
- 433- القدس العاصمة الدائمة للثقافة الإسلامية
- 441- ضرورات الحماية الدولية للمقدسات المسيحية والإسلامية في القدس والخليل..
دراسة حالة: بعثة التواجد الدولي في الخليل

مقدمة الكتاب

تقديم: قبل النص:

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة متنوعة من المقالات والدراسات التي تتناول بالعرض والتحليل قضايا مقدسية ذات صلة بشؤون القدس، وخاصةً لجهة ما تُواجهه القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، مؤسساتها وأبنائها وأرضها ومعالمها، تاريخها وحضارتها ومستقبلها من تحديات وتهديدات جراء المخططات والمشاريع الإسرائيلية التي تستهدفها والتي يجري تنفيذها على وجه الأرض وفي باطنها وأجوائها، في الوقت الذي يخوض فيه المقدسيون والشعب الفلسطيني نضالاً شرساً في الدفاع عن القدس وهويتها، تتجلى فيه أبهى صور الصمود والتضحية، والإصرار على حماية الحقوق وتجسيدها.

وكتبت هذه المقالات والدراسات خلال السنوات الأربع الماضية تزامناً مع تأسيس وإصدار مجلة المقدسية عن جامعة القدس التي أشرف برئاسة تحريرها، والإشراف عليها بعد مبادرة تأسيسها بالاتفاق مع رئاسة جامعة القدس وإطلاق العدد الأول منها من مدينة بيروت، فكانت مقالات افتتاحية ودراسات متخصصة بالشأن المقدسي لتواكب تطورات المشهد المقدسي بمختلف أبعاده، وذلك ما تضمنته افتتاحية العدد الأول من المقدسية التي خُصصت للتعريف بالمجلة ووضع الإطار العام لما تنشره وتهدف إليه.

وفي ذلك السياق الذي تضمنه سؤال المقدسية الأول بعنوان: ما هي ولماذا المقدسية؟، والذي سيفيد اقتباس نصه لها كانت المقالات والدراسات التي يحتويها هذا الكتاب، الذي يُراد له أن يكون صوتاً مضافاً لصوت المقدسية، ومسعى آخر للتواصل

بين القدس وأحبائها من الناطقين بالعربية، أبناء أمة مجيدة تسكن القدس في حدقات عيونها وعميق وجدانها، أمتنا العربية.. أما النص فهو الآتي:

أستهل بحمد الله، والانحناء إجلالاً لأرواح الشهداء الأبرار، شهداء فلسطين والأمة العربية والإسلامية، الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل القدس وفلسطين، عروبتها حريتها واستقلالها، بتوجيه التحية وتجديد العهد لأجيال من الجرحى والأسرى والمشردين، للصامدين والمناضلين، وهم يواصلون الدرب على طريق فلسطين الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، على امتداد فلسطين والوطن الكبير، وفي مقدمتهم المحافظون على هوية القدس، المدافعون عن كنيسة المهد والمسجد الأقصى، مسلمون ومسيحيون، عربٌ فلسطينيون مقدسيون، في خنادق المواجهة الأولى، صامدون مرابطون يذودون عن القدس وحياض الأمة جمعاء...

وبعد، فإن القدس تستحق أكثر وجديرة بما هو أبعد من كل ما يُقدم لها ويُبدل في سبيلها، بل إن ما يُقدم ويُبدل على أهميته متواضع أمام ما تستحق وتستدعي، ليس فقط لأنها تتعرض لمثل هذا الاستهداف تحت وطأة الاحتلال، بل لأنها القدس بما تكتفه في العقل والوجدان وتستحضره في النفوس والأذهان من معانٍ ومشاعر يعجز عنها القلم كما اللسان، تختلف فيها الأبعاد الروحية الوطنية والقومية، حضارية تاريخية وجودية، إنها ليست مدينة مقدسة عبر العصور فحسب، إنها رسالة ربانية كونية، أو هكذا هي حكاية تاريخها الممتد في أعماق الزمن متماهية مع فلسطين الأرض والشعب، تماهية مع الهوية العربية لتكون على الدوام قلب فلسطين ونبضها وتقاسيم وجهها الأزلي...

الرسالة، المدينة، العاصمة، التي طالما تشرفت جامعة القدس، بحملها والانتماء

إليها ورفع أعلامها، لتكون المؤسسة الوطنية المعرفية التعليمية الأكاديمية، البارة بنسبها، الوفيّة لاسمها، الممثلة لأوجاعها، المعبرة عن صوتها، في حقول المعرفة وبناء الأجيال، كما في حقول الحفاظ على الهوية وميادين النضال.. فالجامعة وهي تدرك المعنى في المسمى، تنهض بالمسؤولية التي تقتضيها، لتكون عند ذلك المعنى، بكل ما أوتيت من طاقة أو موارد، تقاسماً وشراكة، تكافلاً وتماهياً، لتكون بحق جامعة المدينة والرسالة، جامعة العاصمة الأبدية لفلسطين.

وفي واحد من مسارات المسؤولية العديدة التي تنهض بها الجامعة تجاه مدينتها ومواطنيها ومؤسساتها الوطنية، وفي واحد من مستويات النضال في هذا المسار، دفاعاً عن هوية المدينة وتعريفاً بأعماق هذه الهوية الراسخة وروابطها مع عمقها العربي الإسلامي الإنساني وما تتعرض له من استهدافٍ مباشر بالقوة الاحتلالية القسرية الممنهجة والمكثفة، خاصة في الآونة الأخيرة، فقد ارتأت رئاسة الجامعة إطلاق هذا الصوت الجديد والإضافي بتأسيس مجلة المقدسية وهي مجلة فصلية مختصة بالشؤون المقدسية، حيث تفتقد مدينة القدس لمثلها، وهي التي تستحق أكثر من مجلة تتجاوز التوثيق إلى التبليغ، صوتاً نوعياً قوياً وعالياً بالتعبير عن معاناة القدس وما تتعرض له من مخططات تستهدف هويتها، تاريخها، حضارتها، حاضرها ومستقبلها، وعن صمود أهلها ومواطنيها ونضالهم وتضحياتهم رغم شراسة الحرب الإسرائيلية المستمرة ضد أبسط حقوقهم إلى مجرد وجودهم بمدينتهم.

في التعبير عن تطلعات القدس وأهلها وإصرارها على مواصلة الصمود والدفاع عن هويتها وعن قضيتها التي تجسد اليوم أكثر من أي وقت مضى هوية فلسطين وقضية فلسطين ومستقبل فلسطين، فما معنى فلسطين من غير أو من دون القدس.

وذلك بالتذكير بتاريخها وحضارتها، ودورها ورسالتها، بمكانتها الدينية والدنيوية، ومركزيتها لأجيال الأمة، عبر تاريخها الطويل، وقوة الروابط التي جمعت بينها وبين تلك الأجيال، وإعادة تغذيتها بكل ما من شأنه ترميمها وتعزيزها، لتستعيد عافيتها وفعلها، على مستوى الشعوب والدول إلى الذين في وجدان كل منهم مساحة للقدس والمواطنين..

وذلك ما ستسعى له «المقدسية»، التي تفتح صفحاتها في الوقت نفسه، لكل الأقسام المحبة للقدس، بشتى الموضوعات ذات الصلة بشؤون القدس، الفكرية، السياسية، الاجتماعية، التاريخية، الحضارية، القانونية والثقافية، أو تلامس أي شأن من شؤون القدس، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

سعيها لأن تكون مرجعاً معرفياً موضوعياً متخصصاً بالشأن المقدسي، يتصدى لمخططات التهويد، بفرض الأساطير والتزوير، يفند الأكاذيب والادعاءات، ويكشف الأهداف والمخططات، بتسليط الضوء على الحقيقة التي تنطق بها حجارة القدس ومعالمها، في كل سطر من سطور حكايتها الأبدية، بالأبجدية العربية، لغة الرواية الفلسطينية الموصولة، منذ أكثر من أربعين قرناً، وملكي صادق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

خاصة، والقدس تجتاز في هذه الحقبة التاريخية، المرحلة الأشد خطورة، التي كان وعد ترامب فيها بعد مئة عام من «وعد بلفور»، أحد عناوين محنة الاستهداف المستكملة، كما تحاول لتتأجج «وعد بلفور» القسرية التي يقاومها المقدسيون والفلسطينيون بكل ضراوة، وليست خافية أبعاد هذا الوعد الآثم وأغراضه في استكمال مرحلة تاريخية للمشروع الاستعماري - الاستيطاني العنصري بعد مئة عام،

والإعلان عن، بل التأسيس لمرحلة جديدة لدولة يهودية والقدس عاصمة لها على أرض فلسطين التاريخية بعد عقود من الاستيطان والاقتلاع، من الأسرلة والتهويد، لخلق واقع قسري جديد، وإكسابه بإعلان ترامب «شرعية» الوجود والبقاء، بأوهام الأسطورة، وفتك الآلة العسكرية الغاشمة.

باحتلال وإن طال أمده، فهو احتلال بالقوة القهرية للأرض، التي يُواصل أبناؤها مقاومتهم المجيدة، على امتداد الأعوام المئة، يُقاتلون ويصمدون ويضحون، ويطورون وجودهم على أرضهم، وتزداد قوة حضورهم، فيما تزداد هويتهم تجذراً، فشتان بين احتلال الأرض، واحتلال الوعي والإرادة، الأمر الذي ميّز هذه المسيرة الفلسطينية الواعدة بالنصر والحرية، وفي هذا المشهد الفلسطيني المقدس، المعمد بالدماء والآلام برسالة التاريخ والسماء الكونية.

وكم هي ضرورة وجوبية أن تأتي «المقدسية» رافداً مأمولاً للمشاركة في حماية وتعزيز الوعي والإرادة القوية الراسخة للمقدسين وشعب فلسطين مشتقاً من دور الجامعة «جامعة القدس» والتزامها تجاه قضية مدينتها، قضية الشعب الوطن، بل قضية الأمة جمعاء، رغم كل مؤشرات الضعف والتفكك، ما بقي المرابطون في رباطهم، يؤكدون كل يوم إصرارهم على المضي قدماً في مواجهة المشاريع والمخططات الاحتلالية الإسرائيلية.

ويؤكدون في كل يوم وكل موقعة يخوضونها ضد الاحتلال وإجراءات الاحتلال وممارساته الإجرامية، كما حدث في موقعة التصدي للكاميرات والبوابات الحديدية الإلكترونية التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها على الأقصى، حيث انتصرت إرادة المقدسين الذين يؤكدون دوماً قوة إرادتهم وحقيقة هزيمتهم لكل تلك المشاريع

والمخططات، سواء تعلقت بتوحيد غرب القدس مع شرقها أو بتغيير معالمها وطمس هويتها وتاريخها وحضارتها، تأكيدهم أنهم قلعة الصمود والمواجهة التي تبث الأمل من جديد كلما ذبل، وأنهم رأس الحربة في مواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني التهويدي المتواصل منذ أكثر من خمسين عاماً.

وإن حقق ذلك المشروع اختراقات غاية في الخطورة والتهديد، بأنفاقه وجدرانه واستيطانه وقوانينه وعدوانه، الأمر الذي جعل من المواجهة في القدس مواجهة في صميم التفاصيل الوجودية والحياتية. فليست القضية حدث استيلاء الاحتلال على بيت فحسب، بل مواجهة على كل غرفة في بيت مستهدف، وكل بيوت المقدسين، وكل متر من أرضها قيد الاستهداف، فيما توظف الأموال الطائلة، لتنفيذ تلك المشروعات التهويدية، بالقوة العسكرية.

فأين نحن مما ينفذ ويدبر للقدس فيما نقدمه من دعم وإسناد للدفاع عن القدس، إنها أسئلة التاريخ والضمير العربي، غير أنها لن تنال أيّاً كانت إجابتها من عزيمة وإرادة المقدسين والفلسطينيين، بل تحفزهم على مواصلة الصمود والبذل والتضحية. وليس أقل من أن ترسم «المقدسية» بعضاً من صور فصول هذه الملحمة النضالية البطولية المتواصلة بكل شموخ وإباء، بمداد الحروف المكتوبة بالدماء والدموع والعرق على صفحات التاريخ المجيد، بالأصالة والكبرياء، وبالشكل الذي يليق بزهرة المدائن، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة الآتية بإذن الله.

ومرة أخرى فإن «المقدسية» وإذ ترحب بقرائها ابتداءً من عددها الأول شتاء 2019 الذي يصدر عن مركز دراسات القدس بجامعة القدس والذي تتولى دار «أبعاد» اللبنانية باتفاق خاص طباعته ونشره وتوزيعه، فإنها تُرحب دوماً بملاحظات

القراء الكرام وأقلام الأفاضل الراغبين بالمشاركة في كتابة صفحاتها وفق ما تقدم بأي شأن ذي صلة بالقدس.

وأخيراً، يتواصل إصدار أعداد المقدسية بانتظام، وتدخل عامها الخامس بثقة وتطور مستمر، يحدها الأمل أن تُوفق في تأدية الرسالة التي تحملها في المجالات المعرفية والأكاديمية والوطنية القومية، وأن تحظى بما تعول عليه، من قبول حسن قابل للتطور والارتقاء بما يترجم ملاحظات القراء وتقييماتهم واقتراحاتهم، التزاماً مقروناً بالشكر والتقدير من أسرة تحرير «المقدسية» وجامعة القدس، رئاستها وهيئاتها الأكاديمية والإدارية وخاصةً أبنائها الطلبة، أمل المستقبل وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.



الصفقة والسؤال
في مقالة الأمير الحسن بن طلال

أخيراً أعلنت صفقة القرن⁽¹⁾ وبعد أربع سنوات من الوعود والإعداد، من التهليل والتهويل، من التهديد والوعيد، من التسريبات والمساومات من العقوبات والإكراهات، وبينما كانت تمضي قدماً تطبيقات عديدة بنودها على الأرض في إطار الحرب الأميركية- الإسرائيلية المعلنة، ليس فقط على الحقوق الفلسطينية، بل على الوجود الفلسطيني برمته وكل مكوناته، والتي سبق للجميع أن أدانها ورفضها، بينما استمر تطبيقها وتنفيذها، وخاصة ما تعلق منها بمدينة القدس أو المستعمرات الاستيطانية، مروراً بالأونروا والعقوبات المفروضة على الشعب والسلطة الفلسطينية، ووصولاً إلى الإطاحة بحلّ الدولتين المعبر عن الشرعية والإرادة الدولية، والعمل على تغيير المرجعيات والأسس التي ترتكز إليها القضية الفلسطينية، ومتطلبات تحقيق السلام المتمثلة في المواثيق والقوانين كما القرارات الدولية، من بدء الصراع في ظل استمرار التغيير القسري والجذري للعلاقات والواقع الميداني.

جاء الإعلان عن الصفقة الغبية بمشهد احتفالي استعلائي في البيت الأبيض بين جانبيين، هما في الحقيقة طرف واحد في الصراع، كما الصفقة المشؤومة التي تستكمل

(1) كان لابد من الاستفاضة في كلمة العدد ارتباطاً بخطورة الموضوع، فكانت هذه المقالة الافتتاحية المطولة.

وعد بلفور إعلاناً لانتصار موهوم ساحق، يتطلب إذعائاً فلسطينياً عربياً واعتراضاً بالاستسلام الكامل.

إنها ذروة النكبة المستمرة منذ أكثر من سبعين عاماً ومئة عام على وعد بلفور، ترسمها بنود الوثيقة الصفقة المتوجة للتحالف غير المسبوق بين الإدارتين الأميركية والإسرائيلية، في إنجاز الوعد الاستعماري بغطسة المنتصر على الحق والقيم والمبادئ والأخلاق والشرائع والمواثيق والقوانين الإنسانية والعالمية، انتصار الباطل على الحق والشر على الخير، الانتصار الممكن في التاريخ، ولكنه الزائل قطعاً.

إذ تُنكر الصفقة حقائق الجغرافيا والتاريخ بإنكارها وجود فلسطين وشعبها الأصيل، التي تراها وثيقة التزوير والأساطير، أنها أرض الشعب اليهودي ما بين النهر والبحر، ولم تكن يوماً فلسطين، أنها أرض الشعب اليهودي كما تزعم، تاريخاً وديناً. وتكرّماً منها، أي من إسرائيل، تقدّم تنازلاً باستعدادها تقديم جزء من أرضها للفلسطينيين دون حقوق أخرى، كما جاء في وعد بلفور حين تكون السيادة والأمن المطلق وفق ما قررته الصفقة لإسرائيل برّاً وجوّاً وبحراً، بل وما بين المعازل التي يقيم بها الفلسطينيون تكرّماً من إسرائيل، وفي عمق التواجد السكاني الفلسطيني داخل تلك المعازل بالسيطرة على المجال الإلكتروني ومغناطيسي الفلسطيني.

وكل ما يلزم لإسرائيل وأمن إسرائيل من الأرض ما بين النهر والبحر، يجب ضمّه على الفور لإسرائيل، سواء كانت المستعمرات المنتشرة في الضفة الغربية أو منطقة الأغوار الممتدة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب من الناحية الشرقية، فاصلاً بين فلسطين والأردن ووسطاً على الأرض وعزلاً لكيان فلسطيني مجزأ لسته كانتونات سكانية منفصلة ومتصلة بجسور وأنفاق ستة، سجون كبيرة بمسمى «فلسطين

الجديدة» يُطلق عليها مسمى دولة، بعد تفاوض مشروط والتزامات مسبقة خلال أربع سنوات قادمة على أن تكون مرجعية تقييم التقيد بها وحدها السلطات الإسرائيلية.

أما تلك الشروط فهي:

- اعتراف بيهودية دولة إسرائيل.
- الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل.
- سيطرة أمنية إسرائيلية مطلقة على ما تبقى للفلسطينيين، بما في ذلك المعابر والمياه الإقليمية لغزة.
- (المستوطنات) الإسرائيلية داخل العمق الفلسطيني تخضع للسيادة الإسرائيلية التي ستقيم شبكة مواصلات تربطها بإسرائيل.
- من حق إسرائيل الدخول والخروج متى رأت ذلك مناسباً للعمق السكاني الفلسطيني.
- لا مجال لانضمام حماس والجهاد لأي حكومة فلسطينية، مع نزع سلاح حماس والجهاد، ونزع سلاح غزة.
- تغيير المناهج الدراسية الفلسطينية لتنسجم مع الوظائف الأمنية لخدمة إسرائيل.
- وأخيراً اعتراف فلسطيني بكل بنود الخطة.

أما أهم بنود الخطة كما لخصتها دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية فهي:

قائمة المصطلحات:

أحد هذه المصطلحات: «دولة فلسطين» ويعرّفها حسب رؤيته: يشير إلى دولة في المستقبل، وهي ليست موجودة حالياً، والتي لن يتم الاعتراف بها من طرف الولايات

المتحدة الأميركية، إلا إذا تم تنفيذ المواصفات الواردة في هذه الرؤية، وهي مشروطة بشروط تعجيزية.

الإطار السياسي:

- يقول النص: للفلسطينيين طموحات لم يتم تحقيقها، بما في ذلك تقرير المصير وتحسين مستوى المعيشة.

- المسألة معقدة بوجود تشابك بين صراعين منفصلين، نزاع على الأرض والأمن واللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين، ونزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على بعض الأماكن.

- إذا ما تم التطبيع مع الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل، فسيساهم ذلك في تحقيق حلّ عادل للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل.

حل الدولتين الواقعي:

- يُمكن الفلسطينيين من حكم أنفسهم، ولكن، لا يُمكنهم من تهديد إسرائيل.

- القيادة الفلسطينية عليها أن تعترف بيهودية الدولة، وترفض الإرهاب بكل أشكاله، وقبول ترتيبات خاصة لتلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وللمنطقة، وبناء المؤسسات، واختيار حدود براغماتية، عندها، ستدعم الولايات المتحدة قيام الدولة الفلسطينية. (دون تحديد المدى وكيف).

المقاربة: Approach

- يقدم نظرة على قرارات الأمم المتحدة، ويشير إلى أن هذه القرارات لم تحلّ الصراع.

- الحقائق الحالية: يتحدث حول الحقائق الحالية والوضع الراهن الذي يعبر عن إجراءات إسرائيل غير القانونية، ويحاول شرعتها كبديل عن قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وأنه لا بد من الإقرار بالواقع والتعامل معه.

الطموحات المشروعة:

- الفلسطينيون لم تكن لهم دولة قط.

- للفلسطينيين طموحات لحكم أنفسهم، وتقرير مستقبلهم، وإسرائيل لديها الطموح لكي تكون الوطن القومي لليهود. (مع التأكيد دائماً على الأهمية المطلقة للأمن).

الأرض، تقرير المصير، السيادة:

- (حول الأرض) يقول النص: الانسحاب من أراضٍ تمت السيطرة عليها في حروب دفاعية أمر نادر في التاريخ. يجب الإقرار بأن إسرائيل انسحبت من 88 بالمئة من الأرض التي احتلتها وسيطرت عليها عام 1967.

- الرؤية تتضمن نقل أراضٍ لإسرائيل (أي ترانسفير) بمساحة مهمة. (دون تحديد أين وكيف).

- السلام لا يتطلب اقتلاع أي أحد من العرب أو اليهود من بيته.

- (حول الشعب) تقرير المصير، يقول النص:

- ستحاول الرؤية تنفيذ تقرير المصير إلى حد أقصى بينما تأخذ العوامل بعين الاعتبار.

- اللاجئون: النزاع العربي- الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ويهود.
- مطلوب حل عادل ونزيه وواقعي للاجئين الفلسطينيين، وحل عاجل للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة.
- القدس: دولة إسرائيل كانت راعياً جيداً للأماكن المقدسة كما لم يفعل غيرها.
- مشكلة غزة: إذا توصل الجانبان إلى اتفاق سلام، فإن دولة إسرائيل تتوقع منها تنفيذ التزامها فقط إذا: حققت السلطة سيطرة كاملة على غزة، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية، وحققت نزع سلاح شاملاً في القطاع.

رؤية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

تأمل الولايات المتحدة أن تبدأ الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

الحدود:

- إعادة رسم الحدود برؤية القرار 242، بشكل انتقائي، ولا يوجد حدود كنقطة انطلاق لها على عام 1967.
- الأراضي التي ستعطى لدولة فلسطين ستكون في المساحة مساوية أو مقاربة لمساحة الضفة الغربية.
- لا تحتاج دولة إسرائيل لاقتلاع أية مستعمرة وستستوعب معظم المستعمرات في الأراضي الإسرائيلية المتصلة.
- 97 بالمئة من الإسرائيليين «المستوطنين» و 97 بالمئة من الفلسطينيين سيكونون جزءاً من دولهم «المتصلة»، مع بقاء ثلاثة بالمئة منهم متصلون عبر «نظام نقل

- فعال». أي أن يبقى ثلاثة بالمئة من المستوطنين في «جيوب» داخل أرض دولة فلسطين. مع الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الطبيعي المستقبلي لهذه المستوطنات.
- الأراضي المتبادلة من قبل دولة إسرائيل ستكون مأهولة وغير مأهولة.
- حديث مباشر عن ضم المثلث إلى أراضي الدولة الفلسطينية، وحديث عن شبكة الطرق والجسور.
- سيتم تغيير مسار الجدار ليوافق الحدود الجديدة (أي شرعة الجدار وترسيم الحدود النهائية).
- حق الوصول إلى الأماكن المقدسة، وصندوق دولي لتنمية الأراضي المتبادلة.

القدس:

- مقارنة هذه الرؤية، هي أن القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل، ويجب جعلها سهلة الوصول للجميع.
- الأماكن المقدسة على غير القوى الأخرى التي دمرت الأماكن المقدسة، حافظت عليها إسرائيل.
- لا بدّ من استمرار الوضع الراهن، لكنه ينتقل فورًا ويقول بعدها: «الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل / الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد (أي التقسيم).
- يستعرض الموقف الأميركي: يقول إن الموقف الأميركي من القدس موقف قديم

منذ أن شرّع الكونغرس قرارًا حولها (علمًا أن الكونغرس يسمح للرؤساء بعدم تنفيذ القرار، وهذا ما حدث حتى وصول ترامب إلى السلطة، وهو متعلق فقط بهذه الإدارة).

- فيما يتعلق بالقدس: في الصفحات السابقة قال إنه سيغير مسار الجدار، لكن عندما تحدث عن القدس قال إنه يجب إبقاء الجدار مكانه، ويجب أن يخدم كحدود بين العاصمتين.

- السكان المقدسيون: أمامهم ثلاثة خيارات: (الهوية الإسرائيلية أو الجنسية والمواطنة الفلسطينية).

- العاصمة الفلسطينية خارج الجدار: يمكن للفلسطينيين أن يقيموا عاصمتهم خارج حدود القدس الشرقية اليوم. أي إعادة تحديد الحدود بناءً على جدار الضم الإسرائيلي، حيث يمكن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في الأحياء التي تقع على الجانب الشرقي من جدار الضم ويطلقون عليه القدس (أو ما يريدون) كأحياء مثل كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس.

الأمن:

- هدف الرؤية تمكين الأطراف من معالجة التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسطين من عمل أكبر قدر من مسؤوليتها الأمنية بأسرع ما يمكن في كل دولة فلسطين.

- كل دولة تنفق كمية كبيرة من المال للدفاع عن التهديدات الخارجية. دولة فلسطين لا تتحمل هذا العبء لأن دول إسرائيل ستتحمل ذلك، ولهذا فائدة كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

- عند توقيع الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني: سوف تحتفظ دولة إسرائيل بالمسؤولية العليا للأمن في دولة فلسطين، مع الطموح أن الفلسطينيين سيكونون المسؤولين عن قدر من الأمن حسب الممكن وفقاً لهذه الرؤية.

- ستعمل دولة إسرائيل بجدية لتقليص وجودها الأمني في دولة فلسطين.

- ستعمل إسرائيل على رفع قدرة القوات الأمنية الفلسطينية لمنع الإرهاب، وتحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن البلدين بما يقتضي أن تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح تماماً.

- وسيكون لدولة فلسطين قوات أمن مسؤولة عن: الأمن الداخلي، ومنع الهجمات الإرهابية، وضمان الأمن العام، تنفيذ القانون، أمن الحدود، تأمين الحماية، الكوارث الطبيعية... (يذكر كل المسؤوليات الأمنية كما يراها ما عدا حماية المواطن الفلسطيني).

- ستطلق إسرائيل برنامجاً تجريبياً في جزء من الضفة الغربية لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بالمعايير الأمنية»، وعمل لجنة للمراجعة والأمن الإقليمي. (أي على القيادة الفلسطينية إثبات قدرتها على حماية أمن إسرائيل!).

- دولة إسرائيل ستحتفظ على الأقل بمحطة واحدة للإنذار المبكر في دولة فلسطين. (أي ستكون المحطة مسؤولة عن تدمير أي مكان ترى فيه تهديداً، أو سلاحاً... الخ).

- ستحاول دولة إسرائيل الاعتماد على التكنولوجيا لتخفيف وجودها وتأثيرها.

المعابر:

- ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع الأردن ودولة فلسطين لتحسين نظام الحدود، ولكن على أساس أن كل الأشخاص والبضائع المتوجهة لدولة فلسطين عبر المعابر المعتمدة سوف تكون مراقبة من قبل دولة إسرائيل، السلاح، السلع المزدوجة الاستخدام، وأي شيء آخر يقرره.

مواصفات غزة:

- ستنفذ دولة إسرائيل التزاماتها وفق الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني فقط إذا سيطرت السلطة أو أي جسم آخر مقبول لدى إسرائيل على الوضع في القطاع، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية وأوجدت منطقة منزوعة السلاح.

- يجب إعادة الأسرى الإسرائيليين والجثامين لدى توقيع الاتفاق، وهناك شروط على حركة حماس.

- بعد هذه المواصفات وتنفيذها سيتم تنفيذ الرؤية لقطاع غزة عبر مراحل.

منطقة التجارة الحرة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية

اتفاق تجاري بين مع الولايات المتحدة: يتحدث عن استمرار الإعفاءات الحالية والتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقات مستقبلية.

الميناء والتسهيلات:

- بالرغم من أن دولة فلسطين سوف تشمل غزة، إلا أن التحديات الأمنية بجعل بناء ميناء في غزة أمر إشكالي في المدى الزمني المنظور.

- دولة إسرائيل ستمنح تسهيلات بحرية: في ميناء حيفا وأسدود دون الإجحاف بالسيادة الإسرائيلية، نفس الأمر مع عمل تسهيلات حول طرق سريعة، ولكنها جميعاً مراقبة من دولة إسرائيل وكذلك الأمر مع ميناء العقبة!.
- احتمالات ميناء غزة ومطار غزة: بعد أربع سنوات من توقيع الاتفاق، وبافتراض الرضا الكامل عن مواصفات غزة، يمكن إقامة جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة، وكذلك بناء مطار للطائرات الصغيرة.

المنطقة السياحية عند البحر الميت:

- ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة سياحية شمال البحر الميت دون الإجحاف بسيادة إسرائيل. وهذا لن يغير ترتيبات التوزيع بين الأردن وإسرائيل.

المياه والمياه العادمة:

- الأطراف تعترف بالحقوق المائية المتبادلة وتوافق على التشارك بالمصادر العابرة للحدود.
- توافق الأطراف على تركيز الاستثمار على مشاريع المياه العادمة.

الأسرى:

- الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي سوف يوفر إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية، باستثناء أولئك المدانين بالقتل أو الشروع بالقتل، وأولئك المدانين بالتآمر على ارتكاب قتل، والمواطنين الإسرائيليين.

- كل الذين يطلق سراحهم سيصبحون مواطنين في دولة فلسطين لتجنب الشك.
- مباشرة بعد الاتفاق سوف يشمل الإفراج عن القصر والنساء ومن يتجاوز عمره الـ50 عامًا، والذين قضوا أكثر من ثلثي محكوميتهم.
- الأطراف سوف تتفق على المرحلة الثانية حول الذين قضوا أكثر من نصف محكوميتهم.
- أي إطلاق سراح إضافي سيكون على أساس الموافقة الإسرائيلية.

اللاجئون:

- الصراع العربي- الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطين ويهود.
- الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل بقبول اللاجئين الفلسطينيين أو التي تقدر بعشرات مليارات الدولارات تعويضات للاجئين لم تكن واقعية أو ذات مصداقية. (يضع هنا كم ساهمت الولايات المتحدة من ملايين الدولارات منذ عام 1950 حتى عام 2017).
- لا بد من إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي للاجئين الفلسطينيين حتى حلّ النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني.
- موضوع اللاجئين اليهود بما في ذلك التعويض عن الأملاك المفقودة يجب أن يتم تناوله.
- دولة إسرائيل تستحق التعويض على تكلفة استيعاب اللاجئين اليهود من تلك الدول.

- إيجاد حلّ عادل وواقعي للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة بشكل منفصل عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.

- الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي يجب أن يوفر نهاية كاملة لكل المطالبات المتعلقة باللاجئين أو وضع المهجرين.

- لن يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

مقاربة الأونروا وتعريفها المتعدد الأجيال الذين عظموا مشكلة اللاجئين؛

- الأشخاص الذين استقروا في أماكن دائمة لن يكونوا مؤهلين للاستقرار في مكان جديد، ويمكن لهم الحصول على التعويضات كما هو وارد في الرؤية.

- الرؤية تحدد ثلاثة خيارات للذين يريدون مكاناً دائماً للإقامة: الاستيعاب في دولة فلسطين وفقاً للمحددات الواردة، الاستيعاب المحلي في البلد المضيف وقبول خمسة آلاف لاجئ كل عام لعشر سنوات في الدول الإسلامية.

التعويضات؛

- الخطة الاقتصادية ستعكس إيجاباً على اللاجئين الموجودين في دولة فلسطين أو الذين يمكن أن يعودوا إليها، ومع ذلك سنحاول الحصول على تمويل لتعويض اللاجئين ويوضع ذلك في صندوق دولي Palestine Refugees Trust، وستتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء المعتمدين.

- حق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين: الهجرة ستكون محددة وفقاً لاتفاقات أمنية متفق عليها، وسيتم تشكيل لجنة للنظر في دخول اللاجئين من الدول التي عانت حروباً مثل سوريا.

- سرعة دخول اللاجئين من خارج الضفة الغربية وغزة سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

- لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني، فإن المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين سوف ينتهي، وسوف يتم إنهاء الأونروا، وستتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة.

أساس الدولة الفلسطينية:

- الانتقال إلى الدولة أمر مؤقت ومليء بالصعوبات، ولا بد من تنفيذ المواصفات التالية لإقامة دولة فلسطين: نظام حوكمة، أحكام حقوق الإنسان، حماية حرية الأديان، إنهاء كل برامج التحريض، تحقيق السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية بما فيها غزة، والانصياع لجميع الشروط الأخرى. وعندما يتحقق ذلك ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى للترحيب بدولة فلسطين.

- لكن هذه الدولة لن تتمكن من الالتحاق بأي منظمة دولية إذا كانت تلك العضوية تعارض التزاماتها بنزع السلاح أو جزء من الحرب السياسية والقانونية على دولة إسرائيل.

التعليم وثقافة السلام:

- إنهاء التحريض، نشر ثقافة السلام، لجنة مشتركة، تغيير المناهج.. الخ.

العلاقة الإسرائيلية- العربية، الشراكة الإقليمية الاقتصادية:

- هدف هذه الرؤية أن تقوم الدول العربية بالتعاون الكامل مع دولة إسرائيل لما فيه صالح كل الأطراف.

- الولايات المتحدة ستشجع حكومات الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتعاون للوصول لاتفاقات دائمة.
- توسيع العلاقات الاقتصادية.. الخ.
- على الدول العربية بما فيها فلسطين أن تتوقف عن دعم أي مبادرات معادية لإسرائيل في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف، ومناهضة الـBDS.
- ذلك سيخلق فرصًا جديدة لمبادرات أمنية إقليمية، ثم هجومًا شديداً على حزب الله وإيران.

- دولة إسرائيل لا تشكل تهديداً على المنطقة، ويجب إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (دولة فلسطين والأردن ودول الخليج ومصر وإسرائيل ومن يرغب من الدول الأخرى) من أجل مواجهة المنظمات الإرهابية وإيران.

الاعتراف المتبادل بين الدول:

- سوف يوفر الاتفاق أمناً لكل الأطراف، وسيعترف بفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني وإسرائيل دولة للشعب اليهودي.
- سوف ينهي الاتفاق الصراع وكل المطالبات، وسوف يطرح على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

نهاية المطالبات:

- اتفاق السلام الفلسطيني- الإسرائيلي سوف ينهي الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل وينهي كل المطالبات بين الطرفين.

- سوف يتم اقتراح ذلك بقرار على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

السلوك خلال المفاوضات

- سوف تتصرف الأطراف وفقاً للرؤية.

- لن تقوم دولة إسرائيل بما يلي: في الأراضي التي لن تكون جزءاً من دولة إسرائيل لن تقوم ببناء مستعمرات جديدة أو توسيع القائمة.

- ستتوقف عن هدم أي مبانٍ، ولا يشمل هذا المباني غير القانونية، والمباني التي تهدد السلام كما تقدّرها دولة إسرائيل، أو العقاب بعد أي عملية إرهابية.

- المطلوب من السلطة: الامتناع عن الالتحاق بمنظمات دولية دون موافقة إسرائيل، بما في ذلك الجناية الدولية، أو أي نظام قانوني آخر.

- المطلوب من الولايات المتحدة الأميركية خلال المفاوضات العودة عن الإجراءات التي نفذتها مؤخراً، بما فيها المساعدات والتمثيل الفلسطيني في واشنطن.. الخ.

الخارطة المفاهيمية:

(الأخذ علماً بأن كل الحدود بما فيها الحدود الشرقية التي رسمتها إسرائيل على الخارطة متصلة حتى بين الضفة الغربية والأردن وهذا انتهاك للمعاهدة، وكذلك الجولان، بينما خط الحدود الإسرائيلية- اللبنانية متقطعة، أي سيحصل تعديل عليه).
إن قراءة سريعة لهذه الخطة الأميركية تكشف كم الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي

الدولي. إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ويتضح بأن هذه الخطة تهدف -من خلال مخالفة أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية- إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الدول القائمة على احترام القانون الدولي، وتشريع مخالفات القانون ومنظومة القرارات الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة.

لقد احتوت الخطة في مجملها على أكثر من 300 خرق لأحكام القانون الدولي.

وخاصة تلك المتعلقة بالقدس، حيث خالفت الخطة المذكورة تقريباً جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي في مجملها ما يعادل 20 قراراً، وبالتالي احتوت الخطة 20 جزءاً حاول فيها تشريع نحو 60 مخالفة قانونية دولية.

- وفقاً لقرارات الأمم المتحدة العديدة، لا تتمتع إسرائيل بأي حقوق سيادية على القدس، والقدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، وبالتالي فهي تعتبر أرضاً محتلة. إن ضمّ إسرائيل من جانب واحد للقدس الشرقية في عام 1967 (ومرة أخرى في عام 1980 مع إقرار القانون الأساسي) غير قانوني بشكل واضح ولم يعترف به المجتمع الدولي.

كذلك الحدود بما فيها الاستيطان والضم:

وبخصوص الضم:

- تحظر المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة (1945) ضم الأراضي واستعمالها بالقوة، وتقضي بأن «يمتنع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

وجاء «قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 (1967) يشدد أيضاً على

«عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب» ويدعو إلى «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير». لذلك، فإن الضم من جانب واحد لأي جزء من الأرض المذكورة، يعدّ انتهاكاً صارخاً للحق الفلسطيني في تقرير المصير.

أما المستوطنات، فإن العديد من قرارات مجلس الأمن بما في ذلك 2334 و446 و452 و465 و471 و476، تعتبر أن المستوطنات «ليس لها أي صلاحية قانونية» بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، إذ ينص البند 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة: «لا يجوز لدولة الاحتلال ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».

كذلك بند 53 من اتفاقية جنيف 4: «يحظر أي تدمير من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لممتلكات حقيقية أو شخصية... للدولة أو للسلطات العامة الأخرى... إلا في حالة الضرورة القصوى لهذه العمليات العسكرية».

وأمام هذا الكم الكبير من الانتهاكات الجسيمة لكل المواثيق والقوانين الدولية وما تذهب إليه بنود الصفقة من عدوان يطول المبادئ والقيم والكرامة الإنسانية، كما يطول حقوق الشعب الفلسطيني الراسخة التاريخية والمشروعة أمام هذا التفرد والاستعلاء الأميركي بالنظام الدولي وما أجمعت عليه الإرادة الدولية، كانت رؤية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال تحمل في ثناياها الغضب.

السؤال النابع من حكمة ذلك الرجل ورؤيته البعيدة الثاقبة المرتكزة إلى تاريخ طويل من التجربة الثرية والخبرة المتراكمة في هذا الصراع الطويل، السؤال المستمد من تلك الحكمة والخبرة والتجربة من الموقف الأردني القومي الأصيل يعبر عنه في مقالة

له نشرت على موقع project syndicate عنوانٌ يختصر المسألة، إذ يقول: أين سيكون العالم بالنسبة للفلسطينيين؟.

ونقتبس فيما يأتي من رؤية سموّه ما يسلط ضوءاً على طبيعة الصفقة، وصولاً لاستخلاص السؤال، إذ يقول سموّه: لربما ليس من المستغرب بأن تتصف اتفاقية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين التي أطلقتها الإدارة الأميركية بسمات «الصفقة العقارية». إن «صفقة القرن» المقترحة تخلو من أي عناصر للحل الناجح للنزاع، بما في ذلك التحدث والاستماع، وتفضيل المصلحة العامة الأساسية، واللجوء إلى حل وسط أو التوصل إلى حل مشترك يمكن للأغلبية تأييده. إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه في هذه الصفقة نظراً لغياب أهم الشركاء عن الحوار والذين تم إرغامهم على التغيب عن المكان بسبب مطالب مستحيلة.

إنني أستذكر مقالاً كتبه روبرت فيسك في حزيران (يونيو) 2018، بُعيد تعليق جاريد كوشنر «إن البحث عن السلام هو أنبل ما يمكن للإنسانية السعي إليه»، تساءل فيه، وهو محق في هذا التساؤل، إنه «بعد ثلاث حروب بين العرب وإسرائيل، وعشرات الآلاف من القتلى الفلسطينيين وملايين اللاجئين، هل يعتقد كوشنر حقاً بأن الفلسطينيين سيرضون بالمال فقط؟».

المتشائم والساخر بيننا قد يتفق مع كريس دويل، مدير المجلس العربي- البريطاني للتفاهم، حين قال بأن «.. السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو تجميلي فقط». ويؤكد ذلك أفعال سابقة قامت بها الإدارة الأميركية مثل الموافقة على بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ووقف الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تدعم

اللاجئين الفلسطينيين. -وهنا أقتبس مقولة لارا فريدمان، رئيسة مؤسسة السلام الشرق أوسطي: «إنه من الواضح جداً بأن الهدف الرئيسي لسياسة الإدارة الأميركية هو إزاحة اللاجئين الفلسطينيين كقضية من خلال محو وجودهم». -وأضيف: والفلسطينيين ككل وفلسطين ككيان فاعل. وتتابع لارا فريدمان قائلة: «هذا لن يجعل السلام سهلاً، بل سيجعله أكثر صعوبة».

إن هذه الصفقة تتجاوز اعتبارات القانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن، وتوحي بأنه يمكن للفلسطينيين الموافقة على مبادلة أراضيهم الأكثر خصوبة وإنتاجاً مقابل الصحراء، في إطار «قرص جبنه غودي» التي تتصل مع بعضها البعض من خلال جسور وأنفاق ومحاطة بشكل شبه كامل بأراضٍ إسرائيلية سيادية، يمثل إهانة لكرامتهم الإنسانية، ناهيك عن آمالهم وتطلعاتهم نحو المستقبل. كما أنني على ثقة بأن الخوف على مصير القدس والحقوق التاريخية المتعلقة بالسيادة على الأماكن المقدسة، هو أمر يهم كل المسلمين في أرجاء العالم.

وبعد استعراض سموه لعدد من الرؤى والمحطات في هذا الصراع الممتد وطروحات أو مشاريع معالجته بما يلبي الحقوق والطموحات ويحقق السلام والعيش المشترك في كنف الحقوق المتساوية لأتباع الديانات الثلاث وحفظ الكرامة الإنسانية التامة، يستخلص الوصول إلى خيبة الأمل ويقول: لا يزال الهدف الذي نرنو إليه أبعد من أي وقت مضى. وعندما يقول جاريد كوشنر في عام 2018: «في بعض الأحيان يتعين عليك أن تكسر الأشياء عمداً في سبيل الوصول إلى الهدف». فإن ذلك يعكس بشكل مرعب غياب الفهم الصحيح للأوضاع، كما أنه يؤدي إلى تفويض جميع المحاولات الرامية إلى جلب الاستقرار لهذه المنطقة المضطربة.

في الأسبوع الماضي، سمعنا إحدى الناجين من محرقة أوشويتز تدلي بشهادتها
متسائلة: أين كان العالم؟... ولا يسعني إلا أن أتساءل: أين سيكون العالم بالنسبة
لأشقائنا الفلسطينيين في القادم من الأسابيع والشهور؟

كان ذلك سؤال الأمير الحسن المعبر عن قلق، والموجه لدعوة تخاطب الضمير
وتقييم المسؤولية.

ومع سموه وبعد كل ما تقدم، تتساءل المقدسية: أين سيكون العالم بالنسبة
للفلسطينيين؟

المسجد الأقصى
في صفقة القرن الإسرائيلية الأميركية

على أهمية التركيز في تناول استهداف صفقة القرن الإسرائيلية الأميركية لمدينة القدس وهويتها العربية الإسلامية، كما هو الحال بالنسبة لقضية فلسطين هوية وحقوقاً ووجوداً، بما يستبدل الحقيقة الفلسطينية بالأسطورة التوراتية، فإنّ من الأهمية بمكان في ظلّ تسارع خطوات تنفيذ صفقة القرن واقترابها من قلب المدينة المقدسة، وهو الحرم القدسي الشريف، إعلان الصوت المحذّر من خطورة تبعات ما يستهدف الحرم والمسجد الأقصى المبارك، وهذا ما يتطلب العودة إلى وضع هذا الاستهداف المباشر للأقصى في إطار الصفقة الديني وبنودها التفصيلية ذات الصلة.

أن تعلن بنود الصفقة على امتداد صفحاتها وتبنى مفهوم وجود إطارين للصراع والقضية بوضوح شديد ونص صريح حين يقول إن «المسألة معقدة بوجود تشابك بين صراعين منفصلين» مبرزة ذلك الانفصال بين الصراعين - كما ترى - من خلال تحديد أن أحدهما هو نزاع على الأرض والأمن واللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين، فيما الآخر، نزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على بعض الأماكن.. وهكذا، فإنّ للصراع أساساً دينياً، وإنّ تسوية هذا الصراع الديني مع الدول العربية والإسلامية له مساره المستقل، وإنّ تسويته ستساعد في تسوية الصراع الأول بين إسرائيل والفلسطينيين وليس العكس، كما هو مضمون مبادرة السلام العربية،

لهذا تضمنت بنود الصفقة نصًا اشتراطيًا يقول: إنه إذا ما تم التطبيع بين الدول العربية والإسلامية وإسرائيل، فإن ذلك سيساهم في تحقيق حلّ عادل للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل.

هذا الحلّ الذي يوجب على القيادة الفلسطينية أولاً أن تعترف مسبقاً بيهودية الدولة -إسرائيل- من جملة اشتراطات أخرى نصّت عليها الصفقة بالمعنى الذي يقيم الرابط بين تحقيق طموحات الفلسطينيين لحكم أنفسهم وتقرير مستقبلهم (وليس مصيرهم)، وطموح إسرائيل لكي تكون الوطن القومي لليهود.

وتمضي بنود الصفقة قدمًا في تقرير هذا الرابط، واشتراطات الاعتراف بيهودية الدولة، ليشمل الدول العربية والإسلامية، من خلال نصّ الصفقة، تحت بند الاعتراف المتبادل بين الدول بقولها: إنّ هذا الاعتراف المتبادل سيوفر اتفاقًا آمنًا لكل الأطراف، أي دون حصول الاعتراف لن يتوفر الأمن للاتفاق، وهذا اشتراط جديد.

وفي سياق الإطار الديني، تضع الصفقة في جزء معتبر من بنودها «القدس والمقدسات» إلى جانب أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل. فهي تنصّ على أن دولة إسرائيل كانت راعيًا جيدًا للأماكن المقدسة، كما لم يفعل غيرها، في محاولة لطمس وإخفاء حقائق ما تتعرض له المقدسات المسيحية والإسلامية وخاصة في القدس الشريف حرقًا وحصارًا وتدنيسًا ومجازر مازالت مستمرة، وإن كان هذا النص شهادة أميركية لجودة الرعاية الإسرائيلية المزعومة للأماكن المقدسة بما ينكر الانتهاكات الجسيمة للقانون وقرارات الشرعية الدولية، فإن مجرد الموافقة على الصفقة يعني اعتماد ما تضمنته من شهادة زائفة لحسن الرعاية المزيفة للأماكن المقدسة من الدول والأديان في العالم.

حيث يمضي النص في هذا الاتجاه ليؤكد مجددًا في بند القدس أن إسرائيل قد حافظت على الأماكن المقدسة على عكس القوى الأخرى التي دمرت هذه الأماكن، مؤكدًا على حق الوصول إلى هذه الأماكن المقدسة في القدس، المدينة التي تراها الصفقة، أنها كانت عبر التاريخ مسار الحروب والفتوحات - لاحظ مصطلح الفتوحات - وأن القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل، العاصمة التاريخية للشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام، يجب جعلها سهلة الوصول للجميع، ويقصد الأديان الثلاثة.

وذلك من خلال التنويه المباشر لفهم الصفقة للأديان السماوية اليهودية والمسيحية والإسلامية، فهي - أي الصفقة - مستمدة في البعد اليهودي والمسيحي من روايات العهد القديم وأساطير الأفينجيليكانية المسيحية اليهودية، وترى أن الإسلام تقتصر علاقته مع القدس على أن محمد (صلعم) وصل إلى جبل الهيكل «الحرم الشريف» ثم صعد إلى السماء..

وبالمناسبة، فإن مصطلح جبل الهيكل بات ملازمًا في بنود الصفقة للحرم القدسي الشريف، والأخطر من كل ذلك فيما تضمنه النص بشأن الحرم ذاته، فبعد إشارته إلى ضرورة استمرار الوضع الراهن، أفصح عن أن رؤية للوضع الراهن تختلف عن حقيقة الوضع الراهن بالمفهوم القانوني والتاريخي للحرم القدسي، المؤكد للحقيقة التاريخية، وبمقتضى قرارات الشرعية الدولية، أن الأقصى ملك للمسلمين، وحق الصلاة فيه حصري لهم دون سواهم، ولم تكن يومًا، أي أطماع أو نوايا مسيحية للصلاة فيه، بل هي المخططات الإسرائيلية الرسمية المعلنة والمنهجية، لتغيير هذا الوضع القائم والعمل على تقسيم الحرم، حين ينتقل النص مباشرة ليقول: «الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل - الحرم القدسي الشريف بطريقة تحترم

ديانتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد»، هكذا تصبح الصفقة مرجعية الصلاة في الأقصى الواقع تحت السيادة الإسرائيلية باعتباره جبل الهيكل، هنا ذروة التقاطع بين الصفقة وقانون القومية، فيما تعلق بالحرم تقسيماً وتهديداً وتهيةً لهدم الأقصى وإقامة المعبد القاسم المشترك الأعظم بين اليهودية والمسيحية الصهيونية.

هنا جوهر الخطر الكامن في الصفقة، والذي لم يسبق لأي مشروع سياسي أو مشروع تسوية أن تضمنه بمثل هذا التحدي غير المسبوق الذي يمسّ جوهر العقيدة؛ من خلال تقنين تقسيم الحرم القدسي وتدنيسه والمسّ بحرمة وشتان بين زيارة الحرم والصلاة فيه.

وهكذا، فإن حكومة الاحتلال تحقق بالصفقة، فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، الهدف الذي حاولت تحقيقه منذ اليوم الأول لاحتلال القدس حين اندفع الجيش الإسرائيلي بقيادة موشي ديان إلى قلب المدينة وصولاً للحرم القدسي وقام برفع العلم الإسرائيلي على المسجد، قبل أن يتدارك ديان خطورة الموضوع ويطلب إنزاله، لكن دون انقطاع للمحاولات والمخططات لاستهداف الأقصى المبارك.

بدءاً من العمل على تغيير معالم وأسس الوضع القائم منذ قرون، والذي التزمت سلطات الاحتلال باحترامه نظرياً، وعملت على الإطاحة به عملياً وواقعياً بصورة تدريجية، من تحت الأرض ومن فوق الأرض، وعلى مدى أكثر من خمسة عقود.

رغم الدفاع البطولي للشعب الفلسطيني عن أقصاه بكل ما أوتي من قوة وطاقه، متصدياً لمحاولات إحراق المسجد ومضحياً بعشرات الشهداء في سبيله في أكثر من موقعة ومجزرة، وصولاً إلى هبة النفق تحت الأقصى، وانتفاضة الأقصى عام 2000 التي تلت اقتحام شارون لحرمته، إلى أن تمكنت سلطة الاحتلال من السيطرة على باب

المغاربة، وفتحت إمكانية الدخول إلى الحرم لغير المسلمين، رغمًا عن إدارة الأوقاف صاحبة الشأن والولاية في كل ما تعلق بإدارة الحرم، وذلك على سبيل الزيارة وصولاً إلى بدء تسرب المستوطنين والمتدينين اليهود بأعداد متزايدة، تحولت إلى اقتحامات العشرات ثم المئات، وهي الاقتحامات المنظمة تحت حماية الجيش والشرطة الإسرائيلية وتمكينهم من ممارسة بعض الطقوس والصلوات التلمودية.

وعبر سنوات الصدام والمواجهة التي خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن الأقصى، وبدخل مباشر من الإدارة الأميركية في عهد أوباما، وإثر جهود أردنية حثيثة لحماية الأقصى، من موقع الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، أثمرت الجهود الأردنية وتم إرغام سلطات الاحتلال على الاعتراف بإدارة الأوقاف الأردنية للحرم، وتم إقرار سلطة الاحتلال بعدم تقسيمه وإقرار المبدأ الأهم، وهو أن الحرم للمسلمين فحسب، وليس لغير المسلمين الصلاة فيه وإن سمح لهم بالزيارة، والزيارة فحسب.

وهو الإقرار الرسمي من سلطة الاحتلال في الرابع والعشرين من تشرين الأول 2015 الموثق في بيان رسمي للخارجية الإسرائيلية، لتأتي صفقة القرن لتضع حدًا لهذا الإقرار بإباحتها للصلاة لغير المسلمين بالأقصى، وضمن ترتيب يمهد لتقسيم الحرم. والمسألة هنا على أهميتها وخطورتها، ليست توقعًا أو اجتهدًا، بقدر ما هي نص صريح في الصفقة.

فهل يكون الحرم القدسي الشريف - كما يروونه - جبل الهيكل على طريق مسجد بلال الذي أصبح برأيهم قبة راحيل، أو تقاسمًا على طريق الحرم الإبراهيمي الشريف؟.

ألا قد بلغت... اللهم فاشهد

**عروبة القدس تهزم مشاريع
التهويد والصفقة الأميركية**

لعلّه من أصعب الإجابات محاولة الإجابة على الأسئلة لإثبات البديهي: البديهي هنا عروبة القدس، ويكفي النظر إلى المشهد الحاضر للمدينة رغم خمسين عامًا من الاحتلال: فكل التفاصيل ناطقة بالعربية وعربية التكوين والملاح، حتى تفاصيل التفاصيل إسلامية ومسيحية، وأين هو الأثر المغاير إلا ذلك القسري المضاف دون اتساق، بل بكل الشذوذ الصارخ وغير الطبيعي، والقدس المعاصرة هي الضاربة جذورها عمقًا في التاريخ الممتد لأكثر من أربعين عقدًا بكل الشواهد العربية من وقائع مادية وتاريخية وحضارية وقد كانت جزءًا من فلسطين حتى 1947 وصدور قرار التقسيم.

بقيت القدس جزءًا من فلسطين ولم تتميز عن سائر أجزائها، حتى اتخاذ الأمم المتحدة بتاريخ 29/11/1947 قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية؛ لتمنح القدس حسب قرار التقسيم رقم (181) مكانة «كيان منفصل»، تتولى الأمم المتحدة إدارته بنظام دولي خاص، ولتكون القدس حسب هذه الصيغة منطقة حيادية منزوعة السلاح وخالية من أي نشاط عسكري.

وإذا ما تجاوزنا مساس وانتقاص القرار الأممي من حقوق الشعب الفلسطيني، فقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبيرًا وإدراكًا لأهمية وحساسية موضوع

القدس من الناحية الدينية والتاريخية والحضارية. واعتبرت حدود القدس شاملة لحدود البلدية، إضافة للقرى والبلدات المجاورة، كما وضع هذا القرار شروطاً عدة تتعلق بالنظام الأساسي للمدينة، حيث يتحمل مجلس الوصاية مسؤولية تعيين حاكم عام للقدس يعتبر مسؤولاً أمام المجلس على ألا يكون من إحدى الدولتين في فلسطين (اليهودية والعربية)، ويعتبر هذا الحاكم ممثلاً للأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها كل السلطات الإدارية وكذلك إدارة الشؤون الخارجية.

أما القرارات في السلطة التشريعية والضريبية فهي بيد السكان عبر إعطائهم صلاحية انتخاب مجلس تشريعي يتولى هذه المسؤوليات. وكذلك أعطى السكان صلاحية إنشاء نظام قضائي مستقل.

ومن الناحية الدينية، فقد أعطى السكان حرية الوصول للأماكن الدينية والعبادة فيها وحمايتها دولياً بواسطة الحاكم. كما تم تحديد مدة الحكم الخاص لمجلس الوصاية بعشر سنوات، يتم بعدها النظر في استمرارية المجلس بناء على التجارب المكتسبة والاستفتاء العام لأجل إدخال تعديلات على هذا النظام وفق آراء السكان.

غير أن قرار التقسيم لم ينفذ نتيجة اندلاع الحرب بين الدول العربية والحركة الصهيونية، فقامت العصابات الصهيونية باحتلال الجزء الغربي لمدينة القدس وعملت على تشريد كل سكانها العرب ليصبحوا لاجئين، في حين بقيت البلدة القديمة والأحياء المحيطة فيها «الجزء الشرقي» مع الأردن، لتكمل «إسرائيل» بعد حرب حزيران 1967 احتلال ما يُعرف «بالقدس الشرقية».

وتشكلت إدارة عسكرية للمدينة عملت على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتهويد مدينة القدس بشكل خاص، بواسطة إفراغها من سكانها العرب، وبناء المستوطنات،

ومعاملة العرب الفلسطينيين من سكان القدس على أنهم مقيمون بالمدينة ليس إلا. كما عملت «إسرائيل» على تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس من خلال سنّ القوانين ووضع الترتيبات الجديدة، لصناعة غطاء قانوني لضم القدس بإخضاعها للقضاء الإسرائيلي ومدّ بلدية القدس الغربية إليها.

وفي هذا الإطار القانوني ومن أخطر الإجراءات على هذا الصعيد، قيام الكنيست الإسرائيلي بسن القانون الأساسي «القدس عاصمة إسرائيل» وذلك بتاريخ 30/7/1980 لتتضح بذلك حقيقة النوايا والتوجهات الإسرائيلية الهادفة إلى ضمّ وتهويد المدينة، فقد نص قانون الضمّ على اعتبار «القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل»، وذلك ما تم إعادة تأكيده بالقانون الأكثر خطورة قانون القومية، وهو أيضاً من قوانين الأساس الإسرائيلية.

فقد شدّد قانون العاصمة على ضرورة تكثيف وتثبيت المؤسسات الرسمية للدولة في المدينة كمقر رئيس الدولة والكنيست، ومقر المحكمة العليا، والحكومة الإسرائيلية، كما نصّ على لزوم تخصيص منحة سنوية لما يُسمّى بـ «بلدية القدس الموحدة» من قبل الحكومة الإسرائيلية من أجل تطوير المدينة. فقد جاء ليصادق على ما سبق أن صُودق عليه منذ العام 1967 وهو قانون ضم القدس.

أما على صعيد الممارسات والمشاريع العملية، فقد عملت إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية، على تهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة وفق إستراتيجية سياسية ممنهجة، وهي تعتبر مسألة تهويد القدس، من الأوليات الإستراتيجية التي تتبعها سلطات الاحتلال، فالتهويد هو الشرط الأكثر حسماً في معركة تهدف إلى الإلغاء الكلي لمجتمع مقدسي عربي- إسلامي، في مدينة القدس، ولتنفيذ هذه الإستراتيجية توضع

المخططات والمشاريع ويتم تنفيذ السياسات على أساس إحلالي بتفريغ القدس من مواطنيها واستبدالهم بالمستوطنين المستعمرين بآليات وأساليب كثيرة من بينها الآتي:

1 - الإبعاد القسري والتطهير العرقي:

فبعد قيام السّلاطات الإسرائيلية بضم مدينة القدس، عملت على إفراغ المدينة من مواطنيها الفلسطينيين من خلال انتهاج سياسة الإبعاد عن المدينة وعمليات سحب الهويات وإلغاء حقّ المواطنة أو الإقامة الدائمة، وفق الاعتبار القائل بالحفاظ على أغلبية يهودية في المدينة بواقع قرابة 70 %.

لهذا، أبقت الحكومة الإسرائيلية على الجوازات الأردنية التي حملها السكان المقدسيّون، وقررت بعد إجراء إحصاء، منحهم الهوية الإسرائيلية، التي هي مؤشر على الإقامة بإسرائيل، مما ولّد وضعاً قانونياً غريباً أصبح بموجبه سكان القدس مواطنين أردنيين ومقيمين بإسرائيل في الوقت نفسه. وهنا حاولت السّلاطات الإسرائيلية تغييب الهوية الفلسطينية عن القدس، معتبرة أصحابها الفلسطينيين «أجانب» يقيمون إقامة دائمة في القدس عاصمة إسرائيل ولم تعتبرهم مواطنين مدنيين تحت الاحتلال ولا مواطنين في إسرائيل، وفي كلا الحالتين كان الهدف هو جعل حقّ البقاء للفلسطينيين في القدس حقاً غير دائم.

ولذا، فإنّ بوسع إسرائيل أن تجرّدهم من هذا الحقّ، وقد عملت وزارة الداخلية الإسرائيلية في القدس على تطبيق قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1952، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على هذا الموقف أيضاً، وطبقاً لهذا القانون فإن المقيم الدائم يفقد إقامته عند انطباق أي حالة من الحالات الواردة بالمادة (11) وهي:

- البقاء خارج حدود إسرائيل لمدة ثلاث سنوات.
- الحصول على تصريح إقامة بدولة أخرى.
- الحصول على جنسية دولة أخرى بطريق التجنس.
- في عام 1988 تم التأكيد على معيار «مركز الحياة» وبموجبه يحقّ لوزير الداخلية الإسرائيلية سحب بطاقات الهوية من كل مقدسي أصبح مركز حياته خارج المدينة، حتى لو أقام خارج المدينة لفترة تقل عن ثلاث سنوات.
- إذ تطلب الوزارة بشكل متكرر من الفلسطينيين المقيمين في القدس أن يقدموا إلى موظفيها ما يثبت أنهم ما زالوا يقيمون بالمدينة.
- إلى جانب المشاكل المتعلقة بتسجيل الأولاد، فهي كثيرة وكبيرة، خاصة إذا ما كانت عملية الولادة خارج القدس وفي حال تعدد الزوجات الذي يعتبر مخالفة جنائية يعاقب عليها القانون.
- وعليه فإن الكثير من الأسر في القدس الشرقية، تعيش أوضاعاً مأساوية؛ فبعض أطفالهم تم الاعتراف بهم كمقيمين في «إسرائيل»، في حين أن الآخرين في الأسرة مُنعوا من الحصول على مثل هذه الاعتراف.

2 - ضريبة الأرئونا وفرض الغرامات:

يُعاني الفلسطينيون في مدينة القدس من ضائقة العيش في المدينة نظراً لما يُفرض عليهم من ضرائب والتزامات مالية باهظة تفوق طاقاتهم الاقتصادية، ومن ضمن ذلك ما يسمى بضريبة «الأرئونا» (ضريبة السكن)، علماً أن هذه الضريبة تفوق القدرات المالية لـ 95% من المقدسيين في مدينة القدس، خصوصاً وأن السلطات الإسرائيلية

من خلال بلدية القدس تعمد على تراكم ضريبة «الأرنونا» على المقدسين ليصبحوا مدينين بمبالغ باهظة جدًا لصالح البلدية، وبذلك تستخدم السلطات الإسرائيلية هذه الضريبة كأحدى الأدوات التي تجبر الفلسطينيين بالقدس على ترك المدينة.

وكتيجة لارتفاع هذه الضرائب وخاصة على المحلات التجارية في مدينة القدس، فقد أغلقت العديد من المحلات التجارية في المدينة؛ وذلك بسبب الديون الباهظة الناجمة عن تراكم هذه الضريبة التي تصل إلى مبالغ تفوق في بعض الأحيان أرباح وعوائد هذه المحلات.

لقد أدت السياسة وتحديدًا في مجال التخطيط والبناء خلال السنوات الطويلة الماضية، إلى تفاقم أزمة السكن في المناطق العربية في مدينة القدس، والتي اتسمت بعنصرية صارخة ومنهجية ضد الفلسطينيين القاطنين في المدينة، بمصادرة الأراضي العربية في مدينة القدس بصورة مكثفة وبناء المستوطنات اليهودية عليها، وبالتالي نقص الأراضي الصالحة للبناء لصالح الفلسطينيين بالقدس، بتجاهل حاجات السكان العرب وإغفالها.

ومن جهة أخرى، تفرض القوانين الإسرائيلية المطبقة في القدس، وكذلك الإجراءات التي تنتهجها بلدية القدس قيودًا صارمة تحول دون حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء، وتجعلها شبه مستحيلة، إذ ترفض المصادقة على طلبات ترخيص البناء بذريعة عدم وجود إثباتات تقرّ بملكية مقدّمي الطلبات للأرض المنوي البناء عليها. أو بدعوى أن الأرض ضرورية للمنفعة العامة، أو للمشاريع الحيوية أو أنها مصنفة ضمن منطقة خضراء. مما يضطر الفلسطينيين إلى البناء دون ترخيص تلبية لاحتياجاتهم في السكن، أو الانتقال للعيش في الضواحي القريبة من مدينة القدس

التي تعتبرها إسرائيل من أراضي الضفة الغربية، أو الهجرة إلى الخارج. وتصبح المنازل المبنية دون ترخيص عرضة لأعمال الهدم، كما ويتم فرض غرامات باهظة على هذه المباني، لقد تعرض حقّ المواطنين المقدسيين في السكن في مدينة القدس، للانتهاك من قبل السّلاطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لاحتلالها، وقد أخذ هذا الانتهاك عدة أشكال، بدءاً بهدم أحياء بأكملها مثلما حصل في باب المغاربة، أو مثل ما يحدث اليوم من هدم لحي البستان وسلوان، أو إلى هدم بيوت محددة بذاتها تحت ذرائع شتى، منها الأسباب الأمنية، وقد يتم الهدم بحجة عدم الحصول على تصريح مسبق بالبناء، كما سبقت الإشارة، وهو ليس خيارهم - لتلبية الاحتياجات العمرانية المتنامية لهم والتي تزيد على (2000) بناء سكني سنوياً.

تقوم إسرائيل بممارسة عمليات الهدم للأبنية غير المرخصة، بالاستعانة بجرافات بلدية الاحتلال، وعدد كبير من قوات الأمن والشرطة، كما تقوم السّلاطات الإسرائيلية بإرغام الأشخاص الذين تم هدم بيوتهم على دفع تكاليف الهدم. وكثيراً ما تُنفذ حالات الهدم أيضاً عن طريق إجبار المقدسيين على هدم منازلهم بأيديهم (الهدم الذاتي) مع ما يحدثه ذلك من أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية تقع على الشخص المتضرر من جراء عمليات الهدم.

وتتمثل الخسائر الاقتصادية بما يتكبده المواطن من دفع مبالغ طائلة تتعلق بالمخالفات الباهظة والتي تصل إلى ملايين الدولارات قبل وبعد عملية الهدم، إضافة إلى أن تكلفة البناء في منطقة القدس كبيرة جداً.

3 - الأسرلة والتهويد:

تهدف السّلاطات الإسرائيلية إلى تهويد المجتمع المقدسي إلى جانب تهويد ذاكرته

الوطنية، فقد استهدفت قطاع التعليم من خلال تواصل عمليات التهويد والأسرلة للمناهج التعليمية في القدس، فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية بهدف تشويه الحقائق التاريخية والثقافية.

تحاول إسرائيل السيطرة على المناهج التعليمية في القدس، حيث تتولى بلدية القدس طباعة الكتب المدرسية الفلسطينية التي تدرس في المدارس العربية، بعد أن تتم ملاءمة هذه الكتب مع الرؤية الإسرائيلية، وذلك بحذف ما يتعلق بالهوية الفلسطينية، لتهويد المجتمع المقدسي وطمس ذاكرته الوطنية. مؤخرًا أصدرت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية قرارًا يقضي بتدريس «وثيقة الاستقلال لدولة (إسرائيل)» في مدارس القدس العربية. وتزويدها بالكتب؛ وذلك يعني الاستغناء عن المنهج الفلسطيني والاستعاضة عنه بآخر إسرائيلي الصنع، يخدم هدف «الدولة العبرية» بمشروعها الهادف لتهويد المدينة، إذ يخوض المقدسيون معركة كبرى لمواجهة هذه السياسات الإسرائيلية الخاصة بمناهج التعليم.

4 - الاستيطان؛

وفي سياق الاستيطان، وهو الأداة التي باتت تخنق القدس، تطوّقها وتجزّئها وفي هذا السياق التاريخي، نشير إلى أنه وفي عام 1967، عملت سلطات الاحتلال على توسيع حدود البلدية للقدس العربية، لتصبح 72 كم.

- استولت إسرائيل على 35% من مساحة القدس المحتلة، وخصصتها لإقامة المستوطنات اليهودية وتوسيعها، وأعلنت عن 30% منها بمثابة منطقة تنظيمية لا يسمح البناء فيها، وأعلنت 22% منها على أنها «مناطق خضراء»، لا يُسمح بالبناء فيها أيضًا، ومنح 13% فقط من مجمل مساحة الأرض لاستخدام

المواطنين الفلسطينيين. ما أدى بشكل مباشر إلى زيادة أعداد المستوطنين اليهود الذين كان وجودهم شبه معدوم قبل عام 1967 إلى ما يزيد على 260,000 مستوطن في يومنا هذا.

• يحدد مخطط بلدية القدس المعروف بـ«القدس 2020» السياسات التي تتبعها إسرائيل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتخصيصها لتلبية احتياجات المستوطنين اليهود فيها. تسعى هذه الخطة إلى تأمين أغلبية ساحقة للمستوطنين اليهود في المدينة من خلال خلق إطار يتيح لسلطات الاحتلال الإسرائيلية المضي في تنمية مدينة القدس باعتبارها عاصمة للدولة «اليهودية»، فيما يتم بناء وبلورة هذه المخططات الهيكلية للمدينة برؤية القدس 2050.

• خلال عام 2017 مثلاً قامت سلطات الاحتلال بالكشف عن إصدار 174 مخططاً هيكلياً لبناء ما لا يقل عن 12,939 وحدة استيطانية جديدة في أراضي الضفة الغربية بما في القدس المحتلة.

وهكذا مضى أكثر من خمسين عاماً على احتلال القدس ومشاريع تهويدها منذ احتلالها عام 1967، عكفت سلطات الاحتلال أثناءها على انتهاج سياسات ممنهجة لمحو الإرث الثقافي والحضاري العربي والديني المسيحي والإسلامي في القدس، وتكريس روايتها المزورة، من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات غير القانونية من أجل تهويد المدينة بشكل كامل وفرض مشروع «القدس الكبرى» وتضليل العالم بترويجها للقدس باعتبارها «العاصمة الموحدة لليهود».

وتتهدى، القوة القائمة بالاحتلال، على مدار خمسة عقود، بتنفيذ مشروعها التهودي الاستيطاني الرامي إلى تفرغ الأرض من سكانها الفلسطينيين الأصليين

وإحلال اليهود محلهم، وفصل المدينة عن محيطها الفلسطيني وعن باقي الضفة الغربية، ومواصلة عمليات التطهير العرقي، فيما يواصل المقدسيون تسجيل وكتابة صفحات البطولة في سجل تاريخ الصمود والتصدي ومواجهة هذه المخططات.

نستحضر في هذا المقام موقعة بوابات الأقصى ومواجهة تهجير الخان الأحمر والشيخ جراح نموذجاً بطولياً في الدفاع عن الهوية والبقاء.

وستبقى مقاومة المقدسين وصمودهم في سياق صمود الشعب الفلسطيني وإصراره على المقاومة دفاعاً عن حقوقه ومقدساته ولنيل وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة هي القاعدة الأساسية لمجابهة المخططات والمشاريع الإسرائيلية وممارسة هوية القدس وعروبته التي لا مجال لتزويرها باعتراف دولي راسخ، طبقاً لقواعد القانون الدولي.

لقد حرّم القانون الدولي ضمّ الأراضي والأقاليم عن طريق استخدام القوة، وألزم القوات المحتلة بعدم التصرف في الإقليم إلا بالحدود الضيقة التي تستوجبها إدارة الإقليم وهي إدارة مؤقتة اقتضاها واقع الاحتلال القسري للإقليم، وعليه فإن تصرفات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس يجب أن تكون مقيدة في حدود ما استقر عليه القانون الدولي وقواعد الاحتلال العسكري بالذات، وإن أي إجراء مخالف لتلك القواعد لا يرتب أي أثر قانوني، وهو تصرف باطل ومخالف للنظام القانوني الذي استقر عليه وضع القدس في الأمم المتحدة.

ويؤكد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية أن مدينة القدس كغيرها من الأراضي المحتلة لعام 1967م، فهي أراضٍ فلسطينية محتلة. ولعل من أهم القرارات، القرار رقم (181) في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر لسنة 1947، المتضمن مشروع

تقسيم فلسطين وتدويل القدس - أي وضع القدس تحت الوصاية الدوليّة. والقرار رقم (242) تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. فقد عيّن القرار (181) الحدود المقترحة للدولتين، في حين اكتفى القرار (242) بوصف الحدود بشكل عام، حيث نصّ على وجوب انسحاب «إسرائيل» الكامل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وحتى حدود الرابع من حزيران.

كما جرى التأكيد على عدم الاعتراف بقانونية وشرعية الإجراءات الإسرائيلية التي تجاهلت القانون الدوليّ، إذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تؤكد أن مدينة القدس هي منطقة محتلة ولا يمكن فرض السيادة الإسرائيلية عليها، وتؤكد على بطلان الإجراءات الإدارية والتشريعية والأعمال التي قامت بها السلطات الإسرائيلية والتي من شأنها تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس.

وفي السياق نفسه، أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تؤكد على المركز القانوني الدولي للقدس، بما يلزم أن تحترمها جميع الدول، وبالفعل وعلى مدى نصف قرن احترمت الدول التزاماتها الدولية تجاه القدس، حيث أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 2253 بتاريخ 4/ 7/ 1967 ضم القدس والإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

كما نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 تاريخ 22/ 11/ 1967 على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، ويشمل القرار ضمناً مدينة القدس العربية، كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 298 لعام 1971 أكد فيه أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي أقدمت عليها إسرائيل

بغرض تغيير المركز القانوني للمدينة تعتبر غير شرعية.

وأعلن مجلس الأمن في القرار رقم 465 في 1/3/1980، بطلان الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير طابع القدس. كذلك أصدر مجلس الأمن القرار رقم 476 في 30/6/1980 والقرار رقم 478 في 20/8/1980، وأكدوا على بطلان وعدم شرعية تغيير وضع القدس العربية، وعدم الاعتراف بقانون إعلان إسرائيل للقدس عاصمة لها، بالإضافة إلى دعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.

وبتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، تبنى مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم 2334 بشأن إدانة الاستيطان والذي يؤكد على أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس، كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند «متحدون من أجل السلام» بتاريخ 21/12/2017، القرار رقم A/ES-10/L.22» حول القدس؛ حيث أكد على أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، ودعت في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980).

ويتبين لنا من خلال هذه القرارات أن المجتمع الدولي بأسره قد عبّر عن موقفه تجاه القدس، وأكد على عدم جواز استخدام القوة المسلحة للحصول على أراضي الغير وضّم الأقاليم المحتلة، وأن القدس أرض محتلة، وأدان سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية بالقدس.

لنأتي صفقة ترامب الأميركية التي تعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وتقوم بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، محاولة جديدة لتقويض الحقوق الفلسطينية

والشرعية الدولية، إنه القرار الأخطر منذ تصريح بلفور، الذي أسس الوطن القومي وانتهى بالتقسيم، وصولاً اليوم إلى محاولات إنهاء القضية الفلسطينية انطلاقاً من فرض أمر واقع قسري جديد بالقدس من خلال صفقة ترامب المواكبة لعمليات التهويد الإسرائيلية والمتماهية معها بمختلف أبعادها، وذلك ما نوجزه في أبعاد الصفقة الثلاثة الآتية:

البعد الأول: صفقة ترامب وموقفه، هو ذروة المواقف الأميركية التي بقيت باستمرار ولم تخرج يوماً عن مصالح إسرائيل وحمايتها. ونستعرض بعجالة كيف كانت تتطور في عهود عشر رؤساء أميركيين من عهد ترومان سنة 1945 إلى عهد أوباما مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه القدس تحديداً كل عشر سنوات:

الأربعينيات: دعم قرار التقسيم والنظام الدولي في القدس.

الخمسينيات: بعد سقوط القدس الغربية 48 التراجع عن النظام الدولي الكلي واقتصاره على المحدود: شرق القدس.

الستينيات وحرب 67: نسيان التدويل الكلي والمحدود واعتبار أن مقياس الحدود هو الاعتراف الواقعي - واعتبار قضية القدس أنها مسألة دينية.

السبعينيات: إلغاء النظام الدولي. والقدس مفتوحة مع ضمان حرية العبادة، ومصيرها يتحدد بالمفاوضات واتفاق الأطراف بما يضمن حرية العبادة..

الثمانينيات: القدس موحدة يحدد مصيرها بالمفاوضات، ولكن المفاوضات النهائية والاستيطان غير ضروري ولكنه شرعي.

التسعينيات: القدس موحدة عاصمة إسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها

(آذار 1990) مع احتفاظ الرئيس بحقه في وقت التنفيذ. في هذه المرحلة كانت اتفاقيات أوسلو وكانت القدس أحد موضوعات التفاوض النهائي بالإضافة إلى: اللاجئين، المستوطنات، الأمن والحدود، والعلاقات مع الجيران، وفي هذه الفترة أيضاً تم تحييد الأمم المتحدة باعتبار القدس أحد موضوعات الحل النهائي الذي هو شأن فلسطيني - إسرائيلي.

المرحلة السادسة: 2000 كليتون - أوباما: القدس موحدة عاصمة لدولتين بحيث كل ما هو عربي فلسطيني وكل ما هو يهودي لإسرائيل، ولكن في إطار السيادة الوطنية أو الثنائية تحت الأرض وحصر التفاوض في القدس الشرقية واحتكار الرعاية الأميركية بما يشمل تقاسم الحرم الذي يتطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية واستكمال مخططات التهويد وانسداد آفاق المفاوضات.

البعد الثاني:

«ترامب» حسم الأمر بإخراج القدس من التفاوض بإعلانها عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، مما شكل اعتداءً على حقوق الشعب الفلسطيني وتصفية لكل موضوعات التفاوض النهائي، ومضى أكثر بفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني والعمل على تصفية قضايا التفاوض النهائي، في مقدمتها قضية اللاجئين باستهداف الأونروا إلى جانب تشريع أو شرعنة الاستيطان والتكرار لحلّ الدولتين والتمهيد لما يسمى «صفقة القرن».

ما يعني تقويض الشرعية الدولية والقانون الدولي وكذلك مبادرة السلام العربية وتحدي إرادة المجتمع الدولي من خلال الضغط على الدول للالتزام بالموقف الأميركي إلى جانب الانسحاب من منظمات دولية إذا دخلتها فلسطين ومعارضة أي جهد دولي

لاستئناف عملية السلام. وعرض الحلول الإنسانية بديلاً للحل السياسي.

البعد الثالث:

هو أكثر من انحياز مطلق لإسرائيل، إنه تحديد للهوية وللجغرافيا الإسرائيلية وتبني كامل للرواية والأسطورة باعتبار القدس عاصمة للشعب اليهودي ولم تكن يوماً لغيره، بمعنى النفي الكلي للوجود العربي الفلسطيني عملاً بما يعبر عن التحالف الإنجيلي (الصهيونية- المسيحية).

ولكن أي تاريخ وأي رواية وأسطورة؟

في هذا السياق، نستحضر ما كتبه الدكتور عصام سخيني في كتابه «القدس تاريخ مختطف وآثار مزورة»، إذ يقول: اختصار الموضوع الفلسطيني أنه وقع غزو احتلالي لهذا التاريخ بذاكرته الزمانية والمكانية ليبعد أو يشطب كل ما فيه من حقائق شهدها ماضي القدس.

في الزمان: لم يتعرض تاريخ للتزييف كما تعرض له تاريخ فلسطين والقدس.. والتاريخ بأحد معانيه ليس ما ذهب زمانه، بل هو ما يتدفق في الحاضر فيصنع مضمونه ليصبح بذلك هو الحاضر.

وقد انطلقت الصهيونية من هذا الفهم فجعلت همها امتلاك الماضي واحتكاره فمن يمتلك الماضي يمتلك المستقبل.

تاريخ فلسطين القديم ثري بتنوعه الديني والأقوامي والحضاري فقد تعاقب الكنعانيون، آشوريون، بابليون، فرس، يونان، رومان، عرب، قبل الإسلام حتى الفتوحات الإسلامية حيث انصهر الجميع في الحضارة العربية.

إلا أن الصهيونية ترى وتروج بأن تاريخ فلسطين القديم هو الذي تريده أن يكون حاضرها ومستقبلها الذي صاغته الحكايات والأساطير فقسمته إلى مراحل، هي حصراً تاريخ بني إسرائيل فجعلته: عصر الآباء، عصر الانقطاع حين كان بنو إسرائيل في مصر، عصر الخروج من مصر، الفتح والتوطن أي (عصر القضاة وحكم شاؤول)، زمن المملكة الموحدة داود وسليمان، ثم عصر المملكتين يهودا والسامرة ثم عصر النفي البابلي حتى عهد الهيكل الثاني.

الصهيونية أسرت الماضي الفلسطيني وقامت بعملية احتلال إحلالي للتاريخ وشحنت القضاء بالأساطير والخرافات عن تاريخ أحادي لزمن فلسطين القديم، وجعلت من نفسها امتداداً لذلك الزمن المخترع، وجعلت من الفلسطينيين خارج السياق التاريخي فمن لا تاريخ له لا حاضر له، تصريح بلفور الذي منح اليهود صفة شعب متصل بتاريخه عبر الأزمان وغيرهم طوائف غير يهودية - وعد ترامب ينفذ اليوم بنفس السياق.

الذاكرة الجغرافية أيضاً تتعرض لهذا الغزو الإحلالي، حتى الاسم فلسطين فهي أرض العبرانيين أو إسرائيل، يقول الدكتور سخياني. إن تسمية المكان ليست وظيفة تعريفية بل تدخل في إطار الصراع على فلسطين بما يحمله الاسم من دلالات ومقدمات للاستنتاج السياسي بالامتداد الإقليمي للمكان ورسم تحومه إلى حيث كل أرض وطأتها قدم بني إسرائيل، كما يقول اللاهوت الكتابي.

الخرافة الكتابية هي مخزن الذخائر التي استخدمتها الصهيونية في عملية الغزو الإحلالي لذاكرة الزمان والمكان، وهكذا تكون الضفة هي يهودا والسامرة ويكون الوعد الإلهي: إن كل أساطير وأسفار الكتاب مقدسة لأن الكتاب مقدس وهي منزلة

على موسى وسليمان.

لا ندخل في سياق نفى قداسة هذه الأسفار وإثبات أنها وضعية منذ أيام ابن حزم الأندلسي الذي نفى قداستها كونها من وضع البشر إلى ما أثبتته أجيال من العلماء، الذين أظهروا زيف الروايات الكتابية وصولاً إلى علم الآثار الذي لم يثبت شيئاً من صحة تلك الأساطير.

وهكذا تبقى القدس عنواناً لقضية فلسطين، بوابة للحرب والسلام وجوهر الصراع الممتد عبر الأزمان، التي وإن زجت تحت الاحتلال مهما طال سيبقى عبراً بانتصار الإرادة والهوية العربية للقدس هويتها الأصلية الحقيقية التي بقيت وستظل عبر الزمن أقوى من كل محاولات وحروب تزويرها.

القرار الأميري بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والتفاعل الدولي

مقدمة:

في خطوة ربما هي الأخطر من تصريح بلفور الذي أسس للوطن القومي اليهودي في فلسطين، وبعد مرور مائة عام على ذكرى هذا الوعد المشؤوم، جاء إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بتاريخ 6/12/2017 كمفصل مهم في تاريخ القضية الفلسطينية، ليحدّد جغرافية وهوية الدولة اليهودية ويستكمل بناءها من منظور روايتها التاريخية، محاولاً إكسابها الشرعية العربية والدولية، غير أن ما يميز هذا الوعد عن سابقه أنه لم يستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقه، حيث قامت الولايات المتحدة بتاريخ 15/5/2018 بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة في ذكرى قيام دولة إسرائيل السبعين، التي تتزامن مع نكبة الشعب الفلسطيني في مشهد عربي وإقليمي مماثل لذلك الذي كان سائداً عام 1948.

فلطالما شكّل موضوع نقل السفارة إلى القدس محوراً مهماً يشير إلى كيفية تعاطي الولايات المتحدة الأميركية مع قضية القدس، التي مثلت قلب الصراع العربي-الإسرائيلي، لما تنفرد به من مكانة دينية وتاريخية وحضارية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود. ورغم أن العديد من الرؤساء الأميركيين السابقين دشّنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل والكامل لـ«إسرائيل» ولسياساتها في الشرق الأوسط،

ووعدوا بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، بداية من هاري ترومان، وحتى باراك أوباما، غير أنهم سرعان ما كانوا يغيّرون مواقفهم فور تسلمهم السلطة، تخوفاً لما هذه الخطوة من تداعيات سلبية على جوهر عملية السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة والمصالح الأميركية بصفة خاصة.

وعلى خلاف ذلك، قرر الرئيس دونالد ترامب الإيفاء بالوعد الذي قطعه خلال حملته الانتخابية، ساهمت في ذلك مجموعة من العوامل والاعتبارات الداخلية والخارجية على حساب العقلانية والموضوعية، وهو ما أدى إلى تعقيد الأمور أكثر في منطقة تعيش أزمات مزمنة.

وأمام هذا التحول الدراماتيكي، وفيما كانت المنطقة والعالم بأسره ينتظران إعلان الإدارة الأميركية الحالية محتوى صفقة القرن التي تزعم أنها ستجد حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، فقد أصبحت هذه الصفقة اليوم محل شك كبير، بعد أن اتخذت الإدارة الأميركية قرارها بنسف الأسس القانونية لعملية السلام التي رعتها منذ مؤتمر مدريد، والتي جعلت من قضية القدس ضمن مفاوضات الحل النهائي، منحازة للرؤية الإسرائيلية، ومتجاهلة حقوق الشعب الفلسطيني لتفقد بذلك دورها كوسيط لرعاية عملية السلام.

ولمعالجة موضوع الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لاحتلال إسرائيل والتفاعل الدولي، فسيتم تقسيم الورقة إلى محورين، الأول يتناول قرار الاعتراف الأميركي نفسه ومضمونه وأبعاده، ثم نعرض تداعيات وانعكاسات هذا القرار وآثاره من ردود فعل عربية ودولية في محور ثانٍ.

المحور الأول: أبعاد القرار الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها:

إن تميّز ترامب بتبنيه قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ثم نقل السفارة الأميركية إليها يطرح التساؤل عن عمق هذا التمييز والاختلاف مع الرؤساء الأميركيين السابقين، وبماذا وإلى أي مدى كان جوهر هذا الاختلاف، وهو ما يتطلب دراسة مواقف الرؤساء الأميركيين قبل ترامب حيال القدس كنقطة أولى ثم دراسة أبعاد وأسس موقف ترامب نفسه ودوافعه لتبني وتنفيذ القرار بالنص بنقطة ثانية.

أولاً: السياسة الأميركية تجاه القدس: تحليل لمواقف الإدارات المتعاقبة:

يصعب العثور على فروقات جدية بين الرؤساء الأميركيين العشرة الجمهوريين والديموقراطيين، الذين حكموا الولايات المتحدة منذ 1945، تجاه قضية فلسطين؛ فقد ظلت «إسرائيل» حجر الزاوية في السياسة الأميركية في المنطقة، وظل الانحياز لها وتغطية احتلالها وممارساتها، ورفض الضغوط عليها الطابع العام لهذه السياسة.

وقد اتصفت مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة وسياساتها إزاء قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية إلى حدّ كبير، فانهازت دائماً بوضوح لإسرائيل، مع محاولتها إظهار شيء من بعض التوازن في بعض الأمور، ومنها نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس على النحو الآتي:

أ- مرحلة الرئيس الأميركي هاري ترومان (1945 - 1953):

اتسمت هذه المرحلة بتأسيس النظام الدولي لوضع القدس، حيث دعمت الإدارة الأميركية مشروع التقسيم بالحدود التي تضمنها قرار الجمعية العامة رقم (181)

بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947، بل وضغطت على كثير من الدول لإنجاحه ليكون أساساً قانونياً لإنشاء دولة إسرائيل، حيث اعتبر القدس «كياناً منفصلاً» يخضع لنظام دولي تديره الأمم المتحدة عن طريق مجلس الوصاية، غير متصل بفلسطين ضمن نظام عرف بـ **Corpus Separatum**.

ولقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحديد وضع خاص دولي للقدس في قرار التقسيم تعبيراً وإدراكاً لأهمية وحساسية موضوع القدس من الناحية الدينية والتاريخية والحضارية. واعتبرت حدود القدس شاملة لحدود البلدية إضافة للقرى والبلدان المجاورة إليها بأبعادها التالية: شرقاً أبوديس، جنوباً بيت لحم، غرباً عين كارم، وشمالاً شعفاط، كما وضع هذا القرار شروطاً عدة تتعلق بالنظام الأساسي للمدينة، حيث يتحمل مجلس الوصاية مسؤولية تعيين حاكم عام للقدس يعتبر مسؤولاً أمام المجلس على ألا يكون من إحدى الدولتين في فلسطين (اليهودية والعربية)، ويعتبر هذا الحاكم ممثلاً للأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها كل السلطات الإدارية، وكذلك إدارة الشؤون الخارجية، إضافة إلى ذلك تبقى منطقة القدس منزوعة السلاح وحيادية. أما القرارات في السلطة التشريعية والضريبية فهي بيد السكان عبر إعطائهم صلاحية انتخاب مجلس تشريعي يتولى هذه المسؤوليات. وكذلك أعطى السكان صلاحية إنشاء نظام قضائي مستقل. من الناحية الاقتصادية وضعت القدس ضمن اتحاد اقتصادي عربي يهودي تحت صيغة «الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني»، ومن الناحية الدينية فقد أعطى السكان حرية الوصول للأماكن الدينية والعبادة فيها وحمايتها دولياً بواسطة الحاكم. كما تم تحديد مدة الحكم الخاص لمجلس الوصاية بعشر سنوات يتم بعدها النظر في استمرارية المجلس بناء على التجارب

المكتسبة والاستفتاء العام لأجل إدخال تعديلات على هذا النظام وفق آراء السكان. وبعد إعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين يوم 14 أيار 1948، كانت الحركة الصهيونية مستعدة عبر قواتها المسلحة لبناء دولة إسرائيل، حيث أسفرت الحرب عن احتلال اليهود للجزء الغربي من القدس وسيطرت القوات الأردنية على الجانب الشرقي المتبقي من المدينة، وتحولت هدنة 30 نيسان/ أبريل 1949 بين الأردن وإسرائيل إلى هدنة دائمة.

في 20 آب/ أوت 1948، أظهرت واشنطن بوضوح تأييدها للتدويل المحدود، الأمر الذي فسر على أنه قبول بالسيطرة الإسرائيلية عن الجزء الغربي وأن التدويل المحدود يخص الجانب الواقع داخل أسوار المدينة الذي كان يخضع للسيطرة الأردنية آنذاك، وفي الخمسينيات مارست الولايات المتحدة موقفها الداعم للتدويل المحدود برفضها صيغة للتدويل الكلي، حيث اعترضت على مشروع برنادوت الذي سبب ذعراً لليهود لأنه أشار إلى ضم القدس للدولة العربية التي هي امتداد طبيعي للمناطق العربية المحيطة بها، فشكل ذلك الاعتراض ضربة أخرى لقرار التدويل الكلي الذي قبلت به القوى الدولية الأخرى ورفضته إسرائيل بشدة بعد أن حصلت على إنجازات عسكرية مهمة على أرض الواقع منذ 11 تموز/ يوليو 1948.

وبدأت عمليات تغيير وجه مدينة القدس العربية ووضع الأسس لجعلها العاصمة الفعلية لإسرائيل، منذ سيطرة إسرائيل على الجزء الغربي منها، حيث فرضت عليه القانون الإسرائيلي، الذي يتعارض مع قرار التدويل، وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر 1948 قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي نقل المؤسسات الحكومية للقدس، وعقد البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» أول جلساته فيها في 14 شباط/ فيفري 1949 تأكيداً على

محاولة إسرائيل ضم القدس .

ونشير هنا إلى أن الهدف الرئيس للولايات المتحدة في هذه المرحلة المبكرة للصراع العربي- «الإسرائيلي» كان العمل على حصر هذا النزاع في أضيق الحدود، وذلك لمنع تدخل الدول الأخرى خوفاً من المد الشيوعي، إذ قامت بالاشتراك مع فرنسا وتركيا بتأسيس لجنة التوفيق الفلسطينية لتحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة، ولكن خابت آمالها وحصرت هدفها في المحافظة على اتفاقيات الهدنة وتنفيذها تحت إشراف الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، كما عملت على المحافظة على الوضع القائم من خلال إصدارها للبيان الثلاثي في 25 أيار 1950م مع كل من بريطانيا وفرنسا والذي يهدف للحفاظ على خطوط الهدنة وحمايتها وعدم خرقها، إلى جانب ذلك، الحفاظ على التوازن في ميزان التسليح بين العرب و«إسرائيل» .

ب- مرحلة الرئيس الأميركي دوايت ديفيد أيزنهاور وجون كينيدي (1953- 1963 م): تميزت بمعارضة الخارجية الأميركية التي كان يقودها دالاس عام 1953 قرار إسرائيل بنقل مقرّ وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس، مع امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبالتالي حافظت الولايات المتحدة على إظهار التزامها بالشرعية الدولية، وعدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية، ولكن من الناحية الفعلية لم تحاول اتخاذ خطوات لوقف هذا التعدي، فقد قاطعت الولايات المتحدة احتفالات إسرائيل في القدس بذكرى الاستقلال الأعوام 1958 و1961، وقد أكد دالاس في جلسة مجلس الأمن القومي عام 1953 على أن حدود الهدنة أصبحت حدود إسرائيل وبقوله ستعمل الولايات المتحدة على تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل على أساس حدود الهدنة 1949.

إن امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ينطلق من مخاوف الخارجية الأميركية من أن يؤدي ذلك إلى تمكين الاتحاد السوفيتي من استدراج بعض الدول العربية المؤثرة ومصر في مقدماتها إلى مناطق نفوذه احتجاجاً من هذه الدول العربية على موقف الإدارة الأميركية آنذاك.

ج - مرحلة الرئيس «ليندون جونسون» (1963 - 1969): تم التعامل مع قضية القدس على أنها قضية دينية وليست سياسية، محورها الأماكن المقدسة في القدس، حيث شكلت حرب حزيران 1967 نقطة تحول جديدة توجه السياسة الأميركية تجاه القدس، ففي خطابه في 19 حزيران/ يونيو 1967 وضع الرئيس الأميركي جونسون مكانة القدس في معادلة بسيطة للغاية تقول: «يجب أن يكون هناك إدراك كاف بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة». لهذا المشروع، حدّد الرئيس جونسون السياسة الخارجية لهذا الصراع، بمطالبة الدول المعنية بالاعتراف بعضها ببعض ضمن حدود معترف بها بدلاً من الرجوع إلى اتفاقية الهدنة لعام 1949، وإيجاد ترتيبات خاصة بالقدس تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية في الأماكن المقدسة.

وعندما قامت السلطات الإسرائيلية بإعلان ضم الجزء الشرقي من المدينة في 28 حزيران/ يونيو 1967، صدر عن وزارة الخارجية الأميركية إعلان جاء فيه: «إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ لا يمكن اعتباره أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس... إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط أن مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة على أنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس».

أما ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، فقد حدّد موقف بلاده في تصريح ألقاه أمام الجمعية العامة بتاريخ 14 تموز/ يوليو 1967، قائلاً: «بالنسبة إلى ما يتعلق

بالأساليب الخاصة التي اتبعتها حكومة إسرائيل في 28 حزيران/ يونيو، أود أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس... ونحن نأسف لاتخاذ إسرائيل مثل هذه الإجراءات». بينما قال السفير الأميركي إلى الأمم المتحدة تشارلز يوست: «القدس منطقة محتلة، وبالتالي تخضع لنصوص القانون الدولي ما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الدولة المحتلة».

في أعقاب احتلال إسرائيل لمدينة القدس، وإقدامها على إعلان المدينة عاصمة أبدية لها، وقيامها بتدمير أحياء فلسطينية في المدينة ونقل مستوطنين للسكن فيها، محاولة بذلك تغيير طابعها الديمغرافي والجغرافي، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين في هذا الشأن، ولكن الحكومة الأميركية في عهد جونسون جاءت بمواقف متناقضة ما بين موقفها المعلن وسلوكها العملي، فقد امتنعت عن التصويت على القرار رقم 2253 والقرار رقم 2254، الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 تموز/ يوليو 1967، وهما القراران اللذان طالبا إسرائيل بإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات في القدس، والتوقف عن أي إجراء يغيّر من وضع المدينة.

كما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الرقم 252، الصادر بتاريخ 21 أيار/ مايو 1968، والداعي إلى ضرورة إلغاء إسرائيل لجميع الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يعمل على تغيير وضع الأراضي المحتلة، وذلك على الرغم من أن الحكومة الأميركية كانت قد وافقت على قرار مجلس الأمن الرقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة.

إلى جانب ذلك، التفت الولايات المتحدة على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة

بشأن القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عمومًا، وذلك عندما طرحت «مشروع سكرانتون» الذي جاء في عدة نقاط، أبرزها النقطة الخامسة التي تتضمن إعادة إسرائيل القدس العربية القديمة إلى الأردن، مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى.

وقبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأميركي جونسون بفترة قصيرة في العام 1968، كان برنامج الاستيطان الصهيوني في القدس في مراحل الأولى، صرح الرئيس جونسون قائلاً: «على الحكومات العربية أن تقنع «إسرائيل» والمجتمع الدولي أنها قد تخلت عن فكرة تدمير «إسرائيل». ولكن بالمقابل فإن على «إسرائيل» أن تقنع جيرانها العرب والمجتمع الدولي أنه ليس لدى «إسرائيل» مخططات توسعية في مناطقهم».

ومن الملاحظ أيضًا أن موقف الإدارة الأميركية من ضم «إسرائيل» لمدينة القدس بدأ يتغير لصالح هذا الضم عندما صرح الرئيس جونسون في خطاب له بتاريخ 10 أيلول 1968 قائلاً: «أن أحدًا لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة أخرى، وعلى الأطراف أن يفكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم كله في القدس».

ويمكن القول إن سياسة واشنطن تحولت من تأييد الشرعية الدولية -ظاهريًا- في الفترة (1948-1966م) إلى العمل لتعطيلها بعد أن نجحت إسرائيل في هزيمة العرب سنة 1967م واحتلال ما تبقى من القدس في أيديهم.

د- مرحلة الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974): فقد اتسمت بالخروج من إطار النظام الدولي وتحويل مدينة القدس إلى ربط موضوع القدس بالاتفاق التعااقدي بين الأطراف المعنية وتم التعامل مع القدس من خلال خطة أطلق عليها «مشروع

روجرز» عام 1969 وبنيت على أساس «إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص «إسرائيل» والأردن أساساً». وجاء فيه: «إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص إسرائيل والأردن أساساً، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي... ونحن نؤمن بالذات بأن تبقى القدس موحدة، على أن يكون للأردن حق مدني وديني واقتصادي فيها». وجاء فيه أيضاً: «كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل سكانها».

في سياق مبادرة روجرز اعترفت الولايات المتحدة بالقرار الإسرائيلي بضم القدس، فبدت أكثر قرباً من السلوك الإسرائيلي. أي إن الإدارة الأميركية تجاوزت بذلك موقفها المعلن وسياستها القائمة على أساس تدويل القدس وأنها تخضع لنظام دولي خاص بعيداً عن الدولتين بفلسطين. وهذا ما أكدته وليم كوانت فيما بعد بقوله: «إن الرئيس جونسون وكل مساعديه، أمثال والت روستو، ويوجين روستو، وآرثر غولدنبرغ، وماكجورج باندي، كان تعاملهم مع إسرائيل في كل الأوقات على أساس أنها مصلحة أميركية، ومن ثم كان حرصهم الدائم على ضمان أمن إسرائيل».

عموماً، كان هذا الموقف مناقضاً لسلوك واشنطن في مجلس الأمن، عندما صوتت على القرار الرقم 267 الصادر في 3 تموز/ يوليو 1969، والداعي إلى عدم جواز الحصول على الأراضي بالاستيلاء العسكري، واعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال الأخرى، بما فيها مصادرة الأراضي، باطلة. فالولايات المتحدة ناقضت نفسها وناقضت القانون الدولي مرة أخرى عندما أيدت قرار مجلس الأمن الرقم 298 الصادر في 25 أيلول/ سبتمبر 1971 بشأن وضع القدس، الذي اعتبر كل

التصرفات الإسرائيلية فيها باطلة.

هـ- عهد الرئيس جيمي كارتر (1977-1981): فقد كانت مرحلة المساومة التي تم التأكيد خلالها على أن «شرقي القدس بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لا تزال تعتبر أرضاً محتلة ومحكومة بقانون الاحتلال الذي يفرض على دولة الاحتلال التزامات تجاه الأرض المحتلة وسكانها»، حيث أوضح وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس أن القدس الشرقية تعتبر منطقة محتلة.

ولكن التناقض في الخطاب السياسي الأمريكي المعلن تجاه قضية القدس اتضح مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر، حين تحولت السياسة الأميركية إلى موقف متناغم مع الموقف الإسرائيلي ومشابه له؛ فقد ركزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة دون تقسيم. وعبر كارتر عن موقفه هذا في 3 آذار/ مارس 1980 قائلاً: «بالنسبة إلى القدس، فنحن نؤمن بقوة بأنه يجب أن تبقى موحدة، مع توفير حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان. وأن وضع القدس يجب أن يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل».

ولن تختلف رؤية الرئيس كارتر بشأن القدس عن المضمون الذي طرحه مستشاره للأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي، الذي تضمن ما يلي: «أن تظل القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل، إلا أن من الممكن أن تصبح أيضاً العاصمة الإدارية للإقليم الفلسطيني. ومن الممكن إنشاء مجلس ديني يضم ممثلين من الديانات الثلاث ليتولى الإشراف على الأماكن المقدسة».

أما أسباب التغير في الخطاب الأمريكي المعلن، فجاءت نتيجة الرفض الإسرائيلي وضغوط اللوبي الصهيوني، التي اضطرت الرئيس كارتر إلى التراجع عن مواقفه

السابقة المتعلقة بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي كلها.

و- عهد الرئيس رونالد ريغان (1981-1989): والذي يعدّ من الرؤساء الإنجيليين، فقد استندت هذه المرحلة على بقاء القدس موحدة وتقرير مستقبلها في مفاوضات الوضع النهائي، بمعنى تأجيلها إلى مفاوضات التسوية النهائية للصراع الإسرائيلي- العربي.

لقد طرأ على السياسة الأميركية في عهد الرئيس ريغان تغيير واضح تجاه الاستيطان، عندما صرح الرئيس ريغان عام 1981 قائلاً: «إن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير شرعية». ولتفسير عوامل التغيير، نشير إلى أنها كامنة في طبيعة الأصول الأيديولوجية للرئيس ريغان، فضلاً على تطابق وجهة نظر عدد كبير من أعضاء الكونغرس مع توجهات ريغان. لذلك، بدأ تشدد الكونغرس تجاه قضية القدس يؤثر في مواقف الإدارة الأميركية؛ حيث يقوم اللوبي الإسرائيلي أو جماعات الضغط بدور كبير في صياغة هذه المواقف.

وفي هذا الصدد، طرح الرئيس ريغان مبادرة لإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. أما أهم ما ورد فيها بشأن الاستيطان في القدس، فهو:

- مبادلة الأرض بالسلام، وذلك طبقاً للقرار الرقم 242 واتفاقيتي كامب ديفيد.

- القدس تبقى مدينة غير مجزأة، ويتقرر وضعها بالتفاوض.

- إن الولايات المتحدة لم تؤيد استغلال أيّ أراضٍ إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الانتقالية، التي تستمر خمس سنوات.

ومما ذكره الرئيس ريغان في خطاب له رفض قيام دولة فلسطينية، وعقد سلام

منفرد يركز على اتفاقية كامب ديفيد، والتركيز على أمن إسرائيل بقوله: «وليعلم الجميع أن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح من أي طرف وفي أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل... فالتزام أميركا بأمن إسرائيل راسخ، وكذلك التزامي أنا». وتأكيداً لترجمة ذلك الخطاب، قامت الإدارة الأميركية بتوثيق علاقتها وتحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل، في خطوة لم يسبق لها مثيل، وذلك عندما عقدت تحالفاً ومعاهدات مع إسرائيل في الأعوام 1981 و1983 و1988.

ز- عهد الرئيس جورج بوش الأول (1989-1993): تم خلال هذه الفترة تأجيل التفاوض وتسهيل الاستيطان، واتسمت بالتراجع عن السياسة الأميركية الراضية للاستيطان في الضفة الغربية والقدس، كما تم تأجيل النظر في مستقبل القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي، وهو المبدأ الذي اعتمد في اتفاقية أوسلو وإعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية لاحقاً.

وكانت الولايات المتحدة قد أوضحت موقفها بالنسبة إلى مستقبل القدس في رسالة التطمينات الموجهة إلى الفلسطينيين قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وذلك عندما أشارت إلى مدينة القدس: «يجب ألا تكون مطلقاً مدينة مقسمة، ووضعها النهائي يجب أن يحدد من خلال المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي». كما أكدت التطمينات استبعاد أي احتمال أو إمكانية لتدويل قضية القدس، وعدم اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الصراع حول هذه القضية.

حيث عبر عنه الرئيس بوش في 31/3/1990، برسالة بعثها إلى رئيس «بلدية القدس اليهودي» تيدي كوليك جاء فيها:

«يجب أن لا تقسم القدس ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأميركية، وتلك سياستي». وقد جاء موقف الرئيس بوش هذا بعد تقدم السيناتور الأميركي (دانيال باتريك مونيهان) وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في خطوة تصعيدية بمشروع قرار يدعو الكونجرس الأميركي للاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل».

وقد استصدر مجلس الشيوخ الأميركي في 22 / 3 / 1990 قرارًا نص على: بقاء القدس عاصمة موحدة لـ«إسرائيل»، مع حفظ حقوق «الآخرين» وفي 24 / 3 / 1990 أصدر الكونجرس الأميركي قرارًا مماثلًا للقرار المذكور. أما موقف الإدارة الأميركية تجاه الاستيطان فقد عبّر عنه الرئيس بوش بالقول: «إن موقفي هو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في «القدس الشرقية»، وسأدين هذه السياسة وسألتخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم «الإسرائيليون» بهذه السياسة. وهذا هو موقفنا الثابت - ونرى أنه موقف بناء لإحلال السلام - عملية السلام - إذا ما كانت «إسرائيل» تريد السير فيها».

ومع تسلم إسحاق شامير رئاسة الحكومة «الإسرائيلية» في سنة 1990، قامت الحكومة «الإسرائيلية» بتكثيف عملية الاستيطان اليهودي في «القدس الشرقية»، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأميركية لها، بصورة علنية للمرة الأولى، للإعلان بوضوح على أنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، وتجاهلت أيضًا تصريح الرئيس الأميركي بوش، بصدد استمرار إدارته في موقفها من القدس، القائل بأن وضعها النهائي يتقرر فقط في مفاوضات مستقبلية.

ومن الملاحظ بأن هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه في جوهره يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع. وهنا يكمن الخطر في موقف الإدارة الأميركية في عهد الرئيس بوش، الذي سرعان ما تبين أنه موقف مؤقت، إذ قامت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض «الفيتو» في مايو/ أيار 1990، لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية.

وقد شارك الفلسطينيون في مؤتمر مدريد الدولي للسلام في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، والذي كانت الولايات المتحدة أحد راعي هذا المؤتمر، ضمن الوفد الأردني. وذلك بعد طمأنات الولايات المتحدة الفلسطينيين بأنها لن تعترف بضم «إسرائيل» لـ«القدس الشرقية»، ولا بحدود «بلدية القدس الشرقية» الجديدة. وفي رسالة التطمينات تجنبت الولايات المتحدة البحث في قضية القدس طيلة الفترة الانتقالية، وهذا بدوره يسمح لـ«إسرائيل» بخلق واقع جديد في المدينة من خلال تكثيف عملية الاستيطان فيها وتهويدها. هذا إلى جانب عدم إشارتها إلى مرجعية قضية القدس عند التفاوض، ما عدا قرار 242 لعام 1967. وهذا الأمر بدوره أمر خطير جداً، إذ حصرت مطالب الفلسطينيين بـ«القدس الشرقية» فقط، علماً أن قضية القدس بشقيها كانت موضوع نقاش. مما يسمح لـ«إسرائيل» بحصر مطالب الفلسطينيين في أجزاء فقط من «القدس الشرقية» تتمثل في المدينة القديمة والأحياء العربية منها.

من الملاحظ ومن خلال الاستعراض السابق لمواقف الحكومات الأميركية من وضع القدس، بأنها قد تركزت في محورين أساسيين هما:

1- تأكيد جميع الحكومات الأميركية على إبقاء القدس موحدة.

2- عدم اعتراف الحكومات الأميركية بحق الشعب الفلسطيني في «القدس الشرقية» التي احتلت عام 1967، ولا بحق اليهود فيها، وترك مناقشة هذا الحق لتقرره المفاوضات لاحقاً.

ويلاحظ أن موقف الإدارة الأميركية من الاستيطان قد تطور سلبيًا، حيث تبين موقفها بعد حرب عام 1967 مباشرة على أنه غير شرعي، وتدعو إلى وقف كل الإجراءات الاستيطانية في القدس بوصفها تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة، علمًا أنه كان ينظر للقضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية على أنها قضية قومية. وتطور هذا الموقف في زمن إدارة ريغان ليعتبر هذا الاستيطان شرعيًا من خلال التلاعب بالألفاظ، حينما وصفت المستوطنات بأنها «ليست غير شرعية»، في اللحظة التي عانى منها الموقف العربي والساحة العربية من الانقسام بعد توقيع مصر لصلح منفرد مع «إسرائيل» وخروجها من ساحة المواجهة مع «إسرائيل». وفي عهد إدارة بوش اعترف ضمنيًا بالمستوطنات القائمة، حين نادت إدارته بعدم إقامة مستوطنات جديدة. وكان الضعف العربي قد بلغ أوجه في هذه الفترة وخصوصًا بعد حرب الخليج الثانية وتدمير القوة العسكرية العراقية أحد أطراف الجبهة الشرقية من قبل قوات الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها. ومن ثم تهيئة الساحة العربية للدخول في مفاوضات سياسية مع «إسرائيل» للتوصل لحل النزاع العربي- «الإسرائيلي» بانعقاد مؤتمر مدريد في أيلول 1991، تبعه انهيار الاتحاد السوفييتي أحد قطبي الساحة الدولية الذي كان له كبير الأثر في المنطقة العربية.

ف- عهد الرئيس بيل كلنتون (1993-2001): فقد تم تبرير استمرار الاستيطان واستبعاد الأمم المتحدة من قضية القدس، واستندت سياسة الولايات المتحدة الأميركية

تجاه القدس في هذه المرحلة إلى عدم ممانعة الإدارة الأميركية مواصلة «إسرائيل» بناء المستوطنات تحت غطاء ضرورات النمو الطبيعي للسكان في المستعمرات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة خاصة القدس، بالإضافة إلى إصرار الولايات المتحدة الأميركية على عدم أهلية الأمم المتحدة للتقرير بشأن الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس، بل حددت مكانها في المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع وخاصة مفاوضات الوضع النهائي، وكذلك تطابق وجهتي نظر الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي بشأن القدس باعتماد الكونغرس قراراً يقضي بنقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية من «تل أبيب» إلى القدس وموافقة الرئيس الأميركي كلينتون على ذلك القرار محتفظاً لنفسه بحق توقيت تنفيذه.

لقد طرأ على الموقف من الاستيطان خلال إدارة الرئيس كلينتون (1992-2000) تطور خطير؛ إذ لم تبدِ إدارته أية معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية، بل رفضت أن تصف الاستمرار في بناء المستوطنات في القدس الشرقية بأنه عمل أحادي الجانب، مثلما وصفته الإدارات السابقة. وتطور هذا الموقف إلى أبعد من ذلك بتأييد الإدارة توسيع المستوطنات القائمة للتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، كما عبّر عن ذلك مساعد وزير الخارجية إدوارد دجيرجيان قائلاً: «يوجد سماح في سياسة الولايات المتحدة ليس (للتوسع) بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة، وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنمو الطبيعي للسكان، ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات».

وعن موقف إدارة الرئيس كلينتون تجاه قضية القدس، فقد تم في 13 أيلول/سبتمبر 1993، توقيع إعلان المبادئ بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي،

وهو الإعلان الخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم. وبشأن القدس، نصت المادة الخامسة من الإعلان على أن تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ثم تبدأ مفاوضات الوضع النهائي الدائم بين حكومة إسرائيل وممثل الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن لا يتعدى بداية السنة الثالثة.

وأوضحت المادة الخامسة أيضًا أن هذه المفاوضات ستعطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ووسائل أخرى، ذات الاهتمام المشترك. كما نصت الفقرة الأولى من الملحق الأول، وعنوانه «بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها»، على أن يكون لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقًا للاتفاق بين الطرفين.

إلا أن الموقف الأميركي بلغ قمة تطوره السلبي بعد إعلان المبادئ -اتفاقية أو سلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1993- وذلك من خلال موقف المسؤولين الأميركيين الذين قالوا: «إن موضوع مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في القدس الشرقية، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، بل هو من اختصاص إسرائيل والسلطة الفلسطينية». وعملت الإدارة الأميركية بقوة لتحديد الأمم المتحدة فيما يخص القدس والقضية الفلسطينية، وعارضت بشدة القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة الخاصة بالوضع النهائي للمدينة، حتى بلغ الموقف الأميركي، على لسان ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقًا مادلين أولبرايت، حدّ عدم وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بأنها

أرض فلسطينية محتلة، ف«... هذه الصفة قد تفسر بأنها تعني السيادة».

أما المقترحات الأميركية في كامب ديفيد 2 عام 2000، فقد تناولت النقطة الرابعة منها قضية القدس، واعترفت بأنها أكثر القضايا حساسية وأكثرها إثارة للمشاعر، باعتبارها مركزاً تاريخياً وثقافياً وسياسياً للإسرائيليين والفلسطينيين.

ثم طرحت الولايات المتحدة الأميركية أربعة مقترحات تدّعي أنها منطقية وعادلة، هي:

1 - يجب أن تكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة، يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادات. ويجب أن تضم عاصمتها دولتي إسرائيل وفلسطين المعترف بهما دولياً.

2 - يجب أن يصبح كل ما هو عربي فلسطينياً.

3 - يجب أن يصبح كل ما هو يهودي إسرائيلياً.

4 - ما هو مقدس بالنسبة إلى الجانبين يتطلب رعاية خاصة لتلبية احتياجات الكل. ولن يدوم أي اتفاق سلام إذا لم يقيم على الاحترام المتبادل للمعتقدات الدينية ومقدسات اليهود والمسلمين والمسيحيين.

فقد ركزت مقترحات كليتون على أن تكون المناطق العربية تحت سيطرة فلسطينية، والمناطق اليهودية تحت سيطرة إسرائيلية. وسينطبق هذا على البلدة القديمة أيضاً، مع ضمان أن يقوم الطرفان بتطوير خرائط لتأمين الحد الأقصى من التواصل الجغرافي بين شطري القدس. بمعنى آخر، تكون سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي وعلى الساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية التي تعتبر جزءاً منه

- حسب الرواية الأميركية- وسيكون هناك التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر في أسفل الحرم أو وراء الحائط، وتكون سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي، وسيادة عملية مشتركة على قضية الحفريات في أسفل الحرم ووراء الحائط، وذلك يتطلب موافقة متبادلة قبل أن تتم عملية الحفر.

في سياق ما طرحته مقترحات كليتون، وخاصة ما يتعلق بقضية القدس، اتضح أن إدارة كليتون:

- تراجعت إلى حد كبير عن المواقف الأميركية السابقة الخاصة بالقدس والتهويد.
- شرعت توسيع المستوطنات القائمة ليتلاءم مع الوضع الديمغرافي للسكان اليهود في المدينة.

- التفت على القرارات الدولية ذات الشأن، مما يعكس مدى حالة الضعف الذي وصلت إليه المنظمة الدولية، ويؤكد مساعي الولايات المتحدة ورغبتها في صياغة مخرجات المنظمة.

- كشفت النقاب عن الوضع المعقد الذي بلغته عمليات الحفر والتنقيب والاستيطان، حيث أصبح الحديث يدور حول أمتار فوق الحرم وأمتار تحت الحرم. ولقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني ليقبل بتقسيم ما سمّته «المسؤوليات القانونية» بين الطرفين بشأن المسجد الأقصى.

ق- عهد الرئيس جورج بوش الثاني (2001-2009): تم تجميد قرار نقل السفارة، بالإضافة إلى طرح خارطة طريق لدولة الحدود المؤقتة، حيث أصدرت إدارة بوش

«خارطة الطريق» في عام 2003 وحددت فيها الأسس لاتفاق الوضع النهائي وإقامة الدولتين، ولم تجرؤ على تطبيق قانون الكونجرس بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وقد تعاملت وثيقة جنيف مع قضية القدس في إطار جاء متجاوزاً للمواثيق والأعراف الدولية، وذلك على النحو التالي:

أ - تجاوزت الوثيقة القانون الدولي بذكر ما يسمى «حائط المبكى» وإغفالها كلياً ذكر «حائط البراق»، مع أن القرارات الدولية لم تطرح - التسمية الإسرائيلية للحائط.

ب - استندت الوثيقة، في حلها لمسألة السيادة على مدينة القدس، إلى عدد من المحاولات التي جرت لطرح تعريفات وعرض مفاهيم وأشكال مختلفة للسيادة (سيادة مشتركة، سيادة ثنائية، سيادة وظيفية، السيادة لله.. وغيرها)، لما يمثله من قبول وتسليم بالتعامل مع واقع الاحتلال الإسرائيلي.

ج - منح إسرائيل السيادة على الحي اليهودي و«حائط المبكى» ومقبرة جبل الزيتون، مخالفة ما أقره القانون الدولي، الذي لم يعترف لإسرائيل بأية سلطة وسيادة على أي قسم من مدينة القدس.

د - بعد تقسيم المدينة إلى نوعين من الأحياء، أشارت الوثيقة إلى أن المدينة القديمة ستبقى في إطار دولي، دون أن تشرح ما تعنيه بالإطار الدولي: هل هو ما ورد في قرار التقسيم الرقم 181، أم تعني أنها العاصمة الأبدية لإسرائيل، أم أنها عاصمة الدولتين معاً.

وبالرغم من أن وثيقة جنيف تتقاطع إلى حد كبير مع أفكار كليتون ومفاوضات

طابا، غير أن الموقف الأميركي الرسمي تجاه وثيقة جنيف اتسم بالمرأوخة والالتواء؛ فبعد أن لزم الرئيس بوش الابن الصمت فترة طويلة، أدلى في أثناء لقائه بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، بعد أيام من توقيع اتفاق جنيف، بتعليق قال فيه: «إنه خطوة مفيدة، ولكن يجب أن يتضمن أيضًا محاربة الإرهاب وتوفير الأمن لإسرائيل»، كما بعث رسالة الضمانات الأميركية لشارون، وهي الرسالة التي مثلت استجابة أميركية كاملة للتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر على خطة بوش المسماة «خارطة الطريق»، التي أبرز ما فيها ما يتعلق بقضايا التسوية النهائية؛ إذ التزمت الولايات المتحدة -الراعي الأساسي لعملية السلام- بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية دائمة ما لم يوافق الجانب الفلسطيني على ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية إلى إسرائيل، مثل كتلتي معاليه أدوميم وغوش عتسيون.

ولا تقتصر تلك التعهدات على قضايا مفاوضات الوضع الدائم (المرحلة الثالثة من خطة خارطة الطريق)، بل تتضمن أيضًا التزامات مهمة تتعلق بالخطة، وتنحاز تمامًا إلى المفهوم الإسرائيلي، ومنها ما هو خاص بالاستيطان في القدس. ومن الناحية العملية، نسفت التعهدات الخطة بحيث سنحت الفرصة لإسرائيل لـ:

أ - متابعة بناء الجدار الفاصل (جدار الفصل العنصري).

ب - التخفيف من استحقاق وقف أعمال الاستيطان كافة، بما فيها بناء مستوطنات بذريعة النمو الطبيعي للسكان، وإجازة مواصلة البناء والتطوير في المستوطنات داخل ما يسمى «المستوطنات القائمة».

ج - عدم تفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت بعد آذار/ مارس 2001، كما تنص خطة خارطة الطريق. وكان بوش قد تحدث في رسائل متبادلة مع

شارون عن إزالة البؤر الاستيطانية غير المرخصة فقط، أي إنه وافق على سياسة الاستيطان الإسرائيلية، معتبراً الاستيطان السابق شرعياً وقانونياً.

د - إسقاط أية إشارة إلى استحقاق رفع الحظر عن المؤسسات الفلسطينية في القدس عملاً بالمرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق.

وقد تحولت التعهدات الأميركية الموجودة في رسائل الضمانات الأميركية لشارون إلى قرار صادر عن الكونغرس بأغلبية ساحقة (407 مؤيدين، 9 نواب معارضين، وامتناع 3 نواب عن التصويت). وتضمن قرار التصويت أن يأخذ الاتفاق الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين بعين الاعتبار الوضع القائم على الأرض، وليس من الواقعي انتظار العودة الكاملة إلى حدود عام 1967.

كما نجحت لجنة العلاقات العامة الأميركية - الإسرائيلية «إيباك» في دفع أعضاء الكونغرس إلى تقديم مسودة مشروع قرار يطالب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل «لا تقبل التقسيم» وذلك قبل 180 يوماً من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية.

وهو مشروع القرار، الذي تقدم به السيناتور براوتوباك في 19 نيسان/ أبريل 2005 لتتقاطع بذلك مواقف الكنيست الإسرائيلي والكونغرس الأميركي بشأن تهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. بل إن مشروع القرار يسجل مزاعم وادعاءات تاريخية باطلة لإسنادها في كتب التاريخ وبمختلف اللغات، وتتضمن مغالطات تاريخية، منها الادعاء بأن القدس لم تُذكر قط في القرآن، وأنها لم تكن يوماً عاصمة لشعب غير الشعب اليهودي.

ص - عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017): استمر في تجميد قرار نقل السفارة بالرغم من سياسته المناصرة والمنحازة بشكل كامل لإسرائيل، كما عارضت إدارته حق العودة، ورفضت الضغط على إسرائيل، وأيدت مطلب الإسرائيليين باعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، بالإضافة إلى تجنب الحديث عن قضية القدس في معظم الخطابات ومعارضة التوجه لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

وقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في أكثر من مناسبة عدم قبول الولايات المتحدة بشرعية الاستمرار في بناء المستوطنات، مبرراً ذلك بأن أعمال البناء تنتهك الاتفاقيات السابقة وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام. كما أنه حذر إسرائيل قائلاً: «إن بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات القدس قد يؤدي إلى موقف خطير جداً يساهم في إثارة حفيظة الفلسطينيين والإضرار باحتمالات السلام. وأضاف: «أعتقد أن التوسع في بناء المستوطنات في القدس لا يسهم في أمن إسرائيل، بل سيصعب عليها إقامة السلام مع جيرانها». أما بخصوص رسالته إلى الفلسطينيين، فقد قال: «أعتقد أن الفلسطينيين يشعرون بمرارة يمكن أن تؤدي إلى وضع خطير».

كما أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قامت في 4 آب / أغسطس 2009 بإدانة قيام إسرائيل بطرد عائلات فلسطينية من القدس الشرقية، على اعتبار أنه من قبيل الأعمال الاستفزازية التي تتناقض مع واجبات إسرائيل.

بالرغم من معارضة حوالي 74 بالمئة من الرأي العام الأميركي لاستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والمطالبة الشعبية الواسعة لإدارة أوباما بسياسة أقل مساعدة لإسرائيل، ولا سيما دعم النشاط الاستيطاني، فإن توجهات أعضاء الكونغرس لم تتطابق

مع الرأي العام الراجح لدى الغالبية. وقد ترجمت هذه التوجهات على النحو التالي:

- في 10 آب / أغسطس 2009، وجّه حوالي 71 عضوًا في مجلس الشيوخ خطابًا إلى الرئيس أوباما، تضمن ضرورة قيامه بتشجيع القادة العرب على التطبيع مع إسرائيل.

- عرض النائب دان بورترن في 6 آب / أغسطس مشروع قانون طالب فيه إدارة أوباما بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012، وإلغاء سلطة الرئيس الأميركي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس.

- مارس 25 عضوًا جمهوريًا و34 عضوًا ديمقراطيًا في آب / أغسطس 2009 ضغوطًا جديدة على أوباما، وهاجموا موقفه الداعي إلى وقف الاستيطان.

بناء على المواقف السابقة -وهي على سبيل المثال لا الحصر- فإن مواقف الساسة الأميركيين كثيرًا ما ترتبط بحالة الاستقطاب الحزبي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بهدف اجتذاب تأييد المنظمات اليهودية الأميركية واعتبارات التمويل السياسي التي تدفع أعضاء الحزبين في الكونغرس إلى تبني مواقف داعمة لسياسة إسرائيل إلى درجة الضغط على الرئيس أوباما لكي يغير مواقفه تجاه النشاط الاستيطاني، وإن تعارض ذلك مع مواقف غالبية الجمهور الأميركي.

وعلى غرار ما قامت به إدارة كلينتون قبل انتهاء ولايتها، قامت إدارة أوباما، ومن خلال وزير خارجيتها جون كيري⁽¹⁾ بطرح رؤيتها لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يوم 28 كانون الأول / ديسمبر 2016، بعد تبني مجلس الأمن للقرار

(1) <https://www.swissinfo.ch/ara/afp/42798250>.

2334 (2016)، لإدانة الاستيطان، بامتناع الإدارة الأميركية عن التصويت، والتي لم ترَ النور، حيث قام وزير الخارجية الأميركي بتعداد المبادئ الستة الكبرى - حسب تعبيره - قال: «إنها تلقى توافقاً بشأن السلام في الشرق الأوسط، ويمكن أن تُستخدم أساساً لمفاوضات جدية عندما يكون الطرفان مستعدان». وتابع: «بدون استباق أو فرض حل (...) هناك توافق واسع على أن اتفاقاً نهائياً حول الوضع (إسرائيل والأراضي الفلسطينية) يُلبي احتياجات الطرفين».

تضمنت هذه الخطة النقاط الست على النحو التالي:

1- «إقامة حدود آمنة ومعترف بها من قبل الأسرة الدولية، بين إسرائيل وفلسطين قابلة للاستمرار، وذلك عبر التفاوض على أساس حدود 1967 مع عمليات تبادل متساوٍ لأراضٍ يقبل بها الطرفان».

وعلق كيري على هذا المبدأ قائلاً: «إن هذا المبدأ الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي تم تبنيه في 1967، مقبول منذ فترة طويلة من الجانبين، ويبقى أساس اتفاق اليوم». مؤكداً «أن الأسرة الدولية لن تعترف بأي تغيير تقوم به إسرائيل لحدود 1967 ما لم يقبله الطرفان».

2- «تحقيق فكرة القرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة (الصادر في 1947) بشأن دولتين وشعبين، أحدهما يهودي والآخر عربي، مع اعتراف متبادل ومساواة في الحقوق لمواطني كل منهما».

وهذا المبدأ بحسب كيري هو الأساس، حيث قال: «هذا كان المبدأ الأساسي لحل الدولتين منذ البداية: إقامة دولة للشعب اليهودي، ودولة للشعب الفلسطيني،

يمكن لكل منهما تحقيق تطلعاته فيها».

3- «إيجاد حلٍ عادلٍ ومقبولٍ وواقعيٍّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة دولية، يشمل تعويضاً وخيارات ومساعدة للعثور على مساكن دائمة واعتراف بالمعاناة، وإجراءات أخرى ضرورية ليكون الحل كاملاً ومنسجماً مع دولتين للشعبين». واستتبع كيري قوله: «بأن هذا الحل يجب ألا يؤثر على الطابع الأساسي لإسرائيل».

4- «إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين، وحماية وتأمين حرية الوصول إلى المواقع الدينية». حيث شدد كيري على أن «القدس هي القضية الأكثر حساسية للطرفين، وأيُّ حلٍ يجب ألا يقتصر على تلبية احتياجات الطرفين فقط، بل يجب أن يشمل الديانات التوحيدية الثلاث كذلك».

5- «تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مُرضٍ، وإنهاء كل احتلال بشكل كامل، والعمل في الوقت نفسه على أن تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بفاعلية، وأن تتمكن فلسطين من ضمان أمن شعبها في دولة تتمتع بالسيادة وغير معسكرة». وأكد كيري أن «تحقيق التوازن العادل بين هذه المطالب شكل واحداً من التحديات التي واجهناها خلال المفاوضات».

6- «إنهاء النزاع وكل المطالب العالقة لفتح إقامة علاقات طبيعية وتعزيز الأمن الإقليمي للجميع، كما هو وارد في مبادرة السلام التي تقدمت بها الدول العربية».

وهنا يُشدد كيري أنه «من الأساسي للجانبين أن يؤدي الاتفاق النهائي حول الوضع الى تسوية كل القضايا العالقة، ويجلب تسوية نهائية للنزاع، ليدخلا في عصر جديد من التعايش السلمي والتعاون».

ونظرًا لانشغالها بالأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والتي اعتبرتها أكثر إلحاحًا من القضية الفلسطينية، خاصة الملف السوري، واهتمامها أكثر بالاتفاق النووي الإيراني، في ظل تخوفها من تداعيات تدخلها في هذا الملف داخليًا ودوليًا، انشغلت إدارة أوباما عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولم تحرك فيه ساكنًا. وبالإشارة إلى كل ماسبق، فإنه يكمن القول أن تتبّع مواقف الولايات المتحدة منذ نشأت القضية الفلسطينية وحتى الآن يظهر تطور هذه المواقف لصالح «إسرائيل» على النحو الآتي:

- رغم تباين مواقف الإدارات الأميركية المختلفة، إلا أنها جميعها صبت في مصلحة السياسة «الإسرائيلية».

- رغم ظهور مواقف الإدارات الأميركية أحيانًا بالحياد، وأنها ضد الإجراءات «الإسرائيلية» في قضية القدس، إلا أنها عمليًا عززت الإجراءات «الإسرائيلية» العملية في تهويد مدينة القدس.

- عملت الولايات المتحدة في كثير من الأحيان على تعطيل إصدار قرارات للأمم المتحدة في صالح قضية القدس من خلال استخدامها لحق النقض الفيتو. وفي النهاية قامت بتحبيد الأمم المتحدة نهائيًا في تقرير مستقبل مدينة القدس.

- أسهمت الولايات المتحدة في تأجيل التفاوض حول مدينة القدس حتى المفاوضات النهائية والمؤجلة.

- أسهمت الولايات المتحدة إسهامًا كبيرًا في حصر المفاوضات بشأن قضية القدس في أجزاء من الجزء الشرقي للمدينة بعد أن قلصته قبل ذلك بالشق الشرقي للمدينة، بعد أن كانت تطرح قضية القدس في المفاوضات بشقيها الشرقي والغربي. ومتوافقة بذلك مع المواقف «الإسرائيلية».

ثانيًا: سياسة إدارة ترامب تجاه القدس:

شكّل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في السادس من كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي اعترف فيه بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبدء عملية نقل السفارة الأميركية إلى المدينة، تغييرًا مفاجئًا في السياسة الأميركية المتخذة والمعلنة في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، لي طرح عدة تساؤلات حول دلالات توقيت القرار، ووضعيته القانونية، فضلًا عن تداعياته على مستقبل التحولات في عملية السلام في الشرق الأوسط وخاصة أنها تدّعي العمل على حلّ دائم للصراع، من خلال ما يتم ترويجه حول «صفقة القرن».

أ- السياق والظروف التي صدر فيها الإعلان:

يأتي توقيت إعلان ترامب حول القدس، في ظل سياقات يراها الجانب الأميركي داعمة لهذا القرار منها:

1- شرعنة أمر الواقع:

دأب الجانب الإسرائيلي في السنوات السابقة على إعادة هيكلة الطبيعة الديموغرافية للقدس، من خلال سياسات التهويد، والتي دعمها تيار اليمين، عبر خطوات استباقية للإعلان، وتمثلت في اعتماد دولة الاحتلال الإسرائيلي على مخطط متكامل لتهويد

القدس الذي يتلخص في العمل على الاستيلاء على كامل المدينة التي يعتبرها أرباب الحركة الصهيونية العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل وذلك من خلال:

أ- سياسة تفريغ المدينة من سكانها الأصليين: يتم ذلك من خلال مصادرة الأراضي والعقارات من أهلها، عزل الأحياء المقدسية بجدار الفصل العنصري، سحب الهويات المقدسية من أهلها، بناء المستوطنات الصهيونية حول مدينة القدس بشكل دائري، وضمّها إلى المدينة لتكثيف الوجود اليهودي لإعطاء صبغة يهودية للمنطقة، بالإضافة إلى تضيق الخناق على المقدسيين، وتقليل فرص العمل لديهم، حيث يرمي المخطط التهويدي الذي قدّر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت الانتهاء منه في العام 2020 إلى تقليص عدد المقدسيين إلى نحو 12 %، وإلى عزل الأحياء المقدسية بجدار الفصل العنصري.

ب- سياسة تهويد المدينة: ويتم ذلك من خلال الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتحويلها إلى بؤر استيطانية ومدارس دينية، لجعل محيط المسجد الأقصى يبدو وكأنه ذو أغلبية يهودية، وتغيير أسماء الشوارع والأماكن العربية الإسلامية إلى أسماء عبرية، تحويل المعالم الإسلامية والمسيحية إلى معالم يهودية، الإكثار من الحفر تحت المسجد وفي محيطه، تهديدًا للحرم ومحاولة تزوير وقائع أثرية جديدة، تكريس الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى، وذلك بالصلاة فيه يوميًا، التدخل في صلاحيات الأوقاف الإسلامية المشرفة على المسجد، ومنع المصلين الآتين من الأراضي المحتلة عام 48، أو أهل قطاع غزة، أو الضفة الغربية، أو حتى المقدسيين أنفسهم من الدخول إلى المسجد.

ج- إصدار سلسلة قوانين لمواصلة الاستيطان في القدس وتهويدها: ومن أهم هذه

القوانين ما يلي:

• قوانين مصادرة الأراضي لسنة 1953: حيث تمت مصادرة 24 كم مربع، أي ما يعادل 35 % من مساحة القدس الشرقية، ويعتبر قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

• قوانين التنظيم والبناء: والتي جعلت 40 % من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء يمنع البناء الفلسطيني عليها، ولكنها تعتبر مناطق احتياط إستراتيجي لبناء المستوطنات.

• مصادرة الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة 1950: حيث ينص على أن كل شخص كان خارج إسرائيل (المناطق المحتلة من القدس وضواحيها) أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها السلطات الإسرائيلية عام 1967، فإن أملاكه تنتقل إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق للقيم البيع والتأجير.

-د- «أسرلة» المدينة من الفلسطينيين: حيث يتم ذلك من خلال ربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بالسلطات الإسرائيلية وتحويل ضم المدينة إلى واقع إسرائيلي راسخ، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة المدينة وتغيير ملامحها وطبيعتها الجغرافية والحضارية والسكانية بإنفاذ القانون الإسرائيلي على المواطنين المقدسيين.

هـ- الاستيطان في القدس:

تعتبر الهجمة الاستيطانية الشرسة التي استمرت خلال العقدين الأخيرين ووصلت إلى ذروتها في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو، الأداة الأكبر في تنفيذ مخطط تهويد القدس بعد تمدد الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية

بشكل متسارع، فمنذ بدء جولة المفاوضات الجديدة في 29 تموز/ يوليو 2013 نتيجة المساعي الأميركية التي بذلها وزير الخارجية الأميركي - حينذاك - جون كيري، أضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو 10558 وحدة استيطانية، وهو ما يعادل 4 أضعاف النمو الطبيعي في مدينة نيويورك حسبما ذكره كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات.

وخلاصة القول إن الهدف من إصرار الجانب الإسرائيلي على تأجيل موضوع القدس إلى المراحل النهائية للمفاوضات يهدف بشكل أساس إلى ابتلاع أكبر قدر ممكن من أراضي القدس، لاسيما وأنه يترافق مع إجراءات التهويد وهدم بيوت المقدسين وسحب هوياتهم، لتضع الجانب الفلسطيني أمام واقع جديد تفرضه موازين القوى. ومن ثم، فإن القرار الأميركي لا يحمل سوى طابع رمزي مقارنة بالخطوات الواقعية للسيطرة الإسرائيلية على كامل القدس.

2- تصاعد أزمات الشرق الأوسط وتلاشي احتمالية التصعيد: حيث تحظى خريطة المنطقة العربية بتوترات صراعية على مختلف أبعادها المتداخلة وفواعلها المتشابكة، مما تُعد بمثابة «نافذة الفرص» لصانع القرار الأميركي لتمرير قضية القدس، خاصة في حالة الضعف العربي الراهن، في ظل انشغال دول الإقليم بإعادة هيكلة الثوابت الداخلية للدولة الوطنية عقب الثورات العربية، وكذلك لموازنة المعادلة الأمنية للجانب الإسرائيلي، فضلاً عن هيمنة ملف الإرهاب وإيران على الطاولة العربية، وما تبعها من تقارب ما بين إسرائيل ودول عربية.

ب- مبررات وأسس القرار الأميركي:

ارتكز الإعلان الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال على الأسس التالية:

(1) ذرائع السياسة وأكاذيب التاريخ والواقع: حاول ترامب أن يضع قراره في إطار الالتزام بالقانون الذي أقره الكونغرس عام 1995 حول نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بأغلبية ساحقة من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، إلا أن ذلك القانون تضمن بنداً يسمح للرئيس الأميركي بتوقيع إعفاء مدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لـ «حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية». ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون، والإدارات الأميركية المتعاقبة تُوِّع الإعفاء تلقائياً كل ستة أشهر، على الرغم من أنهم كانوا قد وعدوا بوصفهم مرشحين بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

وأياً كان من المبررات التي قدمها الرئيس الأميركي لهذا التحول، فإن الأخطر أن هذا الإعلان يمثل انحيازاً للرواية والأسطورة الإسرائيلية، ضارباً عرض الحائط بالرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، لينكر بذلك حق الشعب الفلسطيني في أرضه وأسس بقاءه، على الرغم من أن كتب التاريخ والآثار تثبت بالأدلة والبراهين أن العرب أول من حكم القدس، وهو ما أكدّه الإمام الأكبر للأزهر في المؤتمر العالمي لنصرة القدس بتاريخ 17/1/2018 بإشارته إلى أن اليوسيين العرب حكموا القدس قبل مولد أجداد اليهود بثلاثة آلاف عام حكمها الهكسوس 150 عاماً، ثم الفراعنة المصريون 200 عام، ثم جاء بنو إسرائيل مع سيدنا داود وسليمان وحكموها 463 سنة فقط، ومن بعدهم الآشوريون ثماني سنوات، والبابليون 49 عاماً، ثم الفرس 206 أعوام، واليونانيون 166 عاماً، والمكابيون 106 أعوام، والرومانيون 298

عامًا، والفرس في الاحتلال الثاني 14 عامًا، والبيزنطيون 300 عام، والمسلمون قبل الصليبيين وبعدهم حتى الآن 1383 سنة.

2- الخلفية الأيديولوجية الدينية لقرار ترامب: يمثل الإنجيليون نحو 25 بالمئة من الشعب الأمريكي، حيث صوّت نحو 80 بالمئة من البيض منهم لصالح ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وتمثل قضية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس إحدى أولويات تلك الكتلة التصويتية، حيث ترى هذه الفئة أن قضية نقل السفارة لا تتعلق بأمر سياسي، وإنما تنبع أهميتها من ارتباطها «بالنبوءة» في الكتاب المقدس وحلول نهاية الزمن ومعركة «هرمجدون» التي ستحصل قبل يوم القيامة وتكون المعركة الأخيرة التي تخوضها البشرية، وستقود اليهود لإعادة الاعتراف بالمسيح على أنه مخلصهم، كذلك هناك أفكار منتشرة بين الإنجيليين حول التحضير للفترة التي تسبق عودة المسيح، كما أن بعض كبار القساوسة الذين تربطهم علاقات قوية بترامب عبّروا عن رضاهم عن الخطوة التي اتخذها بالقول إنها تمثل ركناً أساسياً في تحقيق النبوءات، فترامب يريد من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تذكير ناخبيه من الإنجيليين بأنه «رجل الله الذي يساهم في دفع التاريخ - كما يراه الكتاب المقدس - قديماً، ويساهم في حلول نهاية التاريخ.

3- أسس الإعلان لمقاربة جديدة لعملية السلام: أكد ترامب أن قراره يأتي في سياق أسس عملية للسلام تحقق مصالح الطرفين، حيث حرص ترامب في إعلانه على تأكيد التزام إدارته «القوي بتسهيل التوصل إلى اتفاق دائم للسلام». ولأول مرة منذ وصوله إلى الرئاسة يعلن ترامب دعمه حلّ الدولتين، غير أنّ دعمه هنا جاء مشروطاً بموافقة

الطرفين «وستدعم الولايات المتحدة حلّ الدولتين إذا وافق عليه كلا الطرفين». وهو ما يعيد المفاوضات إلى مربعها الأول، فهو يمنح حق الفيتو لإسرائيل التي ترفض الاعتراف بدولة فلسطينية بناءً على قرارات الشرعية الدولية، فبإعلانه يكون قد أخرج القدس التي كانت العقبة عن طاولة التفاوض وجعل من حلّ الدولتين صعب التحقيق، ويفتح المجال لحلول أخرى ما تشترك فيه أنها تقتل حلم إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية منها:

أ- حل الدولة الواحدة: وهو النقيض لحلّ الدولتين، ويعني من حيث الجوهر ضم الضفة الغربية وغزة إلى دولة الاحتلال، بما يشكل دولة موحدة ذات قوميتين، وفي التطبيق المثالي لهذا الحل، يتم الاعتراف بالحقوق المتساوية للقوميتين سياسياً واقتصادياً وإنسانياً، بحيث تشارك القوميتان في المؤسسات السيادية وفي مختلف مناحي الحياة للدولة الواحدة، إذا كان إفشال حل الدولتين وإنهائه يخدم مسار الدولة الواحدة، إلا أنه في الواقع حلّ مستحيل على الرغم من وجود من ينادي ويتبنى هذا الحل، حيث إن يهودية الدولة والقناعة الفلسطينية باستحالة تطبيق الحقوق المتساوية للجميع دون تمييز يقضي على هذه الفكرة وتجربة عرب 48 خير شاهد على ذلك.

ب- حلول مفروضة إسرائيلياً: كالحل الخاص بمد السيادة الأردنية على التجمعات السكانية بالضفة وإهمال غزة، أو الحل الغربي بإقامة دولة فلسطينية في غزة وتجاهل الضفة، وهو الحل الذي يتسرب عن صفقة القرن بإقامة دولة غزة بالإضافة إلى 40 % من الضفة بمسمى دولة كملاذ من وطأة الحلول المفروضة.

المحور الثاني: تفاعل المواقف الرسمية العربية والدولية تجاه قرار الإدارة الأميركية؛

أثار إعلان الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في العالمين العربي والإسلامي وكذلك على الصعيد الدولي، تداعيات عبّرت عنها المواقف الرسمية والمواقف الشعبية المنتصرة للقدس، لما تمثله من مكانة روحية تتصل بالعقيدة، سبقتها تحذيرات من خطورة مثل هذا الإجراء منذ أن بدأت التسريبات الإعلامية في هذا الشأن من طرف العديد من الأطراف، وتدعو الإدارة الأميركية إلى ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي إزاء القدس الشرقية.

أولاً: التحذيرات العربية والدولية قبيل الإعلان؛

يمكن إجمال أبرز نقاط ومفاصل هذه التحذيرات العربية والدولية ما قبل الإعلان في السياق الآتي:

1- على المستوى الفلسطيني:

- بعد أن أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس بتاريخ 28 / 11 / 2017 أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدرس نقل السفارة الأميركية بشكل جدي إلى القدس، وذلك خلال مشاركته في حفل إحياء الذكرى السبعين لتبني الأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947، وعلى خلفية تداول وسائل الإعلام تصريحات لمسؤولين أميركيين تفيد أن الرئيس الأميركي يعتزم الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل في خطاب يلقيه يوم 6 / 12 / 2017، قامت الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 1 / 12 / 2017 بإصدار بيان شدد على أن القدس الشرقية بمقدساتها هي البداية والنهاية لأي حلّ وأي مشروع ينقذ المنطقة من الدمار، كما أجرى فخامة

الرئيس محمود عباس منذ تاريخ 2/ 12/ 2017 اتصالات عربية ودولية شملت عددًا من زعماء العالم، أطلعهم خلالها على ما تتعرض له مدينة القدس من مخاطر، وما هو المطلوب من أجل حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بها، كما أجرى اتصالات هاتفية مع عدد من القادة والزعماء العرب والأجانب، للتحذير من خطورة أي قرار أميركي بشأن القدس، مؤكدًا أن ذلك إذا تم سيقضي على عملية السلام، وطالب بعدم تغيير الوضع القائم في المدينة المحتلة وفق الاتفاقيات الموقعة وقواعد القانون الدولي التي تخضع لها القدس الشرقية باعتبارها أرضًا محتلة.

- كما أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية بتاريخ 3/ 12/ 2017، بيانًا طالبت فيه بعقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي على مستوى المندوبين الدائمين، لبحث عزم الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

- من جانبه، أفاد الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأنه جرى إبلاغ الإدارة الأميركية رسميًا، برسالة خطية وبتعليمات من الرئيس محمود عباس، أنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بإملاء مصير القدس قبل أن تنتهي المفاوضات حولها، وإذا ما تم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، فهذا يعني نهاية عملية السلام بشكل كامل، ودفع المنطقة وشعوبها للعنف والتطرف وإراقة الدماء، مشيرًا إلى أن الجانب الفلسطيني لم يتلق إجابة حتى حينه، كما أفاد الدكتور عريقات في تصريح صحفي له بأن الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل لن يغير من مكانتها القانونية التي ضمنتها الشرعية والقانون الدولي، بل على العكس ستصبح أميركا نفسها بمعزل عن المنظومة والإرادة الدوليتين بمخالفتها الصارخة

لمبادئ القانون الدولي.

- من جانبه، حذر الشيخ محمد حسين المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية خطيب المسجد الأقصى المبارك، من خطورة اعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ويّين أن تشريع نقل السفارة الأميركية إلى القدس إجراء غير قانوني، وينافي المواثيق والمعاهدات الدولية كافة، التي تعتبر القدس أرضاً محتلة، ونبه إلى أن هذا الإجراء لن يخدم السلام والأمن في المنطقة، بل سيجرّها إلى ويلات الحروب والفوضى وعدم الاستقرار، موضحاً أن المقدسيين والفلسطينيين والعرب والمسلمين كافة لن يقبلوا بهذا الإجراء، وسوف يبذلون الغالي والنفيس من أجل الوقوف في وجهه.

2- على المستوى العربي والإسلامي: على أثر ما تم تداوله حول عزم الرئيس الأميركي نقل السفارة الأميركية إلى القدس توالى ردود الأفعال العربية والإسلامية، نذكر منها:

- عن الموقف الأردني: أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بتاريخ 29/11/2017، أن نقل السفارة الأميركية إلى القدس في هذه المرحلة سيكون له تداعيات في الساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية، وأن ذلك يشكل مخاطر على حلّ الدولتين وسيكون ذريعة يستغلها الإرهابيون لتكريس حالة الغضب والإحباط واليأس التي تشكل بيئة خصبة لنشر أفكارهم، مشدداً على أهمية منح عملية السلام فرصة للنجاح، وعدم اتخاذ إجراءات تقوض ما تبذله الإدارة الأميركية من جهد مشكور لاستئناف العملية السلمية، مشيراً إلى أن نقل السفارة لا بد أن يأتي ضمن إطار حلّ شمولي يحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس

الشرقية، والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

- عن الموقف السعودي: حذر السيد عادل الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بتاريخ 1/ 12/ 2017 من أن أي تغيير في وضع مدينة القدس الشرقية سيؤجج العالم العربي كله، وأنه لا يمكن تصور حل للنزاع دون إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وذلك على هامش مشاركته في النسخة الثالثة لمؤتمر «حوارات متوسطة».

- عن الموقف المصري، أجرى السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية، اتصالاً هاتفياً بوزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ريكس تيلرسون آنذاك، تناول تطورات الأوضاع الإقليمية على خلفية ما تردد إعلامياً بشأن احتمال إعلان الولايات المتحدة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والتعقيدات المرتبطة باتخاذ الولايات المتحدة الأميركية مثل هذا القرار وتأثيراته السلبية المحتملة على الجهود الأميركية لاستئناف عملية السلام، مشيراً إلى أن مكانة مدينة القدس القانونية ووضعها الديني والتاريخي تفرض ضرورة توخي الحرص والتروي في التعامل مع هذا الملف الحساس المرتبط بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني على مرّ العصور، ومكانة القدس لدى الشعوب العربية والإسلامية، كما أعرب عن تطلع جمهورية مصر العربية لأن يتم التعامل مع الموضوع بالحكمة المطلوبة، وتجنب اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤجج مشاعر التوتر في المنطقة، مؤكداً على أن مصر ستظل دائماً شريكاً يمكن الاعتماد عليه بفاعلية في بناء الثقة وتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى السلام العادل والشامل.

- على مستوى جامعة الدول العربية، حذر السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام

لجامعة الدول العربية تاريخ 2/ 12/ 2017، في تصريح صحفي من عواقب المساس بالوضع القانونية للقدس من أي طرف، مشيرًا إلى أن الجامعة العربية تتابع المسألة بكل تفاصيلها الدقيقة لأنها إن حدثت فستكون لها انعكاسات بالغة الأهمية ليس فقط على الوضع السياسي ولكن أيضًا على مستوى الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

- كما عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة غير عادية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 5/ 12/ 2017 بطلب من دولة فلسطين لبحث التطورات التي تمسّ بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، في ضوء التقارير التي أفادت باعتزام الإدارة الأميركية الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأميركية إليها.

وصدر عن الاجتماع القرار رقم 8220 بشأن التطورات التي تمسّ بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، والذي طالب الولايات المتحدة الأميركية، بالالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 و478 (1980)، 2334 (2016)، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشرقية ومقدساتها وهويتها وتركيباتها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنصّ على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وحثّ الإدارة الأميركية على الاستمرار في لعب دور إيجابي ونزيه ومحيد، والاحتفاظ بهذا الدور البناء، لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وعلى أساس حل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما اعتبر المجلس، أن أي اعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، أو إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، اعتداء صريح على الأمة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاك خطير للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 9/7/2004، ومن شأن مثل هذا الاعتراف غير القانوني أن يشكل تهديدًا جدًّا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، علاوة على نفس فرص السلام وحل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف.

- على مستوى منظمة التعاون الإسلامي: أصدرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بيانًا يدعو إلى عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مؤكدة رفضها أي إجراء أو محاولة من شأنها المساس بالوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة، لأن هذه الخطوة تعدّ غير قانونية وتتناقض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، معربة عن قلقها البالغ إزاء ما تداولته وسائل الإعلام بشأن توجه الإدارة الأميركية نحو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، مشيرة إلى أن هذا التوجه يناقض قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) الذي ينص على دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، محذرة من تبعاته وتداعياته الخطيرة على المنطقة والعالم أجمع، ومجددة التأكيد على دعمها ومساندتها للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات، إلا أن الإدارة الأميركية تجاهلتها جميعها وضربت بها عرض الحائط متحدية الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي بإعلان الرئيس الأميركي بتاريخ 6/ 12/ 2017 بأن القدس عاصمة إسرائيل وتوقيعه على قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

ثانياً: التفاعل الدولي بعد الإعلان الأميركي:

أثار الإعلان الأميركي بتاريخ 6/ 12/ 2017 بأن القدس عاصمة إسرائيل ووقع على قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس تفاعل وحوار دولي شمل ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية الراضية والمطالبة بالتراجع عنه ويمكن إجمال ذلك المواقف وردود الفعل في السياق الآتي:

1- على الصعيد العربي والإسلامي:

توالت ردود فعل الدول العربية والإسلامية فردى ومجموعة للتحذير من خطورة هذا الموقف، واعتبرته انتهاكاً سافراً لقرارات الشرعية الدولية، ومحاولة لإشغال المنطقة عبر تصفية قضية القدس، داعية مجلس الأمن إلى سرعة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي زعزعة استقرار المنطقة، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، كما أثار إعلان ترامب احتجاجات ومسيرات غاضبة في الدول العربية والإسلامية والكثير من دول العالم بعد خروج الملايين في مظاهرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني.

أ- فلسطينياً:

يرتكز الفلسطينيون في موقفهم تجاه القدس على الحقوق الدينية والتاريخية

والسياسية لهم مسلمين ومسيحيين، ويستند هذا الموقف على تأييد الدول العربية والإسلامية وغالبية الدول، كما يستند الفلسطينيون في موقفهم على مبادئ القانون الدولي بخصوص القدس وقرارات الأمم المتحدة التي عبّرت عن شجبها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية واعتبرت الاحتلال الإسرائيلي للقدس باطلاً وغير شرعي. وتؤكد السياسة الفلسطينية تجاه القدس على عروبة المدينة، حيث ما انفك الشعب الفلسطيني يقاوم السياسة والإجراءات الإسرائيلية في المدينة بكل ما أوتي من قوة وإمكانات متاحة، وهناك مجموعة من الثوابت تشكل خطوطاً حمراء إزاء القدس لا يمكن تجاوزها فلسطينياً وهي السيادة على القدس الشرقية وعدم السماح بفصل السيادة الدينية عن السيادة السياسية بأية صيغة، وبهذا كان قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال اعتداءً على الخطوط الحمراء للشعب الفلسطيني فكانت الردود على النحو الآتي:

- وفي 6/12/2017، ورداً على قرار ترامب، ألقى الرئيس الفلسطيني خطاباً أكد فيه بأن إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل لن يعطي أي شرعية لإسرائيل في القدس الشرقية، كون القدس مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية وعاصمة دولة فلسطين الأبدية، كما أن قرار أميركا بشأن القدس، يشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويمثل إعلاناً بانسحاب أميركا من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية السلام، كما أن هذه الإجراءات تصبّ في خدمة الجماعات المتطرفة التي تحاول تحويل الصراع في المنطقة إلى حرب دينية.

- كما وقع فخامة الرئيس عباس بتاريخ 18/12/2017، على الانضمام لـ22 اتفاقية ومنظمة دولية، لتعزز من الشخصية الاعتبارية لدولة فلسطين على المستوى

العالمي، ولتجعل دولة فلسطين شريكاً رئيسياً في مناقشة ومعالجة القضايا الأساسية التي تواجه العالم أجمع.

أما على المستوى الشعبي، فقد اندلعت احتجاجات واسعة النطاق وأشبّه بالانتفاضة رفضاً للقرار الأميركي، مما أدى إلى اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال أدّت إلى وقوع شهداء وجرحى، وهي المواجهات التي مازالت مستمرة داخل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة.

ب- على مستوى جامعة الدول العربية:

- في بيان للسيد الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 7/ 12/ 2017، حدّر سيادته من تصاعد التوتر والعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالأخص في مدينة القدس، مؤكداً على أن قرار الإدارة الأميركية، المرفوض والمستنكر، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها، هو المسؤول عن إشعال التوترات وتأجيج مشاعر الغضب في فلسطين، وعموم العالمين العربي والإسلامي، بكل ما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في الإقليم، حيث حمل السيد الأمين العام الإدارة الأميركية مسؤولية إشعال التوترات في المنطقة، كما شدّد سيادته على أن الجامعة العربية تُتابع تطورات الموقف بشكل حثيث.

- بتاريخ 9/ 12/ 2017 اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية برئاسة جمهورية جيبوتي (رئاسة المجلس على المستوى الوزاري الدورة 148)، وذلك لبحث التطورات المتعلقة بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وبحث الخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمواجهة هذا القرار وتبعاته الخطيرة دفاعاً

عن هوية ومكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي والديني، وقد صدر عن المجلس القرار رقم 8221 والذي رفض الإعلان الباطل بكل وضوح ودعا إلى التحرك مباشرة للعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، يؤكد أن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، كما دعا لجنة مبادرة السلام العربية لتشكيل لجنة من أعضائها للعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية للحد من التبعات السياسية لهذا الإعلان وكلف الأمانة العامة إدارة إطلاق حملة إعلامية دولية تشرح خطورة القرار الأميركي وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس، كما قرر مجلس الجامعة العربية الإبقاء على حالة الانعقاد، والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر من تاريخه لتقييم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية.

كما اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 1/ 2/ 2018، استكمالاً لأعمال دورته غير العادية بشأن قرار الولايات المتحدة، وأصدر قراره رقم 8222، الذي أكد خلاله على دعم المساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، والعمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين لحثها على الاعتراف بالدولة وعاصمتها القدس الشرقية مع شرح الأهمية الإستراتيجية لمثل هذا الاعتراف، كذلك دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل مع الاحتلال والطلب من الوفد الوزاري المشكل مواصلة جهوده وتقديم تقرير إلى مجلس الجامعة عن مستجدات الموقف.

- وتنفيذاً للتكليف الصادر عن القرار رقم 8221، بشأن إدارة إطلاق حملة إعلامية

دولية تشرح خطورة القرار الأميركي، انطلقت بتاريخ 17/12/2017 تظاهرة إعلامية عربية موحدة نصره للقدس، بمشاركة عشرات المحطات العربية الرسمية والخاصة، إضافة للفلسطينية، كما عقد الوفد الوزاري العربي المصغر اجتماعه التنسيقى التشاوري بتاريخ 6/1/2018 في العاصمة الأردنية، عمان، برئاسة السيد أيمن الصفدي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، وشارك في الاجتماع السادة وزراء خارجية دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والسيد الأمين العام، واجتمع آخر بتاريخ 26/2/2018 في بروكسل مع نظرائهم من وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والممثلة العليا للسياسة الأوروبية «فيدريكا مويريني»، حيث ناقش الاجتماع عدة موضوعات وفقاً للولاية المنوطة بالوفد الوزاري والمنصوص عليها في القرار 8221، في إطار العمل على تقليل الخسائر، وتحديد الخطوات العملية والتنفيذية التي يجب اتخاذها، ووقف الخطوات الأحادية التي من شأنها إفشال مساعي السلام، وكذلك ضرورة استمرار الانخراط الإيجابي مع المجتمع الدولي للتصدي للقرار ومواجهة آثاره السلبية.

ج- بالنسبة للبرلمان العربي: أعرب عن رفضه التام، وإدانتته الشديدة لقرار الإدارة الأميركية بشأن الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها، كما حمل البرلمان الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية تبعات القرار، وأعاد التأكيد على الموقف الثابت للبرلمان العربي بحق دولة فلسطين المطلق في السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام 2002. كما دعا لوضع خطة تحرك عربية فاعلة على كل المستويات من خلال جامعة الدول العربية والسلطة الوطنية

الفلسطينية والبرلمان العربي تأكيداً على تكامل الدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية للتصدي لقرار الإدارة الأميركية وتشكيل لجنة مفتوحة العضوية لهذا الغرض. كما أقر تسمية دور الانعقاد الحالي للبرلمان العربي «القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين». وتم تكليف وفود البرلمان العربي لزيارة البرلمانات المماثلة، خاصة البرلمان الإفريقي والبرلمان الأوروبي وعدد من البرلمانات الأوروبية الفاعلة لعقد لقاءات وحشد تأييد المجتمع الدولي للتصدي للقرار الأميركي.

- كما أدان اتحاد البرلمانات العربية في دورته الاستثنائية بتاريخ 9/12/2017، ما وصفوه بالخطوات العنيفة التي أقدم عليها ترامب، والتي ستنتهي بشكل كبير عملية السلام، وتفتح المنطقة على المجهول، واعتبروا إعلان القدس عاصمة لإسرائيل خروجاً عن الإجماع الدولي، وقراراً معزولاً سياسياً، ودبلوماسياً، وأخلاقياً. وأكد رؤساء البرلمانات العربية على تمسك بلدانهم بمواقفها الثابتة والراسخة في دعم الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

د- ردود فعل الدول العربية منفردة:

حذرت الدول العربية في بيانات رسمية لها من خطورة هذا الموقف والذي رأت فيه محاولة لإشغال المنطقة وحسم قضية القدس في انتهاك سافر لقرارات الشرعية الدولية، مؤكدة على أن الاعتراف الأميركي باطل قانوناً، وأن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي يجب أن يحسم وضعها في إطار حلّ شامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية سبيلاً وحيداً لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام ووفق

قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى:

- **الموقف العراقي:** بتاريخ 7/12/2017 اتخذت جمهورية العراق موقفاً واضحاً

ومسانداً للشعب الفلسطيني من خلال استدعاء وزارة الخارجية العراقية السفير الأميركي في بغداد دوغلاس سيليمان، لتسليمه مذكرة احتجاج على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة (لإسرائيل)، حيث أبدت الحكومة العراقية، رفضها للقرار الذي اتخذته الرئيس الأميركي ترامب بشأن القدس، محذرة من «التداعيات الخطيرة» للقرار ودعت الإدارة الأميركية إلى التراجع عنه، فيما أكد معالي وزير الخارجية الدكتور إبراهيم الجعفري موقف العراق من القضية المبدئية والتي لا نقاش فيها، وهي القضية الفلسطينية، ويجد أن مسؤولية الأسرة العربية والإسلامية والدولية اليوم تقع على المحك لمواجهة هذا القرار الجائر، كما أكد مندوب العراق لدى الأمم المتحدة موقف العراق الثابت من القضية الفلسطينية وأن الحل العادل والشامل لا يأتي إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة الحقوق بناءً على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، محذراً من مغبة التعامل الخاطئ مع القضية الفلسطينية والسماح للبعض بتصوير هذه القضية على أنها حرب دينية». وقد قامت الأمانة العامة بتعميم ذلك في حينه.

- **الموقف المغربي:** وجّه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيساً

للجنة القدس، رسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2017 أعرب فيها جلالته عن انشغاله الشخصي العميق والقلق البالغ الذي ينتاب الدول والشعوب العربية والإسلامية، إزاء الخطوات التي قامت بها الإدارة الأميركية. كما بعث جلالته رسالة ثانية إلى السيد أنطونيو جوتيرس، الأمين العام لهيئة

الأمم المتحدة، بتاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر 2017 في الموضوع ذاته.

وبتعليمات من جلالته، استدعى وزير الشؤون والتعاون الدولي القائمة بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأميركية بالرباط وسفراء باقي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بحضور سفير دولة فلسطين بالمغرب، وطالبهم باضطلاع دولهم بكامل مسؤولياتها في الحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للقدس وتفاذي كل ما من شأنه تأجيج الصراعات والمسّ باستقرار المنطقة الهش أصلاً، في ظل الاضطرابات التي أصبحت تعيش على وقعها عدد من الدول العربية.

وبتعليمات من جلالته، عقدت المملكة المغربية عددًا من اللقاءات الثنائية على مستوى الاتحاد الإفريقي ركزت على حشد الدعم والتأييد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ونصرة القدس.

في قراءة للمشهد العربي وطريقة تفاعله مع القرار الأميركي، يمكن القول إن ردود الفعل السياسية من قبل الدول العربية إزاء قرار الرئيس الأميركي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كانت أغلبها تدور في سياق من الرفض والشجب والمطالبة بمراجعة الولايات المتحدة لموقفها، ومحاولة مواجهة تبعاته على مستويات مختلفة، حيث اقتصر التحرك العربي على مستوى وزراء الخارجية تجاه القرار الأميركي، إذ لم يمتد إلى مستوى الرؤساء والملوك العرب، وربما يكمن تفسير ذلك بسبب تعقد وتشابك المصالح العربية والأميركية، الأمر الذي جعل مسارات الخيارات العربية في مواجهة القرار الأميركي ما بين الاكتفاء بالرد العلني الرسمي الراض، والتحفظ على موقف الإدارة الأميركية، وفقًا لما تفرضه متطلبات المعادلة السياسية.

هـ- ردود فعل العالم الإسلامي:

- بتاريخ 13/12/2017، عقدت منظمة التعاون الإسلامي القمة الاستثنائية في إسطنبول لبحث تداعيات القرار الأميري وصياغة موقف إسلامي موحد إزاءه، حيث أكد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي على مشاركة رئيس دولة فلسطين رفض القرار الأميري، وأعلنوا أن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، كما أكدوا على التمسك بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حل الدولتين، وحملوا الإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن تداعيات عدم التراجع عن قرارها، ودعم كل الخطوات القانونية والسياسية للحفاظ على الوضع القائم التاريخي لمدينة القدس، وحث جميع الدول الأعضاء على دعم وكالة بيت مال القدس الشريف، والالتزام بتوفير الإمكانات المادية اللازمة لدعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني، كما طالب فريق الاتصال الوزاري حول القدس بسرعة التحرك لإطلاع حكومات دول العالم على خطورة الخطوة الأميركية، واعتبر القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، القرار الأميري لاغيًا وباطلاً، واعتداء على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني وتقويضًا متعمدًا لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويصب في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدد السلم والأمن الدوليين، ودعوا كل الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية القصوى للقضية الفلسطينية في خطابها اليومي وفي سياستها الخارجية، لاسيما في إطار معاملاتها مع نظيراتها في كل أرجاء العالم. وجدّدوا التأكيد على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، ودعمهم المبدئي للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وتجسيد

دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف. وأكدوا تمسكهم بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حل الدولتين وأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي اعتمدها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005 - باعتباره خيارًا إستراتيجيًا، ودعوا المجتمع الدولي للتحرك بشكل فاعل وجاد لتحقيق هذا الحل. ودعوا مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته فورًا.

- وفي كلمة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في القمة الاستثنائية، أكد على أنه في حال استمرار إسرائيل بانتهاكاتها، فإن هذا الأمر سيجعل السلطة الفلسطينية في حلّ من الاتفاقيات الموقعة معها، كما دعا الدول الإسلامية لتحديد علاقاتها مع دول العالم على ضوء مواقفها من قضية القدس، وأعاد التأكيد على أن قرارات الولايات المتحدة غير الشرعية تفقدها أهليتها كوسيط في العملية السياسية، وأن الخطوات الأحادية للرئيس ترامب لن تعطي أية شرعية لإسرائيل في القدس. وأكد على أن القدس كانت وما زالت وستبقى إلى الأبد عاصمة دولة فلسطين، وعلينا ترجمة شعار «القدس خط أحمر» إلى أفعال لحمايتها.

على الرغم من أوراق القوة وعوامل الضغط التي تملكها الدول العربية والإسلامية، سواء على المستويات الشعبية أو الرسمية، غير أن تحركها كان مقتصرًا على التحركات القانونية في المنظمات الإقليمية والدولية، ودعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ قرار بعدم الاعتراف بالقرار الأميركي، ومنع الدول من نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس لمواجهة القرار الأميركي.

في مقابل ذلك، فإن قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي رغم أنها لم تنجح في التأثير أو تراجع الرئيس الأميركي، إلا أنها أظهرت موقفًا عربيًا إسلاميًا موحدًا تجاه قضية القدس ودعمت الموقف الفلسطيني، كما نجحت الدول العربية والإسلامية على الصعيد الدولي في خلق إجماع على بطلان قرار ترامب والحفاظ على وضعية القدس وفق قرارات الشرعية الدولية.

و- موقف الهيئات الإسلامية المسيحية:

- موقف الأزهر الشريف: بتاريخ 7/12/2017، أصدر فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، بيانًا أكد من خلاله رفض الأزهر الشريف القاطع والعالم الإسلامي بأسره، لهذه الخطوة المتهورة الباطلة شرعًا وقانونًا، كما أكد على أن الإقدام عليها، يمثل تزييفًا واضحًا غير مقبول للتاريخ وعبثًا بمستقبل الشعوب لا يمكن الصمت عنه أبدًا ما بقي في المسلمين قلب ينبض، وأعاد التأكيد على وقوف الأزهر الشريف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته ضد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقال «كلنا ندعم المطالب الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف»، وشدد على أن الأزهر الشريف سيقوم بكل جهوده، وكل الإمكانيات التي لديه، لحماية المدينة المقدسة ودعمها، كما أعلن رفضه لاستقبال نائب الرئيس الأميركي في زيارته المرتقبة للمنطقة.

- وفي السياق ذاته، أجمعت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف على أن قرارات الرئيس الأميركي بخصوص مدينة القدس باطلة ومجحفة. وشددت الهيئة في بيان عقب اجتماع طارئ لها في القاهرة، برئاسة شيخ الأزهر، على أن مثل هذه القرارات المتطرفة والمزيفة للتاريخ لن تغير على أرض الواقع شيئًا، فالقدس فلسطينية عربية

إسلامية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة ولا تضييعها التحيزات الظالمة. ودعت هيئة كبار العلماء جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين واتخاذ كل الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لإبطال هذه القرارات. فيما توالى العديد من المواقف وردود الأفعال من الدول الإسلامية.

- بتاريخ 17 / 1 / 2018، عقد مؤتمر الأزهر العالمي لُنصرة القدس، برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وبمشاركة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين والسيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبمشاركة أكثر من 86 دولة عربية وإسلامية وأجنبية، حيث دعا فضيلة شيخ الأزهر الشريف، رئيس مجلس حكماء المسلمين الدكتور أحمد الطيب في كلمته خلال افتتاح المؤتمر إلى ضرورة إعادة الوعي بالقضية الفلسطينية عامة، وبالقدس خاصة، ومواجهة الإعلان الأميري الجائر بقرار عربي وإسلامي جاد يؤكد حرمة المساس بالقدس، وعروبتها. وأوضح الطيب أن المؤتمر ينعقد بعد 30 عامًا على آخر مؤتمر عقد ليناقد الشأن الفلسطيني والقدس، وذلك بسبب الأبعاد التاريخية والسياسية التي تحق بالامة. والتي تدق ناقوس الخطر، وتتطلب العزم والتصميم من الزعماء العرب والمسلمين في مواجهة التمييز العنصري، وقال إن تأثير الكلمات المستمرة والرافضة للاحتلال الإسرائيلي خلال 70 عامًا لم توقف شهوة ابتلاع الأرض، ولم تغير الواقع، في ظل استمرار تضحية الشعب الفلسطيني، ومقاومته، وصبره الذي لم ينفد، محدّرًا من خطورة ما يتعرض له العالم العربي والإسلامي من أحداث لا يتناسب فيها استخدام الشعارات مع حجم الخطر، داعيًا الأمة للتنبيه إلى ما تتعرض له القدس من هجمة.

- وفي كلمة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين أمام المؤتمر، أكد أن القدس ستظل عاصمة دولة فلسطين الأبدية التي ينتمي إليها الشعب الفلسطيني، وأنه لم يولد بعد من يمكن أن يساوم على القدس أو فلسطين، وأن إعلان الرئيس الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، لن يعطي لإسرائيل أي شرعية فيها، وأن أميركا اختارت أن تخالف القانون الدولي وتتحدى إرادة الشعوب العربية والإسلامية والعالم بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، وقال الرئيس «لن نثق بالإدارة الأميركية التي لم تعد تصلح لدور الوسيط في عملية السلام، وستمسك بالسلام، ولكن سلامنا لن يكون بأي ثمن، وسنذهب إلى كل الخيارات، لكن لن نذهب إلى الإرهاب والعنف، ولن نتوقف أيضًا عن الكفاح في حماية أرضنا وشعبنا وقدسنا وبقاؤنا فيها ولن نغادرها»، كما طالب بخطوات عملية من أجل منع إسرائيل من مواصلة انتهاكاتها في القدس وفي عموم الأرض الفلسطينية، كما أكد على أن القدس بأمس الحاجة لنصرتها والوقوف معها، مشددًا على أن التواصل العربي مع فلسطين والقدس هو دعم لهويتها وليس تطبيعًا مع الاحتلال.

- من جانبه، دعا السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، لحشد الموارد المالية لدعم ونصرة القدس وأعرب عن تقديره للإمام الأكبر لمبادرته بإقامة هذا المؤتمر لنصرة القدس في هذا الوقت الحرج، وشدد في كلمته خلال المؤتمر على أن القدس ليست مجرد قطعة من الأرض، وإنما هي رمز كبير، وأكد أن قرار ترامب رفّضه غالبية العالم بما يشبه الإجماع الدولي، والموقف العربي واضح ولا لبس فيه، فالقدس عربية، وأوضح أن القدس قضية كل عربي، وتمثل مغزىً روحياً، ترضخ للاحتلال وبها 300 ألف فلسطيني يحافظون على عروبة القدس، يحولون دون تهويد المدينة،

داعياً لحشد الموارد المالية لدعم ونصرة القدس. كما أكد على أن إعلان الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل واعتزامها نقل سفارتها إليها مدانٌ ومرفوض وليس له من أثر قانوني أو سياسي سوى إدانة الدولة التي اتخذته، وعزلها، ووصم سياساتها بالظلم ومواقفها بالانحياز وقراراتها بالبُطلان، كما أكد السيد الأمين العام على الموقف العربي في شأن القرار الأميري على أنه واضحٌ لا لبس فيه، القدس الشرقية أرض محتلة، وهي عاصمة للدولة الفلسطينية التي لن يتحقق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة إلا بقيامها حرة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، كما أكد على أن مساندة المقدسيين هو واجبٌ على كل عربي ومسلم، ودعا الجميع إلى حشد الموارد المالية لصندوق الأقصى والقدس، والعمل بشكل منهجي من أجل دعم وجودهم في المدينة، وتعزيز نضالهم اليومي من أجل تحدي الاحتلال وإفساد مخططاته، كما أضاف إنه واهمٌ من يظن أن وضعية القدس ومكانتها يُمكن أن تتغير بقرارٍ أو إجراء، ومخطئٌ من يعتقد أن انتزاع القدس من وعي المسلمين والعرب هو أمرٌ ممكن، وإن قضية القدس لن تموت ما بقيت حية في الوعي والوجدان.

- بدوره، أكد بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية تواضروس الثاني، رفضه التام لقرار الإدارة الأميركية الذي يؤسس إلى تهويد القدس، مؤكداً رفضه للتفسيرات التوراتية التي تنفي حقوق الآخرين وتجور عليها، وأن مؤتمر الأزهر لنصرة القدس بقلب واحد، وفكر واحد، من أجل قضية مصيرية، هي المدينة المقدسة وزهرة المدائن التي تمثل قيمة خاصة في تاريخ الوحي الإلهي الكتابي، وفيها حدث الالتقاء بين السماء والأرض، حيث خاطب الله البشر، وفيها عاش السيد المسيح وكل شبر وطأته قدماه

كان له مكانة خاصة، وأصبح لكل كنائس العالم أماكن مقدسة فيها، كما أكد على أن السلام اختيار لا بديل عنه، وأن السلام الدائم لا يأتي إلا باحترام الحقوق المشروعة، والسلام وثيق الصلة بالدين المسيحي، وعندما جاء المسيح صحبته الملائكة في رسالة «المجد لله في الأعالي، وعلى الأرض السلام، وفي الناس المسرة»، ولن يصبح السلام واقعاً ما لم يتوقف العنف ولغة التهديد والوعود التي أعطيت دون الالتفات إلى الشعوب التي تقع عليها هذه القرارات، وأشار إلى أن القدس ووضعها المميز يجعلها قادرة على أن تكون واحدة سلام، تلتقي فيها الصلوات والقلوب. لافتاً إلى أن الشعب الفلسطيني يناضل من أجل حقوقه المشروعة، وطالما ارتضى المجتمع الدولي حل الدولتين، وأن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، واليوم تعود القدس لتنادي ضمير العالم، كما أكد على دور الكنيسة المصرية القبطية الأرثوذكسية الثابت والراسخ في دعم ومساندة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، بالإضافة إلى مخاطبتها كنائس العالم والهيئات الدولية لمناصرة الشعب الفلسطيني ورفضها لحصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

- وعن موقف الفاتيكان، أكد بابا الفاتيكان أن الاعتراف بحقوق الجميع في الأرض المقدسة شرط أساسي للحوار، مؤكداً على أن هذه الخطوة ستشكل خطراً على الاستقرار والسلم في العالم، وموت لحل الدولتين وعملية التسوية. كما جدد الكرسي الرسولي -للفاتيكان موقفه بشأن الطابع الفريد للمدينة المقدسة، وذلك في بيان صادر عن دولة حاضرة الفاتيكان، حيث شدد على أهمية احترام الوضع القائم، تماشياً مع مقررات الأسرة الدولية والمطالب المتكررة لقادة الكنائس والجماعات المسيحية في الأرض المقدسة.

- وبدوره، أعلن البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، رفضه لقاء نائب الرئيس الأميركي، نظرًا للقرار الذي اتخذته الإدارة الأميركية بخصوص القدس، في توقيت غير مناسب ودون اعتبار لمشاعر الملايين من الشعوب العربية.

- كما برز موقف الكنائس المسيحية ردًا على قرار ترامب، من خلال مطالبة رؤساء الكنائس في القدس، الرئيس الأميركي، بعدم تبديل الوضع القائم في المدينة، خوفًا من أن يسبب ذلك ضررًا لا يمكن إصلاحه، في رسالة بعثها إليه رؤساء الكنائس، حيث وقّع عليها رؤساء البطريركيات الرومية والسريانية والأرمنية والإثيوبية والقبطية الأرثوذكسية، الكنيسة اللاتينية، الرهبنة الفرنسيسكانية، البطريركية اليونانية للروم الملكيين الكاثوليك، الموارنة، الكنيسة الأسقفية، الكنيستين الأرمنية والسريانية الكاثوليكتين والإنجيلية اللوثرية.

ز- على الصعيد الدولي:

نظرًا لأهمية القدس الدينية والتاريخية للديانات الثلاث، رأى المجتمع الدولي إعطاءها مكانة خاصة واهتمامًا مميزًا دون القضايا الأخرى، حيث استمرت الأمم المتحدة في التأكيد على أن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والتي كان آخرها قرار 2334، وقد جاء المواقف الدولية بخصوص القرار الأميركي على النحو الآتي:

- اعتبرت منظمة الأمم المتحدة، من خلال بيان أمينها العام أنطونيو غوتيريش، أن قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يقوض مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، مؤكدًا أنه لا بديل عن حلّ الدولتين، من خلال تحقيق رؤية

الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام تصبح فيها القدس عاصمة لفلسطين وإسرائيل.

- اجتمع مجلس الأمن في جلسة طارئة بتاريخ 2017/12/8 بطلب من العضو العربي في مجلس الأمن (جمهورية مصر العربية آنذاك)، وبوليفيا والسويد وفرنسا وإيطاليا والسنغال والأوروغواي وبريطانيا وإيطاليا، وكان هناك شبه إجماع على رفض القرار الأمريكي أحادي الجانب المخالف لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وللأسس التي قامت عليها عملية السلام، باعتبار مدينة القدس إحدى قضايا الوضع النهائي، وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة، مشددين على أهمية الحفاظ على الوضع القائم في المدينة وفق محددات وضوابط الشرعية الدولية وبما يعزز السلام في المنطقة، محذرين من أن هذا القرار سيؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وبتاريخ 2017/12/8، وخلال الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن، وافق 14 عضواً فيه على مشروع القرار المقدم من العضو العربي في مجلس الأمن (جمهورية مصر العربية آنذاك)، والذي يعتبر إعلان ترامب بشأن نقل سفارة بلاده إلى القدس منافياً للقانون الدولي والشرعية الدولية ويعرقل السلام والاستقرار في المنطقة، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية، أحبطت مشروع القرار باستخدامها حق النقض (الفيتو) لرفض إبطال إعلان الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

- كما عبّرت اللجنة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في اجتماع طارئ لها عن قلقها العميق من قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة

الأميركية في إسرائيل من تل أبيب إليها. وأشارت إلى إدانة المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، كل الإجراءات التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وهويتها ووضعها، وأعلنت بأنه لن يتم الاعتراف بالتغييرات على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك القدس، إلا في حدود ما يتفق عليه الطرفان.

- بتاريخ 21/12/2017 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يرفض أي تغيير على الوضع القانوني للقدس، تحت بند «متحدون من أجل السلام»؛ بالأغلبية المطلقة، وقد حظي مشروع القرار بدعم 128 دولة، ومعارضة تسع دول فقط، هي: (غواتيمالا، هندوراس، إسرائيل، أميركا، جزر المارشال، مرونيسا، نارو، بالاو، وتوغو)، وامتناع 35 دولة عن التصويت وهي: (أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، الباهاماز، بنين، بوتان، البوسنة، الكامرون، كندا، كرواتيا، كولومبيا، جمهورية التشيك، جمهورية الدومينيكان، غينيا الاستوائية، فيجي، هايتي، المجر، جامايكا، كيريباتي، لايتيا، ليسوتو، مالاي، المكسيك، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، رومانيا، رواندا، جزر سالمون، جنوب السودان، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، وفانواتو)، وقد نص القرار على اعتبار أي إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة لاغية وباطلة، ما يعني أن إعلان الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مرفوض دوليًا، وغير مقبول تنفيذه على الأرض، وجاء هذا الدعم الكبير رغم التهديدات الصريحة للإدارة الأميركية وسفيرتها في الأمم المتحدة بحق الدول التي دعمت مشروع القرار.

- كما تبنت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي موقفًا منسجمًا مع القانون الدولي

وقرارات الشرعية الدولية، فقد عبّرت السيدة فيديريكا موجيريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي عن قلقها العميق إزاء إعلان الرئيس الأمريكي، والتداعيات التي قد تنجم عنه وأثره على فرص السلام، مؤكدة على استمرار موقف الاتحاد الأوروبي في احترام الإجماع الدولي حول القدس، داعية كل الفاعلين على الأرض وفي المنطقة، إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس لتجنب أي تصعيد، وأن الحل التفاوضي القائم على أساس دولتين بما يلبي تطلعات الطرفين، هو الوسيلة الوحيدة الواقعية لإقرار السلام والأمن لما فيه مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء.

- كما توالى ردود الأفعال للدول الأوروبية الراضة لإعلان ترامب، معتبرين أن قرار ترامب منافياً للقانون الدولي وخطيراً على السلام، وسيسهم في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، كما شددت الدول بمواقفها على حلّ الدولتين عبر التفاوض واحترام القانون الدولي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مؤكدين على أن قضية القدس هي إحدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي.

- وفي سياق متصل، عبّرت معظم دول أميركا اللاتينية عن رفضها لقرار الرئيس الأمريكي واستنكارها له، وحذّرت من عواقب تلك الإجراءات التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، واعتبرت الإعلان الأمريكي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ولن يساهم في تحقيق السلام والحل العادل والشامل في الشرق الأوسط. وأن الوضع النهائي لمدينة القدس ينبغي أن يحدّد عن طريق المفاوضات التي تهدف إلى إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دولياً، مع ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة للديانات الثلاث كما جاء في قرارات مجلس الأمن.

- وفي الصدد ذاته، أعرب السيد موسى فقي محمد رئيس، مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن شعوره بقلق بالغ إزاء قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مشيرًا إلى أن هذا القرار يفاقم من التوترات في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ويزيد من تعقيد المساعي الرامية لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، مؤكدًا تضامن الاتحاد الإفريقي مع الشعب الفلسطيني ودعمه في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، داعيًا إلى تجديد الجهود الدولية لإيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع، على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، في إطار الإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

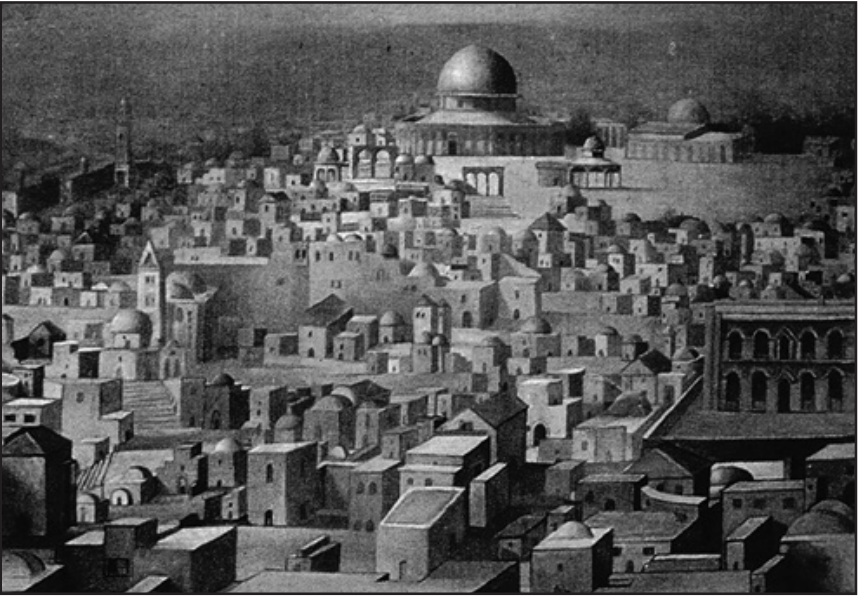
الخاتمة:

في ضوء ما سبق، فإن قرار ترامب يحوي تحديًا صارخًا للنظام القانوني الدولي، ويؤدي في واقع الأمر إلى إجهاض أهم قاعدة في القانون الدولي، وشرعة استخدام القوة في العلاقات الدولية والاحتلال، وما يترتب عليها من عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، وهو ما أكدت عليه المادة الثانية (فقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصّت على أن «يمتنع أعضاء الأمم المتحدة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستغلال السياسي لأية دولة»، في الوقت الذي كان قيام دولة الاحتلال في 15/5/1948 مبني على شرط قبولها قرار الجمعية العامة الذي نصّ صراحة على أن للقدس مركزًا قانونيًا خاصًا.

وبهذا، تحولت القدس بإعلان ترامب إلى قبلة موقوتة، قبلة دينية ومذهبية، ووضعها خارج مفاوضات سلام حقيقية يدفع الفلسطينيون إلى فقدان الأمل في حل

الدولتين، فلا مجال لدولة فلسطينية دون القدس، فهي أساس حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي، وهو ما يؤدي إلى طرح التساؤل حول جدوى صفقة القرن الموعودة التي سيطلقها الرئيس الأميركي لحل القضية الفلسطينية بشكل نهائي، ويطرح تحديات بالغة أمام الجانب الفلسطيني وظهره العالم العربي والإسلامي، وأن الإدارة الأميركية، في ظل إدارة الرئيس ترامب، تعتمد على الضغوطات في سبيل تمرير صفقاتها، وهو ما يعني فعلياً أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل البداية وليس النهاية، وأن امتداد ذلك التوجه، كما تخطط الحكومة الإسرائيلية، قد يصل إلى ملفي حق العودة والاستيطان.

ويبقى الصمود والتمسك بالثوابت الوطنية ولم شمل المكونات الشعب الفلسطيني وبناء وحدة وطنية صلبة، السبيل القادر على تحدي هذه الإدارة، وإفشال مخططاتها.



صورة للرسام سليمان منصور

الفرص الحقيقية لإعادة فتح القنصلية الأميركية
في القدس الشرقية

في الرابع من آذار/ مارس، أغلقت القنصلية العامة الأميركية في القدس أبوابها وأوقفت عملها الرسمي وانتهت مدجة بالسفارة الأميركية المتنقلة حديثاً إلى القدس، لتطوى بذلك مسيرة عمل وتمثيل مباشر للعلاقات الأميركية- الفلسطينية لفترة تزيد على مائة وستين عامًا. ليس فقط بإنهاء الوجود والدور، وإنما بنقل جسر العلاقات الفلسطينية- الأميركية من صيغته المباشرة بكل دلالاتها ومعانيها السياسية والدبلوماسية عنواناً للتواصل والصداقة والتعاون والعلاقات الإيجابية، إلى قناة أخرى بديلة بل عدائية، حين تحولت القنصلية إلى مجرد قسم للشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية لدى إسرائيل، إضافة إلى وجودها في القدس التي تعترف بها الإدارة الأميركية عاصمة لإسرائيل بكل ما يعنيه ذلك من تنكر لتاريخ العلاقات الفلسطينية- الأميركية واعتداء على الحقوق الفلسطينية وانتهاك للقانون وقرارات الشرعية الدولية.

حين أعلنت الإدارة الأميركية على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو في أيار/ مايو 2018 نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس ودمج القنصلية العامة مع السفارة الأميركية، منوهاً إلى أن العلاقات مع الفلسطينيين ستم عبر وحدة شؤون فلسطينية خاصة داخل السفارة الأميركية في القدس، وكانت الخارجية الأميركية قد

أصدرت بياناً رسمياً يؤكد أن قرار الولايات المتحدة خفض تمثيلها الدبلوماسي لدى الفلسطينيين سيدخل حيّز التنفيذ في الرابع من آذار/ مارس 2019 عبر دمج قنصليتها في القدس بسفارتها لدى إسرائيل ليشكلا بعثة دبلوماسية واحدة.

يعود تأسيس القنصلية الأميركية في القدس، إلى أواسط القرن التاسع عشر. القرن الذي شهد تنافساً بين العديد من القوى الغربية الاستعمارية في مجالات عديدة، من خلال المشاريع الدينية التبشيرية في العالم، وخاصة في مناطق الإمبراطورية العثمانية الإسلامية وتحديداً في القدس ومسار الحروب الصليبية بدعوى حماية الكنائس والأماكن المقدسة في المدينة. فكانت قنصليات بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وكذلك الولايات المتحدة عندما عين الرئيس الأميركي جون تايلر، السيد كريسون كاول قنصل عامّاً في القدس عام 1844، ليصار في العام 1857 تكوين وإنشاء الوجود القنصلي الأميركي الدائم بافتتاح القنصلية العامة بالمبنى الكائن داخل باب الخيل (باب يافا سابقاً) في البلدة القديمة، الذي مازال قائماً، ويقع فيه اليوم مركز الدراسات المسيحية السويدية.

ولقد شغلت القنصلية الأميركية طوال مدة وجودها في القدس عدة مواقع باختيارها أو بسبب تطورات الوضع في المدينة، إلا أنها حافظت باستمرار على أمر وجودها في القدس واستقلاليتها عن سفارات الولايات المتحدة، سواء في تل أبيب أو عمان، وذلك ما يؤكد وضع القنصلية التاريخي؛ إذ انتقلت في أواخر القرن التاسع عشر إلى مبنى كبير رقم 18 شارع أغرون خارج البلدة القديمة لكنه في القدس، وذلك بعد شراء الولايات المتحدة لهذا المبنى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي يضم إقامة القنصل والقنصلية في الوقت ذاته.

لكن في أيار/ مايو من العام 1948 وعقب قيام دولة إسرائيل واغتيال القنصل الأميركي العام في القدس توماس واسون ومن ثم تبني الأمم المتحدة لقرار التقسيم 181 وإنهاء الانتداب البريطاني واندلاع الحرب الإسرائيلية العربية، التي انتهت بإسقاط النظام الخاص بالقدس وتقسيمها، غربية تخضع للسيطرة الإسرائيلية وشرقية بإدارة أردنية، فقد استمرت القنصلية الأميركية بالوجود والعمل.

إذ استأجرت الحكومة الأميركية مبنى آخرَ جديداً في الجزء الشرقي من القدس، جاعلة من ذات القنصلية الواحدة تعمل من خلال مبنيين، أحدهما القديم الذي بات في القدس الغربية والآخر الجديد المستأجر في الجزء الشرقي من المدينة بشارع نابلس يتم التواصل بينهما عبر نقطة تفتيش حين واصلت هذه القنصلية العامة الموحدة عملها لحين اتخاذ القرار بإغلاقها.

في الوقت نفسه الذي كان فيه للولايات المتحدة سفارة لدى إسرائيل وأخرى لدى المملكة الأردنية الهاشمية، ليس لأي منها أي سلطة إزاء القنصلية العامة بالقدس، الحال الذي كان أيام الإدارة الأردنية، ثم استمر بعد سقوط الجزء الشرقي من القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1967، أي إن القنصلية واصلت وجودها وعملها في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي ورغم كل الإجراءات والسياسات الإسرائيلية اللاحقة.

وهذا الواقع لم يتغير، سواء بعد إعلان إسرائيل عن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل بقرار من الكنيست عام 1980، وهو القرار الذي رفضه ولم يعترف به العالم بأسره، سواء كانت السيادة الإسرائيلية في القدس الغربية أو الشرقية، مؤكداً أن القدس الشرقية أرض محتلة.

بل إن مجلس الأمن أصدر قراره رقم 478 لعام 1980 مؤكداً بطلان الإجراء الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل مطالباً بإلغائه على الفور، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على ذلك القرار ولم تعترضه بالفيتو كما هي العادة، بما يفيد عدم موافقة الولايات المتحدة على هذا الإجراء الإسرائيلي الأحادي واستمرت بموقفها في الإبقاء على القنصلية مستقلة عن السفارة الأميركية في تل أبيب حتى بعد اعتراف الكونغرس الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقراره قانون السفارة في القدس في 23/10/1995، حيث سمح نفس القانون للرئيس الأميركي بوقف تنفيذ ذلك القانون رغم إقراره لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي الأميركي، وذلك ما دأب عليه الرؤساء الأميركيون كلينتون وبوش وأوباما حتى مجيء الرئيس ترامب وإعلانه في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والبدء بالتخطيط لنقل السفارة إليها، الأمر الذي تم تنفيذه والاحتفال بافتتاح السفارة الأميركية بالقدس في 14 مايو/ أيار 2018 بمناسبة ذكرى قيام إسرائيل.

تم الإجراء بسرعة كبيرة من خلال استخدام مباني كانت مخصصة في الأصل لاحتياجات القنصلية العامة، حيث كانت القنصلية تتوسع باستمرار باستئجار مباني إضافية، كما هو الحال بالنسبة لمبنى الطالبة في القدس الغربية عام 2004 وكما هو الحال بالنسبة لبناء مركز خدمات المواطنين الأميركيين بالقرب من جبل المكبر في المنطقة الممتدة من منطقة الحرم الفاصلة بين الغربية والشرقية إلى الجزء الشرقي من المدينة.

وتلك مفارقة مؤلمة بحد ذاتها حين انتهت مباني ومكاتب القنصلية العامة لدى فلسطين لتؤوي مقرات السفارة الأميركية لدى إسرائيل في القدس.

وهكذا سريعاً، وبذريعة توفير الأموال وبقرار إداري أخرجتم الاستيلاء الفعلي على مباني ودور القنصلية العامة لصالح نقل السفارة من تل أبيب إلى مبنى القنصلية الكائن في 14 شارع ديفيد فلوسر قرب جبل المكبر في القدس، كما سبقت الإشارة، منهياً بذلك رحلة تاريخية من العمل والتمثيل القنصلي الأميركي المستقل في فلسطين امتدت لأكثر من مائة وستين عاماً، من القنصل الأول واردر كريسون إلى القنصل العام الأخير السيدة كارين ساساهارا، وما بينهما من قناصل لعبوا أدواراً سياسية في غاية الأهمية بعد قيام السلطة الفلسطينية على صعيد العلاقات الثنائية الفلسطينية-الأميركية وعلى صعيد عملية السلام في المنطقة.

كان لي شخصياً، بموقع المسؤولية الرسمي، تجربة مباشرة مع العديدين، وأذكر منهم تحديداً القنصل جاك والاس والقنصل دانييل روبنستين والقنصل مايكل راتني، الذين لعبوا أدواراً تفوق دور السفراء المعتمدين. فيما كان القناصل المتعاقبون جزءاً من السلك القنصلي الدولي المعتمد لدى السلطة الفلسطينية، سواء باعتماد قانوني أو واقعي بالتفويض والتعامل الرسمي المستقل والمخصص تحديداً للشأن الفلسطيني وخاصة السلك القنصلي والدبلوماسي المقيم في مدينة القدس والذي لم يزل قائماً لغاية اليوم باستثناء الأميركي بطبيعة الحال لدى السلطة الفلسطينية.

ونذكر منه قنصليات: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، السويد، بلجيكا، اليونان، ثم تركيا والقاصد الرسولي، والتي افتقدت مشاركة القنصل الأميركي في الاجتماع الدوري الشهري للقناصل في القدس لدى فلسطين والذين يعملون باستقلالية تامة عن سفراء بلدانهم في تل أبيب.

ومع أن إعلان ترامب بشأن القدس والسفارة وبالتالي القنصلية التي لم يرد ذكرها

في الإعلان، الذي تضمن نصًا صريحًا بأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها لا يعكس تخليًا عن الالتزام القوي للولايات المتحدة بالسعي لاتفاق سلام دائم، ذلك المسعى البائس بعناوين صفقة القرن ومضامينها، كما تضمن الإعلان أيضًا مواصلة الولايات المتحدة عدم اتخاذ أي موقف بشأن أي من قضايا الوضع النهائي، فيما تخضع الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس لمفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف.

لكن صفقة ترامب كانت تشير صراحة إلى القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل وأن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في ضواحي القدس وتحديدًا أبو ديس، بما يشرح ويفسر معنى عدم اتخاذ أي موقف بشأن قضايا الوضع النهائي رغم محاولات وزير الخارجية آنذاك جورج بومبيو التبرير بالقول إن القرار بشأن القنصلية أو نقل السفارة إلى القدس لا يشير إلى تغيير في السياسة الأميركية تجاه القدس والضفة الغربية أو قطاع غزة، محاولًا تبرير وتسويق القرار، مكرّرًا بأن وزارته ستواصل القيام بجميع المهام الدبلوماسية والقنصلية التي كانت تؤديها القنصلية العامة في القدس، بما يؤكد حقيقة وأبعاد التغيير الفعلي والرسمي والقانوني الذي جرى باستبدال القنصلية لدى فلسطين بالسفارة لدى إسرائيل وفي مدينة القدس.

إنه التغيير الجوهرى، بل الانقلاب المباشر في العلاقات الأميركية الفلسطينية بآتم معاني الكلمة، سواء لجهة التنكر للموقف الأميركي التاريخي من المركز القانوني لمدينة القدس أو مخالفة مواقف جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة أو لجهة انتهاك قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والإمعان في المساس بحقوق الشعب الفلسطيني وما يرتبه ذلك من تسليمه وتبني للقرارات والسياسات الإسرائيلية

المعادية للشعب الفلسطيني وجودًا وأرضًا وحقوقًا، انتهاءً بتقويض العلاقات الثنائية الفلسطينية- الأميركية وإنهاء الدور الأميركي كوسيط في الصراع وعملية السلام.

وذلك ما عبّر عنه الموقف الفلسطيني القوي في مواجهة القرار الأميركي بشأن القدس ونقل السفارة وإغلاق القنصلية في إطار الموقف الحاسم تصديًا لمشروع صفقة القرن، الذي صاغته وعملت على تطبيقه إدارة ترامب بشتى أساليب الترغيب والترهيب والتهديد، وصولاً إلى قطع العلاقات الفلسطينية- الأميركية بصورة شاملة.

ونستحضر في هذا السياق بعض العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على فلسطين لإرغامها على قبول صفقة القرن، إلى جانب ما قررتَه الصفقة مسبقًا لصالح إسرائيل والتي لم تتوقف على موضوع القدس، بل مضت أكثر انتقاصًا واستيلاءً على الحقوق الفلسطينية بداية من التنكر لحلّ الدولتين طبق قرارات الشرعية الدولية باختراع شرعيات جديدة وموافقة ترامب ودعمه لتتياهو في ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، كما تكشف مؤخرًا بوثائق رسمية.. لقد أوقفت الإدارة الأميركية كل أشكال الدعم المالي للسلطة الفلسطينية والأونروا، ووظفت علاقاتها وثقلها لمحاولة تفكيك الأونروا وإنهاء قضية اللاجئين وأغلقت مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وفرضت حصارًا سياسيًا وماليًا مشددًا على السلطة الفلسطينية، فيما شجعت سلطة الاحتلال الإسرائيلي على ممارسة المزيد من العدوان والتهويد والاستيطان.

لكن فلسطين صمدت وقاومت وتصدت للصفقة، وخاصة في جولات المواجهة الشعبية المتعاقبة في مدينة القدس، التي كانت ولم تنزل تتعرض لهجمة استعمارية تهويدية غير مسبوقة تستهدف هوية المدينة ومواطنيها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، إلى أن جاءت انتخابات الرئاسة الأميركية والتي أطاحت بإدارة ترامب والحزب الجمهوري

بانتصار جو بايدن والحزب الديمقراطي.

كثيرة هي التعهدات التي أطلقها الرئيس المنتخب بايدن حتى قبل فوزه بالانتخابات في نطاق إعادة تصويب العلاقات الأميركية الدولية عامة، والتراجع عن تلك التي أقرها وطبقها الرئيس المنتهية ولايته ترامب، وخاصة نحو الشرق الأوسط والصراع العربي- الإسرائيلي والعلاقات الأميركية- الفلسطينية، بما فيها موضوع القنصلية بشكل محدد، وذلك بالتزام أعلنه تنعهد فيه إدارة بايدن بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس إلى جانب العديد من الالتزامات الأخرى، مثل إعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن واستئناف الدعم المالي وتجديد الموقف الداعم لحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقدس عاصمة لدولتين وإلغاء كل العقوبات، الأمور التي بقيت التزامات نظرية ولم ينفذ منها شيء رغم تكرار إعلانها وتأكيداتها.

ظلت الإدارة الأميركية وما زالت تعيد تأكيد إصرارها على إعادة فتح القنصلية في القدس، من ذلك ما أكدته وزير الخارجية الأميركية بلنكن بعد اجتماع مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيار/ مايو 2021، حيث أعلن بوضوح أن الولايات المتحدة ستמضي قدماً في عملية إعادة فتح القنصلية في القدس، مؤكداً بتصريح رسمي أنه أخبر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الفلسطيني عباس بذلك باعتبار إعادة فتح القنصلية طريقة مهمة للتعامل مع الشعب الفلسطيني.

تلك التأكيدات التي تلقاها الفلسطينيون والعرب بالمصادقية والثقة وبالترحاب والتقدير، فاعتبرها السيد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية خطوة مهمة لتعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة وفلسطين، مضيفاً.. إن مثل هذه الخطوة تعدّ تصحيحاً لخطأ أقدمت عليه الإدارة السابقة بقرارها إغلاق القنصلية التي ظلت لعقود

طويلة جسراً دبلوماسياً بين الولايات المتحدة وفلسطين، كما أن هذه الخطوة تعكس نهجاً إيجابياً لدى الإدارة الحالية، خاصة لجهة الاعتراف الواضح بحلّ الدولتين كسبيل وحيد لتسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكن هذا التأكيد الأميركي والتفاؤل المقترن بالترحيب الفلسطيني الغربي لم يدم طويلاً ودخل دوائر التخمين والتحليل والترقب إلى الشك.

قبل زيارة الرئيس الأميركي بايدن للمنطقة، أكد السفير الأميركي في إسرائيل توم تايدس أن الولايات المتحدة لن تتنازل عن قرارها بإعادة فتح قنصلية أميركية للفلسطينيين في القدس، وإضافة في مقابلة له مع صحيفة «إسرائيل اليوم» بتاريخ (17/6/2022)، أن الرئيس جو بايدن يزور منطقة الشرق الأوسط منتصف الشهر القادم وسيبحث قضايا عديدة بصرف النظر عما إذا تغيرت الحكومة بتل أبيب، وردّاً على سؤال للصحيفة، أوضح السفير أن إعلان واشنطن فتح مكتب للشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية بالقدس لا يعني التنازل أو التخلي عن قرار إعادة فتح القنصلية، بل إن الضغط والمناقشة مستمرّ مع الحكومة الإسرائيلية لفتح القنصلية، وأن واشنطن ستواصل الطلب من إسرائيل الموافقة على إعادة فتح القنصلية، لكنه أرفد بأن واشنطن لن ترغم إسرائيل لكنها تتحدث إليها، فإسرائيل حليفة وصديقة وأنت لا تطلب من الأصدقاء، بل تتحدث إليهم.

وكان نيد برايس المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قد أكد قبل هذا أن إدارة بايدن لا تزال ملتزمة بإعادة فتح القنصلية في القدس وتواصل مناقشة المسألة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، مستدرّكاً بأن هناك عدداً من الخطوات التي يجب اتباعها لدى إعادة فتح أي منشأة دبلوماسية، وهناك حساسيات خاصة متعلقة بهذه المنشأة

بالذات، لكن هذا لا يعني تخليّ بلاده عن فكرة إعادة فتح القنصلية، مع أن الموضوع في الحقيقة وبغض النظر عن التصريحات والرغبات، أصبح بكل وضوح مشروطاً بموافقة إسرائيل دون ضغط أو إكراه ودون عجلة من الأمر.

وذلك بيت القصيد وقاسم مشترك بين التصريحات الرسمية الأميركية والموقف الأميركي. وتحسباً لاحتمالية طرح الرئيس بايدن على الحكومة الإسرائيلية أثناء رحلته الشرق أوسطية موضوع إعادة فتح القنصلية، فقد حدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بينت موقف حكومته بصورة واضحة، معلناً في سياق اعتزامه مواجهة بايدن بأن ليس هناك مكان لقنصلية أميركية أخرى في القدس، لطالما طرحنا موقفنا بهدوء وإذا أرادوا (الولايات المتحدة) فتح قنصلية في رام الله فلا مشكلة لدينا..

بمعنى أن الائتلاف الهش الذي يقوده بينت والذي يحاول تجنب الانحياز بكل السبل، كما تدّعي وتبرر الإدارة الأميركية الجديدة تساقطها مع المواقف الإسرائيلية، لن يعمل على تجنب مواجهة مع الإدارة الأميركية بسبب القنصلية في القدس، أما خارج القدس برام الله فلا مانع: أي إن الاعتراض الإسرائيلي لدرجة الجاهزية للدخول في مواجهة مع الإدارة الأميركية هو المكان وليس المبدأ في ظل رمزية القدس ودلالاتها السياسية والسيادية، ما يجعل من أي قبول، سواء أميركي أو فلسطيني بفتح القنصلية خارج القدس تخلياً عن القدس الشرقية المحتلة كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية وتسليماً بكونها إسرائيلية وعاصمة لإسرائيل، إنها نفس مقاربة عدم إجراء الانتخابات الوطنية الفلسطينية في القدس..

انتهت زيارة الرئيس بايدن للمنطقة والتي شملت زيارته إسرائيل المتوجة بإعلان القدس عن التعاون الإستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي. وزيارة فلسطين

ولقاء الرئيس عباس مع بايدن في بيت لحم، تلك الزيارة البروتوكولية والتي لم تسفر عن نتائج محددة بما في ذلك عدم صدور بيان مشترك. كما انتهت الزيارة بقمة جدة، حين التقى بايدن بقيادة دول الخليج، إضافة إلى قادة العراق ومصر والأردن، وما أكدته تلك القمة من مبادئ وقرارات الشرعية الدولية بشأن تسوية القضية الفلسطينية.

غير أن موضوع القنصلية الأميركية في القدس لم يكن عنواناً أو بنداً في أي من محطات تلك الزيارة وإن تم التطرق إليه في القمة الفلسطينية- الأميركية دون التوصل إلى شيء فعلي أو رسمي، بل كان من نتائج تلك الزيارة والقمة الثنائية انكشاف المواقف الأميركية الحقيقية، ففي حين تمسك الفلسطينيون بإعادة فتح القنصلية في القدس تحديداً جسراً للعلاقات الثنائية، تمسكت الحكومة الإسرائيلية بالمعارضة المطلقة لإعادة فتحها في القدس، فكان الموقف الأمريكي الملتزم إعلامياً بإعادة فتح القنصلية مع تعليق ذلك على موافقة الحكومة الإسرائيلية.

وإلى حينه، عملت الإدارة الأميركية على توفير بدائل رسمية لوجود ودور القنصلية العامة في القدس، وهو البديل القائم والذي يعمل اليوم كما كان مرسومًا في عهد ترامب من خلال قسم الشؤون الفلسطينية بالسفارة الأميركية في القدس ولكن بمرجعية تتخطى السفير الأمريكي في القدس، وهي وزارة الخارجية في واشنطن، وبكل ما يعنيه هذا البديل من إطاحة بمبدأ التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المستقل والعلاقات الأميركية- الفلسطينية المباشرة لتصبح من خلال السفارة الأميركية لدى إسرائيل.

وذلك يعني بصورة غير مباشرة وشبه معلنة تخلي إدارة بايدن عن تعهداتها، سواء

لجهة القنصلية أو غيرها، كما يعني استمرارية ترتيبات وسياسات ومواقف إدارة ترامب السابقة، سواء تعلقت بالقنصلية أو غيرها وصولاً إلى صفقة القرن وبقائها، بل ومواصلة التقييد بمعاييرها وحلولها، بل واستمرار تنفيذها بغياب أي مشروع أو حراك سياسي بديل وهذا هو التحدي الأكبر..

عملياً، تحاول إدارة بايدن وفي سياق التخلي عن تعهد إعادة فتح القنصلية وتجاوزه بتبرير ذلك دون أن تكشف عنه، بل بتكرار تمسكها به ربطاً باحتياجها للموافقة الإسرائيلية من جهة ثم بتسويق البديل المعتمد اليوم كجسر للتواصل والعلاقات الثنائية الأميركية - الفلسطينية من جهة ثانية.

وذلك ما كشفه بوضوح شديد رئيس المكتب الأميركي للشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية بالقدس في مقابلة مطولة له مع جريدة الأيام الفلسطينية، والتي أكد فيها أن إعادة فتح القنصلية مرتبط بموافقة الحكومة الإسرائيلية وأن الأخيرة لم تأذن للولايات المتحدة بإعادة فتحها، مضيفاً إن الأمر تقني إلى حد كبير لأنه بموجب معاهدة فيينا، فإن لإسرائيل القدرة لمنح الأذن لنا لفتح القنصلية وحتى الآن هم يرفضون ولكننا لم نتخلّ عن الهدف فهو هدف للمستقبل لا يمكننا الآن القيام بهذا الأمر ما لم تسمح به إسرائيل.

وليس الموضوع هنا الدخول في جدل قانوني وفقهي بشأن معاهدة فيينا للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وخاصة أن أساس التبرير الأميركي يرهن مسألة إعادة فتح القنصلية، ومرة أخرى إعادة فتح القنصلية وليس إنشاءها أو تأسيسها، بل إعادة تشغيلها استمراراً لدورها ووجودها التاريخي شرط الموافقة الإسرائيلية المسبقة، هذه الموافقة الصريحة التي لن تحصل بمعنى تبني الإدارة الأميركية حقيقة للموقف

الإسرائيلي من القنصلية الأميركية، وهي اختصاص حصري بالمصالح والسياسة الأميركية البحتة.

كما أن الأصل القانوني يقول بكل بساطة، إن ليس من شأن إسرائيل الاعتراض على إعادة فتح القنصلية لأن الحكومة الإسرائيلية هي التي انقلبت على الواقع القانوني والتاريخي القائم، وهي التي انتهكت القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالموضوع وتماهت معها الإدارة الأميركية في عهد ترامب، ما يجعل من مسألة ربط إعادة فتح القنصلية بالموافقة والأذن الإسرائيلي عملية عكسية تتساق في الجوهر مع السياسة والمواقف الإسرائيلية المنتهكة لأبسط قواعد القانون الدولي بما فيها اتفاقية فيينا.

وباستبعاد أمر التغيير الجوهرى في السياسات الأميركية الذي أحدثه ترامب ويتأقلم معه بايدن، فإن الموضوع ليس أكثر من إجراء إداري أميركي يلغي قرار دمج القنصلية بالسفارة الأميركية ويعيدها إلى ما كانت عليه، قنصلية مستقلة مازالت تتوافر لها كل شروط ومتطلبات العودة للوجود واستئناف العمل، من حيث أن قرار الدمج كان قراراً باطلاً وبُني على باطل مخالف ومتهك للقواعد والمبادئ والقرارات الدولية وحتى السيادة الدستورية الأميركية ذاتها، سواء الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة الأميركية إليها، وصولاً إلى دمج القنصلية بالسفارة.

ويكفي تذكير السيد جورج نول بأن في القدس تسع قنصليات لدول صديقة لإسرائيل ولكنها لم تزل تواصل وجودها ودورها النشط في تمثيل دولها لدى فلسطين ولم تغلق أبوابها أو سعت لنيل الأذن والموافقة الإسرائيلية لاستمرار عملها في القدس الشرقية المحتلة، إلا إذا كانت الإدارة الأميركية - وهذا هو المنطق الذي يمكن

استخلاصه - تقر وتتعترف بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس الموحدة كما تقول وتصر على تعزيز هذه السيادة المزعومة، والتي جاهرت بدعمها إدارة ترامب، ما يؤكد استمرارية النهج بين إدارتي ترامب وبايدن.

ولم يتوقف أمر التخلي الفعلي والحقيقي عند الالتزام أو التعهد الذي قطعه الرئيس بايدن على نفسه وإدارته، بل شمل مختلف تلك الالتزامات والتعهدات ليعود الحال عملياً إلى ما كان عليه إبان إدارة ترامب لكن دون خطوات جديدة أو إضافية، وهو ما يتأكد بوضوح في حديث السيد جورج نول المشار إليه بخصوص موضوعات أخرى طرحت في لقاء القمة بين الرئيس بايدن وأبي مازن، كموضوع إعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن الذي لا يفترض موافقة إسرائيلية مسبقة لكنه بات لا يقل تعقيداً عن إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس بمبررات واشترطات أميركية جديدة لم تكن واردة حين تم إغلاق المكتب في عهد ترامب.

إذ يقول السيد نول إن إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية يتعلق بتنفيذ المنظمة لبعض المتطلبات، فقد صدر قانون محدد بشأن المنظمة عن الكونغرس، ولهذا القانون متطلبات ينبغي الإيفاء بها من أجل إعادة فتح المكتب، ونقلنا هذه المتطلبات إلى السلطة الفلسطينية، ونأمل أن يقوموا بالخطوات التي تسمح لنا بإعادة فتح المكتب، وأكد نول بكل صراحة أن الأمر مرتبط برواتب الأسرى وأهالي الشهداء مع أنه ليس الموضوع الأساسي..

جدير بالذكر أن موضوع رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، كما هو معروف، هو قانون إسرائيلي شرّعه الكنيست قبل أن يتبناه ويقرّه الكونغرس الأميركي ويصبح شرطاً أميركياً لإعادة فتح مكتب «م.ت.ف» في واشنطن، في حين أن الكنيست نفسه

لم يضع أي اشتراطات تتعلق بمنظمة التحرير تحديداً، فهي الشريكة باتفاقيات أو سلو وإقامة السلطة الفلسطينية ومرجعيتها، أي صاحبة مشروع السلام برمته، وإن قامت حكومة إسرائيل بخضم قيمة المصروفات المالية لرواتب الأسرى والشهداء من أموال المقاصصة الفلسطينية بعملية قرصنة رسمية معلنة..

وهنا مرة أخرى.. تنكشف هشاشة التعهد الذي قطعه بايدن على نفسه بإعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن وربطه وإن بصورة غير مباشرة أو بالنتيجة بالموقف والسياسات الإسرائيلية.

ويمضي السيد نول في مقابله متحدثاً عن موضوع إعادة إطلاق عملية السلام وحلّ الدولتين بديلاً لمشروع صفقة القرن، ويكشف نول عن بعض أسرار قمة «بايدن- أبو مازن»، فيقول إن بايدن أجرى نقاشاً إستراتيجياً مع الرئيس أبي مازن وتحدث معه عن التحديات الكثيرة التي تواجه الجميع، وقد وجّه له النصيحة بأن هناك تغييرات إقليمية تحدث، وتحالفات تتغير، وهندسة العالم في تغيير مستمر، والطريقة التي ستحصل فيها على ما تريد هي الاعتراف بهذه التغييرات والتأقلم معها.. ويضيف هناك أمور لم تكن تخيلها قبل خمس سنوات تحدث الآن مثل التطبيع والأمن الإقليمي.

وأضاف نول إن بايدن أبلغ عباس بأنه سيكون جاهزاً لمساعدة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في عملية سياسية، غير أنه لا يعتقد أن ثمة فرصة لنجاح مبادرة سلام كبيرة في المرحلة الحالية، وأكد نول: إنَّ أبا مازن قدم قائمة طويلة من المطالب، كان رد بايدن أن الاعتراف بالتغييرات والتأقلم معها هو طريق الحصول على تلك المطالب وطلب منه التفكير بطريقة مختلفة يمكن أن تتناسب مع الديناميكيات الإقليمية الجديدة، التي من شأنها أن تسمح له بالوصول إلى أهدافه، منوهاً إلى أن بايدن كان

واضحاً في تحديد قدرة الولايات المتحدة على التأثير حين أكد للرئيس أبي مازن أنه يؤمن بحلّ الدولتين وأن المستوطنات خطأ ولا يريد أن يرى مستوطنات، ولكن لا يمكن أن أوقف ذلك بنفسه هناك حدود لما يمكن للولايات المتحدة القيام به.. لا يمكنني إنشاء حلّ الدولتين.. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تجري اتصالاً هاتفياً وتجعل هذا ممكناً.. سنواصل الدفع بهذا الأمر لتحقيق الهدف ولكن لا يمكننا أن نفعل هذا وحدنا.

وهكذا تعود مرة أخرى الاشتراطات الإسرائيلية الجديدة ارتباطاً بموضوع التطبيع والأمن الإقليمي وصفقة القرن.. ويعود الانسداد في آفاق عملية سلام حقيقية جادة تحقق أهدافها وينحسر الدور الأميركي من وسيط إلى رهين الموقف الإسرائيلي ويندحر حلّ الدولتين، فيما يتواصل الاستيطان والتهويد ومخططات ومشاريع خلق الواقع القسري الجديد من الجانب الإسرائيلي وبصمت وتواطؤ دولي، والأخطر غياب الفعل والمبادرة الفلسطينية الموحدة القادرة على التأثير.

ليس الموضوع إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس على أهمية، لأن الأهم والمطلوب هو الإقرار الأميركي بأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي لا سيادة إسرائيلية عليها وهي حق سيادي خالص لفلسطين، بل وعاصمة دولة فلسطين، ما يستوجب في المقام الأول إعادة النظر في الاعتراف بالقدس الموحدة غربها وشرقها عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، وجعل إعادة فتح القنصلية إن حدث، لأن المطلوب هو قنصلية أو سفارة أميركية لدى فلسطين في القدس عاصمة فلسطين وليس في القدس عاصمة إسرائيل.

وهنا لا نفلل من أهمية إعادة فتح القنصلية كما كانت، ولكننا نريد إعادة فتحها كما ينبغي أن يكون عملاً على الأقل بذات مقايضة الإدارة الأميركية لإعادة فتح مكتب المنظمة بواشنطن، الذي تستغله الإدارة لوضع اشتراطات جديدة، فهل ما هو مسموح للإدارة ممنوع على الفلسطينيين؟ مع خلاصة أن موضوع إعادة فتح القنصلية بات رهين الموقف الإسرائيلي وبالتالي أحد مخرجات تسوية سياسية إن حدثت تلك التسوية.

القدس في قلب حراك الدبلوماسية الفلسطينية
لمواجهة مشروع ترامب
تقرير سياسي خاص من مضمون الوثائق
والتصريحات الرسمية

تقديم

تأسيساً على الموقف الفلسطيني الراض بصورة قاطعة لصفقة العصر الأميركية ولكل الضغوطات والعقوبات الأميركية ضد السلطة والشعب الفلسطيني بعد القرار الأميركي بشأن القدس ونقل السفارة الأميركية إليها، حيث خاض الشعب والقيادة الفلسطينية مواجهة دبلوماسية واسعة النطاق، جوهرها رفض الموقف الأميركي والإصرار على التصدي له في كل المحافل الدولية سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً، فقد تمحور هذا الرفض الذي قاده الرئيس أبو مازن شخصياً ووجه باتخاذ في الأطر الرسمية الفلسطينية وكان المحور والهدف للزيارات الرسمية والاتصالات الدولية التي قادها والتي تنفذها مختلف المستويات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية في خوض معركة شرسة على الساحة الدولية لمواجهة قرارات ومواقف الإدارة الأميركية، سواء على الصعيد العربي أو الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية، وهي الجهود الدبلوماسية التي حققت نجاحات مهمة في عزل السياسة والمواقف الأميركية الإسرائيلية من جهة، وفي إعادة تأكيد الالتفاف العربي والدولي حول الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة بما فيها حقه في الاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 وفي دعم الموقف الفلسطيني الراض للانفراد الأميركي برعاية عملية السلام

والرافض للسياسات والمواقف والقرارات الأميركية الأحادية والمنحازة، وذلك ما سيتم استعراضه بهذا التقرير الذي تناول أهم المواقف والتحركات الفلسطينية وطنياً وعربياً وإسلامياً ودولياً وفق المحاور الآتية:

- أولاً: جهود الرئيس الفلسطيني وتحركاته.

- ثانياً: بناء الموقف الفلسطيني على المستوى الوطني الداخلي.

- ثالثاً: تفاعل الدبلوماسية الفلسطينية في الموقف العربي والإسلامي.

- رابعاً: انعكاس الدبلوماسية الفلسطينية في الإطار الدولي.

- أولاً: جهود الرئيس الفلسطيني وتحركاته:

بدأ تحرك الرئيس الفلسطيني لمواجهة قرار ترامب منذ أن أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس بتاريخ 28 / 11 / 2017 بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدرس نقل السفارة الأميركية بشكل جديّ إلى القدس، وذلك خلال مشاركته في حفل إحياء الذكرى السبعين لتبني الأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947، وردّاً على هذه التصريحات، قامت الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 1 / 12 / 2017 بإصدار بيان شدد على أن القدس الشرقية بمقدساتها هي البداية والنهاية لأي حلّ وأي مشروع ينقذ المنطقة من الدمار، كما أجرى فخامة الرئيس محمود عباس منذ تاريخ 2 / 12 / 2017 اتصالات عربية ودولية شملت عدداً من زعماء العالم، أطلعهم خلالها على ما تتعرض له مدينة القدس من مخاطر، وما هو المطلوب من أجل حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بها، كما أجرى اتصالات هاتفية مع عدد من القادة

والزعماء العرب والأجانب، للتحذير من خطورة أي قرار أميركي بشأن القدس، مؤكّداً أن ذلك إذا تم سيقضي على عملية السلام، وطالب بعدم تغيير الوضع القائم في المدينة المحتلة وفق الاتفاقيات الموقعة وقواعد القانون الدولي التي تخضع لها القدس الشرقية باعتبارها أرضاً محتلة.

كما تم إبلاغ الإدارة الأميركية رسمياً، برسالة خطية وبتعليمات من الرئيس محمود عباس، أنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بإملاء مصير القدس قبل أن تنتهي المفاوضات حولها، وإذا ما تم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، فهذا يعني نهاية عملية السلام بشكل كامل، ودفع المنطقة وشعوبها للعنف والتطرف وإراقة الدماء، وقد تطور موقف الرئيس الفلسطيني بعد أن أعلن الرئيس الأميركي بتاريخ 2017/12/6 بأن القدس عاصمة إسرائيل ووقع على قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، الأمر الذي دفعه لاتخاذ قرارات جريئة للرد على قرار ترامب، شملت ما يلي:

1 - رفض الدور الأميركي في رعاية السلام؛

ألقي الرئيس الفلسطيني خطاباً في ذات التاريخ أكد فيه أن إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل لن يعطي أي شرعية لإسرائيل في القدس الشرقية، كون القدس مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية وعاصمة دولة فلسطين الأبدية، كما أن قرار أميركا بشأن القدس، يشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويمثل إعلاناً بانسحاب أميركا من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية السلام، كما أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الجماعات المتطرفة التي تحاول تحويل الصراع في منطقتنا إلى حرب دينية، وأشار إلى أن الهيئات والأطر

القيادية الفلسطينية المختلفة ستعقد اجتماعات طارئة لمتابعة التطورات، ودعا المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد دورة طارئة لجميع الفصائل لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد، ووضع كل الخيارات أمامه.

كما جدد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 18/12/2017 في مستهل اجتماع القيادة الفلسطينية بمقر الرئاسة بمدينة رام الله، الذي خصّص لتدارس إعلان ترامب حول القدس والسبل الكفيلة لحمايتها، على ما يلي:

«إن هذا القرار لا قيمة له، ومجلس الأمن الذي اجتمع قبل فترة والدول الـ14 رفضته وانتقدته انتقاداً شديداً، وأمام هذا الموقف لا بد لنا من اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية، وقلنا ونقول إن الولايات المتحدة اختارت ألا تكون وسيطاً بالعملية السياسية، ونحن نرفض أن تكون وسيطاً سياسياً وهي مع إسرائيل وتدعمها وتساندها. إن مجلس الأمن يناقش اليوم مشروع القرار، وسنذهب للجمعية العامة لاستصدار مجموعة قرارات، كما سنذهب مرة أخرى ومرات للحصول على العضوية الكاملة، فنحن دولة وسلطة ولدينا حدود ومن حقنا اعتراف العالم بنا، في الوقت الذي ليس لإسرائيل حدود والقانون الدولي يحرم الاعتراف بها، لكنهم خدعوا الجمعية العامة بأنهم سيطبقون القرارات 181 و194 وإلى يومنا هذا لم يطبقوا هذه القرارات.

إنّ لنا حقاً بالانتماء للمنظمات الدولية، وسننشر التوقيع اليوم لانضمامنا إلى 22 منظمة، وغداً سنُشَر في الصحف، وسنرسل الطلبات إلى هذه المنظمات، وكل يوم اثنين سننضم إلى 22 و30 منظمة دولية سننتهي لها، فهناك 522 منظمة من حقنا الانتماء لها.

ندرس أمورنا بشكل جدي وسنشكّل لجنة من القيادة لدراسة كل المشاريع التي قدمناها ويمكن أن نقدمها للأمم المتحدة ليعتمدها المجلس المركزي عند انعقاده لتدخل في باب التطبيق».

2 - رفض الدور الأميركي لرعاية السلام ورفض الخطة من الجانب الأميركي؛

في تاريخ 22 / 12 / 2017، أعلن رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أنه لن يقبل بالولايات المتحدة وسيطاً في عملية السلام، ولن يقبل بأية خطة من الجانب الأميركي، لأن الولايات المتحدة اختارت الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن خطتها المستقبلية لن تستند إلى حل الدولتين على حدود 1967، كما أنها لن تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة، في رسالته بمناسبة عيد الميلاد المجيد من نصّها:

«وبسبب هذا القرار الأميركي القائم على دعم الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة وغير القانونية لحقوقنا، فإننا لن نقبل بالولايات المتحدة وسيطاً في عملية السلام ولن نقبل بأية خطة من الجانب الأميركي. لقد اختارت الولايات المتحدة الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن خطتها المستقبلية لن تستند إلى حل الدولتين على حدود 1967، كما أنها لن تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة.

وحيث إن الإدارة الأميركية قررت أيضاً مكافأة المتجبر وتهديد كل من لا يؤيدها، فسنبوادل نحن طريقنا نحو تحقيق الحرية والاستقلال، مستمدين إلهامنا من رسالة السيد المسيح الذي رفض الظلم ونشر الأمل. يقول الكتاب المقدس «طوبى للجياع والعطاش إلى البرِّ لأنهم يشبعون». إن التهديدات الموجهة ضد أولئك الذين يناصرون

العدالة سوف تجابه بذات الروح والاستجابة من قبل شعبنا ومن قبل الملايين من الشعوب التي تتحلى بالكرامة في جميع أنحاء العالم. إن صمود شعبنا الفخور هو ترجمة حقيقية لما ورد في الكتاب المقدس «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان».

واستنادًا لذلك، اتخذ الرئيس محمود عباس مجموعة القرارات يوم 27/12/2017 شملت:

- تقديم سؤال رسمي للدائرة القانونية في الأمم المتحدة حول الموقف من الدول التي تخالف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس الصادر في تاريخ 19/12/2017، وما يمكن من تنفيذ إجراءات ضدها؟
- الذهاب لمجلس الأمن بشكل دوري لطلب العضوية الكاملة.
- طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول آلية تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول القدس.
- تفعيل آليات المتابعة لقرار مجلس الأمن (2334) لعام 2016، وخاصة فيما يتعلق بتقديم تقرير من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة حول التزام إسرائيل بوقف الاستيطان، والإجراءات ضدها.
- طلب بدء النقاش في مجلس الأمن حول الحماية الدولية تحت عنوان (Arriah Formula) والبحث في مسألة سلطة الاحتلال الإسرائيلي.
- تفعيل الطلب بإنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام 1949، على أراضي دولة فلسطين المحتلة بما يشمل القدس الشرقية.

• تفعيل قرار القمم العربية الذي اتخذ في عام 1980 في عمان وبغداد 1990 والقاهرة 2000 حول قطع العلاقات مع أي دولة تنقل سفارتها إلى القدس، ومطالبة الجامعة العربية بتنفيذ القرار.

• أن يتم إرسال كتب رسمية من قبل الدكتور رياض المالكي - وزير الخارجية، والأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيساً للقمّة العربية، والجمهورية التركية بصفتها رئيساً لمنظمة التعاون الإسلامي، لجميع الدول التي صوتت ضد القرار والتي امتنعت عن التصويت، وخاصة تلك الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعدم الانحياز ودول أميركا اللاتينية والكاريبية، والتأكيد على وجوب احترام القانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

• أن يقوم الدكتور المالكي بالطلب رسمياً من الدول العربية والإسلامية بقطع علاقاتها الدبلوماسية عن أية دولة تقوم بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تقوم بنقل سفارتها إليها عملاً بقرار القمة العربية التي عقدت في عمان عام 1980، وأكدته قمة بغداد عام 1990، وقمة القاهرة عام 2000.

• كتابة رسائل للدنمارك والنرويج من قبل وزير الخارجية لرفض القرارات المتعلقة بوقف المساعدات عن مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بالطرق السلمية لمقاطعة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، وطلب تفسيرات لمثل هذه القرارات المخالفة للقانون الدولي.

3 - نحو إشراف دولي لرعاية المفاوضات؛

في 22 / 1 / 2018، أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس أن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام مع إسرائيل هو من خلال المفاوضات، بمشاركة وإشراف دولي، وذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني، في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

«نشكر الاتحاد الأوروبي على هذه الدعوة الكريمة من وزراء خارجية أوروبا لنتلقي في هذه الأيام الصعبة، من أجل الحوار حول قضية الشرق الأوسط، لأننا نعرف أن قضية الشرق الأوسط من القضايا المهمة التي تشغل بال العالم والأوروبيين.

أريد أن أسجل هنا أن الاتحاد الأوروبي من أهم شركائنا الذين ساهموا ويساهمون في بناء دولة فلسطين ومؤسساتها وكل ما يتعلق بها من دعم اقتصادي ومالي، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي، لكن هناك المشاركة السياسية لأوروبا التي يجب، ونطالب دائماً وأبداً أن تكون موجودة للمساهمة في حلّ قضية الشرق الأوسط بشكل عادل، حسبما تحدثت السيدة موغريني على أساس الشرعية الدولية ومن خلال المفاوضات السلمية.

قد تحصل هناك بعض العقبات كالتّي سمعناها مؤخراً من هنا أو هناك، لكن هذا لن يثنيّا عن الاستمرار بالإيمان بأن الطريق الوحيد للوصول للسلام هو المفاوضات بيننا وبين إسرائيل تحت الرعاية والمشاركة الدولية، وكذلك مهما حصلت عقبات في

طريق الحلّ السياسي، إلا أننا ملتزمون بمحاربة الإرهاب والعنف والتطرف محلياً وإقليمياً ودولياً.

ونحن أيضاً ملتزمون بالاتفاقيات مع إسرائيل، إلا أننا نطالب إسرائيل بأن تؤدي دورها أيضاً بالالتزام بما وقّع، إذ لا يجوز أن تكون الاتفاقيات ملتزماً بها فقط من طرف دون آخر، نحن بنينا مؤسسات دولة كاملة متكاملة نريد أن نحافظ عليها بكل ما أوتينا من قوة، حتى نصل إلى حل الدولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب بأمن واستقرار.

هناك قرارات دولية كثيرة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وآخرها قرار 2334 وغيره مئات القرارات التي سبقت هذين القرارين، نريدها أن تطبق لا أن تبقى في سجلات الأمم المتحدة.

إن مواقف أوروبا التي نعتبرها شريكاً حقيقياً للسلام في الشرق الأوسط، طالبنا ونطالب هذه الدول، بأن تعترف بدولة فلسطين، وأن الاعتراف لن يكون عقبة في طريق المفاوضات للوصول إلى سلام، وأن ما يشجع الشعب الفلسطيني للمحافظة على الأمل هو أن هناك سلاماً قادمًا، وأن الطريق ستكون مفتوحة لهذا السلام ويشجع الناس بالتمسك بثقافة السلام.

إن قضية «الأونروا» مهمة جداً، أنشئت لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، وهي تعلّمهم وتربّيهم وتقدم لهم كل ما يضمن استمرار حياتهم، وأن قطع المساعدات عنها يعني أحد أمرين: إما أن يُتركوا لمواجهة مصيرهم وحدهم وتتلقفهم منظمات الإرهاب، أو يهاجروا للدول لا تريد أحداً أن يهاجر إليها.

الشعب الفلسطيني 13 مليوناً لم يُعترف بوطن له، إضافة لذلك 6 ملايين منهم لاجئون، لنجلس لحلّ هذه المشاكل بنوايا طيبة ورغبة صادقة وبذلك يمكن أن نحقق سلاماً.

ملتزمون بتحقيق المصالحة الفلسطينية من أجل إعادة الوحدة بين الشعب والأرض على أساس أن تكون هناك دولة واحدة بشرعية واحدة وسلاح شرعي واحد، نحن مصرون على تحقيقها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني، نحن مصممون على الوصول إلى هذا الهدف».

- كما أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 17 / 1 / 2018، أمام أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس على المواقف السابقة قائلاً:

«فقد أخرجت الولايات المتحدة الأميركية نفسها بهذا القرار الخطير من عملية السلام ولم تعد تصلح لأن تقوم بدور الوسيط الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية، وبعد أن وقفت في صف الاحتلال بلا موارد وفرضت علينا واقعاً لا نملك معه إلا أن نلجأ إلى كل الخيارات الأخرى المتاحة بين أيدينا من أجل الدفاع عن حقوقنا، سنذهب إلى كل الخيارات، ولكن لن نذهب إلى الإرهاب والعنف، فالإرهاب والعنف مرفوضان من كل العالم ومنا، لكن لنا وسائلنا الأخرى التي نذهب إليها لنحصل على حقوقنا، بما في ذلك العودة إلى جماهير أمتنا لكي تأخذ دورها في الدفاع عن القدس، فضلاً عن العمل على تدويل الصراع مع الاحتلال وإيجاد مرجعيات دولية وإقليمية أكثر موضوعية ونزاهة، ومواصلة الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية كحق أصيل لدولة فلسطين، وهو ما بدأنا العمل عليه بالفعل بالتنسيق مع

أشقائنا وأصدقائنا في الساحة الدولية، الذين نتوجه لهم جميعًا بالشكر والتقدير على مواقفهم لدعمهم قضيتنا العادلة.

ونعذكم أيها الأعضاء بأننا لن نتوقف عن الكفاح في سبيل حماية حقنا وأرضنا وقدسنا وشعبنا، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية بحدودها الكاملة، وحل عادل لمشكلة اللاجئين حسب القرار 194 ووفقاً للمبادرة العربية للسلام، تلك المبادرة المباركة التي صدرت في قمة بيروت عام 2002، ونحن واثقون بوعد الله في كتابه الكريم «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين».

وأقول من جديد، نحن نتمسك بالسلام كخيار لشعبنا، ولكن سلامنا لن يكون بأي ثمن، سلامنا يستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وبما يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967 وحل قضايا الوضع النهائي كافة.

فلسطين تاريخياً في عام 1947 كان لنا فيها 96 %، ثم ألغي قرار التقسيم الأول، والثاني سنة 1947 وأعطى إسرائيل 56 % وأعطانا 43 %، وفي الوقت نفسه، احتلت إسرائيل من الـ 43 %، 23 % من أرضنا وسكت العالم كله ولم يحرك ساكناً. ولنرى إلى أين الظلم، من اعتدى على أرض الآخر يرد بقوة السلاح، أين هي قوة السلاح الدولي التي استعملها العالم من أجل أن يعطينا حقوقنا، ومع ذلك في عام 1967 احتلت كل الأراضي وما تبقى لنا 22 %، نحن الآن نطالب بـ 22 % من فلسطين التاريخية، مع ذلك يرفضون، ويقول السيد ترامب القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، لن

نقبل هذا الكلام لا من ترامب ولا من الولايات المتحدة ولا من غيرهم، القدس هي عاصمة فلسطين».

- بتاريخ 28 / 1 / 2018، أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أن متابعة جهود السلام تتطلب إنشاء آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، في كلمته أمام القمة العادية الثلاثين للاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا:

«ندعو لأن يكون للاتحاد الإفريقي، ودوله الأعضاء ممثلون لهم في هذه الآلية أو في المؤتمر الدولي الذي ندعو لتنظيمه وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين على حدود 1967، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وبما فيها القدس الشرقية، عاصمة دولتنا، التي نريدها مفتوحة لجميع أتباع الديانات السماوية، ليمارسوا شعائرهم وصلواتهم فيها بأمن وسلام، الأمر الذي سيتيح الفرصة لكل من فلسطين وإسرائيل لتعيشا في أمن واستقرار وحسن جوار.

إن تمسكنا بخيار السلام، هو خيار نسعى لتحقيقه منذ عقود، غير أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلق بالقدس، قد جعل الولايات المتحدة طرفاً منحازاً لإسرائيل، واستبعدت نفسها كوسيط في عملية السلام، وبذلك فإنها لن تكون قادرة على أن تقترح حلاً عادلاً ومنصفاً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط».

4 - المطالبة بإطار دولي متعدد يتشكل من الرباعية وعدد من الدول العربية والأوروبية:

بتاريخ 31 / 1 / 2018، أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس في تصريحات مشتركة للصحفيين مع وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل على أن الوساطة لتحقيق السلام

يجب أن تكون متعددة من الرباعية وعدد من الدول العربية والأوروبية، والعملية السياسية الرامية لتحقيق السلام تمر حاليًا في مأزق شديد.

5 - الفلسطينيون هم أصحاب القرار في المفاوضات؛ نحن أصحاب القرار وهذا القلم هو الذي يوقع، لا أحد يوقع بالنيابة عنا»

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 6/2/2018 في كلمته خلال احتفالية القدس عاصمة الشباب الإسلامي 2018، التي أقيمت في صالة أحمد الشقيري بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، «نحن أصحاب القرار وهذا القلم فقط هو الذي يوقع»، مؤكدًا على كل المواقف السابقة:

«ومن هنا، عندما أعلن أن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها؛ قلنا كلمة واحدة أنتم نأيتم بأنفسكم أن تكونوا محكمين لقضية فلسطين فابتعدوا عنا، هذا كل ما قلناه لهم، ما دمت بهذا الانحياز والموقف الذي يتخلى ويرفض كل قرارات الشرعية الدولية منذ عام 47 إلى يومنا هذا ويحكم أفكاره ومصالحه، هذا الطرف لم يعد يصلح أن يكون وسيطًا.

إضافة إلى ذلك هم لم يخرجوا القدس فقط من الطاولة وإنما أيضا تحدثوا عن الأونروا لإخراج قضية اللاجئين من الطاولة، وطبعًا هم السبب الأساس لمشكلة اللاجئين، وقالوا بعدها اللاجئين خارج الطاولة ثم تعالوا إلى الطاولة لتتكلّم، عن ماذا سنتكلّم بعد إخراج القدس واللاجئين من الطاولة؟ لن نتكلّم مع أي أحد يخرج اللاجئين من قضايا الحل النهائي. هنالك قضايا نحن موافقون عليها رؤية الدولتين على حدود 1967، القدس الشرقية عاصمة لنا، ونجلس بعد ذلك على الطاولة لنناقش

كل القضايا إن شئت فأهلاً وسهلاً وإن لم تشأ فلن نكون معك، نحن أصحاب القرار وهذا القلم هو الذي يوقع، لا أحد يوقع بالنيابة عنا».

هنالك أكاذيب يروجون لها وهي أننا نرفض المفاوضات، أنا أتحدى كل إنسان يقول إننا دُعيْنَا للمفاوضات ورفضنا ولو مرة واحدة، منذ عام 1993 إلى يومنا هذا، أما أن يقولوا إن الفلسطينيين لا يريدون حضور المفاوضات لذلك نعاقبهم بوقف المساعدات «أقول الله الغني».

نقول للعالم، أيدينا ممدودة للسلام ومن خلال المفاوضات، ونحن مع الحرب ضد الإرهاب في كل مكان في العالم ولن نتوقف عن ذلك، فمن شاء أن يكون معنا فأهلاً وسهلاً ومن لم يشأ فهو حر».

6 - خطة فلسطينية لتحريك عملية السلام:

بتاريخ 20/2/2018، عرض رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أمام مجلس الأمن الدولي، خطة للسلام، تعالج الإشكالات الجوهرية، التي تسببت بفشل مساعي السلام على مدار عقود، قائلاً:

إنني هنا أمام مجلسكم الموقر، وفي ظل الانسداد الحالي في عملية السلام، بسبب قرار الإدارة الأميركية حول القدس، ومواصلة إسرائيل لنشاطاتها الاستيطانية، وعدم تطبيقها للاتفاقيات الموقعة، وعدم التزامها بقرارات مجلسكم، ورغبة من الجانب الفلسطيني في استمرار العمل بإيجابية وشجاعة في بناء ثقافة السلام ونبد العنف، والحفاظ على مبدأ الدولتين، ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار للجميع، وبعث الأمل في نفوس شعبنا وشعوب المنطقة، وللخروج من المأزق الراهن. لدينا الشجاعة

لنقول «نعم» ولنقول «لا».

وانطلاقاً من إيماننا بالسلام الشامل والدائم والعادل، الذي نعتبره خيارنا الإستراتيجي، وحرصاً منا على الأجيال القادمة في منطقتنا وبها فيها الفلسطينيون والإسرائيليون، فإنني أعرض على مجلسكم الموقر خطة للسلام، تعالج الإشكالات الجوهرية التي تسببت في فشل مساعي السلام على مدار عقود، وتنص خطتنا على ما يلي:

- أولاً: ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن 1850، على أن يكون من مخرجات المؤتمر ما يلي:

قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك، آخذين بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة 67/19 لسنة 2012، وتأمين الحماية الدولية لشعبنا.

تبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود العام 1967. تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو (القدس، الحدود، الأمن، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأسرى)، وذلك لإجراء المفاوضات ملتزمة بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ.

- ثانيًا: خلال فترة المفاوضات، تتوقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، وخاصة منها تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، حسب المادة (31) من اتفاق أوسلو للعام 1993، وعلى رأسها وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة من العام 1967 وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف نقل السفارة الأميركية للقدس، التزامًا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة 476، 478، وكذلك عدم انضمام دولة فلسطين للمنظمات التي التزمنا بها سابقًا. (وهي 22 منظمة دولية من أصل 500 منظمة ومعاهدة).

- ثالثًا: يتم تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، من الألف إلى الياء، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الأسس المرجعية لأيّ مفاوضات قادمة، وهي: الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يشمل قرارات مجلس الأمن 242، 338 وصولاً للقرار 2334، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الموقعة.

مبدأ حل الدولتين، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ورفض الحلول الجزئية، والدولة ذات الحدود المؤقتة.

قبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين.

القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث.

ضمان أمن الدولتين دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما، من خلال وجود طرف ثالث دولي.

حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194، وفقاً لمبادرة السلام العربية واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأونروا لحين حل قضية اللاجئين.

نحن مستعدون للذهاب مشياً على الأقدام إلى أبعد مكانٍ في الدنيا من أجل الحصول على حقوقنا، وغير مستعدين للتحرك إنشأً واحداً إذا أراد أحد منّا التنازل عن هذه الحقوق؛ وسوف نعرض ما يتم التوصل له من اتفاقات مع إسرائيل لاستفتاء عام أمام شعبنا، إعمالاً للديمقراطية وتحقيقاً للشرعية.

طرقنا بآبكم اليوم وأنتم أعلى هيئة أومية معنية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقدمنا رؤيتنا للسلام، عليها تجد استجابة حكمتكم وعدالتكم، ومستعدون لبدء المفاوضات فوراً، وصولاً لنيل شعبنا حريته واستقلاله أسوةً ببقية الشعوب، وتحقيق السلام والأمن للجميع في منطقتنا والعالم، ولتنعم الأجيال القادمة بشماره، بعد أن ضحى شعبنا بالغالي والنفيس، من الشهداء والجرحى والأسرى.

أنتم قمة الهرم، أعلى نقطة يلجأ إليها العالم، وبعدكم ليس إلا سدره المنتهى.

فإذا لم يتم إنصافنا هنا، فإلى أين نذهب إذا؟ نرجو منكم مساعدتنا على ألا نقترف

شيئاً لا يرضينا ولا يرضيكم ولا يرضي العالم».

ب- زيارات فخامة الرئيس محمود عباس منذ 2017 / 12 / 7

منذ شهر 2017 إلى نهاية عام 2018، شارك الرئيس الفلسطيني محمود عباس بجميع مؤتمرات القمم العربية والإفريقية ودول عدم الانحياز والتعاون الإسلامي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، لإبقاء القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمال جميع هذه المؤتمرات واللقاءات، وألقى خطاباً تاريخياً أمام مجلس الأمن الدولي يوم 20 / 2 / 2018، كما قام على المستوى الثنائي بالعديد من الزيارات من أجل التأكيد على الثوابت الفلسطينية المكرسة وفقاً للقانون الدولي وللشرعية الدولية، لتعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية ومحاصرة ارتدادات قرارات الإدارة الأميركية، والتي شملت:

1- خمس زيارات إلى المملكة الأردنية الهاشمية على التوالي: بتاريخ 2017 / 12 / 7، بتاريخ 2018 / 1 / 22، بتاريخ 2018 / 3 / 12، بتاريخ 2018 / 7 / 14، بتاريخ 2018 / 12 / 18.

2- أربع زيارات إلى جمهورية مصر العربية بتاريخ 2017 / 12 / 10، وبتاريخ 2018 / 1 / 17، وبتاريخ 2019 / 1 / 5، وبتاريخ 2018 / 11 / 3.

3- زيارتان إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ 2017 / 12 / 20 وبتاريخ 2018 / 4 / 15.

4- زيارة جمهورية فرنسا بتاريخ 2017 / 12 / 22 وبتاريخ 2018 / 9 / 21.

- 7- زيارة بروكسل 22 / 1 / 2018.
- 9- زيارة روسيا 12 / 2 / 2018.
- 10- زيارة نيويورك بتاريخ 20 / 2 / 2018 وبتاريخ 27 / 9 / 2018.
- 13- زيارة فنزويلا 7 / 5 / 2018.
- 14- زيارة تشيلي 9 / 5 / 2018.
- 15- زيارة كوبا 12 / 5 / 2018.
- 16- زيارة روسيا 14 / 7 / 2018.
- 18- زيارة قطر 9 / 8 / 2018.
- 20- زيارة إيرلندا 22 / 9 / 2018.
- 23- زيارة سلطنة عمان 22 / 10 / 2018.
- 25- زيارة الكويت 13 / 11 / 2018.
- 26- زيارة الفاتيكان 3 / 12 / 2018.
- 27- زيارة روما 3 / 12 / 2018.

ثانياً: بناء موقف على المستوى الوطني:

باعتبار المجلس المركزي أعلى هيئة برلمانية فلسطينية، فقد صاغ هذا الأخير خلال دوراته المتتالية المنعقدة منذ تاريخ 15 / 1 / 2018 عدة قرارات للتعامل مع المواقف الأميركية الأحادية ليتحدد الموقف الوطني الفلسطيني على النحو التالي:

1 - على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية:

- رفض قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، واعتبار أن الإدارة الأميركية بهذا القرار قد فقدت أهليتها كوسيط وراعٍ لعملية السلام، ولن تكون شريكاً في هذه العملية إلا بعد إلغاء قرار الرئيس ترامب بشأن القدس.

- رفض سياسة الرئيس ترامب الهادفة لطرح مشروع أو أفكار تخالف قرارات الشرعية الدولية بحلّ الصراع، والتي ظهر جوهرها من خلال إعلانه عن القدس عاصمة لإسرائيل، وضرورة إلغاء قرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية منذ عام 1987، وقرار وزارة الخارجية الأميركية بإغلاق مكتب مفوضية م.ت.ف في واشنطن في 17/11/2017.

- التأكيد على استمرار قطع العلاقات والاتصالات مع الإدارة الأميركية حين تراجعها عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللاجئين والاستيطان، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية.

2 - على صعيد العلاقة مع إسرائيل (سلطة الاحتلال):

- في ضوء تنصّل دولة الاحتلال من جميع الاتفاقيات المبرمة وإنهاءها، بالممارسة وفرض الأمر الواقع، فإن الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، مما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة، والتي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967، وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني، بما فيها إعلان الاستقلال

عام 1988، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة 19/67 بتاريخ 29/11/2012، باعتباره الأساس السياسي والقانوني لتعاطي شعبنا مع واقعه القائم، وتأكيد التمسك بوحدة أراضي دولة فلسطين، ورفض أي تقسيمات أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك.

وبناءً على ذلك قرر المجلس المركزي، أن الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة.

ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من إنجاز استقلالها، وممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها بما فيها العاصمة القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967.

- تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان.

- يحدد المجلس المركزي قراره بوقف التنسيق الأمني بكلة أشكاله، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، والطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك.

- استمرار العمل مع جميع دول العالم لمقاطعة المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية

في المجالات كافة، والعمل على نشر قاعدة البيانات من قبل الأمم المتحدة للشركات التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، والتأكيد على عدم قانونية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي من بداية عام 1967.

- تبني حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، لردع انتهاكات الصارخة للقانون الدولي، ولجم عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني ونظام الأبرتهيد الذي تفرضه عليه.
- رفضه وإدانتها لنظام الاحتلال والأبرتهيد العنصري الإسرائيلي، الذي تحاول إسرائيل تكريس كبدل لقيام دولة فلسطينية مستقلة، ويؤكد عزم الشعب الفلسطيني على النضال بكل الوسائل لإسقاطه.
- رفض أي طروحات أو أفكار للحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة بما فيها ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة.

- رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

3 - على الصعيد الفلسطيني الداخلي:

- التأكيد على حق شعبنا في ممارسة كل أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية السلمية ودعمها وتعزيز قدراتها.
- التأكيد على ضرورة توفير أسباب الصمود لأبناء شعبنا في مدينة القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ويؤكد ضرورة توفير الدعم لنضالهم في التصدي للإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، وضرورة وضع برنامج متكامل لتعزيز صمود مواطنيها في مختلف مجالات الحياة، ودعوة الدول العربية

والإسلامية للوفاء بالتزاماتها بهذا الشأن، وتعزيز تلاحم الصف الوطني المقدسي تحت قيادة مرجعية وطنية موحدة، وإعادة تشكيل مجلس أمانة العاصمة من خلال صيغة ديمقراطية تمثيلية مناسبة ومتوافق عليها وطنياً.

4 - على صعيد مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية

- استمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وذلك عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام 1987 والقرارين (672) و(673) لعام 1990، والقرار (904) لعام 1998، وإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 (حماية المدنيين وقت الحرب).

- استمرار العمل لتعزيز مكانة دولة فلسطين في المحافل الدولية، وتفعيل طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

- تقديم الإحالة حول مختلف القضايا (الاستيطان، الأسرى، العدوان على قطاع غزة) للمحكمة الجنائية الدولية.

- استمرار الانضمام للمؤسسات والمنظمات الدولية وبما يشمل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

5 - على الصعيدين العربي والإسلامي:

- المطالبة بتفعيل قرار قمة عمان 1980 الذي يلزم الدول العربية بقطع جميع علاقاتها مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها إليها والذي

أعيد تأكيده في عدد آخر من القمم العربية مع الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي القيام بالمثل.

- التمسك بمبادرة السلام العربية، ورفض أي محاولات لتغييرها أو تحريفها، والاحتفاظ بأولوياتها.

- العمل مع الأشقاء العرب (الجامعة العربية) والدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي) وحركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإطلاق عملية السلام وبالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وباقي المجموعات الدولي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة والاستفادة من مخرجات مؤتمر باريس كانون ثاني 2017 لهذا الغرض وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين دولة فلسطين وبعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 من ممارسة استقلالها وسيادتها وحل قضية اللاجئين استناداً للقرار الدولي 194 وباقي قضايا الوضع النهائي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بسقف زمني محدد.

- وجوب وقوف الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي بحزم أمام الدول التي خرقت قرارات هذه الأطر الجماعية بشأن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس 2017/12/21.

- يؤكد إدانته للتهديدات الأميركية بوقف الالتزام بالمساهمة بتمويل (الأونروا)، ويرى فيها محاولة التنصل من المسؤولية، عن مأساة اللاجئين التي كانت الولايات المتحدة شريكة في صنعها، ويدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بتأمين الموازنات الضرورية لوكالة الغوث، بما يضع حداً للتراجع المتواصل في خدمات الوكالة، ويمكن

من تحسين دورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة وتأمين الحياة الكريمة لهم باعتبارها حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً للقرار 194.

- يرفض التدخل الأجنبي في الدول العربية ويدعو إلى حلّ سياسي وحوار من أجل الخروج من الأزمات والحروب التي تعيشها بعض الدول العربية ويدعو للحفاظ على وحدة هذه الدول ومواجهة محاولات التقسيم ورفع المعاناة عن شعوبنا العربية وتعزيز التفاهة حول قضيتها المركزية قضية فلسطين.

- التمسك بالدعوة لمؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات برعاية الأمم المتحدة وتضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتنسيق مع جميع الأطراف العربية والدولية وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة من أجل تحقيق سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة.

- التمسك برؤية الرئيس محمود عباس التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في تاريخ 20/ شباط/ 2018، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورفض مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، ورفض الحلول الانتقالية بما في ذلك الدولة ذات الحدود المؤقتة ومحاولات فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، ودويلة غزة.

- ثالثاً: تفاعل الدبلوماسية الفلسطينية في الموقف العربي والإسلامي على المستويات الثنائية وعلى مستوى المنظمات.

عملت الدبلوماسية الفلسطينية إعمالاً للموقف الوطني الفلسطيني بقيادة الرئيس

الفلسطيني محمود عباس رئيس دولة فلسطين على حشد كل الدول العربية والإسلامية فرادة ومجتمعة لدعم الموقف الفلسطيني وللتصدي للقرارات الأميركية، بما يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ويسهم في عزل الإدارة الأميركية وعدم التعاطي مع أفكارها عربياً، وإسلامياً ودولياً.

أ- الموقف العربي:

نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في دفع الدول العربية والإسلامية لتبني الموقف الفلسطيني ودعمه على المستوى الرسمي الثنائي ومتعدد الأطراف من خلال:

1 - على المستوى جامعة الدول العربية:

- بتاريخ 5/12/2017 عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة غير عادية على مستوى المندوبين الدائمين بطلب من دولة فلسطين لبحث التطورات التي تمسّ بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، في ضوء التقارير التي أفادت باعتزام الإدارة الأميركية بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأميركية إليها. وصدر عن الاجتماع القرار رقم 8220 بشأن التطورات التي تمسّ بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، والذي طالب الولايات المتحدة الأميركية، بالالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 و478 (1980)، 2334 (2016)، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشرقية ومقدساتها وهويتها وتركيبها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنص على عدم إنشاء

بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وحث الإدارة الأميركية على الاستمرار في لعب دور إيجابي ونزيه ومحيد، والاحتفاظ بهذا الدور البناء، لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وعلى أساس حل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما اعتبر المجلس، أن أي اعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، أو إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، اعتداء صريح على الأمة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاك خطير للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 9/7/2004، ومن شأن مثل هذا الاعتراف غير القانوني أن يشكل تهديداً جدياً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، علاوة على نسف فرص السلام وحل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف.

- بتاريخ 9/12/2017 عقد اجتماع طارئ للجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية (رئاسة القمة 28)، وبذات التاريخ، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية برئاسة جمهورية جيبوتي (رئاسة المجلس على المستوى الوزاري الدورة 148)، وذلك لبحث التطورات المتعلقة بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وبحث الخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمواجهة هذا القرار وتبعاته الخطيرة دفاعاً عن هوية ومكانة القدس ووضعها

القانوني والتاريخي والديني، وقد صدر عن المجلس القرار رقم 8221 والذي رفض الإعلان الباطل بكل وضوح ودعا إلى التحرك مباشرة للعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد أن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، كما دعا لجنة مبادرة السلام العربية لتشكيل لجنة من أعضائها للعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية للحد من التبعات السياسية لهذا الإعلان، وكلّف الأمانة العامة إدارة إطلاق حملة إعلامية دولية تشرح خطورة القرار الأميركي وتعرّي الممارسات الإسرائيلية في القدس، كما قرر مجلس الجامعة العربية الإبقاء على حالة الانعقاد، والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر من تاريخه لتقييم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية.

- وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم 8221 في دورته غير العادية والذي عقد بتاريخ 2017/12/9، وبناء على التكليف الصادر عن المجلس على المستوى الوزاري للوفد المصغر بالعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية على الحد من التداعيات السلبية للقرار الأميركي الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومواجهة آثاره وتبيان خطورة هذا القرار في ضوء المكانة الوطنية والتاريخية والدينية للقدس عند المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، وكذلك العمل مع المجتمع الدولي على إطلاق جهد فاعل ومنهجي للضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ووقف كل الخطوات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض وخاصة بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي ومحاولات تفرغ القدس من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين، وعلى حلّ الصراع على أساس حل الدولتين.

- عقد الوفد الوزاري العربي المصغر اجتماعه التنسيقى التشاورى بتاريخ 6 / 1 / 2018 فى العاصمة الأردنية، عمان، برئاسة السيد أئمن الصفدى وزير الخارجية وشؤون المغتربين فى المملكة الأردنية الهاشمية، وشارك فى الاجتماع السادة وزراء خارجية دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والسيد الأمين العام، ناقش الاجتماع عدة موضوعات وفقاً للولاية المنوطة بالوفد الوزاري والمنصوص عليها فى القرار 8221، فى إطار العمل على تقليل الخسائر، وتحديد الخطوات العملية والتنفيذية التى يجب اتخاذها، ووقف الخطوات الأحادية التى من شأنها إفشال مساعي السلام، وكذلك ضرورة استمرار الانخراط الإيجابى مع المجتمع الدولى للتصدي للقرار ومواجهة آثاره السلبية.

- عقدت لجنة مبادرة السلام اجتماعاً لها برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية (رئاسة القمة 28) بتاريخ 1 / 2 / 2018، أعقبه الاجتماع المستأنف لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري فى دورته غير العادية، برئاسة جمهورية جيبوتي (رئاسة المجلس على المستوى الوزاري الدورة 148)، وصدر عنه القرار رقم 8222 بشأن التحرك العربى لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس، والذي رحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19 / 10 - RES / A الصادر بتاريخ 21 / 12 / 2017 فى إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس الاتحاد من أجل السلام، وهو القرار الذى أكد على أن أى قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديمغرافية ليس لها أى أثر قانونى وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والذي دعا جميع الدول للامتناع عن

إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلّها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما أيد قرار مجلس الجامعة قرارات الرئيس محمود عباس وكل قرارات الأطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كل أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية، كما قرر وزراء الخارجية العرب العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام تكون ذات مصداقية، ومحددة بإطار زمني وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، وعلى تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن، كذلك رفض القرار محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ودعا المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام.

- أحيط مجلس وزراء الخارجية العرب علماً بالخطة الإعلامية المقترحة من الأمانة العامة للجامعة العربية تنفيذاً للبند الثامن من القرار 8221 وإحالتها إلى مجلس الجامعة

العربية على مستوى المندوبين الدائمين لدراستها ثم رفعها إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية 149 يومي 6 و7 آذار/ مارس 2018.

وتنفيذاً للتكليف الصادر عن القرار رقم 8221، بشأن إدارة إطلاق حملة إعلامية دولية تشرح خطورة القرار الأميري، انطلقت بتاريخ 17/12/2017 تظاهرة إعلامية عربية موحدة نصره للقدس، ورفضاً لإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، بمشاركة عشرات المحطات العربية الرسمية والخاصة، إضافة للفلسطينية.

- عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (29) بتاريخ 15/4/2018، والتي أطلق عليها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز «قمة القدس»، حيث أعادت قرارات ومواقف القادة العرب في قمتهم الأخيرة، التأكيد مجدداً على محورية ومركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الكبرى وأنها أحد أهم مفاتيح الاستقرار والسلام، أو التوتر والعنف في المنطقة.

وجاءت قمة الظهران، وهي أول قمة عربية تعقد بعد قرار الإدارة الأميركية الحالية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والإعلان عن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، لتبعث رسائل قوية وواضحة لمختلف الأطراف، وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة، بأن الأزمات والمخاطر تهدد العديد من البلدان العربية حالياً، ولم ولن تمنع الدول العربية من الوقوف في وجه محاولات تصفية القضية الفلسطينية وفرض حقائق جديدة على الأرض، أو من الانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني

المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، والعمل على دعم صمود هذا الشعب في مواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية ولاسيما في القدس الشريف، ومحاولات حرمان الفلسطينيين من أبسط حقوقهم.

كلمات القادة والزعماء العرب خلال القمة أكدت بوضوح أن قضية فلسطين كانت وستظل قضية العرب الكبرى، حيث أكد الملك سلمان بن عبد العزيز أن تسمية قمة الظهران بـ«قمة القدس» كانت «ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين»، وأن القضية الفلسطينية «قضيتنا الأولى وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني على كل حقوقه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية».

كما أعلن الملك سلمان عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 150 مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، و50 مليون دولار لدعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والتي تواجه أزمة مالية طاحنة جعلتها عاجزة عن تقديم خدماتها لنحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني.

- وفي ضوء المستجدات الخطيرة التي تتعرض لها مدينة القدس والانحياز الأمريكي الكامل للقوة القائمة بالاحتلال، عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ 17/5/2018 بشأن مواجهة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس في انتهاك فاضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، سبقه اجتماع تحضيريّ غير عادي لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين، بتاريخ 16/5/2018.

- أصدر المجلس على المستوى الوزاري القرار رقم 8277 بشأن مواجهة قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة وتطورات الأوضاع، وإدانة الجرائم التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، حيث أعاد القرار التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال واعتباره قرارًا باطلاً ولاغياً وطالبها بالتراجع عنه، كما اعتبر القرار قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول القدس المحتلة ووضعها القانوني والتاريخي القائم، كما اعتبر القرار قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني إمعاناً في العدوان على حقوق الشعب الفلسطيني واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية وزيادة في توتر وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم، فضلاً عما يمثله من تقويض للشرعية الأخلاقية والقانونية للنظام الدولي. كما أدان القرار إقدام غواتيمالا نقل سفارتها إلى القدس.

- كما كلف المجلس، الأمانة العامة بإعداد خطة متكاملة تشتمل على الوسائل والطرق المناسبة التي يمكن استخدامها لمواجهة قرار أميركا أو أي دولة أخرى بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، أو نقل سفارتها إليها بما في ذلك الوسائل والطرق السياسية والقانونية والاقتصادية، وتعميم هذه الخطة على الدول الأعضاء في غضون أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار لاعتمادها والعمل بمقتضاها. تنفيذاً لهذا التكليف قامت الأمانة العامة بإعداد خطة العمل المتكاملة لمواجهة قرار الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة

القائمة بالاحتلال) أو نقل سفارتها إليها، وقامت بتعميمها على الدول الأعضاء والطلب من المندوبيات العربية إبلاغ وزارات خارجية الدول العربية فيها لاعتمادها والعمل بمقتضاها. كما عمّمت الأمانة العامة الخطة على بعثات الجامعة في الخارج للعمل بمقتضاها تنفيذاً للقرار.

2 - على مستوى البرلمان العربي:

- أدان اتحاد البرلمانات العربية في دورته الاستثنائية بتاريخ 9/ 12/ 2017، ما وصفوه بالخطوات العنصرية التي أقدم عليها ترامب، والتي ستنتهي بشكل كبير عملية السلام، وتفتح المنطقة على المجهول، واعتبر إعلان القدس عاصمة لإسرائيل خروجاً عن الإجماع الدولي، وقراراً معزولاً سياسياً، ودبلوماسياً، وأخلاقياً. وأكد رؤساء البرلمانات العربية على تمسك بلدانهم بمواقفها الثابتة والراسخة في دعم الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

- في جلسة طارئة بتاريخ 11/ 12/ 2017 لبحث تداعيات القرار الأميركي، أكد البرلمان العربي في ختام أعماله عن رفضه التام، وإدانته الشديدة لقرار الإدارة الأميركية بشأن الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها، كما حمل البرلمان الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية تبعات القرار، وأعاد التأكيد على الموقف الثابت للبرلمان العربي بحق دولة فلسطين المطلق في السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والحفاظ على الوضعية القانونية لمدينة القدس استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد

القانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وطالب القرار المجتمع الدولي، لاسيما مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، الاضطلاع بمسؤولياته، وطالب الأمم المتحدة بقيادة عملية السلام بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية وسيطاً غير نزيه وغير مقبول في تحقيق السلام الدائم والشامل وأصبحت طرفاً في النزاع. كما دعا لوضع خطة تحرك عربية فاعلة على كل المستويات من خلال جامعة الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية والبرلمان العربي تأكيداً على تكامل الدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية للتصدي لقرار الإدارة الأميركية وتشكيل لجنة مفتوحة العضوية لهذا الغرض. كما أقرّ تسمية دور الانعقاد الحالي للبرلمان العربي «القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين». وتم تكليف وفود البرلمان العربي لزيارة البرلمانات المماثلة خاصة البرلمان الإفريقي والبرلمان الأوروبي وعدد من البرلمانات الأوروبية الفاعلة لعقد لقاءات وحشد تأييد المجتمع الدولي للتصدي لقرار الأميركي.

3 - على مستوى الدول العربية فرادى:

حذّرت الدول العربية من خطورة هذا الموقف والذي رأت فيه محاولة لإشغال المنطقة وحسم قضية القدس في انتهاك سافر لقرارات الشرعية الدولية، مؤكدين على أن الاعتراف الأميركي باطل قانوناً، وأن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي يجب أن يحسم وضعها في إطار حلّ شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية سبيلاً وحيداً لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية:

- أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، موقف بلاده الثابت والرافض لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، والذي يشكل استفزازاً للمشاعر المسلمين والمسيحيين في العالم أجمع. وشدد على دعم الأردن الكامل للفلسطينيين في الحفاظ على حقوقهم التاريخية والقانونية في مدينة القدس، وفي مساعيهم الرامية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كما أكد على ضرورة تكثيف الجهود العربية والإسلامية والدولية لحماية حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين في مدينة القدس، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

- وخلال لقاء جلالة الملك الأردني عبد الله الثاني لكوشنر وجرينبلات في العاصمة الأردنية بتاريخ 19/6/2018، أكد جلالتة على ضرورة التوصل إلى السلام العادل والشامل في المنطقة الذي يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مشدداً على ضرورة كسر الجمود في عملية السلام، وبما يفضي إلى إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، استناداً إلى حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

- في السياق ذاته، وخلال لقاء قمة عقده جلالة الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في البيت الأبيض، بتاريخ 25/6/2018، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، أن حل الدولتين الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشرقية هو السبيل

الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ويشكّل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها في بيان صادر عن الديوان الملكي الهاشمي. كما شدّد على ضرورة تكثيف الجهود لإعادة تحريك عملية السلام، عبر إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والدائم.

- بالنسبة لجمهورية مصر العربية:

- أجرى السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية، اتصالاً هاتفياً بوزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ريكس تيلرسون آنذاك، تناول تطورات الأوضاع الإقليمية على خلفية ما تردد إعلامياً بشأن احتمال إعلان الولايات المتحدة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والتعقيدات المرتبطة باتخاذ الولايات المتحدة الأميركية مثل هذا القرار وتأثيراته السلبية المحتملة على الجهود الأميركية لاستئناف عملية السلام، مشيراً إلى أن مكانة مدينة القدس القانونية ووضعها الديني والتاريخي تفرض ضرورة توخّي الحرص والتروي في التعامل مع هذا الملف الحساس المرتبط بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني على مرّ العصور، ومكانة القدس لدى الشعوب العربية والإسلامية، كما أعرب عن تطلع جمهورية مصر العربية لأن يتم التعامل مع الموضوع بالحكمة المطلوبة، وتجنب اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤجج مشاعر التوتر في المنطقة، مؤكّداً على أن مصر ستظلّ دائماً شريكاً يمكن الاعتماد عليه بفاعلية في بناء الثقة وتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى السلام العادل والشامل.

- كما تؤكد جمهورية مصر العربية دعمها للجهود والمبادرات الدولية الرامية

للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة، وذلك طبقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها وعلى أساس حلّ الدولتين وفقاً لحدود 1967، تكون فيها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، حيث إن التوصل إلى حلّ عادل وشامل لهذه القضية المحورية سيوفر واقعاً جديداً يساعد في تحقيق الاستقرار والأمن لمختلف دول المنطقة.

- بالنسبة للمملكة العربية السعودية:

- حذّر السيد عادل الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بتاريخ 1/ 12/ 2017 من أن أي تغيير في وضع مدينة القدس الشرقية سيؤجج العالم العربي كله، وأنه لا يمكن تصور حلّ للنزاع دون إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وذلك على هامش مشاركته في النسخة الثالثة لمؤتمر «حوارات متوسطة».

- كما جددت المملكة العربية السعودية (رئاسة قمة القدس)، رفضها لقيام الإدارة الأميركية، بنقل سفارتها إلى القدس، حيث أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أن هذه الخطوة تمثل انحيازاً كبيراً ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس، التي كفلتها القرارات الدولية ذات الصلة وحظيت باعتراف وتأييد المجتمع الدولي، وتمثل تراجعاً كبيراً في جهود الدفع بعملية السلام، وأن حكومة المملكة العربية السعودية سبق وأن حذرت من العواقب الخطيرة لمثل هذه الخطوة غير المبررة لما تشكله من استفزاز لمشاعر المسلمين حول العالم، كما أدانت المملكة العربية السعودية استهداف المدنيين الفلسطينيين العزل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وشددت على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه وقف العنف وحماية الشعب الفلسطيني

الشقيق. وجدّد ثوابت المملكة تجاه القضية الفلسطينية، ودعمها للفلسطينيين في استعادة حقوقهم المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

- وأكدت بدورها المملكة العربية السعودية في كلمتها أمام جلسة مجلس الأمن لمناقشة «الحالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بتاريخ 26/6/2018 التمسك بالتسوية على أساس حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، وأن ذلك يعدّ خياراً إستراتيجياً لإيجاد حلّ شامل وعادل للقضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي- الإسرائيلي، ودعت المملكة الدول الأعضاء بمجلس الأمن بعدم الاعتراف بأي تغييرات يجريها الاحتلال الإسرائيلي على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967.

ب- على المستوى الإسلامي:

امتدّ الموقف الفلسطيني على مستوى العالم الإسلامي من خلال:

- على منظمة التعاون الإسلامي:

- بتاريخ 13/12/2017، وفي القمة الاستثنائية التي عقدت في إسطنبول لبحث تداعيات القرار الأميري وصياغة موقف إسلامي موحد إزاءه، أكد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي على مشاركة رئيس دولة فلسطين رفض القرار الأميري، وأعلنوا أن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، كما أكدوا على التمسك بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حلّ الدولتين، وحملوا الإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن تداعيات عدم التراجع عن قرارها، ودعم كل الخطوات القانونية والسياسية للحفاظ على الوضع القائم التاريخي لمدينة القدس، وحثّ جميع

الدول الأعضاء على دعم وكالة بيت مال القدس الشريف، والالتزام بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لدعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني، كما طالب فريق الاتصال الوزاري حول القدس بسرعة التحرك لإطلاع حكومات دول العالم على خطورة الخطوة الأميركية، واعتبر القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، القرار الأميري لاغياً وباطلاً، واعتداء على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني وتقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويصبّ في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدّد السلم والأمن الدوليين، ودعوا كل الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية القصوى للقضية الفلسطينية في خطابها اليومي وفي سياستها الخارجية، لاسيما في إطار معاملاتها مع نظيراتها في كل أرجاء العالم. وجدّدوا التأكيد على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، ودعمهم المبدئي للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف. وأكدوا تمسكهم بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حلّ الدولتين وأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي اعتمدها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005- باعتباره خياراً إستراتيجياً، ودعوا المجتمع الدولي للتحرك بشكل فاعل وجاد لتحقيق هذا الحلّ. ودعوا مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته فوراً.

- وفي بيان صادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ 14/ 5/ 2018، أكد المجلس على رفض القرار الأميري

بشكل قاطع وعبر عن إدانته بأشدّ العبارات، كما ذكر البيان أن هذا الإجراء المؤسف الذي اتخذته الإدارة الأميركية يعتبر انتهاكاً سافراً لكل القوانين الدولية القائمة المتعلقة بوضعية القدس الشريف وفلسطين، ولاسيما قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967)، و252 (1968)، و267 (1969)، و298 (1971)، و338 (1973)، و446 (1979)، و465 (1980)، و476 (1980)، و478 (1980)، و2234 (2016)، وقرار الجمعية العامة رقم 15 / 72 / RES / A (2017).

- على مستوى المؤسسات الإسلامية:

- بتاريخ 7 / 12 / 2017 أصدر فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، بياناً أكد من خلاله على رفض الأزهر الشريف القاطع والعالم الإسلامي بأسره، لهذه الخطوة المتهورة الباطلة شرعاً وقانوناً، كما أكد على أن الإقدام عليها، يمثل تزيفاً واضحاً غير مقبول للتاريخ وعبثاً بمستقبل الشعوب لا يمكن الصمت عنه أبداً ما بقي في المسلمين قلب ينبض، وأعاد التأكيد على وقوف الأزهر الشريف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته ضد نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقال «كلنا ندعم المطالب الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف»، وشدد على أن الأزهر الشريف سيقوم بكل جهوده، وكل الإمكانيات التي لديه، لحماية المدينة المقدسة ودعمها، كما أعلن رفضه لاستقبال نائب الرئيس الأميركي في زيارته المرتقبة للمنطقة.

- وفي السياق ذاته، أجمعت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف على أن قرارات الرئيس الأميركي بخصوص مدينة القدس باطلة ومجحفة. وشددت الهيئة في بيان

عقب اجتماع طارئ لها في القاهرة، برئاسة شيخ الأزهر، على أن مثل هذه القرارات المتعطسة والمزيفة للتاريخ لن تغير على أرض الواقع شيئاً، فالقدس فلسطينية عربية إسلامية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة ولا تضييعها التحيزات الظالمة. ودعت هيئة كبار العلماء جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين واتخاذ كل الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لإبطال هذه القرارات. فيما توالى العديد من المواقف وردود الأفعال من الدول الإسلامية.

- بدوره، أكد مفتي الديار المصرية، أن إقدام الرئيس الأميركي على نقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة والاحتفال بتدشين هذه السفارة المزعومة بالتزامن مع الذكرى السبعين لنكبة فلسطين هو استفزاز صريح وواضح لمشاعر أكثر من مليار مسلم ونصف المليار على وجه الأرض، وشدد على أن هذه الاستفزازات الأميركية تزيد الوضع صعوبةً وتدخل بالمنطقة في مزيد من الصراعات والحروب، مما يهدد الأمن والسلام العالمي. ودعا إلى ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتأكيد على أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تكوينها الديموغرافي ليس لها أثر قانوني وتعدّ لاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووجهت القيادة المصرية لتقديم العون واستقبال الجرحى.

ج- الرد المسيحي: شمل ما يلي:

- أكد بابا الفاتيكان أن الاعتراف بحقوق الجميع في الأرض المقدسة شرط أساسي للحوار، مؤكداً على أن هذه الخطوة ستشكل خطراً على الاستقرار والسلم

في العالم، وموتًا لحلّ الدولتين وعملية التسوية. كما جدّد الكرسي الرسولي - للفاتيكان موقفه بشأن الطابع الفريد للمدينة المقدسة، وذلك في بيان صادر عن دولة حاضرة الفاتيكان، حيث شدّد على أهمية احترام الوضع القائم، تماشيًا مع مقررات الأسرة الدولية والمطالب المتكررة لقادة الكنائس والجماعات المسيحية في الأرض المقدسة.

- وبدوره، أعلن البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، رفضه لقاء نائب الرئيس الأميركي، نظرًا للقرار الذي اتخذته الإدارة الأميركية، بخصوص القدس، في توقيت غير مناسب، ودون اعتبار لمشاعر الملايين من الشعوب العربية.

- كما برز موقف الكنائس المسيحية ردًا على قرار ترامب، من خلال مطالبة رؤساء الكنائس في القدس، الرئيس الأميركي، بعدم تبديل الوضع القائم في المدينة، خوفًا من أن يسبب ذلك ضررًا لا يمكن إصلاحه، في رسالة بعثها إليه رؤساء الكنائس، حيث وقع عليها رؤساء البطريركيات الرومية والسريانية والأرمنية والإثيوبية والقبطية الأرثوذكسية، والكنيسة اللاتينية، والرهنة الفرنسية-سكانية، والبطريركية اليونانية للروم الملكيين الكاثوليك، والموارنة، والكنيسة الأسقفية، والكنيستين الأرمنية والسريانية الكاثوليكيّتين والإنجيلية اللوثرية. اعتبرت منظمة الأمم المتحدة، من خلال بيان أمينها العام أنطونيو غوتيريش، أن قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يقوض مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، مؤكدًا على أنه لا بديل عن حلّ الدولتين، من خلال تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام تصبح فيها القدس عاصمة لفلسطين وإسرائيل.

رابعاً: انعكاس الدبلوماسية الفلسطينية في الإطار الدولي:

منذ إعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس بتاريخ 6/12/2017، سارعت القيادة الفلسطينية للتحرك على كل المستويات وخاصة الإقليمية والدولية من أجل تشكيل جبهة من كل الدول من أجل التصدي لهذا القرار الجائر والتأكيد على رفض الكامل والإدانة والمطالبة بإلغاء هذا القرار والعدول عنه، وكذا رفض صفقة القرن التي تزعم الإدارة الأميركية طرحها لإيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، وكانت هذه التحركات على النحو الآتي:

أ- على المستوى الدولي:

- برزت المواقف الدولية الراضية لإعلان ترامب مؤكدين على أن التسوية الثابتة والعادلة للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي الذي طال أمده، يجب أن يتحقق على أساس المرجعيات الدولية المعروفة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الشأن، والتي تنص على تسوية كل الأمور المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، بما فيها المسألة الحساسة المتعلقة بالقدس، من خلال مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة. كما أن إعلان الرئيس الأميركي، سيجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بالإضافة إلى زيادة تفاقم الوضع في منطقة الشرق الأوسط. كما جدّدت الدول موقفها الداعم لحلّ الدولتين، والعمل على حلّ كل مسائل الوضع النهائي من خلال المفاوضات لتحقيق تطلعات الطرفين المشروعة والعيش بسلام دائم.

1- أوروبياً:

- عبّرت السيدة فيديريكا موجريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي عن قلقها العميق إزاء إعلان الرئيس الأميركي، والتداعيات التي قد تنجم عنه وأثره على فرص السلام، مؤكدة على استمرار موقف الاتحاد الأوروبي في احترام الإجماع الدولي حول القدس، داعية كل الفاعلين على الأرض وفي المنطقة، إلى التحليّ بالهدوء وضبط النفس لتجنب أي تصعيد، وأن الحل التفاوضي القائم على أساس دولتين بما يلبي تطلعات الطرفين، هو الوسيلة الوحيدة الواقعية لإقرار السلام والأمن لما فيه مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. كما أعادت التأكيد في المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في زيارته الأخيرة لبروكسل، على أن الحلّ الواقعي هو حلّ الدولتين، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلون احترام التوافق الدولي بشأن القدس، حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي من خلال المفاوضات، وأكدت على أن خطوة نقل سفارات دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس لن تأتي، وأن جميع الدول الأوروبية متوافقة حول هذا الموقف. كما أعادت موجريني التأكيد على إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في إعادة إطلاق عملية السلام، إلا أنه لا يوجد أي تفكير في طرح مبادرات أوروبية جديدة، كما أنه ليس من الممكن أن يكون هناك استئناف لمحادثات السلام دون مشاركة الولايات المتحدة، ولكن على الولايات المتحدة ألا تكون واهمة بأن مبادرة منها فقط، ستكون ناجحة، لأن الحاجة الآن إلى إطار دولي وإقليمي لمواكبة إعادة التفاوض وتحديد الأفق والإطار، كما ذكرت موجريني أن الاتحاد الأوروبي يريد مواصلة العمل من خلال اللجنة الرباعية مع الولايات المتحدة وروسيا والأمم

المتحدة وربما توسيع ذلك لتشمل الشركاء في المنطقة مثل الأردن ومصر، كما أضافت أن النرويج عملت بشكل جيد في الماضي فيمكن إشراكها أيضًا.

- بدورهم، أكد القادة الـ28 لدول الاتحاد الأوروبي على أن موقف الاتحاد من وضع القدس يبقى ثابتًا، كما كتب رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك على تويتر خلال القمة الأوروبية في بروكسل، أن قادة الاتحاد الأوروبي، يكررون التزامهم الراسخ بحلّ الدولتين.

- كما توالى ردود الأفعال للدول الأوروبية الراضية لإعلان ترامب، معتبرين أن قرار ترامب منافياً للقانون الدولي وخطيراً على السلام، وسيسهم في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، كما شددت الدول بمواقفها على حلّ الدولتين عبر التفاوض واحترام القانون الدولي لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، مؤكدين على أن قضية القدس هي إحدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي.

ونستطيع تلخيص مواقف الاتحاد الأوروبي بما يلي:

- 1- رفض قرار الرئيس ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.
- 2- التمسك بخيار الدولتين على حدود 1967، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران 1967.
- 3- وضع آليات متابعة وتنفيذ لمؤتمر باريس الدولي الذي عقد يوم 15/1/2017.
- 4- وجوب قيام الاتحاد الأوروبي بمقاطعة شاملة للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي،

وعدم الاكتفاء بخطوة وضع علامة فارقة على مستويات المستوطنات.

5- عدم مكافأة الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على اتفاق الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، وربط ذلك بقبول حكومة إسرائيل بمبدأ الدولتين على حدود 1967، ووقف الاستيطان وتنفيذ الاتفاقات الموقعة.

6- استمرار المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للشعب الفلسطيني في كل المجالات.

7- البدء الفوري بالعمل مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال ألمانيا لتعزيز بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

8- استمرار العمل الأوروبي- الفلسطيني المشترك وعلى مختلف المستويات في مكافحة التطرف والإرهاب بكل أشكاله.

لا بد أيضًا من الإشارة إلى أن تصويت الدول الأوروبية على مشروع القرار الذي طرح للتصويت أمام مجلس الأمن ضد قرار الرئيس ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل يوم 17/12/2017، فلقد صوتت جميع الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن مع مشروع القرار وهي: (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، السويد) إضافة إلى أوكرانيا.

- أما فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة الخاص بالقدس يوم 21/12/2018 فلقد صوتت 22 دولة من دول الاتحاد الأوروبي مع القرار في حين امتنعت 6 دول. ويعتبر هذا التصويت وخاصة من عمالة أوروبا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، السويد، ألمانيا وغيرها، انتصارًا كبيرًا للقضية الفلسطينية.

كما أعربت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن أسفها لإعلان الرئيس الأميركي ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وعن موافقته على نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، مؤكدة على موقفها الثابت بأن القدس يجب أن تكون عاصمة لكل من إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وجاء ذلك خلال اجتماع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي عقد في ستراسبورغ في 25 كانون الثاني 2018 والذي أكدت فيه على التمسك بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس، مشددة على تأييدها لحلّ الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967 كحلّ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وطالبت جميع الأطراف بالإيفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي والامتناع عن اتخاذ أي تدابير تقوض عملية السلام، بما في ذلك وضع القدس. وأكد القرار الذي تبنته الجمعية بأغلبية ساحقة على أن الجمعية البرلمانية تشاطر العالم قلقه جراء هذا الإعلان، ولكنها رأت أن السياق الحالي يمكن أن يتيح فرصة لإعادة إطلاق عملية السلام وأنه تقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس أوروبا، مسؤولية التصرف بصورة حاسمة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لبلوغ هذا الهدف. وأكدت الجمعية أن دور الولايات المتحدة بوصفها وسيطاً جاداً في عملية السلام قد قوضه إعلان رئيسها بشأن القدس، وأن أي دور مستقبلي لها ينبغي أن يستند إلى مقاربة جديدة محايدة في هذه العملية. ودعت الجمعية أوروبا إلى لعب دور رئيسي في رعاية واستئناف عملية السلام، كما دعت السلطات الإسرائيلية إلى وقف بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وإلى وقف جميع عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري للسكان ومصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

3- بالنسبة إلى أميركا اللاتينية:

أعربت معظم دول أميركا اللاتينية عن رفضها لقرار الرئيس الأميركي واستنكارها له، وحذّرت من عواقب تلك الإجراءات التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، واعتبرت الإعلان الأميركي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ولن يساهم في تحقيق السلام والحلّ العادل والشامل في الشرق الأوسط. وأن الوضع النهائي لمدينة القدس ينبغي أن يحدّد عن طريق المفاوضات التي تهدف إلى إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دولياً، مع ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة للديانات الثلاث كما جاء في قرارات مجلس الأمن.

ورغم التضامن التاريخي لهذه الدول مع القضية الفلسطينية غير أن إسرائيل تمكنت من التأثير على دول أميركا الجنوبية فهناك دول من أميركا الجنوبية مثل باراغواي وبنما وأحياناً المكسيك والأرجنتين قبل أن يفوز موريسيو ماكري في الانتخابات والذي تربطه علاقة قوية بإسرائيل، اختارت الامتناع عن التصويت لصالح قرار القدس، كما يعتزم الرئيس البرازيلي المنتخب إعلان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليه، إضافة إلى هندوراس التي أجرت محادثات مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال والولايات المتحدة الأميركية لفتح سفارة لها في القدس على هامش مراسم حفل تنصيب الرئيس البرازيلي).

فيما يعتبر تراجع باراغواي عن نقل سفارتها إلى القدس انتصاراً مهماً للموقف الفلسطيني، إضافة إلى اعتراف كولومبيا بتاريخ 3/ 8/ 2018 بدولة فلسطين لتصبح بذلك آخر دولة من دول أميركا الجنوبية تتخذ هذه الخطوة، ليرتفع إجمالي عدد الدول

التي اعترفت بدولة فلسطين إلى 139 دولة.

4- إفريقيا:

- أعرب السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن شعوره بقلق بالغ إزاء قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مشيرًا إلى أن هذا القرار يفاقم من التوترات في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ويزيد من تعقيد المساعي الرامية لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، مؤكدًا تضامن الاتحاد الإفريقي مع الشعب الفلسطيني ودعمه في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، داعيًا إلى تجديد الجهود الدولية لإيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع، على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، في إطار الإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

كما أصدر الاتحاد الإفريقي إعلانًا بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا/ إثيوبيا، يومي 28 و29 كانون الثاني 2018، أكد فيه على رفض قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الصادر في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017 بشأن اعتبار القدس عاصمة إسرائيل، ونعتبر هذا القرار يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام، كون القدس هي إحدى القضايا النهائية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، طبقًا لمجريات المفاوضات القائمة بين الطرفين منذ 26 عامًا.

كما أكد أن القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من حزيران 1967 هي عاصمة

دولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات الاتحاد الإفريقي السابقة في هذا الشأن، كما ساند الموقف الفلسطيني في رؤيته للحل النهائي للصراع على أساس مبدأ حلّ الدولتين، برفض الحلول المتجزئة والمنقوصة والدولة المؤقتة، ورفض الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، مكرراً أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط حزيران/ يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل تمكنت من تحييد 16 دولة إفريقية عن دعم القضية الفلسطينية، سواء برفض القرار أو الامتناع عن التصويت أو الغياب عن التصويت لصالح قرار القدس وهي توغو، بنين، غينيا الاستوائية، ليسوتو، مالاوي، رواندا، جنوب السودان، أوغندا، سيراليون، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، ساوتومي وبرنسيب، كينيا، وزامبيا. ويعتبر هذا العدد معتبراً للدول الإفريقية غير الملتزمة بقرارات الاتحاد الإفريقي الخاصة بالقضية الفلسطينية، مما يتطلب مضاعفة الجهد الفلسطيني على المستوى الإفريقي.

ب - على مستوى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية:

خاضت الدبلوماسية الفلسطينية بهدف تعزيز موقفها على المستوى الدولي معركة قانونية وسياسية، إذ إن دولة فلسطين لم تتوان في طرق الأبواب التي تجعلها تنتصر لعدالة قضيتها، واللجوء إلى الآليات الدولية المختلفة لتثبيت حقوق الشعب الفلسطيني من خلال:

1- مجلس الأمن:

اجتمع مجلس الأمن بتاريخ 18/12/2017 لاستصدار قرار بإدانة القرار الأميري بشأن القدس، ورغم تأييد كل الدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس، إلا أنه فشل في استصدار القرار نتيجة لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض -الفيتو- ورفض مشروع القرار، إلا أن انعقاد المجلس وتأييد كل الدول بخلاف الولايات المتحدة كان له أثرٌ إيجابيٌّ يُعبر عن انعزال الولايات المتحدة وخروجها عن الإجماع الدولي، بل وخرقها لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بالإضافة إلى أنها لم تقف في صدام مع الشعب الفلسطيني فحسب، بل وفي صدام مع الأسرة الدولية وكل مُحبي السلام حول العالم.

2- على مستوى الجمعية العامة:

- بتاريخ 21/12/2017 حققت الدول العربية انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا بدعم من دول عدم الانحياز والدول الإسلامية، والصديقة، باعتماد قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يرفض أي تغيير على الوضع القانوني للقدس، تحت بند «متحدون من أجل السلام»؛ بالأغلبية الكبيرة، وقد حظي مشروع القرار بدعم 128 دولة، ومعارضة تسع دول فقط، هي: (غواتيمالا، هندوراس، إسرائيل، أميركا، جزر المارشال، مرونيسا، نارو، بالاو، وتوغو)، وامتناع 35 دولة عن التصويت وهي: (أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، الباهاماز، بنين، بوتان، البوسنة، الكامرون، كندا، كرواتيا، كولومبيا، جمهورية التشيك، جمهورية الدومينيكان، غينيا الاستوائية، فيجي، هايتي، المجر، جامايكا، كيريباتي، لاتفيا، ليسوتو، مالاوي، المكسيك، بنما، باراغواي، الفلبين،

بولندا، رومانيا، رواندا، جزر سالون، جنوب السودان، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أولغندا، وفانواتو)، وقد نصّ القرار على اعتبار أيّ إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة لاغية وباطلة، ما يعني أن إعلان الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مرفوض دوليًا، وغير مقبول تنفيذه على الأرض، وجاء هذا الدعم الكبير رغم التهديدات الصريحة للإدارة الأميركية وسفيرتها في الأمم المتحدة بحق الدول التي دعمت مشروع القرار، الذي جاء بعد جلسة ساخنة كرست لتوجيه انتقادات لأميركا وإسرائيل، تم خلالها بحث تداعيات إعلان ترامب بشأن القدس، وخاصة بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن وأفشلت خلاله مشروع قرار يخص مدينة القدس في ضوء قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

- بتاريخ 2017/12/21 رحّبت الرئاسة الفلسطينية، بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بمدينة القدس المحتلة. وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة، إن هذا القرار يعبر مجددًا عن وقوف المجتمع الدولي إلى جانب الحق الفلسطيني، ولم يدفعه التهديد والابتزاز إلى مخالفة قرارات الشرعية الدولية، كما أضاف، أن هذا القرار يؤكد مرة أخرى على أن القضية الفلسطينية العادلة تحظى بدعم الشرعية الدولية، ولا يمكن لأي قرارات صادرة عن أي جهة كانت أن تغير من الواقع شيئًا، وأن القدس هي أرض محتلة ينطبق عليها القانون الدولي.

- وفي الإطار نفسه، وبذات التاريخ، رحّب السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بنتيجة التصويت الكاسح في الجمعية العامة ضد قرار ترامب الاعتراف

بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأكد سيادته في بيان له، أن التصويت يكشف مجدداً عن حالة من الإجماع الدولي الكامل تأييداً للحق الفلسطيني، ويسهم في تثبيت هذا الحق على المستوى القانوني والأخلاقي، مضيفاً إن التصويت يبلور، للأسف، حالة العزلة التي وضعت الولايات المتحدة نفسها فيها دون مبرر مفهوم.

لا بد أن ننوّه أنه على الرغم من أن جلسة الجمعية العامة قد عقدت (بصفة استثنائية، الجلسة العاشرة حول القدس، الاتحاد من أجل السلام)، إلا أن القرار لم يتضمن أيّ آليات تنفيذية، حيث إن قرار الاتحاد من أجل السلام يستوجب وجود آليات تنفيذية تشكل قواعد آمرة واجبة التنفيذ.

– كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 / 6 / 2018 في جلستها الطارئة قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم توصياته حول سُبُل وآليات توفير هذه الحماية، وقد صوّت لصالح القرار 120 دولة ومُعارضة 8 دول وامتناع 45 دولة، وقد انتصر المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، باستصداره قراراً من الجمعية العامة بتاريخ 13 / 6 / 2018، تحت بند «متحدون من أجل السلام» يدعو لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بعد أن قامت الولايات المتحدة بإفشاله على مستوى مجلس الأمن باستخدام «حق الفيتو»، وذلك على خلفية الانتهاكات الإسرائيلية التي تعرّض لها الفلسطينيون خلال مسيرات العودة، والتي راح ضحيتها العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى، غير أن تفعيل هذا القرار ووضع موضع التنفيذ العملي يستلزم وضع تصور واضح لشكل الحماية الدولية المطلوبة وتفصيلها على ضوء قواعد القانون الدولي، يتم إدراجها في شكل

توصيات للأمين العام للأمم المتحدة خلال قيامه برفع تقرير عاجل للجمعية العامة خلال ستين يوماً من صدور هذا القرار، غير أن هذا التقرير لم تنفذ توصياته المقترحة بهدف تحقيق الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتجسيدها على أرض الواقع.

- بتاريخ 6/12/2018 نجحت الجهود الدبلوماسية الفلسطينية والعربية في إفشال مشروع قرار تقدّمت به الولايات المتحدة الأميركية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة حركة حماس والفصائل الفلسطينية وتشويه صورة النضال الفلسطيني، حيث لم يحصل القرار على ثلثي عدد الأصوات بتصويت 87 دولة لصالح القرار ومعارضة 57 دولة وامتناع 33 عن التصويت، بينما نجحت الجمعية العامة في تبني مشروع قرار آخر موازٍ قدّمته إيرلندا بشأن المطالبة بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط دون تأخير وفق قرارات الأمم المتحدة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ودعم حلّ الدولتين على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، والذي حصل على 156 صوتاً لصالح القرار مقابل 6 ضد وامتناع 12 دولة عن التصويت.

- تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 7/12/2018 بأغلبية ساحقة مجموعة من القرارات لصالح فلسطين، والقرارات تتعلق بـ «الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإدانة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والجولان العربي السوري المحتل، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، على الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، وأعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان الفلسطيني وغيره من

السكان العرب في الأراضي المحتلة».

3- الانضمام لـ 22 اتفاقية ومنظمة دولية:

بتاريخ 18/12/2017 وقّع فخامة الرئيس عباس، على الانضمام لـ 22 اتفاقية ومنظمة دولية، لتعزز من الشخصية الاعتبارية لدولة فلسطين على المستوى العالمي، ولتجعل دولة فلسطين شريكاً رئيسياً في مناقشة ومعالجة القضايا الأساسية التي تواجه العالم أجمع، وشملت:

1. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (13 نيسان/ أبريل 2005)
2. اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1979)
3. تعديلات اتفاقية الحماية المادي للمواد النووية.
4. اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.
5. اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.
6. اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط.
7. اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأي أغراض عدائية أخرى.
8. البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 2002.
9. بروتوكول جنيف لعام 1925 لحظر «استخدام» الأسلحة الخانقة والسامة.

10. اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية 1972.
11. اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد 1997.
12. بروتوكول الأسلحة التقليدية الخامس الخاص ببقايا الحرب المتفجرة.
13. معاهدة تجارة الأسلحة.
14. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.
15. الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة 1972.
16. اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.
17. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.
18. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
19. الاتفاقية الدولية لنقل البضائع على الطرق تحت مظلة بطاقة TIR.
20. البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
21. البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.
22. تعديل المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

4- اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية:

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية إحدى أهم الآليات التي صاغتها الإرادة الدولية لقمع انتهاكات أحكام القانون الإنساني، ومن أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، قررت القيادة الفلسطينية فتح معركة قانونية ضد إسرائيل وملاحقتها لمحاسبتها على الجرائم المرتكبة في حق شعبها، سواء تعلق الأمر بملف الأسرى أو الاستيطان وغيرها من الجرائم التي تختص فيها المحكمة.

ففي تاريخ 2017/12/30، أصدر الرئيس محمود عباس مرسومًا رئاسيًا بتشكيل فريق عمل الجرائم الداخلية في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لإعداد الملفات التي يمكن إحالتها على المحكمة، تشكل من:

- 1- النيابة العامة رئيسًا للفريق.
- 2- وزارة الخارجية مُقرّرًا للفريق.
- 3- الطب العدلي.
- 4- دائرة شؤون المفاوضات.
- 5- مجلس القضاء الأعلى.
- 6- وزارة الصحة.
- 7- وزارة التربية والتعليم.
- 8- هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

9- هيئة الجدار والاستيطان.

10- سلطة الأراضي.

11- الشرطة.

12- الارتباط العسكري.

13- المنظمات غير الحكومية المختصة بمراقبة وتوثيق الانتهاكات.

14- الهلال الأحمر الفلسطيني.

وقد قامت وزارة الخارجية الفلسطينية بتقديم بلاغ حول اعتقال الأطفال (ملف عهد التميمي) والشهيد المقعد إبراهيم أبو ثريا إلى المحكمة الجنائية الدولية يوم 15/1/2018، كما سلّمت السلطة الفلسطينية، اليوم في شهر أيار/ مايو طلب الإحالة الرسمي لملف الاستيطان الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى تقديمها بتاريخ 11/9/2018 شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني وخاصةً فيما يتعلق بالاستيطان والتهجير، وتُطالب دولة فلسطين في شكواها تسريع إجراءات المحكمة القضائية والتحقيق في الجرائم الإسرائيلية.

5- تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية:

تعتبر محكمة العدل الدولية، الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتؤدي المحكمة دورًا ثنائيًا، فهي بموجب القانون الدولي تقوم بحسم الخلافات القانونية المقدمة من الدول الأعضاء، وبتاريخ 29/9/2018 قدّمت دولة فلسطين شكوى إلى

محكمة العدل الدولية ضد قرار الولايات المتحدة الأميركية بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها، وتطالب في الشكوى إلغاء هذا القرار باعتباره انتهاكاً سافراً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حيث استندت الدبلوماسية الفلسطينية في قضيتها إلى عضوية دولة فلسطين في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للعام 1961، وقبل الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية لتسوية النزاعات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالاتفاقية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى انسحابها من نص يُقرّ بأهلية محكمة العدل الدولية للنظر في شكوى تقدمت بها السلطة الفلسطينية أمام المحكمة المذكورة احتجاجاً على نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس.

6- رئاسة مجموعة 77+ الصين

نجحت دولة فلسطين في ترؤس مجموعة الـ 77 للدول النامية والصين، خلال عام 2019، بعد اختيارها لذلك خلال الاجتماع الثاني والأربعين لوزراء خارجية المجموعة الذي عقد في نيويورك بتاريخ 27/9/2018، وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت بتاريخ 16/10/2018 قراراً بمنح دولة فلسطين صلاحيات إضافية لتمكين من تحقيق رئاسة ناجحة للمجموعة. كما تسلّمت رئاستها رسمياً بتاريخ 15/1/2019 بحضور فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

ويعدّ هذا التتويج إنجازاً دبلوماسياً نوعياً جديداً يعبر ليس فقط عن دعم وإسناد المجتمع الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في استقلال دولته وتفعيل مشاركتها وحضورها في المحافل الدولية، وإنما أيضاً احترام هذا المجتمع لنضال

الشعب الفلسطيني وتقديره لقدراته وكفاءاته وحرصه على ممارسة حقه في الاستقلال والسيادة لدولته، كما يمثل هذا الإنجاز انتصاراً دولياً، يعكس ثقة هذه المجموعة بدولة فلسطين وأهليتها بقيادة المجموعة التي تشكل واحدة من أكبر القوى التفاوضية في الأمم المتحدة بحكمة، واقتدار، ومسؤولية، ويؤكد أن دولة فلسطين قادرة على أن تقدم وتعزز الأجندة الأهمية بالخبرات والقدرات الوطنية المتنوعة في القضايا البيئية والتنمية والاقتصادية.

7- على مستوى مجلس حقوق الإنسان:

نقلت الدبلوماسية الفلسطينية معرفتها كذلك إلى مجلس حقوق الإنسان لمحاولة إدانة الاستيطان، وقد توجت بتاريخ 31/1/2018، بإعلان الأمم المتحدة أن 206 شركات دولية تعمل في المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية، وتقوم الشركات بدور رئيسي في دعم إنشاء وصيانة وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية، كما تساهم بذلك في مصادرة إسرائيل الأراضي وتسهيل نقل سكانها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وتشارك في استغلال الموارد الطبيعية لفلسطين، ولكنها امتنعت عن تسمية هذه الشركات نتيجة للضغط الأميركي، وقد تعالت دعوات فلسطينية بينها مطالبة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات بالكشف عن اللائحة السوداء التي تتضمن أسماء الشركات الضالعة في دعم الاستيطان.

خاتمة

يتمسك الجانب الفلسطيني بموقفه الرفض لصفقة القرن ولأي صفقة لا تتماشى وتحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وفقاً لما تنصّ عليه قرارات الشرعية الدولية، كما

رفض الدور الحصري للولايات المتحدة الأميركية في عملية السلام إلا في حالة تراجعها عن قرار إعلان القدس عاصمة إسرائيل، هذا الموقف الصلب وشموليته بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس دولة فلسطين ساهم دون أدنى شك، ومن خلال حشد دعم كل الدول العربية والصديقة في العالم إلى إفشال المشروع الأميركي - الإسرائيلي وتعطيل مشروع الصفقة، ولعل التأجيل المتكرر ل طرحها سببه فشل الإدارة الأميركية في الضغط على الفلسطينيين بالتناهي معها، خاصة أن الجانب الأميركي والإسرائيلي لا يمكن أن ينفذ إستراتيجيته ورؤيته بالمنطقة دون موافقة الفلسطينيين، بل توجت هذه المعركة بانتصارات دبلوماسية غير مسبوقة، حيث تم الانتقال من مرحلة ترسيخ الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى التحول إلى حقيقة سياسية باستلام دولة فلسطين رئاسة المجموعة 77+الصين، وذلك رغم ضعف الإمكانيات الفلسطينية وصعوبة الوضع الدولي والإقليمي الراهن وتعقيداته.

إن هذه التجربة تمثل بارقة أمل للشعب الفلسطيني وتؤكد على عدالة قضيته، وأنها ليست قضية تحررية وتصفية استعمار فحسب، بل هي أيضاً مسألة مبدأ ثابت لا يتزعزع، حتى ولو أنكره أو حاد عنه البعض، فإنه سيجد دائماً من يؤمن به ويناضل لأجله، وما على القيادة الفلسطينية إلا الثبات على موقفها وتكثيف دبلوماسيتها لإسراع صداها للعالم أجمع دون استثناء وعدم استسلامها وركونها للأمر الواقع، الأمر الذي سيؤتي ثماره لا محالة ويتنصر للقضية الفلسطينية وإن طال الأمد.



باب العمود - القدس

**مقاربات القدس الشرقية
بشأن الضم في الضفة الغربية**

من المعلوم أن القدس الشرقية قد تم ضمّها فعلياً، وإعلان ضمّها رسمياً، في أكثر من تاريخ وقرار وقانون احتلالي وصولاً إلى صفقة نتياهو- ترامب وإعلانها عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأميركية إليها، محاطة بجدار الفصل العنصري الذي يعزلها بمقدساتها الإسلامية والمسيحية عن الضفة الغربية وعديد ضواحيها وبلداتها.

فيما وقف العرب والأغلبية الساحقة من دول العالم ومنظماته ضد هذا الضم القسري الأحادي المناقض للقانون الدولي والمنتك لقرارات الشرعية الدولية، والذي يشكل اعتداءً سافراً على الحق الفلسطيني والإرادة الدولية. بالمعنى الذي عبّر عن عدم الاعتراف الدولي بهذا الضم وتبعاته، باعتبار أنه لن يربّ حقاً أو يُنشئ التزاماً.. الأمر الذي مازال سارياً فيما لازال الضم الإسرائيلي قائماً..

واليوم الثلاثون من تموز/ يوليو 2020 ينقضي أجل إعلان نتياهو المدوي في انتخابات الكنيست الثالثة على التوالي في غضون عام واحد، لمحاولة تشكيل حكومة إسرائيلية برئاسته، وهو الإعلان الذي عبّر عمّا تمّ الاتفاق عليه، بخصوص تشكيل الحكومة المنتظرة، بين رئيسي الحزبين الكبارين الفائزين نتياهو وغانتس بخصوص ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية بما يشمل المستوطنات وغور الأردن كالتزام رسمي للحكومة يبدأ مطلع ذات الشهر تموز/ يوليو.

وذلك الإعلان بالضم الجديد، الذي رفضته أيضًا أغلبية ساحقة من دول العالم ومنظماته، وحبت أنفاسها تقريبًا لإعلان رسمي معززًا بالدعم الأمريكي المعهود، والذي تضمنته «صفقة القرن» وتصريحات المسؤولين الأميركيين.

وانقضى الشهر لكنه لم يحدث، فيما استمر الموقف الدولي الراض لهذا الضمّ فما الأمر؟ هل تراجع نتنياهو وأخفق في الوفاء بإعلانه والتزامه، رغم ما نعرفه عنه ولا يتردد هو في تكرار الإعلان عنه في قناعاته الأيديولوجية الراسخة، في التعامل مع مسألة الضم كحق لدولة الاحتلال في بسط سيادتها وقوانينها، على أرضها، أرض إسرائيل المسماة في التوراة «يهودا والسامرة». هل تراجع حلفاؤه (غانتس وترامب) عن دعمه؟ وعن موافقهم لتبني مشروع الضمّ؟ أو كان للموقف الدولي العربي الفلسطيني الراض أثره في ذلك؟

مصادر معلومات العديد من وسائل الإعلام تناولت ذلك بتأويل وتحليل يستخلص منه أن كل ما تقدم شكّل جزءًا من عناصر المشهد السياسي الراهن بخصوص الضم، وخاصة لجهة طرح المقاربات والتساؤلات من قبيل مساحة الضم وهل تكون كامل المناطق المصنفة C أوج أم أرض المستوطنات الاستعمارية تجمعات وكتل استيطانية؟ وماذا عن البؤر المنتشرة وهل معها الأغوار وهل تكون 30% كما ورد بصفقة نتنياهو - ترامب أكثر أو أقل وهل تكون تدريجية؟ أو مرة واحدة؟ وهل تكون إن كانت تدريجية زاحفة من الغرب إلى الشرق؟ بما يسهل من تمريرها؟ على أي أرض من المستعمرات القريبة من حدود 67 نحو الأغوار الشرقية أو تبدأ من الأغوار لتزحف ثانية بالاتجاه المعاكس نحو حدود 67. وكيف ستكون آلية الفصل بين إسرائيل والمتبقي من أرض فلسطين - الضفة الغربية -؟ ومسار الحدود الجديد الذي سيزيد على ألفي كم عند

ضم البؤر الاستيطانية في قلب الضفة الغربية؟ وأي شبكة طرق ومنافذ مرور؟ وماذا عن الفلسطينيين المقيمين في المناطق المشمولة بالضم والسيطرة الأمنية؟ وغير ذلك من تلك التفاصيل التي تدخل في نطاق الترتيبات اللازمة لتنفيذ عملية الضم شكلاً ومضموناً وليس في مبدأ عملية الضم ذاتها.

وهنا، فإن التفاعل والحراك كما التساؤلات والمقاربات لا تتصل بالقدس ولا تعنيها فهي أي القدس الشرقية في هذا الإطار خارج الموضوع، وكأن القدس الشرقية المعروفة ليست جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة أو من الضفة الغربية، وأن هناك قدساً جديدة خارج جدار الفصل العنصري أو المتبقي من قرى وبلدات، أحياء ومخيمات معروفة باكتظاظها السكاني وأكبرها «أبو ديس» هي القدس الجديدة، وفيها قد تكون عاصمة فلسطين، أو كما تسميها صفقة نتياهو- ترامب فلسطين الجديدة، وهي في الأرض الفلسطينية المتبقية ما بعد الضم والمحاطة من الجهات الست وليس الأربع من دولة الاحتلال مفككة في معازل وعلى الأصح غيتوهات تقارب المائتي غيتو بعد ضم أرض المستعمرات والأغوار متقطعة التواصل والأوصال بمسمى دولة..

وكما تم تخليق القدس الجديدة تم تخليق فلسطين الجديدة وبالتأكيد الفلسطيني، بل العربي الجديد.. من بقايا الأرض خارج نطاق الضم وبقايا الإنسان في معازل الفصل العنصري النموذجية وهي الإشكالية الحقيقية في تنفيذ خطة الضم الإسرائيلية- الأميركية. كما تكشف ذلك في معرض تناول ذات مصادر الإعلام العالمية.

وتلخيص هذه الإشكالية بعنوانين: الأول مصير الأرض المتبقية بعد تنفيذ الضم وهل تكون دولة فلسطين الجديدة كما تضمنته الصفقة، الأمر الذي يرفضه المستوطنون

وبعض قوى اليمين الإسرائيلي الذي يتصدر السلطة الإسرائيلية. والعنوان الثاني هل يكون الضم عملية أحادية بمعنى إسرائيلية ومن جانب واحد هو الإسرائيلي؟ أو تكون نتاج عملية تفاوضية توافقية بحسب وضع الأرض المشمولة بالضم مع تلك المتبقية في آن واحد معاً.. بكلمات أخرى، هل يكون تنفيذ عملية الضم باتفاق الطرفين وفي سياق عملية سياسية تعالج مستقبل الأرض المتبقية بعد الضم بمسمى دولة فلسطين الجديدة رغم المستوطنين وبموافقة الفلسطينيين لتحقيق ما يسمى بالسلام المبين؟

لعل الكثير من المناورات السياسية ومحاولات إعادة إحياء عملية السلام بما في ذلك عبر إحياء دور الرباعية الدولية تتعرض لضغوط الموقفين الأميركي والإسرائيلي ومن يدعمهما، باشتراط هذا الأحياء، واستئناف عملية السلام على أسس ومرجعيات جديدة، هي إطار صفقة نتنها هو - ترامب صفقة القرن، بديلاً يطيح بكل ميراث المرجعيات الدولية، وكأنها تقول بامتداد هذا الجديد إلى النظام الدولي نفسه ليكون نظاماً جديداً بثنائية الهيمنة الإسرائيلية - الأميركية وبتصفيق من يدور بفلكهما من حيث توجيه الضغط على الجانب الفلسطيني لاستجلاب موافقته على إلغاء حقوقه وهويته ووجوده.

فكان مع نهاية اليوم الثلاثين من تموز/ يوليو موقف الرئيس «أبو مازن» يتجدد بحسب ووضوح، موقف فلسطين الحقيقة التاريخية الراسخة من إحياء عملية السلام وإعلان الضم، وإن لم يعلن الضم رسمياً فإنه يتعمق واقعياً، وبات أكثر اقتراباً بصيغته الرسمية أحادياً، وبغض النظر عن مصير الأرض المتبقية، لأن جميعها الضفة الغربية بأكملها مستهدفة بالضم مع اقتراب توجه نتنها هو إلى انتخابات جديدة رابعة قبل نهاية

العام بذريعة الموازنة لسنة أو سنتين إخلالاً بما اتفق عليه مع شريكه في الحكم غانتس.. نتناهو لن يخوض الانتخابات القادمة دون ضمّ رسمي، سبق له التعهد بتنفيذه في انتخابات سابقة.

وخلاصة هذا الموقف الوطني الفلسطيني أنه لا حلّ للأزمة الراهنة إلا بإلغاء الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية لمخطط الضمّ مشدداً على أن إحياء عملية السلام يتم بعد ذلك وليس قبله تحت مظلة الأمم المتحدة وليس الرباعية بعقد مؤتمر دولي وعلى أساس مرجعية قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967 والقدس الشرقية عاصمتها مع حل قضية اللاجئين على أساس قرار 194 ومبادرة السلام العربية.

وبذلك، فليست المسألة هي شكل وتوقيت مساحة مضمون بداية الضمّ وما يتبقى بعده إنما في أصل ومبدأ الضمّ المقترن بإنهاء الاحتلال وتمكين الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية من ممارسة السيادة والاستقلال ودون ذلك استمرار الصراع واجتراح أشكال الصمود والنضال..

**القدس: المقاومة والصمود
في وجه الضمّ والتهويد**

في مطلع العام 2021 تعيد المقدسيّة استحضار ما تعرضت له القدس من استهداف احتلاليّ خلال عام مضى، بصورة موجزة من واقع سجلّ اليوميّات المقدسيّة بمفاصلها الرئيسية ذات الدلالة النوعيّة، للتذكير إن نفعت الذكرى، ولإعلاء صرخة القدس جراء ما يستهدفها وتعيشه من واقع الاستباحة الشاملة في عملية تفكيك وإعادة تركيب جديدة تطمس هويتها وصورتها العربيّة والإسلاميّة الأصليّة، وتعيد تقديمها بصورة مهوّدة في مشهد إرهابيّ رسميّ منهجيّ منظمّ، وعلى مسمع ومرأى العالم بأسره، وفي انتهاك صارخ لمبادئه وقوانينه وقراراته وتحدّ لإرادته، وفي ظلّ صمتٍ مطبقٍ وعجزٍ كاملٍ عن المواجهة والتصدي بأضعف الإيمان الغائب، إلّا من صمود الفلسطينيين ومقاومة المقدسيين.

إنّها صرخة القدس تؤثّقها المقدسيّة بهذا التزاماً منها بأن تكون صوتاً للمدينة ومنبراً لها مدافعاً عن هويتها.. عسى أن يبلغ الصوت مداه والقول منتهاه.

لقد شهد العام 2020 تصعيداً غير مسبوق في انتهاكات وإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيليّ في مدينة القدس، حيث استمر تنفيذ مشاريع وخطط تهويد المدينة في الحيز الجغرافيّ والتاريخيّ، والإمعان في تزوير الرواية والإرث الحضاريّ وطمس الهوية العربيّة الإسلاميّة المسيحيّة للمدينة، إلى جانب التهويد الديموغرافيّ

عبر استهداف الوجود الفلسطينيّ، بالاختلاع والتشريد، وبالطرد وهدم المنازل، وسدّ منافذ العيش والسطو على ممتلكات الفلسطينيين، إضافة إلى استمرار بناء المستوطنات وإقامة مشاريع التهويد داخل الأحياء الفلسطينيّة، واستهداف المقدسات المسيحيّة والإسلاميّة.

كان ذلك التصعيد غير المسبوق متسارعاً في ظل جائحة كورونا، إذ تعمّدت سلطات الاحتلال إهمال تقديم الرعاية والخدمات الطبيّة للمقدسين من الوباء، رغم أنّ سلطة الاحتلال مسؤولة عن تقديم تلك الخدمات والرعاية الصحيّة للمواطنين الذين يرزحون تحت سلطتها، في الوقت الذي وضعت العراقيل أمام مؤسسات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في المدينة للقيام بدور فعّال داخل المدينة المقدسة لحماية المقدسين من الوباء، الأمر الذي ساعد على انتشار الوباء في أحياء وبلدات القدس كافة، حيث تصدرت نسبة انتشار الوباء وضحاياه في القدس، وفق الإحصاءات الاحتلاليّة الرسميّة الإسرائيليّة، ما يُسمّى بالوسط الغربيّ في إسرائيل.

فقد كشف عام 2020 عن إطلاق عدة مشاريع تهويديّة خطيرة داخل مدينة القدس، وفي مقدمتها المشاريع الآتية:

1- تمّ إطلاق خطة وصفتها بلدية الاحتلال الإسرائيليّ بـ«التاريخيّة» لمشروع ضخّم هو عبارة عن إقامة بنايات ستستخدم في قطاع التكنولوجيا و«الهاي تيك»، كذلك إقامة حدائق ومكاتب ومبانٍ حكوميّة ومحالّ تجاريّة وفنادق بواقع 250 ألف متر مرّبع لشركات التقنيّة العالية، وحوالي 50 ألف متر مرّبع للتجارة، و50 ألف متر مرّبع للفنادق في حي «وادي الجوز».

كما أنّ المنطقة المهددة بالتهويد ستصبح مقرّاً للشركات تكنولوجيا المعلومات

الاحتلالية بشكل يشبه «وادي السيلكون» التكنولوجي في ولاية كاليفورنيا الأميركية. وحي «وادي الجوز» هو حي سكني شرقي مركز القدس المحتلة، ويُشكل مدخلاً رئيسياً إلى البلدة القديمة في المدينة، وبفضل موقعة الإستراتيجي يُعدّ مركزاً اجتماعياً وثقافياً وتجارياً وصناعياً لشرقي القدس.

وتنفيذاً لهذا المخطط، أصدرت بلدية الاحتلال الإسرائيلي أوامر بإخلاء هذه المنطقة الصناعية التي يعمل في ورشاتها، ومنذ عشرات السنين، مئات المقدسيين، وأمهلت أصحاب المحالّ والورشات ضمن المنطقة الصناعية الوحيدة في المدينة، ستة أشهر من أجل الإخلاء الكامل والنهائي للكراجات ومحالّ البناء والمطاعم وغيرها، والتي قدّرت الغرفة التجارية الصناعية في القدس عددها بـ200 محل تجاري.

وادّعت بلدية الاحتلال في قرارات الإخلاء التي سلّمتها لأصحاب الورشات، أنّها تنوي تنفيذ ما أسمته «مشروع خطة مركز مدينة القدس الشرقية»، على أنقاض هذه المحالّ القائمة على أرض بملكية خاصة في مدينة القدس.

إنّ هذا المشروع الاحتلالي التهويدي الجديد لتغيير طابع وهوية منطقة وادي الجوز، يُضاف إلى المشاريع التهويدية الاحتلالية الإسرائيلية الخطيرة الجاري تنفيذها في إطار «مشروع القدس الكبرى» التي تهدف إلى تزييف وتغيير هوية ووجه القدس وتراثها وطابعها العربي الإسلامي المسيحي، وتهجير أهلها وطمس معالمها، وذلك بتقويض موروثها الحضاري والتاريخي والديني، والذي سيكون في الوقت نفسه مشروعاً لإيجاد التواصل ما بين مختلف البؤر الاستيطانية في حي الشيخ جراح، وصولاً إلى منطقة المصراة، وكذلك خلق تواصل مع المؤسسات الحكومية الإسرائيلية الرسمية.

2- صدّقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدّ القطار الحديديّ التهويديّ السريع الواصل ما بين «تل أبيب» ومدينة القدس، ليصل إلى البلدة القديمة في قلب المدينة المقدسة، إضافة إلى إقامة محطات له في البلدة القديمة. ممّا يعني أنّ بناء نفق سكة الحديد سيكون تحت الأرض في المدينة ليصل إلى تخوم الحرم القدسيّ الشريف، وحيث سيخترق الأحياء العربيّة في القدس من باطن الأرض. هذا فضلاً عن المشروع المُعدّ منذ زمن والمتمثل بإقامة «تلفريك» في القدس، والذي يسير فوق الأحياء العربيّة في القدس وبجوار المسجد الأقصى، ويربط جبل الزيتون بحائط البراق، مروراً بنقاط عدة داخل البلدة القديمة في القدس المحتلة، وحول أسوارها التاريخيّة.

3- مشروع «مدينة داود» الذي تهدد منشآته حي سلوان ومنطقة باب المغاربة، حيث أقامت جمعيات استيطانيّة إسرائيليّة متحفاً توراتياً في سلوان، التي لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن الأقصى من الناحية الجنوبيّة الغربيّة. وقد شُيّد هذا المتحف في منطقة تمنع بلدية الاحتلال في القدس وسلطة الآثار الإسرائيليّة البناء فيها، بدعوى أنّها منطقة تاريخيّة تضم آثاراً من حقبة تاريخيّة مختلفة، إلّا أنّها رغم ذلك لم تمنع الجمعيات الاستيطانيّة من إقامة هذا البناء، الذي سيستخدم لترويج وتسويق تاريخ مزوّر عن المنطقة، ويخدم السياحة التلموديّة الداخليّة والخارجيّة.

4- أقرّت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ مشروع بناء مصعد كهربائيّ يربط البلدة القديمة بساحة البراق وصولاً إلى المسجد الأقصى المبارك، لتسهيل وتسريع اقتحامات الأقصى ووصول الأعداد الكبيرة للمستوطنين من باب الخليل إلى

البلدة القديمة (حارة الشرف) ومنطقة البراق، ومن ثمّ باب المغاربة، وصولاً إلى ساحات المسجد الأقصى المبارك وتدنيس ساحاته.

كما ويتضمّن هذا المشروع التهويديّ حفر نفق عاموديّ في داخل الأحجار الأثريّة لمدينة القدس، بعمق نحو 25 مترًا، على الطرف الشرقيّ من حارة الشرف بالبلدة القديمة، ليصل إلى مستوى ساحة البراق، وكذلك حفر نفق أقيّ بطول نحو 60 مترًا يصل إلى الطرف الغربيّ لساحة البراق، ويجري تنفيذ المشروع على عدة مراحل، حيث شرعت سلطات الاحتلال في نيسان/ أبريل الماضي، بتنفيذ المرحلة الأولى منه. كما وسيخدم المصعد مستقبلًا «القطار الهوائي/ التلفريك» الذي تنوي سلطات الاحتلال تنفيذه، وسيُطلق على المصعد اسم «مصعد باروخ»، نسبة إلى الثري اليهودي «كلاين باروخ» الذي تبنّى مصاريف مشروع المصعد الكهربائيّ.

5- بالقرب من المصعد التهويديّ، أقيم مبنى كبيرٌ داخل ساحة البراق المطل على المسجد الأقصى، ويُستخدم «كمتحف توراتيّ» للترويج للرواية التلموديّة. هذا بالإضافة إلى مشروع آخر يُنفَّذ في الخفاء يطلق عليه «نفق الهيكل»، ويمتد تحت أحياء البلدة القديمة مهددًا سلامتها وبقائها. كما وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ بعمليات تجريف بالقرب من المقبرة اليوسفيّة، وهدم سور مقبرة الشهداء في المدينة لتنفيذ مخطط «مسار الحديقة التوراتيّة» استمرارًا لتزييف وجه المدينة وتغيير الرواية العربيّة الفلسطينيّة.

6- التخطيط لمشروع تهويديّ آخر تمّت تسميته بـ «مشروع مركز شرق المدينة»، والذي تتجاوز رقعته ألف دونم من أراضي القدس الشرقيّة، مستهدفًا الأحياء

العربيّة ومراكز حيويّة في القدس الشرقيّة، منها شارع صلاح الدين التجاريّ الذي يُعدّ بمثابة عصب المدينة، وحي المصراة أحد أحياء المدينة المقدسيّة، والذي يقع خارج أسوار البلدة القديمة، وحي الشيخ جراح الذي يقع وسط القدس الشرقيّة. وبالتالي فإنّ هذا المشروع يُعتبر امتداداً لمشروع «وادي السيلكون» في حي وادي الجوز، الذي تحاول إسرائيل من خلاله استكمال مخططاتها لتهود الأحياء العربيّة السكنية ومنع التوسع العمرانيّ فيها، بتحديد إمكانيات البناء مستقبلاً.

7- صدّقت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ على مشروع يُسمّى «طريق السيادة» لاستخدام المستوطنين وضمان حرية تنقلهم، وربط مستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة على أراضي قرية زعيم بمدينة القدس. يُضاف هذا المشروع إلى جدار الفصل العنصريّ الذي يحاصر قرية الزعيم، وإلى مشاريع شبكة الطرق والمواصلات التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيليّ لفصل التجمعات السكّنيّة الفلسطينيّة في منطقة القدس وجنوب الضفة الغربيّة عن بعضها البعض، ولضمان التواصل الجغرافيّ ما بين المستوطنات ومدينة القدس.

8- بدأت بلدية الاحتلال الإسرائيليّ بتنفيذ مشروع «الشارع الأميركيّ» الذي ينطلق من جنوب شرق القدس، مروراً بمنطقة صور باهر وجبل المكبر، وصولاً إلى حاجز الزعيم، لربط المستوطنات في جنوبي المدينة مع مستوطنة «معاليه أدوميم»، حيث يشمل المخطط القدس من الشرق والغرب ويُعدّ المقطع الأوسط من الشارع الأضخم، ممّا يتطلب المزيد من مصادرة أراضي المقدسيين لتنفيذ المشروع، ومحاصرة الأحياء الفلسطينيّة وتحويلها إلى

كانتونات وسط المستوطنات التي تمّ زرعها في هذه الأحياء الفلسطينية، وربط المستوطنات الشرقية مع وسط القدس بالمستوطنات في غور الأردن شرقاً. كما وسيربط الشارع الأميركيّ مستوطنات جنوب القدس وشرقها بتلك التي في مدينة بيت لحم.

9- اعتماد مشروع يسمى بـ«مشروع تسوية الأراضي»، والذي تعمل دولة الاحتلال على تطبيقه في مدينة القدس ومناطق «ج». يهدف هذا المشروع إلى مصادرة ما تبقى من الأرض الفلسطينية في المدينة من خلال تصفية أراضي المقدسيين عبر ما يسمى بـ«قانون أملاك الغائبين» وأراضي المواطنين المهجّرين قسرياً من القدس وتسجيلها باسم دولة الاحتلال، علماً أنّ هذا القانون هو قانون أقرّه الكنيست عام 1950، «يشرعن بموجبه الاستيلاء على الأراضي والممتلكات التي تعود للفلسطينيين الذين هجروا».

إنّ تفعيل هذا القانون في القدس المحتلة يعني محاولة إضفاء الشرعيّة على مصادرة مختلفة للأملاك التي تمّ تزييف ملكيتها، الأمر الذي سيضع المقدسيين أمام تحدٍّ كبير لتسجيل أراضيهم وأملاكهم. وقد أكدت مصادر فلسطينيّة أنّ الاحتلال بموجب ذلك سيسلب نحو 58 ألف وحدة وقطعة أرض، بحيث يُبقي ما نسبته 12 % من مساحة القدس للفلسطينيين و88 % لليهود.. ومن الجدير ذكره أنّ الاحتلال قد طبّق هذا القانون بعد احتلاله القدس الشرقيّة عام 1967، حيث استولى على مئات المنازل والعقارات بذريعة أنّها أملاك لغائبين.

ويُشار أيضًا إلى أنّ رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيليّ قد أعلن عن رصد 200 مليون شيكل لتهويد مدينة القدس، وأصدر تعليماته لبلورة خطة لتعزيز مكانة القدس

لدى اليهود، مضيئاً إنه «في زمن كورونا من المهم أن تبقى القدس على سلم أوليات إسرائيل».

10- تصعيد وتسريع مخططات تقسيم الأقصى، فقد شهد العام 2020 اقتحامات مكثفة وتدنيساً غير مسبوق ومسيرات استفزازية في المسجد الأقصى المبارك من قبل مسؤولي سلطات الاحتلال الإسرائيلي وآلاف المستوطنين، في الوقت الذي صعدت فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على المصلين، حيث بلغ عدد المقتحمين للأقصى 18,526 متطرفاً. كما وشهد العام 2020 تكثيف سياسة الإبعاد عن المسجد، حيث تم إصدار 375 قرار إبعاد معظمها لحراس المسجد.

كذلك تم تقديم خطة للحاخامية الكبرى، وبدعم من الأحزاب اليمينية، لإغلاق المسجد الأقصى وساحاته لأيام معينة أمام المصلين المسلمين، كي تكون خاصة باليهود لتأدية طقوسهم التلمودية، تنفيذاً لمخطط التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى المبارك.

وفرضت محكمة الاحتلال قراراً يقضي بإغلاق مصلى باب الرحمة لتنفيذ مخططاتها التهويدية للحرم. كما وأطلقت ما تُسمى جماعة «طلاب لأجل الهيكل»، في عام 2020، حملة لتهويد المسجد الأقصى تحت عنوان «جبل الهيكل بأيدينا». تهدف هذه الحملة إلى جمع أكبر عدد من المشتركين في هذه الجماعة، وجمع التبرعات المالية لدعم برامج وطباعة المنشورات وتوزيع الكتيبات على المقتحمين ونشر الأفكار التهويدية للأقصى. وتستمر هذه الجماعة المتطرفة بالدعوة لتنفيذ اقتحامات كبيرة ونوعية للمسجد، وتنظيم حملة تهويد دعماً لقرار سلطات الاحتلال بإغلاق مصلى باب الرحمة.

كما وحاولت خلال العام 2020 السيطرة على الساحة الشرقيّة من الأقصى لتحويلها إلى مدرسة توراثيّة دائمة. وطالب المستوطنون بقضاء كامل الفترة المتاحة للاقتحامات في تعلم «التوراة» وتعليمها في الساحة الشرقيّة للمسجد الأقصى، بحيث يصبح دوام المدارس الدينيّة اليهوديّة داخل المسجد لمدة خمس ساعات يوميًا، للبدء بتحويله مركز تدريس، تمهيدًا لإدخال الكتب ولفائف التوراة والكراسيّ، في إطار التخطيط المحموم لتقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا واقتطاع ساحته الشرقيّة، وصولًا إلى طلب هذه الجماعات رسميًا من سلطة الاحتلال العمل على تفكيك قبة الصخرة تمهيدًا لبناء الهيكل المزعوم، حيث منعت سلطات الاحتلال إدارة الأوقاف من إجراء أي أعمال صيانة للقبة المشرفة.

11- تسريع تنفيذ المخططات الاستيطانيّة، حيث شهد العام 2020 تسارعًا وتضاعفًا كبيرين في الاستيطان في مدينة القدس، فتمت الموافقة على مخطط لبناء 17700 وحدة استيطانيّة جديدة في المدينة، بالإضافة إلى المصادقة على بناء 2200 وحدة استيطانيّة جديدة في جبل أبو غنيم ومنطقة بيت صفافا. وتمّ الإعلان أيضًا عن خطة تهدف لإقامة حي استيطانيّ على أراضي مطار القدس الدوليّ «مطار قلنديا» الفلسطينيّ، وعن مناقصات لبناء 1547 وحدة استيطانيّة إضافيّة في مستوطنات مقامة على أراضي المدينة. كما وتمّ الكشف عن مشروع استيطانيّ على أراضي جبل المكبر بواقع 410 وحدات استيطانيّة ومرافق عامة وفندق 100 غرفة. وأصدرت محكمة الاحتلال قرارًا بالاستيلاء على قطعة أرض في منطقة وادي الربابة بحي سلوان في القدس، لاستخدامها مقبرة لليهود. هذا إلى جانب آلاف الوحدات الاستيطانيّة الأخرى في مستوطنة

«معاليه أدوميم» في إطار المخطط الاستيطاني E1.

12- تكثيف هدم المنازل الفلسطينية، فقد شهد العام 2020 زيادة في عمليات الهدم التي وصلت إلى 200 % عن العام الماضي، حيث تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الهدم كإحدى وسائل التهجير القسري، إذ قامت بهدم 170 منزلاً في محافظة القدس، بينها 38 أُجبر أصحابها على هدمها ذاتياً لتفادي الغرامات الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وإخطارات أخرى بهدم 105 منازل. هذا بالإضافة إلى إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارات بطرد مئات الأشخاص من بيوتهم وتسليمها إلى جمعيات استيطانية متخصصة في تهويد المدينة.

13- زيادة جرائم القتل والاعتقال، فقد تمّ رصد أكثر من 3500 حالة اعتقال، شملت العديد من المسؤولين. كما وتمّ رصد استشهاد ستة فلسطينيين في المدينة خلال العام 2020.

14- إغلاق المؤسسات الوطنية، حيث شهد العام 2020 استهدافاً كبيراً واعتداءات متتالية على المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمراكز الثقافية لمحاربة الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية بهدف تهويد القدس. حيث أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العام على إغلاق ما يزيد على 32 مؤسسة فلسطينية في مدينة القدس.

ولا شك بأنّ تحالف إدارة ترامب المنصرفة، مع سلطات الاحتلال واليمين الصهيوني الحاكم، ذلك التحالف غير المسبوق في وحدة الهدف، كما السياسات والمشاريع والإجراءات: قد وفّر الحاضنة والمظلة لتسريع وتوسيع نطاق تنفيذ تلك

المخططات التهوديّة، بمثل هذه الطبيعة والحجم من الشراكة العدوانيّة ما بين نتنياهو وترامب، وكأتمّها في سباق مع الزمن لتصفية القضية الفلسطينية.

لكن، انطلاقاً من القدس التي لا معنى لفلسطين دونها بكلّ ما تمثله القدس من مكانة كانت، وسوف تبقى، قلب فلسطين وجوهر قضيتها لأنّها ببساطة واختصار عاصمة دولة فلسطين المستقلة الآتية رغم كلّ التحديات والمشاريع والمخططات التي لم ولن تنال والفلسطينيون في أكنافها يصمدون ويقاومون ويطورون هويتهم وقدراتهم على البقاء والتجدد بالتضحية والوفاء للعهد. ونشير في هذا المقام بتقدير واعتزاز إلى جهود المقدسيّين المباركة في التصدي لمشروع مركز مدينة القدس الاحتلاليّ، عن طريق شطبه وإلغائه في إطار نضالهم ومقاومتهم ودفاعهم المشروع عن هويّة مدينتهم وعاصمة دولتهم الآتية.

لقد كان العام 2020 من الأعوام الأكثر خطورة وتهديداً للقدس كما للقضية الفلسطينية في حقول السياسة وأرض الميدان، وخاصة منها مشاريع الضم والاستيطان؛ حيث إنّ شعب فلسطين وقيادته كانا عند رهان القدس والأمة صموداً وبسالة في مواجهة التحديات برفض صفقة القرن ومشتقاتها من برامج ومشاريع تصفويّة رغم كلّ ظروف الضغط والتهديد وأشكال الحصار والابتزاز.

وها هي إدارة ترامب تسقط سقوطاً مدوياً ومعها صفقتها ومشاريعها التصفويّة، وتسقط معها رهاناتها لتنهيار منظومة التحالف المعادي والمتآمر على قضية الشعب الفلسطينيّ المقدسة التي بدأت اليوم مع ترامب وصفقة القرن، وغداً مع نتنياهو وصفقة إسرائيل الكبرى وقانون القومية لتنهيار قيود الحصار والإقصاء والاستهانة بالشعب الفلسطينيّ الأبّي وقضيته العادلة، ويستعيد الشعب وقيادته

من جديد زمام المبادرة في المجالات السياسيّة والدوليّة والعلاقات الشنائيّة إقليميّاً ودوليّاً، بما يُعيد تصويب مسار عملية سلام جادة طبقاً لمرجعياتها ومضامينها المتمثلة بقرارات الشرعيّة الدوليّة ومبادرة السلام العربيّة برعاية أمميّة لتحقيق حلّ الدولتين.

كما في مجالات العمل الوطنيّ الداخليّ، خاصة بتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام وتجديد الشرعيات الدستوريّة لتعزيز وحدته في مواجهة الاحتلال وتوفير مقومات الصمود، وفي مقدمة ذلك وعلى رأس الأولويّات في مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينيّة الأبدية.

وقد جاء عام 2021 ليُمثّل صفحة جديدة مُضيئة متوّجة بالإنجازات الدبلوماسية الفلسطينيّة التي أثبتت قدرتها على التكيّف مع التحديات والظروف الاستثنائيّة لتستمر في الدفاع عن ثوابتها، على الرغم ممّا عصف بها، حتى تلك المرتبطة بتبعات تفشي جائحة فيروس كورونا.

ففي الشأن الداخليّ، عرف المشهد السياسيّ الفلسطينيّ توافق حركتي فتح وحماس مع عدد من فصائل المقاومة الفلسطينيّة على إجراء انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة خلال ستة أشهر، في خطوة تسعى لإنهاء الانقسام المستمر لما يقرب من 13 عاماً باتجاه ترميم البيت الفلسطينيّ، وتحقيق الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة في نهاية المطاف، حيث أصدر الرئيس محمود عباس، المرسوم الخاص بتحديد موعد الانتخابات التشريعيّة في 22 مايو/ أيار، والرئاسيّة في 31 يوليو/ تموز، والمجلس الوطنيّ في 31 أغسطس/ آب من العام الجاري.

إلى جانب ذلك، ورغم شحّ الموارد المتاحة، سجّلت القيادة الفلسطينيّة

نموذجاً فريداً في مسيرة مواجهة وباء كورونا، بمعايير دولية شهدها الجميع، كما واستطاعت التحكم فيها والتقليل من تداعياتها على مختلف المستويات. كذلك استطاعت القيادة الفلسطينية تجاوز الأزمة المالية الأصعب في تاريخها بعد صمود بطوليٍّ يُحسَبُ لها رغم انعكاساتها السلبية على مجمل الوضع الفلسطيني، ولاسيما في ملف الرواتب.

أما بشأن العلاقات العربية، فقد عادت الأهمية والمركزية للقضية الفلسطينية مرة أخرى وبقوة فاعلة مع مصر والأردن والرباعية الدولية ومجموعة ميونخ، للحفاظ على وجود عملية سلام فعلية تقود إلى دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. كما أنّ المصالحة الخليجية العربية مصلحة فلسطينية بامتياز، وهذا ما عكسه بيان قمة العلا الذي أعاد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وعدالتها، وضرورة نيل حقوقها وفق القرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

كذلك هي الحال في الشأن الدولي مع مجيء الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة جون بايدن، والذي تربطه بالسلطة الفلسطينية علاقات جيدة، حيث ستطوى صفحة القطيعة والضغوطات وتُجَدَّد الاتصالات والتواصل والترتيبات، سواء منها ما يتعلق بالعلاقات الثنائية وترتيب الوضع الفلسطيني، أم بالموقف السياسي المتمثل بالعودة إلى الأسس المتفق عليها، وفي مقدمتها حلّ الدولتين والقدس عاصمة للدولتين، والاتفاق على عدم مشروعية الاستيطان.

وقد أعلنت الخارجية الأميركية بتاريخ 2/ 1/ 2021 أنّها ستستأنف إرسال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين. كما ويأتي قرار الإدارة الأميركية هذا تجاه القضية الفلسطينية متضمناً رؤيا حلّ الدولتين وإدانة ورفض الإجراءات الأحادية

كالاستيطان والضمّ وهدم البيوت، وفتح مكتب المنظمة في واشنطن وعودة الدعم المالي للسلطة وخاصة للأونروا، وما يعنيه ذلك من إبطال وتجاوز لكل ما حاولت صفقة القرن تكريسه وفرضه لتصفية القضية الفلسطينية.

أما في إسرائيل، فيبدو أن هناك انزياحاً كاملاً نحو اليمين الذي فقد قدرته على التأثير الخارجي بسقوط ترامب، الأمر الذي انعكس على وحدته، وسرعان ما تمّ الإعلان عن انتخابات رابعة وانقسامات سياسية في صفوفه، ستقود في نهاية المطاف إلى تفكك جبهة اليمين المتطرف وحكومة المستوطنين بإلحاق الهزيمة بنتنياهو ومعسكره الإرهابي.

وبناءً على ما سبق، بات على القيادة الفلسطينية أن تؤسس بما حققته من مكتسبات، ومركزة على قدرة الشعب الفلسطيني وإمكاناته، لكسر المعاناة بمواجهة تحديات المرحلة القادمة. ولعل الحفاظ على الأرض، ومواجهة الاستيطان سيكونان من أولويات متطلبات المرحلة بتكوين جبهة دولية لصياغة آلية تمنع الاستيطان، بل وتعمل على تفكيكه والتركيز على توسيع جبهة المعركة الدبلوماسية والقانونية، في مواجهة الصلف الإسرائيلي والسيطرة الاستعمارية بالقوة ضمن المعركة والمجابهة القائمة ميدانياً، بتوسيع وتأصيل نطاق المقاومة الشعبية.

وفي القلب من هذا البرنامج المقاوم تعزيز صمود القدس والمقدسين ومدّهم بكل أشكال ومتطلبات تعزيز الصمود والتمسك بهويتهم ومقاومتهم لسياسات التهويد والضمّ، من موقع الثقة والاعتدال على إفشال وإسقاط كلّ مفاعيل صفقة القرن ومشاريع التهويد التي تجري تحت ظلّها، لتبقى القدس عربية رغم أنف الاحتلال وعاصمةً لدولة فلسطين الحرة المستقلة، وما الانتخابات الوطنية الوشيكة إلّا مدخل

لتكريس مكانة القدس الفلسطينية كعاصمة، كقضية محورية في برنامج العمل الوطني وتجديد الشرعيات وترتيب البيت الداخلي في المشهد الفلسطيني وعلى رأس جدول أولويات برنامجه الوطني المقاوم لإنهاء الاحتلال.. وفي القلب من هذا المشهد والبرنامج عاصمة دولة فلسطين وقلب فلسطين مدينة القدس.

**ما بعد وأبعاد المكتب التجاري البرازيلي
في القدس**

في خطوة متوقعة، انضمت البرازيل رسمياً لمحاولات الإدارة الأميركية المتكاملة مع المخططات الإسرائيلية لإضفاء شرعية دولية زائفة وموهومة على ضم القدس لكيان الاحتلال واعتبارها عاصمة لإسرائيل.

تلك المخططات التي تواصل تنفيذها استيطاناً وتهويداً وأسرلة للقدس منذ أكثر من خمسين عاماً بتشريعات إسرائيلية احتلالية عنصرية تؤطر المراحل التي واكبت تنفيذ تلك المخططات والمشاريع، وصولاً إلى الاعتراف الأميركي ونقل السفارة الأميركية إليها، وما مارسه الإدارة الأميركية من ترغيب وترهيب لدول أخرى وابتزازها لنقل سفاراتها إلى القدس، في إطار مواصلة المشاريع الإسرائيلية التي تستهدف القدس بالانتقال إلى مرحلة جديدة تتمثل في العمل لإضفاء مشروعية دولية على إجراءات الاحتلال تدعيماً وتكريساً لتلك الإجراءات وتحقيق أهدافها.

وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2019، افتتحت البرازيل مكتباً تجارياً لها في القدس كجزء من سفارتها في تل أبيب وامتداداً لهذه السفارة إلى القدس بإدارة وكالة التصدير والاستثمار البرازيلية APEX (وفي ذلك إشارة مهمة) بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والنائب الاتحادي إدوارد بولسونارو نجل الرئيس البرازيلي رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب.

هذه الخطوة البرازيلية التي تم الإقدام عليها رغم كل الجهود العربية والفلسطينية التي بذلت لثني البرازيل عن اتخاذها، وعلى الرغم من بعض التمنيات أو التقديرات التي رأت فيها بديلاً أقل ضرراً من نقل السفارة إلى القدس لم تتوقف عند حدود المكتب التجاري رغم أهميته وخطورته فحسب، بل تعدت ذلك ليكون المكتب التجاري جزءاً لا يتجزأ من سفارة البرازيل في تل أبيب ولعله امتداد لتلك السفارة إلى القدس.

والأهم أن نجل الرئيس الذي افتتح المكتب التجاري أعلن بكل وضوح وبصورة رسمية أن افتتاح المكتب ليس إلا الخطوة الأولى نحو النقل النهائي للسفارة، وذلك ما عاد وأكدّه الرئيس البرازيلي نفسه، وتنقل صحيفة TRIBUNA بتاريخ 2019 / 12 / 21 عن الرئيس البرازيلي - بعد صدور الموقف العربي من المكتب التجاري بالقدس - تجديد وتأكيد التزامه بنقل السفارة البرازيلية إلى القدس، إذ يقول:

هذه رمزية للشعب الإنجيلي، ويضيف: لقد تحدثت إلى جميع الدول الإسلامية لم يعارض أحد 100 بالمئة كان هناك أشخاص حذرون.. وعلى نحو الرئيس البرازيلي، وأكد العديد من المسؤولين في الحكومة البرازيلية في العديد من المناسبات أن افتتاح المكتب التجاري خطوة باتجاه نقل السفارة بالمعنى الذي يؤكد النقل التدريجي لسفارة البرازيل إلى القدس.

لا شك بأن هذه الخطوة البرازيلية تأتي مخالفة أو انتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - وخاصة القرار 478 لعام 1980 - التي تعتبر كل إجراءات إسرائيل التي تستهدف تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها لاغية وباطلة، وتطالب دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

ولا شك أيضًا بأن الخطوة البرازيلية كما سابقتها المتمثلة بالخطوة الأميركية أو غيرها من دول محدودة، أقدمت على مثلها، هي مواقف وخطوات باطلة لن تحدث أثرًا أو ترتب حقًا في المنظومة القانونية وقواعد المشروعية الدولية الراسخة بشأن القدس الشرقية وكونها جزءًا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة لسنة 1967.

غير أن مؤشرات في واقع العلاقات الدولية تتحرك باتجاه مغاير، هذه المؤشرات التي لا ينبغي التقليل من أهميتها وخطورة تفاعلاتها في معرض التعامل معها، بالمسؤولية والفعالية التي تقتضيها، بكل آثارها وانعكاساتها، خاصة في نطاق المخططات الإسرائيلية الأميركية لشرعنة احتلال وضم القدس وطمس هويتها وتصفية مصيرها، وذلك بشرعنة الواقع الاحتلالي القسري وإن كان بإجراءات وقرارات غير شرعية.

ولأن القدس ليست مدينة عربية عريقة محتلة فحسب، وليست عاصمة لدولة فلسطين المستقلة الآتية فقط، بل وأيضًا وفي مقدمة ما تقدم أنها مكون هوية وعقيدة امتداد تاريخ وحضارة كانت وهي اليوم رغم الاحتلال وسوف تبقى بكل القيم التي تمثل والمعاني التي تحمل خط الأمة الأحمر الذي لا تفريط فيه أو مساومة عليه وقلب فلسطين الوطن والقضية، وطن الشعب الفلسطيني وقضية الأمة العربية المركزية وأولوية أولوياتها أيًا كانت الظروف وعلى أي حال كانت الأحوال.

ما يوجب، بل يحتم، ليس فقط اتخاذ الموقف اللازم المقترن بالإجراءات العملية التي ترتقي إلى مستوى جسامته الأمر وما يمثله من تهديد وخطورة على القدس، بل بإعادة النظر بالمواقف والقرارات المتخذة سابقًا لمواجهة مثل هذه الخطوات والتصدي لها حتى لا يفتح الباب واسعًا أمام المزيد من الدول للإقدام على مثل هذه الخطوة.. الأمر الذي يؤكد بوضوح فشل كل الجهود لثني البرازيل عن الإقدام على خطواتها

بافتتاح المكتب التجاري.

وجميعنا يدرك أن هذه الخطوة البرازيلية غير القانونية تمثل فيما تمثل اعتداءً مباشرًا على الحقوق الفلسطينية والعربية وانتهاكًا صريحًا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعتبر إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف القدس ومعالمها وهويتها إجراءات باطلة ولاغية، وتطالب دول العالم بعدم الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل أو نقل سفارتها إليها.

إن هذا الإجراء البرازيلي يشكل دون أدنى شك تطورًا خطيرًا مرفوضًا ومدانًا، وهو تحول نوعي في مواقف البرازيل التاريخية إزاء القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، حيث كانت البرازيل من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية ولطالما عبّرت عن مواقف الدعم والتأييد لحقوق الشعب الفلسطينية العادلة وعن تمسكها بالقانون والشرعية الدولية أساسًا لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة بما يعبر عن قيم ومبادئ الشعب البرازيلي الصديق، وعن عمق وطبيعة الروابط وعلاقات الصداقة العربية البرازيلية المتينة. وأنه يؤسفنا أشد الأسف مثل هذا التراجع، ولعله الانقلاب في الموقف الرسمي البرازيلي وما سيلحقه من ضرر بتلك العلاقات.

وإذ نشدد على الإدانة والرفض القاطع لهذا القرار لنلفت النظر إلى تداعياته والآثار المترتبة عليه بكل ما ينطوي عليه من استهتار بإرادة المجتمع الدولي وبالروابط والعلاقات العربية البرازيلية، وانحياز سافر للعدوان وتدمير أي فرص للسلام.

لندعو البرازيل إلى ضرورة التراجع عنه وتصويب الموقف، فعودة إلى الحق أولى من التهادي في الباطل، غير أن بعض المواقف والتصريحات البرازيلية الرسمية تتهاذى في

الباطل، إذ تؤكد على استكمال خطوة افتتاح المكتب التجاري في القدس بنقل السفارة البرازيلية إليها في تحدٍّ صارخ في المقام الأول للموقف والإرادة العربية.

هذه الإرادة المدعوة اليوم للمضي قدماً في متابعة تنفيذ ما أقرته واعتمدته للتصدي لهذه الخطوة أو مثيلاتها بتنسيق وتركيز الجهد العربي المشترك، إذ تبقى مواقف دول العالم من الحق العربي الفلسطيني بمدينة القدس معيار المواقف ومضامين العلاقات العربية مع تلك الدول في نطاق المشترك الذي يجمع الإرادة العربية والدولية من مبادئ وأسس قانونية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقدس وبالقضية الفلسطينية.

ولأنها القدس عنوان القضية الفلسطينية وبدعوة من دولة فلسطين تقاطعت مع مواقف الدول أعضاء الجامعة العربية على جناح السرعة، فكان هذا التنادي العربي الجماعي العاجل لانعقاد دورة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2019 مستحضراً مجموعة المواقف والقرارات العربية في مجالس الجامعة المنعقدة على مستويات متعددة، في مقدمتها على مستوى القمة وآخرها قمة القدس في الظهران وقمة تونس للدفاع عن القدس والتصدي لما تتعرض له ويستهدفها من إجراءات ومخططات إسرائيلية احتلالية، تدعم بقرارات وإجراءات شرعية باطلة تكميلية منذ قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأميركية إليها، ذلك القرار الباطل الذي رفضته باستثناء قلة دول العالم بأسره.

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، برئاسة جمهورية العراق.

تباحث المجلس في المواقف والإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها لمواجهة قيام جمهورية البرازيل بعمل أحادي وغير قانوني، من خلال فتح مكتب تجاري دبلوماسي لها في مدينة القدس، في مخالفة فاضحة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية لمدينة القدس.

أعاد المجلس تأكيده على جميع قراراته وبياناته المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وإدانته ورفضه لأي قرار يخلّ بالمكانة القانونية لمدينة القدس، ورفضه وإدانته لجميع الخطط والسياسات الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية التي تستهدف المدينة المقدسة وأهلها وهويتها العربية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، بما يشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و 267 (1969) و 476 و 478 (1980).

وأكد المجلس على ما يلي:

1- إدانة ورفض قيام جمهورية البرازيل بفتح مكتب تجاري دبلوماسي لها في مدينة القدس، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية والتاريخية لمدينة القدس، واعتبار هذا الإجراء الأحادي غير القانوني، انحيازاً للاحتلال الإسرائيلي ودعماً لسياساته غير القانونية الهادفة إلى السيطرة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. والتحذير من التوجهات التي يعبر عنها الرئيس البرازيلي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب البرازيلي، بشأن نوايا الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة البرازيلية إليها.

2- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و 478 لعام (1980)،

وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس «الاتحاد من أجل السلم»، رقم (2017) A/RES/ES-10/19، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس.

3- التعبير عن الأسف البالغ من قيام الحكومة البرازيلية بتغيير مواقفها التاريخية الملتزمة بالقانون الدولي، والداعمة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها تغيير في نمط تصويت البرازيل على قرارات القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. والتحذير من أن هذا التغيير السلبي في السياسة الخارجية البرازيلية تجاه القضية الفلسطينية العادلة، من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً بالعلاقات والمصالح المشتركة العربية- البرازيلية، السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.

4- إعادة التأكيد على اعتزام الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة؛ السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، لمواجهة أي قرار من أي دولة من شأنه الإخلال بالمكانة القانونية لمدينة القدس، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة، ومتابعة تنفيذ «خطة العمل المتكاملة لمواجهة قرار الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل سفاراتها إليها»، وتطبيق هذه الخطة في إطار مواجهة الخطوة البرازيلية غير القانونية بفتح المكتب التجاري البرازيلي في مدينة القدس.

5- تمشين جهود مجلس السفراء العرب في البرازيل، ودعوته لمواصلة تحركه لدى الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية في البرازيل، لإبلاغهم رفض جامعة

الدول العربية لمثل هذه الخطوات الأحادية غير القانونية. ودعوة البرلمان العربي والجالليات ومنظمات المجتمع المدني العربية إلى التحرك العاجل لتحقيق أهداف هذا البيان.

6- الدعوة للتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والمجموعات الإقليمية والدولية بشأن أهداف هذا البيان.

7- التعبير عن الامتنان والتقدير لمواقف الدول وكذا الجهات البرازيلية التي ترفض المساس بالمكانة القانونية لمدينة القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وفي هذا السياق يعبر المجلس عن ترحيبه وإشادته بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر مؤخراً بشأن تجديد تفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لمدة ثلاث سنوات.

مع كامل الاحترام والتقدير لهذا التفاعل العربي السريع ولهذا الموقف العربي الجماعي من خطوة البرازيل غير أنه لا يكفي. وبالإمكان رغم كل عوامل الضعف العربي الراهن بلورة الموقف الأكثر تأثيراً وقوةً للتعاطي مع خطورة الموقف البرازيلي وما قد يتلوه أو يتبعه من مواقف مماثلة لدول أخرى وهي ترى هذا الضعف بالموقف العربي.

إن موقفاً يليق بمكانة القدس وعمق الالتزام القومي العربي بقضيتها كجوهر للقضية الفلسطينية، قضية الأمة المركزية، ينبغي له أن يتجاوز سقف الموقف السياسي على أهميته وضرورته إلى الإجراء العملي، أخذاً بعين الاعتبار ومستذكراً قرارات قمة عمان لسنة 1980 بشأن القدس واحتمالية نقل أي سفارات إليها تحت طائلة قطع العلاقات الدبلوماسية العربية مع تلك الدول، وإن تعذر، فيكفي الإشارة إلى أن

حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية يتجاوز سبعة عشر مليار دولار لصالح البرازيل، بينما لا يتجاوز تبادلها التجاري مع إسرائيل سبعمائة مليون دولار.. فهل من توظيف لهذا البعد التجاري لحماية القدس والمصالح العربية، وخاصة أن الاستيراد العربي بنسبة كبيرة من البرازيل يختص بالزراعة والغذاء أكثر مما تتوقف عليه مصالح حيوية لا يمكن الاستغناء عنها.. ووفقاً لمصادر برازيلية رسمية نشرتها جريدة OPINIA ENOTICA في كانون الأول/ ديسمبر 2019 تعد البرازيل شريكاً تجارياً للدول العربية وهي من أكبر الدول المصدرة للحوم في العالم، 45 بالمئة من صادراتها من الدواجن واللحوم تحمل الختم الحلال، إذ تصدر للدول العربية.

في عام 2017 سجلت البرازيل فائضاً قدره 1, 7 مليارات دولار في تعاملها مع الدول العربية، في حين سجلت مبلغ 419 مليون دولار عجزاً في التبادل التجاري مع إسرائيل.

في كانون الثاني/ يناير من هذا العام، سجلت البرازيل رقمًا قياسيًا في الصادرات إلى الدول العربية، إذ يبلغ إجمالي الصادرات خلال هذا الشهر 2, 1 مليار دولار ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 18 بالمئة مقارنة مع شهر كانون الثاني/ يناير 2018 وأفضل أداء في السنوات العشر الماضية، وأكثر الموارد مبيعاً كانت لحوم الدواجن.

بمعنى أن الميزان التجاري وارتفاع نسبة الاستيراد كانت تزداد وترتفع مع الوقت نفسه الذي كانت فيه الاستعدادات البرازيلية تمضي قدمًا لافتتاح المكتب التجاري كخطوة على طريق نقل السفارة البرازيلية إلى القدس، فهل من مراجعة عربية لهذا التبادل؟

ما لم تتأثر مصالح البرازيل وبصورة ملموسة، فلن تراجع موقفها أو تتراجع عن خطواتها، ويصبح الموقف السياسي دون تدابير عملية وفعالية مبرراً إضافياً لاستكمال نقل السفارة البرازيلية وربما غيرها من سفارات دول أخرى. فماذا نحن فاعلون؟



كتدرايئه سانتا جورج في القدس

القدس بين شواهد التهويد وشواخص التهديد

بعيدًا عن السياسة الإنشائية أو التحليلية، وبعيدًا عن البلاغة والمواقف السياسية، عن البيانات، والإعلانات، والقرارات الدورية، القريبة والبعيدة، تفتح «المقدسية» نوافذها، على شواهد الواقع المعاش في القدس اليوم: حيث يستمر الصمود والمقاومة، واجتراح مختلف أشكال وإبداعات النضال، وتسخير كلّ الطاقات الممكنة لوقفه أبناء القدس وفلسطين في مواجهة التصعيد والتسريع الإسرائيلي الممنهج والمعلن في تنفيذ تشريع ومخططات الاحتلال لاستكمال بناء الواقع المفروض بالقوة، استيطانًا وتهويدًا للمدينة في وضوح النهار.

وعبر تلك النوافذ، تعرض «المقدسية» الوقائع المحددة، لشيء من مجريات الاقتلاع والتهجير والاستيطان، لنرى بأمر العين ونسمع بالأذن المباشرة، فصول الحرب الإسرائيلية المعلنة على القدس، بكلّ ما فيها ولها، وكل ما له صلة بعروبة القدس، وهي الحرب التي تزداد كل يوم حدةً وشراسةً، اتساعًا وامتدادًا، لتجابه هذه الحرب الشرسة، خارج دوائر الصمود المقدسي العظيم، بالبيانات والتصريحات والقرارات. فأمام شواهد التهويد لا تسمع إلا الوعيد ولا ترى غير التهديد. وهذه بعض مشاهد تلك النوافذ:

النافذة الأولى: اقتحام الأقصى في عيد الأضحى

صبيحة يوم عيد الأضحى المبارك (بتاريخ 11 / 8 / 2019)، تقوم سلطات الاحتلال

بتحويل باحات المسجد الأقصى إلى ساحة حرب، بعد مهاجمة آلاف المصلين بالقنابل الصوتية والأعيرة المطاطية والضرب بالمراوات وكعوب البنادق، وملاحقتهم في باحات المسجد الأقصى وأروقه، لتأمين اقتحامات المستوطنين في ذكرى ما يسمى «خراب الهيكل»، بقرار من رئيس وزراء الاحتلال وقائد جيش الاحتلال بالمدينة.

قوات الاحتلال وكبار الضباط والمسؤولين في شرطة الاحتلال، تعتدي على المصلين المرابطين عند باب المغاربة «عقب انتهاء صلاة وخطبة عيد الأضحى»، ليمتد الاعتداء إلى كل الموجودين في المسجد وإخراجهم بالقوة من كل الأبواب، ومحاصرة المصلين داخل المصلى القبلي وإغلاق الأبواب بالسلاسل الحديدية، وتنفيذ اعتقالات في الساحات، واستمر الحال على ذلك منذ ساعات الصباح الأولى حتى ساعات بعد الظهر.

في سابقة خطيرة، ولأول مرة منذ احتلال مدينة القدس عام 1967، اقتحم ما يزيد على ألف وسبعمائة وخمسين مستوطنًا المسجد الأقصى بقيادة الحاخام المتطرف يهودا غليك، بحجة إحياء ما يسمى «ذكرى خراب الهيكل» تحت حماية شرطة الاحتلال، بعد صلاة عيد الأضحى المبارك مباشرة، تلك الصلاة التي شارك فيها نحو 100 ألف مصلٍّ جاؤوا لمنع اقتحام المستوطنين الذي شاع خبره وصدّهم عنه، وقد سمحت شرطة الاحتلال رغم ذلك لقطعان المستوطنين باقتحامه، وسط مواجهات مع المصلين، أسفرت عن إصابة خمسة وستين مواطنًا بالأعيرة المطاطية وقنابل الغاز والصوت، بينهم نساء وأطفال.

واستخدمت شرطة الاحتلال أثناء عمليات الاقتحام والتي امتدت لساعات بعد الظهر، وشارك فيها عضوا الكنيسة المتطرفان «يهودا غليك وأوري آرئيل»، أجهزة

تشويش إلكترونية، وذلك لمنع نقل الأحداث الجارية بالصوت والصورة، وسبق ذلك تسيير المستوطنين لمسيرات استفزازية في منطقة باب العامود وباب حطة، حيث قابل المقدسيون تلك المسيرات بتكبيرات العيد، ما دفع الشرطة الإسرائيلية للاعتداء عليهم وتفريقهم.

وفي السياق، أعلن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي «جلعاد إردان» تبني حكومته فرض التقسيم المكاني والزماني في الأقصى، من خلال السماح للمستوطنين بالصلاة بشكل جماعي داخل مكان مغلق أو مفتوح، في الأوقات التي يريدونها، ويقصد بذلك مصلى باب الرحمة، الذي اقتحمته شرطة الاحتلال مرتين خلال شهر آب/ أغسطس 2019، وأخرجت منه بعض أثاثه، من خزائن وقواطع خشبية، وقامت بسرقة حجر أثري من على سطحه، واقتحم المسجد الأقصى خلال شهر مضى نحو (4183) ما بين مستوطن وطلاب معاهد تلمودية وموظفي آثار ومخابرات، بعضهم من أنصار بناء «الهيكل» المزعوم من خلال ارتدائهم ملابس مرسوماً عليها هدم قبة الصخرة وبناء «الهيكل»، ويعتبر هذا أعلى رقم مسجل لاقتحامات الأقصى منذ مطلع العام.

فيما قوبلت تصريحات وزير «الأمن الداخلي» في حكومة الاحتلال غلعاد إردان، التي دعا فيها لتغيير «الوضع القائم» في المسجد الأقصى المبارك بإدانة رسمية وشعبية فلسطينية، واعتبروها بمثابة إعلان حربٍ دينية ستؤدي إلى إشعال المنطقة بأسرها.

وحمل الجانب الفلسطيني الحكومة الإسرائيلية لرئاسة بنيامين نتنياهو المسؤولية الكاملة والمباشرة عن جميع محاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك منذ ما قبل الاحتلال في عام 1967 وعن خرقها الفاضح لكل القوانين والأعراف الدولية والدينية والإنسانية، دون أدنى اعتبار للقانون الدولي، كما صدرت

مواقف عن الدول أعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام بهذا الشأن.

وأكدت دائرة الأوقاف الإسلامية أن ما جرى في الأقصى أول أيام عيد الأضحى هو كسر لقرار «الأستيكو» الذي ينصّ على إغلاق الاقتحامات في الأعياد الإسلامية، وفي خرق آخر أيضًا تغيرت فترة الاقتحامات الصباحية والتي تتم عادة من الساعة السابعة والنصف حتى الحادية عشرة، بينما بدأت يومها عند الحادية عشرة إلا خمس دقائق صباحًا حتى الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة، إضافة إلى فترة الاقتحامات بعد صلاة الظهر.

وتمكن 1750 مستوطنًا من اقتحام الأقصى في أول أيام العيد، وخصصت سلطات الاحتلال مسارًا خاصًا للمستوطنين للاقتحام، امتد من باب المغاربة إلى باب السلسلة. إثر ذلك وفي أول ساعتين بعد الأحداث وإفراغ الأقصى من المصلّين والحراس، منعت شرطة الاحتلال الدخول إلى المسجد الأقصى، ثم أعادت فتح بعض الأبواب وسمحت لموظفي الأوقاف الإسلامية ولمن هم فوق الخمسين عامًا بالدخول إلى الأقصى، فيما أدّى المصلون «من تقل أعمارهم عن الخمسين عامًا من الرجال والنساء» صلاتي المغرب والعشاء على أبواب المسجد الأقصى، ورابطوا على أبواب الأقصى رغم قمعهم وملاحقتهم.

النافذة الثانية: شهداء وجرحى

استشهد الفتى الفلسطيني نسيم أبو رومي وأصيب آخر بجراح حرجة، برصاص الاحتلال الإسرائيلي قرب باب السلسلة في البلدة القديمة في القدس المحتلة، بتاريخ 15 آب / أغسطس 2019، بزعم محاولة تنفيذ عملية طعن، حيث أصيب شرطي

إسرائيلي بجراح وُصفت بالطفيفة.

وحسب مصادر محلية من القدس، فإن الفتيتين اللذين ينسب لهما تنفيذ عملية الطعن هما نسيب أبو رومي ومحمد خضر الشيخ ويبلغان من العمر 14 عامًا، وهما من بلدتي العيزرية وأبو ديس إلى الشرق من مدينة القدس المحتلة.

وأكد متحدث باسم المركز الطبي «شعاري تسيديك» في القدس المحتلة، استشهاد أحد الفتيتين مباشرة، فيما قال إن الآخر يعاني من جراح حرجة، ولا يزال يتلقى العلاج في غرفة العناية المكثفة.

وادّعت الشرطة الإسرائيلية تعرض أحد أفرادها للطعن في منطقة باب السلسلة في البلدة القديمة في القدس، ما أسفر عن إصابة الشرطي بجراح متوسطة، وذلك رغم تأكيد المصادر الطبية التابعة لـ «نجمة داود الحمراء» أن جراح الشرطي طفيفة وتم علاجه ميدانيًا.

وأضافت الشرطة إن عناصرها أطلقت النار باتجاه الطفلين اللذين وصفتها بـ «المخربين»، وأضافت إنه «تم تحييدهما». وأرسلت شرطة الاحتلال تعزيزات أمنية إلى محيط البلدة القديمة وقامت بإغلاق بوابات المسجد الأقصى. ليحتشد المصلون أمام البوابات ويؤدّوا صلاتي المغرب والعشاء خارج المسجد ويرابطون على أبوابه.

وأصيب خلال إطلاق النار العشوائي حارس المسجد الأقصى عمران الرجبي برصاصة في الفخذ، وأظهرت تسجيلات شرطة الاحتلال حول العملية إطلاق عشرات الرصاصات باتجاه الطفلين وهما مطروحان أرضًا دون حركة.

وتواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثمان أربعة شهداء مقدسيين وهم: جثمان

الشهيد مصباح أبو صبيح منذ شهر تشرين الأول 2016، جثمان الشهيد فادي القنبر منذ شهر كانون الثاني 2017، شهيد الحركة الأسيرة عزيز عويسات منذ شهر أيار 2018، وجثمان الشهيد الطفل نسيم أبو رومي.

وفندّ شهود عيان ادعاءات الاحتلال وقالوا إن مستوطنًا حاول اقتحام المسجد الأقصى، وعندما قام الحراس بمنعه، قام بإطلاق النار على قدم الحارس عمران الرجيبي. وأضاف الشهود إن شرطة الاحتلال قامت بإطلاق النار باتجاه الحرس، ما تسبب بإصابة أحد عناصرها بالخطأ.

وقال شهود عيان إن مستوطنًا وعناصر من شرطة الاحتلال أطلقوا النار على مجموعة مواطنين بزعم طعن أحد الجنود، وأصابوهم بجروح، ومن بينهم حارس المسجد الأقصى عمران الرجيبي الذي أصيب بقدمه.

من جانبها، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد مواطن وإصابة اثنين في القدس، أحدهما بجروح متوسطة في الفخذ، فيما لم تحدد بعد طبيعة ودرجة خطورة وإصابة الثاني، وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بنقل أحد المصابين إلى مشافي القدس، في وقت منعت فيه قوات الاحتلال طواقم الجمعية من الوصول لمصابين آخرين.

وجدير بالذكر أن القدس قدمت ثلاثة شهداء في الأشهر الثلاثة الأخيرة وهم: عمر عبيد وموسى أبو ميالة ونسيم أبو رومي إلى جانب عدد كبير من الجرحى. وإجمالاً وبعد إعلان ترامب في كانون الأول/ ديسمبر 2017 أن القدس عاصمة لدولة الاحتلال، قدمت فلسطين حوالى أربعمئة وثمانين شهيداً وأكثر من خمسة وثلاثين ألف مصاب، ومن بين الشهداء 102 طفل و18 سيدة و6 من ذوي الاحتياجات الخاصة.

النافذة الثالثة: الإبعاد

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة إبعاد الفلسطينيين عن المسجد الأقصى المبارك، حيث رصد مركز حلوة إصدار 21 قرار إبعادٍ عن الأقصى لشبان وفتية وإناث، وقرارًا بإبعاد عن القدس القديمة، وأصدرت شرطة الاحتلال قرارات بإبعاد عشرة مواطنين عن الأقصى لفترات تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر، من بينهم سيدة وأحد حراسه وثلاثة أطفال، وفي محاولة لاستهداف الرموز الدينية في مدينة القدس المحتلة، استدعت شرطة الاحتلال كلاً من: مدير الأوقاف الإسلامية الشيخ عزام الخطيب، ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، وكان من بين المبعدين الشيخ ناجح بكيرات نائب مدير عام أوقاف القدس لمدة ستة أشهر.

وفرضت الحبس المنزلي على تسعة مواطنين، من بينهم طفلان، وأبعدت ثمانية مواطنين عن بلدي العيسوية وسلوان والبلدة القديمة بمدينة القدس، وشملت تلك القرارات دفع غرامات وكفالات بلغت أكثر من 30 ألف شيقل، وفي شهر مضى، أبعدت سلطات الاحتلال 28 مواطناً، بينهم امرأتان، عن المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة؛ وأصدرت بحقهم قرارات بالحبس المنزلي وغرامات وكفالات مالية لإطلاق سراحهم.

النافذة الرابعة: الاعتقالات

رصدت التقارير الفلسطينية من القدس، 162 حالة اعتقال في مدينة القدس خلال شهر واحد، منها «طفل أقل من 12 عاماً و33 قاصراً، و6 إناث». وأوضحت أن الاعتقالات تركزت في بلدة العيسوية، حيث اعتقلت قوات الاحتلال من البلدة 87 مقدسياً، تلتها اعتقالات من ساحات وأبواب المسجد الأقصى، وبلدة سلوان،

إضافة إلى اعتقالات متفرقة من بقية البلدات والأحياء بالمدينة.

وأن من بين المعتقلين -والذي لا يزال قيد الاعتقال والعلاج في المشفى- الفتى محمد خضر الشيخ 16 عامًا.

واستدعت مخبرات الاحتلال رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ الدكتور عكرمة صبري، ومدير عام أوقاف القدس الشيخ عزام الخطيب، وتم التحقيق معها عدة ساعات في مركز «المسكوبية» بالقدس الغربية.

وفي المعتقلات، أوقف الأسير حذيفة حلبية من بلدة أبو ديس إضرابه المفتوح عن الطعام بعد (67) يومًا من الإضراب، وكان في الأول من أيلول، أضرب عن الماء أيضًا، ودخل الأسير مرحلة الخطر الحقيقي على صحته، وتم نقله إلى مشفى «كابلان» بسبب وضعه الحرج الذي أجبره على تعليق إضرابه للمحافظة على حياته.

يذكر أن الأسير حذيفة حلبية أبٌ لطفلة خرجت للحياة وهو في الأسر، وسبق أن عانى من مرض السرطان في الدم، وتعرض وهو طفل إلى حروق شديدة في جسده ما زالت آثارها واضحة عليه.

ويشار إلى أن عددًا من الأسرى أنهوا إضرابهم عن الطعام خلال شهر آب/ أغسطس 2019 بعد التوصل لاتفاق يحدد سقف اعتقالهم الإداري.

وما زالت إدارة سجون الاحتلال تتبع إجراءات ممنهجة بحق الأسرى المضربين عن الطعام لإجبارهم على تعليق إضرابهم، تمثلت في عزل الأسرى في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي وحرمان عائلاتهم من زيارتهم، وعرقلة زيارات المحامين لهم ونقلهم المتكرر من معتقل إلى آخر، وإلى المشافي المدنية بواسطة ما تعرف بمركبة

«البوسطة»، وسحب الفراش من الأسير لمدة (12) ساعة في اليوم، ما يدفع الأسير المضرب للوقوف لفترات طويلة أو الجلوس على الأرض أو على حديد «البرش» (السريير الحديدي).

بالإضافة إلى مواصلة السجناء استنزاف الأسرى المضربين بشكل مستمر، من خلال جلب الطعام الشهوي قربهم والتعمد بتناوله أمامهم، وبإجراء التفتيشات المتكررة وتحديدًا خلال ساعات الليل، للضغط عليهم في الجانب النفسي.

النافذة الخامسة: القمع

صعدت سلطات الاحتلال من استهداف النشاطات والفعاليات الوطنية الاجتماعية في مدينة القدس، وأصدر وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد أردان قرارات بمنع ست فعاليات بالمدينة.

ورصدت التقارير منع حفل تأبين الراحل المقدسي الدكتور صبحي غوشة باقتحام قاعة مركز ييوس في القدس، ومنع حفل تأبين للرياضي الراحل أحمد عديلة، باقتحام جمعية الشبان المسيحية في المدينة، ومنع إقامة دوري العائلات المقدسية في ملعب برج اللقلق بالقدس القديمة لمرتين، الأولى منتصف شهر آب/ أغسطس 2019 والثانية اليوم الأخير من شهر آب/ أغسطس 2019، ومنع تنظيم بطولة رياضية بمناسبة رأس السنة الهجرية، وكان من المقرر إقامتها على ملعب بلدة العيسوية، ومنع ورشة عمل قانونية حول «إشكالية البناء في مدينة القدس»، باقتحام قاعة في برج اللقلق.

وتقمع سلطات الاحتلال هذه الفعاليات بحجة رعايتها من طرف السلطة الوطنية والفلسطينية، في الوقت نفسه الذي تلاحق فيه بالتوقيف والإبعاد والاعتقال

الشخصيات الرسمية المقدسية بمن فيهم محافظ القدس عدنان غيث ووزير القدس فادي الهدمي.

واستمرت حملة «الاعتداءات والعقاب الجماعي» في بلدة العيسوية، والتي بدأت في شهر حزيران/ يونيو 2019، وأوضح مركز حلوة أن سلطات الاحتلال بمؤسساتها المختلفة واصلت الاعتداء على سكان بلدة العيسوية، حيث الاقتحامات اليومية والتواجد على مدار الساعة في أحياء وشوارع البلدة، ونصب كمان على مدخل البلدة وداخل الشوارع، واقتحام المنازل السكنية وتفتيشها وتفجير أبوابها، حيث فجرت قوات الاحتلال الخاصة باب منزل واعتقلت طفلاً بينما كان يتواجد فيه مع أشقائه الأطفال.

النافذة السادسة: الهدم

تحدث التقرير عن قيام قوات الاحتلال بهدم 11 بناية سكنية (تضم عشرات الشقق السكنية) في منطقة وادي الحمص في قرية صور باهر بمدينة القدس المحتلة، تنفيذاً لقرار محكمة الاحتلال القاضي بهدم 16 بناية سكنية، بحجة قربها من جدار الضم والتوسع، وتقع معظم المباني التي تم هدمها ضمن المنطقة المصنفة (A) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة حسب اتفاق (أوسلو)، وحاصلة على تراخيص من قبل وزارة الحكم المحلي، كما هدمت قوات الاحتلال منزلاً في بلدة بيت أمر، وأساسات بناية في قرية السواخرة الشرقية.

واصلت سلطات الاحتلال هدم المنشآت السكنية والتجارية في مدينة القدس خلال شهر آب/ أغسطس 2019، ورصد هدم ثماني منشآت في القدس، «2 منها (هدم ذاتي) بأيدي أصحابها بقرار من بلدية الاحتلال».

فقد أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المواطن محمد العباسي، على هدم منزله ذاتياً، في حي واد قدوم من بلدة سلوان بالقدس المحتلة. وقال العباسي «إنه شرع بمواصلة عملية هدم منزله ذاتياً، بعد تسلمه أمراً إجبارياً من بلدية الاحتلال، وإلا ستهمله جرافات الاحتلال». وقامت عائلة العباسي بهدم جزء من المنزل تجنباً لتكاليف الهدم الباهظة إذا قامت قوات الاحتلال بالهدم. وأوضحت التقارير أن الاحتلال هدم خلال شهر آب/ أغسطس 2019 ستة منازل سكنية، 1 بركس، 1 سور.

كما واصلت طواقم بلدية الاحتلال إصدار أوامر الهدم وإيقاف البناء في البلدة.

النافذة السابعة: الاقتحامات

أفاد تقرير نشره «مركز القدس» للدراسات، بأن 3380 «إسرائيليًا» اقتحموا باحات المسجد الأقصى المبارك بمدينة القدس المحتلة، خلال شهر آب/ أغسطس 2019. وأشار المركز في تقريره بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 2019، إلى أن عناصر في جيش وشرطة الاحتلال شاركوا، بلباسهم العسكري، في اقتحامات الأقصى. ويّين أن عدد المستوطنين المقتحمين للأقصى بلغ 3180، بالإضافة لـ 150 من طلاب «الهيكل» المزعوم، ومن بين المقتحمين وزير الزراعة في حكومة الاحتلال أوري أرئيل.

ورأى المركز، أن ازدياد اقتحامات الأقصى يشير إلى أن «الصهيونية الدينية باتت مؤثراً كبيراً على سير الحكومة الإسرائيلية»، فقد استطاعت هذه «الصهيونية الدينية استغلال الظروف الحالية بزيادة الاقتحامات إلى الحد الأكبر الذي تطمح له، وربما حاولت فرض التقسيم في الحرم القدسي».

النافذة الثامنة: الاستيطان

كما صادقت سلطات الاحتلال على بناء 200 وحدة سكنية في مستوطنة «متساد» التي تعتبر غير قانونية حسب المعايير الإسرائيلية، بالإضافة إلى الموافقة على سريان مخطط لبناء 100 وحدة سكنية في مستوطنة «إيبي هناحال»، واللتي تقعان في التجمع الاستيطاني «غوش عتصيون».

فيما صادقت لجنة التخطيط والبناء المحلية الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة على خطتي بناء 641 وحدة استيطانية على طريق الخليل في المدينة من خلال بناء أبراج سكنية ضخمة، بالإضافة إلى مبنى صناعي ومراكز رعاية صحية وكنيس يهودي، بالإضافة إلى بناء 254 وحدة استيطانية في مستوطنة «بسغات زئيف» القائمة على أراضي المواطنين في القدس.

كما قامت بالاستيلاء على أحد عشر دونماً من أراضي بلدة بيت حنينا في القدس، فيما قامت جرافات الاحتلال بعمليات تجريف الأراضي في منطقة المخروور شمال غرب بيت جالا في محافظة بيت لحم؛ بهدف شق نفق يوصل بين القدس ومجمع مستوطنة (غوش عتصيون) بمسافة تصل قرابة الكيلومتر، وذلك في إطار توسيع الشارع الالتفافي رقم (60).

وصادقت بلدية الاحتلال على خريطة جديدة لحي رأس العامود، واستولت عصابات المستوطنين على قطعة أرض تعود لعائلة «أبو ذياب» في بلدة سلوان بمساعدة شرطة الاحتلال.

تحدث التقرير عن عرض بلدية الاحتلال في مدينة القدس لمخططات بناء 2000 وحدة سكنية استيطانية ومشاريع بنية تحتية في حي «راموت» الاستيطاني في مدينة

القدس، بهدف تلبية الاحتياجات السكنية للمستوطنين، كما وافقت الدولة على مخطط لبناء برجين سكنيين يتضمنان 216 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة «جيلو» جنوب مدينة القدس، وقدم رئيس حكومة الاحتلال خطة لما يسمى المجلس الوزاري المصغر «الكابينت» تتضمن بناء 6000 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرات الضفة الغربية المحتلة، و2000 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرات القدس المحتلة، مقابل السماح للمواطنين الفلسطينيين بالبناء في مناطق (ج)، في إطار الدفع قدمًا بما يسمى «صفقة القرن»، وبالتنسيق الكامل مع الإدارة الأميركية.

وقد بلغ الاستيطان في محيط القدس المحتلة مستويات قياسية في عهد إدارة ترامب، حيث أظهرت معطيات جديدة وثّقها تقرير الاستيطان الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن البناء الاستيطاني في محيط مدينة القدس المحتلة وصل منذ فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية إلى مستويات قياسية مقارنة بالأعوام العشرين الأخيرة.

وأشار التقرير الذي يغطي الفترة من 24-30 من شهر آب/ أغسطس 2019، إلى أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي رفعت من وتيرة البناء الاستيطاني في محيط مدينة القدس المحتلة في عهد إدارة ترامب، وسط تبدل في تعاطي البيت الأبيض سياسياً مع النشاطات الاستيطانية المخالفة للقوانين الدولية في الضفة الغربية المحتلة، علماً أن الإدارات الأميركية السابقة عكفت على اعتبار الاستيطان عائقاً أمام «عملية السلام» في الشرق الأوسط.

وبيّن التقرير أن إدارة ترامب غصّت الطرف عن النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية، حتى إن وزارة الخارجية الأميركية أوقفت في نيسان/ أبريل 2019،

استخدام تعبير الأراضي المحتلة، في إشارة إلى الضفة الغربية، بها فيها القدس الشرقية. ووفقاً للتقديرات، فإن إسرائيل أقامت منذ احتلال مدينة القدس الشرقية عام 1967، عشرات المستوطنات في محيط مدينة القدس وأقامت فيها أكثر من 55 ألف وحدة سكنية على أقل تقدير، فيما طرأ خلال الفترة بين العامين 2017 و2018، عقب فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية تصاعد هائل في وتيرة البناء الاستيطاني في المدينة المحتلة، حيث تمت المصادقة على بناء 1861 وحدة استيطانية جديدة، بارتفاع يبلغ 58 بالمئة مقارنة بالعامين 2015 و2016 في ظل تفاوت كبير في تراخيص البناء الممنوحة للمقدسين، الذين تتجاوز نسبتهم الـ 38 بالمئة من مجمل سكان القدس، ولم تتجاوز نسبة تصاريح البناء التي وافقت عليها لجنة التخطيط والبناء التابعة للحكومة الإسرائيلية في بلدات وأحياء القدس المحتلة 5, 16 بالمئة فقط من مجمل تراخيص البناء.

وفيما يسمى اللواء الأوسط في إسرائيل وامتداداته الاستيطانية في الضفة الغربية، قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء إيداع خطط هيكلية لمستوطنة «موديعين» التي تمتد داخل الضفة الغربية وتصل حدود بلدة بيت سيرا في محافظة رام الله، يتضمن بناء 43 ألف وحدة سكنية، وذلك في إطار سياسة طويلة المدى للمستوطنة التي بنيت قبل عشرين عاماً إلى نحو ربع مليون مستوطن، وتضم الآن 23 ألف وحدة سكنية ويقطنها نحو 89 ألف مستوطن.

ووفقاً للمخطط الجديد الذي أعدته بلدية المستوطنة مع وزارات حكومية ومؤسسات وجمعيات استيطانية، فإن عدد سكان المستوطنة سوف يتضاعف عدة مرات. ويشتمل المخطط إلى جانب الوحدات السكنية بناء مركز تجاري ضخم

ومركز طبي ومركز أكاديمي وسكة حديد وتحسين الشبكة الداخلية لطرق المستوطنة وشوارعها. وكانت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في اللواء الأوسط التابع لما يسمى إدارة التخطيط الإسرائيلية قد صادقت قبل ثلاثة أعوام على مخطط بناء 4200 وحدة استيطانية جديدة في «موديعين» 1050 وحدة استيطانية، منها صغيرة ومعدة للأزواج الشابة ومناطق تجارية وصناعية بمساحة 23 ألف متر مربع، على مساحة 1140 دونم إلى الغرب من طريق رقم 3.

النافذة التاسعة: التهويد

وفي القدس، تواصل جمعية إلعاد الاستيطانية وسلطة آثار الاحتلال، توسيع وتعميق الحفريات جنوبي المسجد الأقصى في منطقة القصور الأموية، حيث تقوم سلطة الآثار بأوسع عملية حفر وتنقيب واستهداف أساسات المسجد الأقصى، وتنقل كميات كبيرة من الأتربة بحاويات مشابهة لتلك الحاويات التي تنقل الأوزان الثقيلة، وتقوم بإخراجها من باب المغاربة، حيث تقف عند مدخل ساحة البراق حاويات مغطاة، وتستمر هذه العملية حتى ساعات الليل، وهناك أصوات حفر ونقل للأتربة من المنطقة الغربية الجنوبية، كما يبدو، استكمالاً للحفريات التي تجريها دائرة الآثار مع جمعية «إلعاد» الاستيطانية في النفق الجنوبي الذي يطلق عليه مركز الزوار في وادي حلوة إلى داخل أسوار البلدة القديمة أسفل المسجد الأقصى باتجاه ساحة البراق.

فيما افتتحت سلطات الاحتلال بمشاركة سفير الولايات المتحدة الأميركية «دافيد فريدمان» ومبعوث البيت الأبيض للشرق الأوسط «جيسون غرينبلت» الشق الأول من النفق المسمى «طريق الحجاج»، والذي يبدأ من شارع العين إلى منطقة طريق وادي حلوة في حي سلوان، بطول 350 مترًا وعرض 7 أمتار، ليصل إلى ساحة باب المغاربة

في البلدة القديمة بمدينة القدس .

على صعيد متصل، وضمن مساعي الاحتلال الرامية لتهويد مدينة القدس المحتلة، يعتزم وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، جمع وتقديم تبرعات مالية لدول أجنبية، بهدف تشجيعها على نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس . وهذه التبرعات من المتوقع أن تأتي من يهودٍ مانحين وجهاتٍ أخرى من مختلف دول العالم، وستتيح لكاتس تشجيع الدول على فتح سفارات في القدس، والتي قالت سابقاً إنها تمتنع عن ذلك بسبب نقص التمويل .

وحسب بعض المصادر، فإن النائب العام لأُمور وزارة الخارجية وافق على المبادرة لتصبح قراراً حكومياً، مشيراً إلى أن هدف كاتس أن ينقل أكبر عدد ممكن من السفارات إلى القدس . ورجح أن يتم جمع التبرعات خلال احتفالات إسرائيل بالذكرى السبعين لإقامتها . وكانت صحيفة «إسرائيل هيوم» العبرية الموالية للكيود ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، قد كشفت نهاية شهر تموز/ يوليو 2019 عن خطة يعدّها كاتس بهدف الطلب من الحكومة تمويل عمليات نقل السفارات .

وقامت سلطات الاحتلال بإخطار أكثر من 20 منشأة بالهدم والإخلاء في محيط مخيم قلنديا

وزّعت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس بحماية قوات معززة من جيش الاحتلال، بتاريخ 21 آب/ أغسطس 2019، إخطارات هدم وإخلاء لمنشآت مواطنين في محيط جدار الضم والتوسع العنصري قرب مخيم قلنديا شمال مدينة القدس .

وقالت مصادر أمنية، إن الطواقم وزعت إخطارات هدم وإخلاء لأكثر من

عشرين منشأة تركزت في حي المطار، الذي كان قد تلقى أصحابه قبل أكثر من عام أوامر مراجعة للمحاكم الإسرائيلية بخصوص منشآتهم، وتم توزيع الإخطارات بحجة عدم استصدار التراخيص اللازمة.

ويتعرض المخيم لعمليات هدم متواصلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم تأسيس المخيم في العام 1949، ويعدّ ثاني أكبر مخيمات الضفة بعد مخيم بلاطة، وقدم خلال سنوات نضاله أكثر من 72 شهيداً ويقطنه أكثر من 15000 في مساحة لا تزيد على 353 دونماً.

النافذة العاشرة: الضم

أصدرت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، ورقة حقائق بعنوان «الهدم في بيت جالا وعملية الضم غير القانونية المتواصلة».

ويّنت الورقة أنه بتاريخ 26 آب/ أغسطس 2019، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مواقع التراث العالمي لليونسكو في بتير/ المخور (المسجل باسم أرض فلسطين للزيتون والكروم- منظر طبيعي ثقافي في جنوب القدس، بتير) وهدمت مطعمًا ومنزلًا، مؤكدة أن هذا الهدم يشكل جزءًا من عملية إسرائيلية متواصلة لضم المزيد من أرض فلسطين المحتلة بشكل غير قانوني.

وفيما يلي بعض الحقائق التي جاءت في الورقة:

- تتمتع منطقة بيت لحم الغربية بأهمية إستراتيجية هائلة لدولة فلسطين بسبب أهميتها الأثرية والزراعية والتاريخية والجغرافية.

- تعتبر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منطقة بيت لحم الغربية جزءًا مما

يسمى مستوطنة «كتلة غوش عتصيون». إن تعريف «الكتلة» - وهو ليس مصطلحًا بموجب القانون الدولي، ولا تقبل به دولة فلسطين، هو بحد ذاته محاولة إسرائيلية لتطبيع سرقة ونهب الأراضي الفلسطينية. بمعنى آخر، تعني «الكتلة» شبكة من المستوطنات الاستعمارية غير القانونية داخل منطقة محددة تخطط إسرائيل لضمها.

- قامت إسرائيل بالفعل بضم أجزاء واسعة من بيت جالا ومنطقة بيت لحم بشكل غير قانوني إلى ما يسمى «بلدية القدس»، بما في ذلك المستوطنات الاستعمارية غير القانونية لكل من «جيلو وجفعات يائيل وهار حوما».

- في تموز/ يوليو 2017، قدّم أعضاء من الائتلاف الحكومي الإسرائيلي مشروع قانون إلى الكنيست الإسرائيلي من أجل توسع إضافي أحادي الجانب «لبلدية القدس» التابعة للاحتلال نحو مناطق أخرى من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غرب بيت لحم «غوش عتصيون».

- في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعترفت الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومنذ ذلك الحين، طبقت التعريف الإسرائيلي للقدس، بما في ذلك المناطق التي تم ضمها بشكل غير قانوني منذ عام 1980، بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن 476 و478 و2334 وقرارات أخرى.

ولا تشكل قضية بيت جالا المتمثلة في طرد عائلة فلسطينية من أراضيها قضية استثنائية، حيث إن الصندوق القومي اليهودي قد شارك مؤخرًا في تهجير العائلات الفلسطينية قسرًا من سلوان، وهو يتمتع «بمكانة خيرية» في بلدان مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية.

ويقدم الصندوق القومي اليهودي التبرعات لمشاريع الاستيطان الاستعمارية معفاة من الضرائب على حساب دافعي الضرائب المحليين في تلك البلدان.

إن على دول العالم تحمّل مسؤولياتها من أجل منع الصندوق القومي اليهودي، وأي منظمة أخرى، من جمع الأموال التي تسعى لترسيخ الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، والذي يعتبر جريمة حرب بموجب القانون الدولي.

الضم غير القانوني يحصل تلقائياً وبشكل فعلي على الأرض، بسبب استمرار السماح لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي والإفلات من العقاب، الأمر الذي يدمر أي احتمالات متبقية للتوصل إلى اتفاق سلام يستند إلى مرجعيات السلام المعترف فيها دولياً، بما في ذلك حلّ الدولتين على حدود عام 1967.

بوابة النوافذ: ماذا بعد؟

فكيف إذا ما شمل هذا الضم، كما أعلن نتنياهو رسمياً، منطقة الأغوار التي تشكل ثلث مساحة الضفة الغربية بامتدادها من بيسان - طبريا إلى شمال البحر الميت - برية القدس، فهل يتواصل الوعيد والتهديد ليشكل مظلة للتهويد؟ فماذا بعد؟

**القدس وتحديات الرواية الفلسطينية الأصلية
في الصراع العربي الإسرائيلي**

إنه موضوع الأمس واليوم، موضوع الغد ومستقبل القدس والصراع، الذي كان وسوف يبقى المحور الأساسي والسؤال الأهم في المعنى الفلسطيني، الوطن والشعب، وفي قلب هذا المعنى، القدس تمنح الأرض والشعب الهوية، الذاكرة والروح، وأيّ معنى لفلسطين إن لم تكن القدس رُوحها، هويتها وذاكرتها الخصبّة.

الرواية، رواية أيّ شعب أو أمة، هي سردية العلاقة العضوية الوثيقة، الضاربة الجذور والمتصلة، من جيل إلى جيل بين الشعب والأرض والتاريخ. حيث يطوّر الشعب وجوده وحضارته على امتداد الزمان، خالداً بأرضه، يمنحها هويتها، ويذود عنها، مضحياً في سبيلها، يُراكم تراثه ويُعمق إيمانه ويُعلي بُنيانه.

إنها معنى وعنوان البقاء الطبيعي الأصيل في المكان والزمان للإنسان، لتكون السردية المستمدة من حقائق التاريخ بوقائعه ومجرياتهِ الصحيحة المؤكدة، موحدة علاقة الإنسان الجدلية بالأرض، وجوداً وتطوراً حضارياً موثقاً بالذاكرة الجماعية المتقاطعة بصورتها المادية مع الشواهد التي تحتزنها الأرض وتحتضنها وترويها الآثار الناطقة بماضيها الذي تستمد منه حاضرها، وتخطّ به مستقبلها، ويردد صداها في وجدان ووعي الإنسان، حتى ملامحه وتكوينه الجيني، وفي بلورة ثقافته وشخصيته وهويته، بناءً راسخاً متأصلاً متجدداً عبر الأجيال في أرضه، موطنه المحدد بالجغرافيا

المجسدة لمنظومة حقوقه الطبيعية والتاريخية، القومية والإنسانية، غير القابلة للعزل أو الزوال.

هكذا هي الرواية الفلسطينية للوجود الأزلي الفلسطيني منذ فجر التاريخ، متصلًا إلى الراهن المستمر المتدفق إلى المستقبل دون انقطاع على ذات الأرض التي ترسم قسماته وأحلامه وأمانيه، كما تحتضن رُفات أجداده، وما صنعت في الماضي البعيد عقولهم وأيديهم، وما أنجبت أرحام نسائهم، وروته جدّاتهم من موروث الحكايات والأساطير، تشخص مسيرة راسخة الخطا في الأرض والمجال الجمعي، عصية على التحريف والتزييف، وهي الممهورة برسالات التوحيد السماوية مهّدًا وهداية للكون. إنها سرمدية السردية تروي ظمًا للأرض، بالعرق والدماء، وتبني حروف الذاكرة الجمعية، نهرٌ أمينٌ لمجراه، يتدفق من صفحات الماضي البعيد إلى دفاتر الحاضر، مفتوحة على المستقبل دون انقطاع، بتفاعل المواسم والجوار، في الصراع والتعاون، بمآثره ونقائصه، انكساراته وانتصاراته، المخلدة لمعنى البقاء المتجذر المتجدد المتطور، التي ظلّ اسمها فلسطين وطن الفلسطينيين الطبيعي والتاريخي والجغرافي شرعية أصلية متجذرة وصولًا للمفهوم القانوني الحديث للشرعية.

مظلمة العصر في فلسطين التي باتت موضوع السردية الأصلية لقرنٍ ظلم مضى، ولم يزل يُنتج ظلمًا، بقوة الباطل المؤسس على سردية وهمية نقيضة تُفجّر الصراع الحتمي، وتؤرخ الرواية بين الحق الأصيل والباطل الدخيل.

ليست الرواية الفلسطينية أحادية المسار في واقعها بالمعنى الذي يعرض صفحات من فصول تاريخ مضى، بقدر ما إن هذا التاريخ مازال يتدفق بقوة في الحاضر ويرسم معالم المستقبل. فهي رواية الصراع بكل أبعاده ومجرياته كما حدثت كخطين متوازيين

في مسار الخط الأول: الاستمرار بتأصيل وحماية الرواية الأصلية الصحيحة، والثاني: مواصلة التصدي وتفنيد الرواية المخترعة. إنَّ توثيق وتحصين الخط الأول يدحض بالضرورة أكاذيب وتضليل الخط الآخر.

فالوجه الأول للسردية، هو الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، بتشريد وحرمانه من حقه في تقرير مصيره بوطنه، إعمالاً لحقوقه الطبيعية والتاريخية والقانونية التي لم يفقد الشعب الفلسطيني إيمانه الراسخ بها، وبحقه في العودة والحرية والاستقلال، مواصلاً نضاله البطولي المشروع، بإرادة وعزيمة لا تلينان، لاسترجاع هذه الحقوق. مؤمناً بروايته، الرواية الأصلية للصراع التي تُحفّزه على استمرار النضال والتضحية، وتُكسب نضاله المشروعية المستمدة من عدالة تلك الحقوق، وبنفس الوقت «وهذا هو الوجه الآخر»، تمكنه من دحض وتفنيد الأباطيل والأساطير التي بُنيت عليها الرواية الإسرائيلية المخترعة في إنكار وجود وحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، ومحاولات فرض أمرٍ واقعٍ قسري، وتبرير ما يتم ارتكابه من جرائم، وتصديره من ادعاءاتٍ تعود إلى تأويلات العهد التوراتي القديم التي تأسس عليها الفكر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، وإقامة الكيان الإسرائيلي على أنقاض الشعب الفلسطيني أرضاً ووجوداً وحقوقاً.

إن استهداف روايتنا الوطنية يُضاعف من أهمية تحصينها، والأصل في أهمية الموضوع اليوم في ظل ما يتهدد القدس والقضية الفلسطينية مستمداً من أهمية وجود الرواية المؤرخة لوجود الأمم والشعوب في أوطانها من حيث المبدأ، فكيف إذا كانت تلك الرواية مستهدفة بالطمس والتزوير والإلغاء بإحلال رواية أخرى مناهضة ومصطنعة في ذاكرة الزمان والمكان، بمعنى الإلغاء لوجود وحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه،

وحرمانه من حقه في تقرير مصيره. تتضاعف هذه الأهمية، في مثل ما تتعرض له الرواية الفلسطينية- العربية من استهدافٍ، تتصاعد حدّته ومستوياته، وبات يلحق ضرراً حقيقياً، تزداد مخاطره وانعكاساته على شعب وأرض وقضية فلسطين ومستقبلها.

وهكذا، فإن مواصلة تعميق الإيثار بالرواية الفلسطينية العربية للصراع وتأصيلها وتحسينها وتعميمها وتطوير أدواتها وأساليبها، تأتي في سياق ضرورات مواصلة التصدي لما تتعرض له من تهديدات جدية لتشويهها والتشكيك بها وتحطيمها، كما الاستمرار بتنفيذ الرواية المضادة المختلفة والمزيفة وكشفها وإبطال مفاعيلها تأكيداً للحقوق الفلسطينية، وذلك بمواكبة ما تُواجهه الرواية الفلسطينية من تحديات، وما تتعرض له من استهدافٍ بالطمس والتزوير والإلغاء، ثم بمواكبة تطورات وسائل وتقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة السائدة.

ولا شك، أن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلة تاريخية فارقة على كافة الأصعدة، وخاصةً على صعيد الرواية بشكلٍ جوهري، وهو ما يضع المجموعة الوطنية أمام مسؤوليات رفض الإذعان، ومواصلة النضال والكفاح اللذين لا يلبنان، وذلك بتحسين الرواية الفلسطينية والتمسك بها، ومضاعفة الجهود لتعميمها وتأصيلها، وما يتطلبه ذلك من إرادة سياسية وطنية قومية، ورسمية وأهلية، لبذل الجهود وتوفير إمكانيات مضاعفة وصياغة مبادرات وطنية وقومية وفق إستراتيجية شمولية، تُعيد تقييم الواقع بما فيه وله، وتضع آليات فعالة لحماية وترسيخ وتأصيل الرواية الفلسطينية العربية بما يفند ويدحض الادعاءات والأباطيل التي تُواجهها وتستهدفها، ويحقق العدل والإنصاف للشعب الفلسطيني، بإسقاط الظلم التاريخي الذي تعرض له وما زال يتعرض له ويحفظ لهذا الشعب الأبي وجوده وحقوقه وهويته.

كما أنّ محور الرواية الأصلية وشواهداها في النصوص والآثار المادية وتزوير الواقع وربطه بالماضي، من خلال إخفاء التزوير، بزرع البديل المزور وفرضه، هو ما تنفذه «إسرائيل» اليوم من مشاريع الاستيطان والتهجير، الأسرلة والتهويد، وفي الوقت نفسه مواصلة تقديم الرواية البديلة للرواية الأصلية وتعميمها والاستمرار في ترويجها واستخدام كل الأدوات والمناهج التي تخدم تقديم الرواية المصطنعة في الإعلام بشتى وسائله.

وفي البعد الثقافي والأدبي والفني والتركيز على النخب واستهداف الأجيال الجديدة بما فيها الفلسطينية والعربية تطبيقاً لمقولة «الكبار يموتون والآتون ينسون»، مُستخدمة كل الأدوات بما فيها الأدوات الروحية والشرعنة القانونية والدعم السياسي والسيطرة العسكرية والضغط الاقتصادي، وصولاً إلى تجريم الموقف المعارض والمخالف للرواية المخترعة بتوظيف العداء للسامية، ما يجعل من ترسيخ الرواية الأصلية بكل مكوناتها وعناصرها ورموزها وميراثها بعاداتها وتقاليدها من جهة، ثم التصدي لمحاولات ومشاريع التهويد بكشفها ودحضها وتفنيدها هو إستراتيجية الدفاع الجوهرية عن الحق والحقيقة ببرنامج وطني نضالي مقاوم للاستيطان والتهويد وتعزيز الصمود لتحقيق النصر الآتي المستمد من حتمية التاريخ بإذن الله.

إن المهدّد ليس فقط الرواية الفلسطينية، بل العربية والإسلامية بأبعادها الحضارية والروحية والتاريخية، من ذلك: حقيقة القومية العربية وما يتعرض له المكون المسيحي العربي من إقصاء وإلغاء في الهوية والوجود المادي والإسهام التاريخي.

وبالتالي، فإن الرواية الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من رواية تاريخ الأمة، تتأثر سلباً بما تتعرض له الرواية القومية من استهداف وضعف وتجزئة، تضعها كلها في مشهد

التناقض والصراع والتفتت، خاصةً في ظل غياب المشروع القومي وتهيوي الدولة القطرية. وهو ما يجعل من الدفاع عن الرواية القومية والحق القومي، دفاعاً عن الهوية والرواية الفلسطينية، والعكس صحيح بصور تبادلية ارتباطاً بموازين القوى ومصادر القوة.

لكن إذا ما كان للتاريخ أن يكتبه المنتصر على روافع سياسية، فقد توصل مؤرخون مثل (رينار كوسليك) إلى نتيجة مفادها أن «يكتبه المنتصرون على المدى القصير، ويحافظون عليه على المدى المتوسط، لكنهم لن يخضعوه أبداً لسيطرتهم على المدى البعيد»، فشرط المنهزم ينطوي على طاقة لا تنضب لتعميق المعرفة، وبالتالي تحصين الرواية الأصلية الحقيقية.

في هذا السياق، فإن الرواية الفلسطينية العربية بذاتها لا يشوبها خلل أو نقائص جوهرية من حيث الأصل والمصادقية، كما لا خشية على هذه الرواية الحقيقية من الضياع والاندثار، فالأصل الحقيقي هو الأقدار على البقاء، ولكن لا ينبغي الاطمئنان إلى هذا، والركون إليه، ليس فقط أمام شراسة الاستهداف لهذه الرواية، ولكن بالنظر إلى مقارباتٍ لعلها استحقاقات ذاتية أخرى تتعلق بمضامين هذه الرواية وطرق أو أدوات تحصينها وتعميمها بلغة العصر وأدواته، ولعل هذا ما يثير التساؤلات الآتية:

1. هل هناك إهمال أو تراخٍ يقتضي إعادة الاعتبار لتأريخ الرواية الفلسطينية العربية التي أكدت استمرارية وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتأكيدها مشروعية نضاله لاسترداد حقوقه الثابتة ودحض الادعاءات والأساطير الصهيونية، وإن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر من الاستعمار الاستيطاني التي عكفت على تسجيلها وتوثيقها وصياغتها ثلّة من رجالات وعلماء وكتّاب

فلسطين (بيان نويهض الحوت، عبد الوهاب الكيالي، أنيس صايغ، يزيد صايغ، إدوارد سعيد، وليد الخالدي، إبراهيم أبو لغد، قسطنطين زريق، ياسين الحافظ، وماهر الشريف).

هل بقيت كليات التاريخ بالجامعات؟ ثم ما مضمون التاريخ الذي يدرس بالمدارس والجامعات اليوم؟. مجرد سؤال. المسألة تتعلق بمناهج التعليم. وكيفية استهداف هذه المناهج ومناهج التعليم في القدس نموذجًا.

2. أمام ضعف التنشئة السياسية وتدني الوعي السياسي وانكفاء دور الأحزاب، كيف نُعالج مسألة ارتباط الأجيال الجديدة بالرواية الفلسطينية، بما يدحض مقولة «إن الكبار يموتون والصغار ينسون» هل يبدو هذا الجيل حقيقةً أكثر عرضة وقابلية للانفتاح على الرواية الإسرائيلية بقياس الجاهزية لقبول حلول الإذعان لمخططات «إسرائيل»؟ وهل يكون الإذعان والتطبيع المُسلّم بتلك الرواية، الخيار الأخير لقبول حقوق فلسطينية منقوصة أو ممنوحة في الوجود القومي داخل أو على أرض «إسرائيل» كما تذهب الرواية والسياسة الإسرائيلية الراهنتان؟ المسألة تتعلق بالبرنامج السياسي الوطني.

3. مقابل البحث عن تبرير الصهيونية لمشروعية إقامة دولة يهودية في فلسطين، هل نحتاج إلى العودة إلى التاريخ القديم، وإلى التفسير الديني الجديد للبحث عن أسانيد تدعم روايتنا لتاريخ الصراع، وتؤكد مشروعية نضالنا الوطني لاسترداد حقوقنا؟.. المسألة تتعلق بضرورات ومدى استجابة المشروعية الدينية وموازنة القراءة التاريخية.

4. هل أصبح ممكنًا ويُشكل ضرورة أمر مراجعة نقدية للرواية الفلسطينية

تنطوي على إعادة النظر أو تقييم مسؤولية الإخفاق والفشل عما تعرّض له الشعب الفلسطيني من ظلمٍ مستمر يكشف حجم التناقض بين الموقف المدعى والممارسة أو السلوك الفعلي في الدفاع عن الرواية والحق الفلسطيني، بمعنى الإجابة الصريحة على السؤال المتعلق بالفشل والإخفاق العربي قياساً للنجاح والتمكن الإسرائيلي بعيداً عن منهج التذرع والتبرير أو السكوت عن مقتضيات المسؤولية.. المسألة تتعلق بمنهجية المراجعة وضرورتها ومحددات إجراءاتها.

5. إلى أيّ مدى تحتاج الرواية الفلسطينية إلى نفخ روح جديدة، كما يقول «ماهر الشريف»، وهل هي ممكنة، ومن يتولى القيام بها ونفخها في كتابة تاريخ روايتها، على أساس تطوير الأساليب والمناهج وتنوع المصادر وإغنائها وتوسيع دوائر الاهتمام والنشر، بأعمال الروح النقدية والشجاعة في كشف القصور والخلل بموضوعية، وبما يعيد تموضع الشعب الفلسطيني وقضيته في مركز القضايا العربية.

إن ما يمكن إضافته لكل ما تقدم من موجبات ومحاور تحصين الرواية الفلسطينية وحمايتها وترسيخها من حيث المضمون، إنما يتعلق أساساً بأدوات وأساليب، وربما مناخات نشر وتعميم هذه الرواية، بمختلف ساحات التهديد الداخلية والعربية والدولية أو العالمية، بدايةً من تحصين الجبهة الداخلية الفلسطينية وترتيب البيت الوطني وتوحيد النظام والأداء والبرنامج السياسي وتعزيز المقاومة ومقومات الصمود وترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية بما يعيد تموضع القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية وذات أولوية ومكانة متقدمة في جدول الأعمال العالمي كقضية

تحرر واستقلال وطني، إعمالاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

دون أن يعني ذلك إعادة تعريف للرواية الفلسطينية الأصلية بادعاءات الواقعية السياسية، الأمر الذي لا يشترط استبدال الرواية الأصلية وتزوير أو إعادة صياغتها قبل تسوية الصراع وحتى بعد تسويته في الكثير من فصولها، تسوية عادلة منصفة، تأسيساً على الشرعية الدولية، أيّاً كانت المطالبات أو الاشتراطات المطروحة، لطمس أو تعديل هذه الرواية، كما يحدث اليوم بشأن مناهج التعليم لفرض الرواية الإسرائيلية النقيضة، وذلك من خلال تجهيل وتحطيم الشخصية الفلسطينية.

لذلك، فإن المدخل الذي لا غنى عنه، هو إعادة الاعتبار للجبهة الثقافية الفلسطينية وإحيائها كرافعة رئيسية للرواية الفلسطينية، بما يُمكن من حشد الموارد والطاقات الوطنية ووضع إستراتيجية بمخططات وبرامج مشاريع تنفيذ واقعية قابلة للتحقق والقياس، وبتوفير الأدوات والإمكانات والموارد البشرية والمالية اللازمة، بالمعنى الذي يؤكد توظيف القوى الناعمة بصورة جوهرية، من حيث إنها أكثر قدرة واستطاعة على الدفاع عن الرواية الفلسطينية وحفظها، وهذا ما يُضاعف من ضرورة حضور الجبهة الثقافية مضموناً، والأداة التكنولوجية وسيلةً وأداةً، بدايةً من ضبط المصطلح اللغوي.

إن أحد مضامين الصراع يبرز فيه المصطلح اللغوي الذي يُوظف بكثافة لتحقيق أغراض المفهوم. ولا شك أن إهمال مكانة وتأثير استعمال المصطلح، يُشكل تحدياً مهماً، خاصةً أن المصطلح بمعنى الاتفاق على مفهوم أو مدلول كلمة أو إشارة وما يُقصد بها، أمرٌ له أهمية في إنتاج المعرفة التي تستهدف وعي الفرد أو الجماعة المتلقية لهذا المصطلح،

وهي عادةً ما تُوظف في نطاق أدوات الصراع الناعمة المؤسسة للوعي والمعرفة. وهنا نلاحظ كيف تُوظف الرواية الإسرائيلية هذه المصطلحات المتعددة الدلالات حتى بات جزء من مصطلحنا مقتبسًا من قاموس الخطاب الإسرائيلي والأمثلة كثيرة.

ويتعدى الأمر ذلك إلى مسألة تحديث الرواية من حيث النشر والتعميم والتنشئة بما يُوائم تطور وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات أو المعلوماتية وآلياتها التقنية إلى جانب الدبلوماسية الرقمية والأكاديمية ومختلف وسائط التواصل الاجتماعي والبدائل الإعلامية المتوافرة. دون إغفال أن مرجعية وإدارة هذه الوسائط في المركزية الدولية تقومان على مرجعيات منحازة في الأصل للرواية الإسرائيلية، وأنها تُستخدم اليوم وتُوظف بصورة سلسلة ومنهجية لاستهداف الرواية الفلسطينية.

أخيرًا، إن جامعة القدس تقوم بدور مهم بالتصدي للرواية الإسرائيلية، وحماية الرواية الفلسطينية، وحفظها عبر العديد من المبادرات والمسؤوليات التي تضطلع بها، وخاصةً نحو مدينة القدس، بمجالات عديدة، لعلّ أحدثها، مبادرة إصدار مجلة متخصصة، إدراكًا منها لمدى خطورة استهداف الرواية الفلسطينية، وبوسع الجامعة إذا ما توافرت لديها الإمكانيات والموارد اللازمة توسيع هذا المجال وتعميمه ومأسسته، سواء ببرامج دراسات عليا (ماجستير) أو من خلال مركز دراسات متخصص في الإعلام والآثار والأديان والحقوق والعلوم السياسية والاجتماعية.

وهذا لا يعني أن يحل دور الجامعة محل الدور الوطني، القومي، الرسمي والأهلي، للرد على هذا التحدي الكبير، بمختلف الآفاق ومصادر التهديد.

وإن مبادرة وطنية لتشكيل إطار مرجعي وطني متخصص وكفوء، يتابع احتياجات التصدي للاستهداف ويلبور إستراتيجياته وسياساته ويتابع تأصيل الرواية الوطنية،

القومية الفلسطينية- العربية، باتت لا تحمل المزيد من التأخير.

وهناك العديد من المبادرات والشخصيات، والمؤسسات، ((منها مبادرة حركة فتح لتحسين الرواية وخطاب الرئيس محمود عباس الأخير في الجمعية العامة للأمم المتحدة))، والتجارب الفلسطينية المنتشرة في العالم التي ينبغي تنسيق جهودها وأدوارها لتكون محركاً في إطارٍ أوسع على المستويين القومي العربي أولاً والدولي التضامني ثانياً. وإذ تقرر المقدسية جرس الإنذار فيما يخص واقع الرواية الفلسطينية، والتحديات التي تُجابهها وآفاق مواجهتها، فإن هذه المبادرة بحاجة إلى مأسسة رسمية في نطاق الجامعة عبر تشكيل لجنة من كبار الأساتذة المختصين من جامعة القدس والجامعات الفلسطينية والشقيقة الأخرى، تعكف على دفع المبادرة قُدماً لتبني صيغة أكثر ملاءمة في هذا المجال، لبناء مشروع مواجهة تحديات الرواية من كل جوانبه ومتطلباته ووضع موضع التنفيذ لتعميمه على الدوائر الوطنية الأكثر اتساعاً بما فيها الرسمية التي تضم جميع الجهات المعنية وذات الصلة والاختصاص، مع الأخذ بالاعتبار الأصل والأساس للهوية والرواية. وهكذا ستبقى مدينة القدس أبداً حافظة الروح الفلسطينية، عاصمة الدولة، مبتدأ الرواية وخبرها..

تزوير المشهد الحضاري المقدسي ومصادرة الأرض
الأهداف الحقيقية للحدائق الوطنية اليهودية
في القدس الشرقية

في 2 آذار/ مارس 2022 ناقشت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس الخطة رقم (674788) لتوسيع الحديقة الوطنية حول أسوار المدينة القديمة بمقدار 275 دونماً (68 فداناً). تقترح هذه الخطة تخصيص أراضي المنتزه الوطني للمناطق الواقعة على سفوح جبل الزيتون ووادي الربابة⁽¹⁾ وما وراءها إلى وادي قدرون ووادي الجوز، والتي تشمل أراضي فلسطينية مملوكة ملكية خاصة، وأرضاً مملوكة للكنيسة تشمل بعض أهم المواقع في المسيحية. مما دفع مسؤولي الكنيسة والجماعات الحقوقية إلى وصف الإجراء بأنه استيلاء على الممتلكات وتهديد للوجود المسيحي في الأراضي المقدسة.

ونتيجة للتوسيع المقترح، سيتم عزل الأحياء الفلسطينية عن البلدة القديمة، وسيصبح التطوير السكني لهذه التجمعات محدوداً بشكل أكبر. وذلك وجهٌ خبيث آخر للاحتلال الديني بذريعة تطوير الحدائق الوطنية بهدف العمل على ترسيخ الوجود

(1) شكلت تقارير منظمات إسرائيلية مختصة بحقوق الإنسان، وخاصة منظمة «بتسليم» أحد أهم مصادر هذا المقال الافتتاحي لهذا العدد من المقدسية، ما يؤكد بشهادات ووثائق إسرائيلية ما يستهدف القدس من مخططات استعمارية تهويدية كانت الحدائق الوطنية أحد أسلحتها الناعمة التي تنقل بشاعة وقبح الاحتلال، وإن لبس أجمل الثياب. استمراراً في تنفيذ مخططات تدمير المشهد الحضاري الطبيعي والتاريخي في القدس وتزييفه بفرض وقائع قسرية مشوهة.

اليهودي في القدس الشرقية، بما في ذلك الشيخ جراح كجزء من استراتيجية إسرائيلية أكبر لـ «تطويق» البلدة القديمة أو مركز مدينة القدس (والتي تحتضن المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وكنيسة القيامة)، وذلك من خلال السيطرة على المناطق المجاورة واستخدامها كأداة لحصر البلدات والقرى والحارات الفلسطينية المحتلة عام 1976 في القدس الشرقية. مع ممارسة شتى صنوف التمييز العنصري والتطهير العرقي في المعازل المحاصرة.

إن حكاية الحداثك الوطنية في القدس ليست جديدة، وإن هذا المشروع الجديد ليس إلا حلقة في سلسلة مخططات بدأت منذ زمن بعيد، بما في ذلك هذا المشروع، مشروع حديقة أسوار القدس، الذي يعتبر المشروع الأول في المخطط بمرحلته الأولى التي مضى عليها أكثر من خمسين عاماً ليستكمل اليوم بمرحلته الثانية، وبالعودة إلى المسار التاريخي نجد أنه في العام 1974 تم الإعلان عن أول حديقة وطنية تشمل أراضي في شرقي القدس وهي «الحديقة الوطنية» لمحيط أسوار القدس التي تمتد على نحو 1,100 دونم، ويقع أكثر من نصفها شرقي المدينة. وتحيط الحديقة بأسوار البلدة القديمة من جهتها الخارجية، وتشمل مناطق مأهولة واسعة في سلوان الفلسطيني⁽¹⁾.

وكانت الخارطة الهيكلية المحلية التي صدقتها بلدية القدس عام 1970 (ع.م/6) قد خصصت الأرض للحديقة الوطنية، وزعمت في حينه أنها تهدف للحفاظ «على طابع وهوية المنطقة، عبر الحفاظ على المناظر الطبيعية والقيم التاريخية القومية، والقيم الدينية والتقليدية، والقيم الأثرية والمعمارية، والتنوع اللوني وقيم المناظر الطبيعية... إلى جانب تطوير المنطقة وتنميتها بغية توفير الراحة المطلوبة للجمهور الواسع.

(1) EmekShaveh, Elad's Settlement in Silwan, September 10, 2013.

ولكن تجاهل مخططو المدينة في صياغة هذه الغايات، أنّ الحديث يدور عن حديقة وطنية هي الوحيدة الواقعة في قلب حيّ سكنيّ مكتظّ، إلى جانب مناطق تُستخدم للصناعة والتجارة والترفيه. وتكاد تشمل الحديقة كلّ مساحة وادي حلوة في سلوان، جنوب أسوار البلدة القديمة الذي يعيش فيه في حينه أكثر من 5,000 فلسطينيّ في أكثر من 250 مبنى تحوي أكثر من 700 شقة.

وذلك يعني أنّ تعريف المنطقة كحديقة وطنية يخلق تناقضاً حاداً بين مطلب الحفاظ على البيئة وبين احتياجات السكان للبناء والتطوير، وهي احتياجات لا يمكن أن تُلبّى نتيجة للقيود التخطيطيّة النابعة من الإعلان عن قلب المنطقة كحديقة وطنية. وذلك ما أدى في الواقع إلى مصادرة أرض وادي حلوة ومنع تلبية احتياجات النمو الطبيعي. ففي الخارطة الهيكلية المحلية التي صدّقتها بلدية القدس عام 1976 (ع.م/9) - بعد سنتين على إعلان الحديقة الوطنيّة - جرى تعريف كلّ منطقة وادي حلوة على أنها منطقة مفتوحة خاصّة. وتقضي الخارطة في هذه المنطقة بمنع أيّ بناء لمنازل سكنيّة أو مباني عامّة، وفي المقابل، جرى تعريف حي «يمين موشيه» في هذه الخارطة، وهو حيّ يهودي شُمل أيضاً في مجال الحديقة الوطنيّة (داخل الخط الأخضر)، على أنه «منطقة سكنيّة خاصة»، يمكن فيه بناء المنازل السكنية والمباني العامة.

وقد كشف أرييه شارون، رئيس طاقم التخطيط الذي وضع الخارطة، في كتاب نشره عام 1973، عن النوايا الحقيقية والأهداف المبينة تجاه وادي حلوة قائلاً: «إن وادي حلوة باعتباره حياً يفتقر للتميّز ويحوي بيوتاً بشعة كثيرة، ونما في وسط منطقة أثرية مهمة، لابد من تفكيكه. إلا أنّ إخلاء مكانه وإعادة توطينهم هما مهمة باهظة التكلفة، ولذلك يجب تفكيكه في إطار سياسيّ بعيد المدى: عدم السماح بتشيد مباني

جديدة وشراء قطع الأراضي تدريجياً وتوطين العائلات في مناطق أخرى». ولهذا فإن البلدية شكلاً لا تُخلى العائلات من وادي حلوة، إلا أنها لا تسمح بالبناء القانوني فيه. ما يجبر السكان على الخروج من الحي وبالتالي إخلاؤه.

ويعاني الفلسطينيون سكان وادي حلوة نقصاً شديداً في المنازل السكنية والمباني العامة: إذ لا توجد فيه إلا مدرسة واحدة للبنات تابعة لوكالة غوث اللاجئين- الأونروا (ابتدائية وإعدادية)، ومدرسة خاصة للبنين (ابتدائية، من صفين) وروضة أطفال خاصة واحدة. وتضطرّ الغالبية الساحقة من الأولاد للدراسة في أحياء أخرى. كما ويفتقر تمامًا للعيادات وفروع البريد أو الحدائق العامة. وعلى مرّ السنوات، حاول سكان وادي حلوة دفع مخططات تسمح لهم بالبناء في نطاقه، إلا أن جميعها رُفض.

منذ عام 1967 أدين المئات من سكان وادي حلوة بالبناء غير المرخص وعُرموا بمبالغ تراوحت بين آلاف وعشرات آلاف الشيكلات. ووفقاً للمعطيات المتوفرة لدى منظمة بتسيلم، فإن بلدية القدس هدمت عام 2006 نحو 15 منزلاً سكنياً في سلوان، بما فيها وادي حلوة. وفي شباط 2012 هدمت سلطة الطبيعة والحدائق، مركزاً جماهيرياً وملعباً أقامهما السكان بأنفسهم وبتمويل منهم، على أرض خاصة تابعة لأحد سكان سلوان. وقد خدم الموقع نحو 300 طفل ووفّر نشاطات رياضية ومجتمعية، وفي غياب مناطق عامة شاغرة أخرى في الحيّ تم استخدام الملعب أيضاً لإجراء المناسبات العامة.

ذروة التمييز العنصري

في عام 2007، بادرت بلدية القدس لوضع خارطة هيكلية لمنطقة وادي حلوة ومنحدرات «هار تسيون». وقد جُهّزت الخارطة دون إشراك السكان الفلسطينيين.

وفي المقابل، جرى إشراك مستوطني جمعية «إلعاد» فيه. واقترح في إطار الخارطة الهيكلية ولأول مرة تخصيص الأراضي فيه لأغراض سكنية، وبالتالي إعادة تأهيل غالبية المنازل القائمة، التابعة للفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء؛ الأمر الذي لم يحدث بالنسبة للفلسطينيين، بل أكثر من ذلك، وفي المقابل وفي 19 تشرين الثاني 2018 أقرت الكنيسة تعديلاً على قانون الحقائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع الوطنية ومواقع الذكرى.

ووفقاً لهذا التعديل سيُصبح بإمكان السكّان المقيمين داخل الحديقة الوطنية أن يقدموا خريطة لغرض بناء معدّ للسكن، وذلك خلافاً لما اقتضى القانون قبل التعديل، الذي جاء تلبية لطلب جمعية «إلعاد» كجزء من مساعيها إلى زيادة عدد المستوطنين فيه. بالنظر إلى ذلك وإلى تاريخ ممارسات السلطات الإسرائيلية فيه، كما تستنتج وتؤكد جمعيات إسرائيلية مختصة بحقوق الإنسان منها «بتسليم» أنه من الواضح أنّ الصّياغات الحيادية ظاهرياً التي تضمّنّها القانون، غايتها فقط تمكين جمعية «إلعاد» من مواصلة البناء لأجل المستوطنين، وفي المقابل منع الفلسطينيين من البناء وهدم منازلهم.⁽¹⁾

بل وأكثر من ذلك، ولتحقيق هذه الغاية، فقد منحت سلطة الطبيعة والحدائق بلدية القدس تشغيل وتطوير الحديقة، خلافاً للحدائق الوطنية الأخرى التي تقع ضمن مناطق نفوذ بلديات. مما يعيد مسألة ترخيص البناء إلى اختصاص وسلطة بلدية القدس ومخططاتها الهيكلية. الهادفة إلى تهويد مدينة القدس.

(1) غير عميم، بين هولي لاند وكيدم - تحت رعاية السلطات - برنامج إلعاد لمجمع ضخّم، كانون الأول/ ديسمبر 2013. باللغة العبرية.

في هذا السياق وفي عام 2013 تم إنشاء حديقتين وطنيتين جديدتين في القدس الشرقية

فحديقة أسوار القدس وإن كانت الأولى، فإنها ليست الوحيدة في سياق استخدام سلطة الاحتلال لمختلف بدع ومبررات الاستيلاء على الأرض وتهويدها، بما في ذلك خديعة الحدائق الوطنية.

في عام 2013 صدّقت لجنة التخطيط اللوائية إنشاء حديقتين وطنيتين جديدتين في القدس الشرقية: الحديقة الوطنية مُورَدوت هار هتسوفيم (منحدرات جبل المشارف) شماليّ المدينة (بين العيسويّة والطور) والحديقة الوطنية ناحل رفايم جنوب المدينة (على أراضي الوجة). وتنضمّ هاتان الحديقتان إلى حديقتي وادي الصوانة «تسوريم» التي أعلن عنها عام 2000 عند سفوح جبل المشارف (بجوار الصوانة) ومحيط أسوار القدس التي أعلن عنها منذ عام 1974 على قسم كبير من أرجاء سلوان.

وقد صدّقت هذه الحدائق الوطنيّة داخل منطقة نفوذ البلديّة لمدينة القدس: على أراضٍ بملكيّة فلسطينيين وفي مناطق سكنيّة أو مناطق تحدّها مناطق سكنيّة مبنية تابعة لأحياء أو قرى فلسطينيّة. إلى جانب ذلك، تخطّط بلدية القدس لإقامة حدائق وطنية أخرى شرقيّ المدينة: في جبل الزيتون والشيخ جراح وباب الساهرة.

تجدر الإشارة إلى أن المتنزهات الوطنية على جبل الزيتون والحديقة الوطنية على جبل الزيتون مدرجة في نسخة الحدائق الوطنية من مخطط القدس 2000 الهيكلي. وتمتد هذه الحديقة عبر أحد أكتاف جبل الزيتون، جنوب الصوانة، مرسلّة فرعاً طويلاً إلى مقبرة جبل الزيتون وفندق الأقواس السبعة. وهي بمساحة (حوالي 470 دونماً) وتلتقي من الشرق مع المتنزه الوطني الذي يحيط بأسوار المدينة القديمة ومن

الغرب مع منتزه وادي الرابطة «تسوريم» الوطني، مما يخلق سلسلة إقليمية متواصلة من المتنزهات الوطنية.

إنّ الحجم الاستثنائي لعدد الحدائق الوطنيّة في القدس الشرقية، وموضعها الجغرافية تهدف في الأساس إلى الحفاظ على أغلبية يهوديّة في القدس، إنشاء تواصل جغرافي دون سكان فلسطينيّين -من البلدة القديمة وحتى منطقة المستوطنات المخطّطة في E1 في الضفة الغربية شرق رام الله- وتكثيف الوجود اليهوديّ شرقيّ المدينة.. وهي بهذا تكون أداة ناجعة وبالغة القوّة تخدم تلك الأهداف السياسيّة بشكل أفضل من الأدوات البلديّة التي تسعى لحصر التخطيط والبناء وتحديدتهما.

كما أن الإعلان عن حدائق وطنيّة في هذه المناطق أو تلك الواقعة في الضفة الغربيّة يهدف «لتهويدها وأسرلتها» فالمضامين التي يتلقاها جمهور الزوّار عبر المناشير والإرشادات والنشاطات التي تجري في الموقع، تدّعي تبعيّة هذه المناطق المعلنة كحدائق إلى الموروث اليهوديّ، من خلال مصادرتها من السكان الفلسطينيين في المنطقة على المستوى الفكريّ أيضًا. إلى جانب تطبيق سياسات ومخططات التطهير العرقي التي تطول الأملاك والأرض الوقفية الإسلامية والمسيحية.

من النماذج الصارخة للتطهير العرقي والتهويد ما تعيشه وتعانيه الصوانة ووادي الجوز وجبل المشارف جراء الحدائق الوطنية، والتي سنتناولها بإيجاز شديد على التوالي:

أولاً: الحدائق والوقف الإسلامي.

أ) حديقة وادي الصوانة.

تمثل الإجراءات الاحتلالية في وادي الصوانة، في القدس المحتلة، نموذجاً

للممارسات الاستعمارية المغلفة بأيديولوجيا تحاول تقديم التاريخ لإطالة أمد الاحتلال، من خلال تقنيات التطوير الحضري المدني.

يقع وادي الصوّانة في سفح جبل الزيتون الشمالي، ويمرّ فيه قسم من حوض تصريف مياه وادي النار، الذي يبدأ في أحياء القدس ويجري على طول 34 كم حتى البحر الميت.

تنتشر في الوادي وعلى امتداد سفح جبل الزيتون في المنطقة، أشجار الزيتون المعمرة، التي تعرف بالزيتون الروماني، بالإضافة إلى أشجار أصيلة في الطبيعة الفلسطينية كأشجار البطم المعمرة، وتمتاز المنطقة بتنوع نباتي، كأزهار الزعفران الخريفية زهرية اللون، وفي الموقع مَغْرَ أثرية، وقبور قديمة.

وادي الصوّانة، غيّر الاحتلال اسمه، ليصبح (وادي تسوريم)، وسيتم تحويله إلى حديقة استيطانية، تقدمها سلطات الاحتلال على أنها:

«قسم من حلقة مساحات مفتوحة تحيط البلدة القديمة وتحافظ على المنظر القديم لمدينة القدس»

وقد أعلن عن إقامة الحديقة الوطنية في وادي الصوانة «تسوريم» عام 2000 على منطقة مفتوحة مساحتها نحو 170 دونماً، عند أسفل الجامعة العبرية في جبل المشارف. قسم من أراضي الحديقة هي أراضٍ تابعة للوقف الإسلامي وبعضها أراضٍ خصوصية بملكية فلسطينية. وتجاور حدود الحديقة المنطقة العمرانية في وادي الجوز شرقاً، وحيّ الصوّانة جنوباً وغرباً.

وحيث لم توجد في الموقع مبرزات أثرية أو قيم طبيعة متميزة، وهي الأسباب

التي تقف عادةً وراء الإعلان عن حقائق وطنية في «إسرائيل»؛ قالت سلطة الطبيعة والحدائق صراحة إنَّ الحديقة أُعلِنَت في هذه المنطقة:

«من أجل خلق تواصل جغرافي مع الحديقة الوطنية لمحيط أسوار القدس، ومن أجل إعادة تمثيل نقطة إطلال الحجاج في الأزمنة القديمة، ومناظر الثقافة الزراعية الخاصة بتخوم الصحراء»، ولكن الحقيقة تقول إنه توجد إسقاطات سياسية واضحة هدفها: خلق تواصل من المناطق المفتوحة في البلدة القديمة وحتى جبل المشارف، يُمنع فيها البناء الفلسطيني، وفي المقابل جذب الزوار الإسرائيليين إلى المنطقة.

وكتبت صحيفة هآرتس أن بني ألون قال أثناء ولايته كعضو كنيسست عن حزب «هئيلود هليئومي»:

«إنَّ الحديقة تُعتبر» واحدة من 17 بؤرة يهودية حول البلدة القديمة»، التي تهدف، كما يقول وفقاً لأقواله، لمنع إمكانية تقسيم القدس. ويضيف ألون إنَّ هذه النقاط تشمل المناطق المفتوحة والحدائق الوطنية والأحياء اليهودية الصغيرة.

وهكذا شكّلت هذه الحديقة الوطنية إسفيناً في التواصل المدني للأحياء الفلسطينية المحيطة بها، وتقيّد تطورها:

حيث يعيش في الصوانة اليوم نحو 3,000 نسمة. وتسمح الخرائط الهيكلية التي صُدِّقت منذ 1976 بالبناء المحدود فقط، وتكاد كلُّ المناطق المُعدَّة للبناء السكني تكون ممتلئة. المنطقة المفتوحة الكبيرة في الجزء الشمالي منه لم تُخصَّص لاحتياجات السكان، وعليها أقيمت الحديقة الوطنية.

إلى جانب ذلك، يأخذ مخطط الحديقة من المنطقة التابعة لمدرسة الإبراهيمية، وهي

مدرسة وكلية بملكية فلسطينية خاصة منذ عام 1983. وتوجد قطعة أرض شاغرة بجوار المدرسة يستخدمها الطلاب والسكان من الأحياء المجاورة كملعب كرة قدم، إلا أن سلطة الطبيعة والحدائق هدمت في عام 2011 السور الذي أقيم حول الملعب ومرمى الأهداف، عدة مرات.

ب- حديقة وادي الجوز، هي نموذج التمييز العنصري والتطهير العرقي:

يعيش في وادي الجوز نحو 17,000 فلسطيني، يعانون النقص في احتياطي الأراضي المخصصة للبناء. وحُصِّصت في المناطق المخططة لوادي الجوز نسب متدنية من الأراضي للبناء، أمّا المناطق الأخرى فيه، فهي غير مخططة بتاتا، فالبناء فيها مكتظ. وقد شُمل في الحديقة نحو 39 دونما من مناطق وادي الجوز، وهي منطقة غالبيتها شاغرة باستثناء بعض المنازل.

يهدف التطوير الذي أُجري في الحديقة لخدمة جمهور الإسرائيليين والسياح، وأُعلن عن الحديقة دون الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات اليومية لفلسطيني القدس المحتلة التي أُقيمت الحديقة على أراضيها، والذين هم بأمس الحاجة للمناطق المفتوحة لأغراض البناء، وأغراض الترفيه الأساسية. أو حتى تخطيط الحديقة لا يشجع السكان على المرور منها، أو استخدامها لأغراض الترفيه: فُسِّل الحديقة غير متصلة لفلسطيني القدس المحتلة المجاورة لها، وثمة جدار حجري يفصلها عن المناطق السكنية.

ج- الحديقة الوطنية منحدرات جبل المشارف، والأضرار التي تلحقها باليساوية

جرى ضم المنطقة العمرانية في قرية العيسوية المجاورة لجبل المشارف، ونحو ربع أراضيه (نحو 2,200 دونم) إلى منطقة نفوذ القدس، مع احتلال الضفة الغربية عام

1967، وجرى تطبيق القانون الإسرائيلي عليها. ومن وقتها تعتبر العيسويّة أحد أحياء المدينة. في عام 1991 صدّقت بلدية القدس خارطة هيكلية للحَيّ تمتدّ على نحو 670 دونماً، إلا أنّ هذه الخارطة لا تلبي بالمرّة احتياجات التخطيط والتطوير في الحيّ، الأمر الذي يُلقِي بتبعاته الصعبة على حياة سكانه:

في عام 2012 كان يقطن قرية العيسويّة نحو 15,500 نسمة، في منطقة عمرانيّة تمتدّ على نحو 800 دونم، وسط اكتظاظ سكانيّ عالٍ يصل حتى 20 نسمة للدونم الواحد. مقابل كثافة سكانيّة تصل إلى ثمانية أشخاص للدونم الواحد في الحيّين اليهوديّين المجاورين -الثلة الفرنسيّة و«تسيمرت هيراه»- 5 و6 أشخاص في مجمل القدس. نتيجة لتقييدات البناء، يضطرّ سكان العيسويّة مكرهين للبناء دون ترخيص والمخاطرة بهدم بيوتهم.

تُعاني قرية العيسويّة أيضًا نقصًا في البنية التحتية العامّة والأساسيّة: فمن بين أكثر من 4,200 ولد في المرحلة الدراسية يعيشون فيها، يدرس نحو 2,500 طالب في أربع مدارس بلديّة (ابتدائيّة وإعداديّة) ونحو 500 طالب آخر يدرسون في مدرسة ابتدائية وإعدادية خاصتين أقيمتا في قرية العيسوية. وتنشط المدارس في مبانٍ غير ملائمة لغرض الدراسة. وتفتقر قرية العيسوية للمدارس الثانويّة بشكل تامّ. ونتيجة لاستنفاد قدرة الاستيعاب كاملة في المدارس وغياب مناطق ملائمة لإقامة مدارس جديدة، ظلّ نحو 1,200 طالب -غالبيتهم من طلاب الثانويّة- دون حلول تربويّة. ويتوجّه غالبية الطلاب في سنّ الثانويّة للدراسة في مدارس خارجها.

وبما أنّ قرية العيسويّة شبه مغلقة من جميع الاتجاهات من خلال مؤسّسات إسرائيلية مختلفة (حرم الجامعة العبريّة، مشفى هداسا وقاعدة عسكريّة)، وأحياء

إسرائيلية (التلة الفرنسية و«تسميرت هيراه») وطرق رئيسة (شارع رقم 1 القطريّ مثلاً)، فقد طرحت الخارطة الهيكلية التي تبلورت عام 2004 بتنسيق وضغط من السكان والبلدية توسيع المنطقة نحو الجنوب، وهي المنطقة الوحيدة غير المسدودة. وقد هدفت الخارطة، ومساحتها نحو 1,350 دونماً، لتوفير احتياجات السكان للبيوت السكنية والمباني العامة والترفيه ومناطق الترفيه والرياضة.

ورغم أنّ التخطيط تمّ بالتنسيق مع السلطات، فقد شرعت هذه السلطات نفسها، نهاية عام 2005، بدفع مخطط حديقة منحدرات جبل المشارف الوطنية، وهي الحديقة التي شملت تقريباً كلّ المناطق التي خُصّصت لتوسيع قرية العيسوية في الخارطة التي أعدها السكان. وقد خُطّطت الحديقة الوطنية بحيث تلامس حدودها الشمالية بيوت قرية العيسوية القصوى. وفي أعقاب مداولات مستمرة جرت بين مخططي العيسوية وبين سلطات البلدية وسلطة الطبيعة والحدائق، اتُّفق خطياً عام 2007 على إزاحة حدود الحديقة الوطنية جنوباً، بحيث يصبح توسيع قرية العيسوية ممكناً.

لكن في نهاية المطاف لم تحترم السلطات هذا الاتفاق: بل وفي عام 2010 أهملت الخارطة الأصلية للحديقة الوطنية وقدمت خارطة جديدة وموسّعة لها؛ وفي أثناء إجراءات تصديق هذه الخارطة في لجان التخطيط التابعة لوزارة الداخلية، جرى توسيع الحديقة الوطنية أكثر وأكثر. ووفقاً للخارطة المعدلة، التي صُدّقت كما أسلفنا في تشرين الثاني 2013، فإنّ الحديقة تمتدّ على كلّ المساحة الشاغرة حتى خطّ بيوت العيسوية، وعلى قطاع يفصل بينه وبين حرم الجامعة العبرية. ولم يتبقّ من مناطق التوسيع التي شُملت في الخارطة الهيكلية المطروحة عام 2004 التي أُعدّت لصالح

العيسويّة - والتي أهملت - إلا نحو 135 دونًا، غاليّتها مناطق عمرانيّة قائمة فعليًا. بمعنى لا بناء أو توسعة جديدة.

ثانيًا: الحداثق والوقف المسيحي

وفي العودة إلى حديقة أسوار القدس، التي افتتحت في السبعينيات. فقد حرصت سلطات الاحتلال على تجنب تضمين جزء كبير من جبل الزيتون لمساحة الحديقة، حيث يوجد أكثر من اثني عشر موقعًا مقدّسًا تاريخيًا مسيحيًا، بما في ذلك دير راهبات، وكنيسة، ومغارة الجثمانية وحديقة الرسل.

اليوم وبعد ما يقارب من خمسة عقود، عادت المرحلة الثانية إلى جدول الأعمال. وقالت المتحدثة باسم سلطة الطبيعة والحداثق، إن الهدف من المشروع هو إصلاح الأراضي في وادي الرابة «هنوم»، والتي تم إهمالها لسنوات.

وقالت المتحدثة إن جزءًا كبيرًا من الـ 68 فدًا المقرر دمجها في حديقة أسوار القدس الوطنية يُعتبر من أراضي الدولة.

لكن أراضي جبل الزيتون، التي تشكل غالبية ما تسعى سلطة الطبيعة والحداثق إلى دمجها في الحديقة الوطنية، مملوكة ملكيّة فلسطينية خاصة. يتضمن عرضًا للخطة تمت مشاركته داخليًا مع مسؤولي البلدية وحصلت عليه التاييمز أوف إسرائيل، خريطة تحدد أي أجزاء من أراضي جبل الزيتون مملوكة ملكيّة خاصة لملاك فلسطينيين وأي منها تملكها الكنائس الفرنسيةسكانية أو الأرمنية أو الأرثوذكسية اليونانية. وتؤكد المتحدثة:

«كجزء من أنشطتنا، ندير مشروعًا مشتركًا مع مؤسسة مدينة داود، لتنظيف وترميم المدرجات وزراعة الأشجار. تُعرف مؤسسة مدينة داود بالعبرية باسم «إلعاد».

وتقول منظمات يسارية إن سلطة الطبيعة والحدائق سمحت لمؤسسة مدينة داود بالدفع بأجندة سياسية قومية في القدس الشرقية.

وتم تحديد ذلك حتى من قبل مراقب الدولة السابق يوسف شابيرا في تقرير صدر في عام 2016 عن عمليات سلطة الطبيعة والحدائق وسلطة الآثار الإسرائيلية في البلدة القديمة.

وكتب شابيرا:

«أدى تقصير سلطة الطبيعة والحدائق وسلطة الآثار الإسرائيلية إلى وضع أصبحت فيه مؤسسة [مدينة داود]، من الناحية العملية، عاملاً رئيسياً في مجال إدارة وتشغيل المواقع السياحية في حوض البلدة القديمة في القدس، دون إشراف كبير من قبل سلطات الدولة المسؤولة عن المنطقة... هذا يرقى إلى تنصل كامل للدولة من سلطاتها».

من شأن توسيع حديقة أسوار القدس الوطنية أن يمنح السلطات الإسرائيلية القدرة على تنفيذ مشاريع فوق ممتلكات الكنائس في جبل الزيتون، مثل مشروع التلفريك المثير للجدل.

لكن بلدية القدس لا تزال تدعم خطة التلفريك، إلى جانب مؤسسة مدينة داود، التي تبني مركزاً سياحياً في سلوان، سيكون بمثابة المحطة الأخيرة على مسار التلفريك. كما أن نقل العائلات اليهودية تدريجياً إلى الشيخ جراح وسلوان شمال وجنوب البلدة القديمة وتوسيع حديقة أسوار القدس الوطنية لتشمل جبل الزيتون شرق البلدة القديمة، ستتمكن مؤسسة مدينة داود من تطوير المنطقة مع المشاريع السكنية والأثرية والبيئية اليهودية.

وفي بيان مشترك صادر عن منظمات السلام وحقوق الإنسان، بمكوم، وعيميك شفیه، وعير عمیم، وسلام الآن، التي شكلت تقاريرها مصدرًا لهذا المقال، جاء فيه:

«هناك صلة مباشرة بين ما يحدث في الشيخ جراح وخطة التوسع. هذه هي الآليات المختلفة التي تستخدمها إسرائيل في القدس الشرقية لترسيخ سيادتها، وتميش الوجود غير اليهودي، ومنع التنمية التي تشتد الحاجة إليها بالقدس المحتلة عام 1967، مما يؤدي إلى زيادة الضغط لإخراجهم من حوض البلدة القديمة. هذه الخطة هي جزء من عملية تحويل الأهمية الرمزية والسياسية للحوض التاريخي، من خلال زيادة الأهمية الدينية والوطنية اليهودية لهذه المنطقة مع زيادة الضغط على السكان الفلسطينيين. نحن نعترض على إساءة الاستخدام الساخرة للتراث وحماية البيئة كأداة من قبل السلطات الإسرائيلية لتبرير التوسع الاستيطاني، ولإعادة تشكيل السرد التاريخي ولتحديد الملكية على الحوض التاريخي».

كما قال داني سيدمان، الخبير في شؤون القدس ومؤسس منظمة «القدس الدنيوية» اليسارية، على موقع تايم أوف إسرائيل:

إن «الدوافع الكامنة وراء المخطط لا علاقة لها بالصيانة، والدوافع هي دوافع خفية تمامًا - أيديولوجية منظمات المستوطنين ذات الدوافع التوراتية إلى جانب حكومة تقدم عطاءاتها عن طيب خاطر».

لكن وفي المقابل، وردًا على الخطة، أرسل رؤساء الكنائس في القدس بطريك القدس للروم الأرثوذكس ثيوفوليس الثالث وحارس الأراضي المقدسة للكنيسة الكاثوليكية فرانسيسكو باتون وبتريك الأرمن الأرثوذكس نورهان مانوجيان في 18 شباط / فبراير الماضي رسالة إلى وزيرة حماية البيئة، التي يشرف مكتبها على سلطة

الطبيعة والحدائق الإسرائيلية، يطالبون فيها بإلغاء الخطة، وكتب قادة الكنائس «على الرغم من أن الخطة تم تقديمها رسميًا من قبل سلطة الطبيعة والحدائق، يبدو أنه تم طرحها ويتم تنسيقها وتطويرها والترويج لها من قبل كيانات، هدفها الوحيد الظاهر هو مصادرة وتأميم أحد أقدس المواقع المسيحية وتغيير طبيعته»، في إشارة إلى جبل الزيتون، الذي يؤمن المسيحيون أنه كان موقعًا للعديد من الأحداث الرئيسية في حياة المسيح.

وجاء في الرسالة التي حصلت عليها التايمز أوف إسرائيل «هذا إجراء وحشي يشكل هجومًا مباشرًا ومتعمدًا على المسيحيين في الأراضي المقدسة، وعلى الكنائس وحقوقهم القديمة المضمونة دوليًا في المدينة المقدسة. تحت ستار حماية المساحات الخضراء، يبدو أن الخطة تخدم أجندة أيديولوجية تنكر مكانة وحقوق المسيحيين في القدس».

كما أرسل قادة الكنائس الرسالة إلى قناصل فرنسا، تركيا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا، بريطانيا، والسويد في القدس، في محاولة واضحة لحشد الدعم الدولي لمعارضتهم. وخاصة أمام المخاطر والتداعيات الجسيمة لهذا المخطط، تلك التداعيات المدمرة لتوسعة الحديقة الوطنية المخطط لها والتي يمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:

1- إدارة سلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية (INPA) وقبورها

لطالما وقفت هذه الحديقة الوطنية عائقًا خطيرًا أمام التخطيط والبناء الفلسطيني، إذ تخضع الأرض المعلنه كمتنزه وطني لمسؤولية سلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية (INPA). وهذا يعني أن أي عمل في منطقة محددة كمتنزه وطني يتطلب موافقة INPA بالإضافة إلى جميع الموافقات المعتادة من السلطات الأخرى، مثل البلدية. على سبيل

المثال، في الحديقة الوطنية، يلزم الحصول على تصريح من INPA ليس فقط للبناء، ولكن أيضًا لزراعة الأشجار أو زراعة الأرض، وحتى للتصوير داخل منطقة المنتزه، وهذا الأمر يخضع لقيود سلطة الطبيعة وغيرها من الجهات ذات الصلة.

2. النشاط الاستيطاني

إن التوسيع المخطط للحديقة الوطنية يعزز الحلقة الاستيطانية الناشئة حول المدينة القديمة، والتي تتكون من مجمعات سكنية للمستوطنين ومواقع سياحية يديرها المستوطنون، والتي تستخدم كقناع للتوسع الاستيطاني اليهودي. أدى التعاون طويل الأمد بين INPA ومنظمات المستوطنين، مثل «إلعاد» (إلى نقل الأراضي إلى أيدي المستوطنين الذين يحولون المساحات الفلسطينية إلى مواقع سياحية وترفيهية إسرائيلية كواجهة لتعزيز معازل المستوطنين والمزيد من ترسيخ السيادة الإسرائيلية في حوض البلدة القديمة).⁽¹⁾

3. الإضرار بالسكان الفلسطينيين

إلى جانب تعميق تآكل الوجود الفلسطيني في حوض البلدة القديمة، تمنع الخطة أيضًا بشكل مباشر إمكانية التنمية الفلسطينية وتزيد من الضغط على السكان الذين يعيشون في المنطقة. سيحيط توسيع الحديقة الوطنية مناطق البناء الفلسطيني، بما في ذلك (الثوري) ووادي الجوز، وإنشاء حاجز بين الصوانة ووادي الجوز والطور. ستؤدي مثل هذه الخطة في نهاية المطاف إلى استنزاف احتياطات الأراضي المتبقية في كل منطقة من المناطق المعنية، مما يزيد من تقييد تنمية هذه المجتمعات الفلسطينية.

(1) IrAmim, Jerusalem 2012: A Snapshot. Developments in East Jerusalem and their political ramifications, June 2013

لطالما عانت القدس المحتلة عام 1967 المحيطة بالبلدة القديمة من الإهمال الناجم عن سياسات التخطيط التمييزية، بما في ذلك تصنيف مناطق واسعة على أنها «خضراء»، مما يحول دون التطوير السكني. وبالتالي، فإن غياب التخطيط الحضري المناسب إلى جانب الإجراءات العقابية الشديدة ضد البناء غير المصرح به بمثابة رافعة حادة للتهجير المستمر للفلسطينيين من المناطق الواقعة على طول محيط البلدة القديمة. وبالفعل، ووفقاً لبيانات «عير عميم»، فقد تم هدم 43 منزلاً فلسطينياً في هذه المناطق وحدها في عام 2021 بسبب عدم وجود مخططات تقسيم مناسبة.

4. الأضرار التي لحقت بالمواقع الدينية المسيحية في القدس

تعود ملكية القسم الكبير من المنطقة المخصصة لتوسيع المنتزه الوطني للكنائس الفرنسية سكانية ويونانية والأرثوذكسية. ما يقرب من 20 موقعاً مسيحياً، بعضها من أهم المواقع بالنسبة للمسيحية، إما في المنطقة المخصصة للحديقة الوطنية، أو محاطة بها أو بجوارها على منحدرات جبل الزيتون. على سبيل المثال، تقع كنائس الجثمانية ومريم المجدلية ودومينوس فلفيت بجوار المنتزه الوطني من الشمال والجنوب، ويتم ضغطها في شريط ضيق من الوجود المسيحي. المقبرة الكاثوليكية في وادي قدرون مع الحديقة البابوية متضمنة في حدود توسعة الحديقة الوطنية. عندما أراد المخططون تضمين المقبرة اليهودية القريبة، عارضتها السلطات الدينية اليهودية التي تدير المقبرة ومنعت إدراجها.

في الواقع، ستقوض الحديقة الوطنية المخطط لها مجمع منحدرات جبل الزيتون كموقع مسيحي. جبل الزيتون هو أحد أهم ثلاثة مواقع للمسيحية في المدينة، ستؤدي الخطة إلى جيب مسيحي ضيق محاط بمناطق السيطرة والهيمنة الإسرائيلية. تشير هذه

الخطّة، إلى تجاهل وازدراء إسرائيلي للكنائس والمسيحيين في جميع أنحاء العالم.

5. الخطّة جزء من جهود الاستيطان لتطويق البلدة القديمة

منذ الثمانينيات، تعمل الحكومة الإسرائيلية عن كثب مع منظمات المستوطنين لتوسيع الوجود الإسرائيلي في البلدة القديمة وحولها، بينما تعمل باستمرار على كبح التركيبة السكانية الفلسطينية في المنطقة. وقد تمكنوا حتى الآن من إقامة جيوب إسرائيلية تضم ما يقرب من 3000 مستوطن داخل البلدات والقرى والحدائق الفلسطينية المحتلة عام 1967 في البلدة القديمة ومحيطها، بما في ذلك سلوان ورأس العامود والطور والشيخ جراح وغيرها. إلى جانب المستوطنات السكنية، تستثمر الحكومة الإسرائيلية مئات الملايين من الشواقل في مشاريع سياحية تهدف إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي في المنطقة وتحويلها من بيئة فلسطينية إلى فضاء يهودي به جيوب فلسطينية إسلامية ومسيحية صغيرة.

تخدم هذه الإجراءات هدف إسرائيل طويل الأمد، المتمثل في ترسيخ سيطرتها على حوض المدينة القديمة وخلق تواصل إسرائيلي بين القدس الشرقية والغربية. تمتد حلقة السيطرة هذه من الشيخ جراح شمالاً إلى سلوان جنوباً. في الشيخ جراح وسلوان، يواجه مئات الفلسطينيين التهجير من منازلهم لصالح الاستيطان اليهودي، بينما في وادي الجوز، تنوي بلدية القدس هدم الأعمال التجارية الفلسطينية لإنشاء «وادي السيلكون». تم تصميم كل من البستان ووادي حلوة ووادي ربابة ومشروع التلفزيون لإنشاء روابط رئيسية في النطاق المتعمق للسيطرة الإسرائيلية حول حوض المدينة القديمة.

لذلك، فإن توسيع الحديقة الوطنية هو محاولة لإنتاج حلقة «خضراء» مضمّنة بالمستوطنات السكنية ومشاريع الاستيطان السياحي في المدينة القديمة وحولها،

كوسيلة لترسيخ الهيمنة الإسرائيلية على هذه المنطقة، وإحباط أي احتمال متبقٍ لاتفاق متفق عليه. بشأن القدس. بما يفضي في نهاية المطاف إلى إنهاء حلّ الدولتين وفرص تحقيق السلام في المنطقة.

وختامًا هذه الخطة هي جزء من عملية تحويل الاستيراد الرمزي والديني والسياسي لحوض المدينة القديمة من خلال زيادة الأهمية الدينية والوطنية اليهودية لهذه المنطقة، مع تآكل الطبيعة متعددة الأديان ومتعددة الثقافات، بما يطمس الوجود الفلسطيني والهوية الفلسطينية الأصلية للمنطقة، ويطيح بالمشهد الحضاري الأصلي والحقيقي لمدينة القدس من خلال التزوير والطمس والاستبدال بالوقائع القسرية الزائفة.

هذه الخطة غير مبررة من منظور التخطيط ولا قيمة لها لحماية الأصول التاريخية. هدفها الوحيد (إلى جانب القوانين والسياسات التمييزية الأخرى) هو خدمة أجندة يمينية دينية لحوض المدينة القديمة. كأداة لتبرير التوسع الاستيطاني، وترسيخ السيادة الإسرائيلية. وتغيب الهوية والوجود الفلسطيني، وذلك ما تذهب إليه منظمات وجمعيات السلام الإسرائيلية ذاتها، وتضيف إن هذه المخططات ليست إلا إساءة استخدام ساخرة لخطاب حماية التراث والبيئة.. بالمعنى الذي يؤكد استمرارية مخططات التهويد بالاستيلاء على التاريخ ومصادره، ومصادرة الحقيقة ومحاولة طمسها بخلق الواقع القسري المزيف ليتجاوز المعنى استهداف وجود الإنسان بعمليات التطهير العرقي الممنهج إلى استهداف المكان والتاريخ والهوية وبصورة رسمية ممنهجة وعلى مرأى ومسمع من الدنيا بأسرها..

ولكن الحقيقة المقدسية الراسخة ستبقى عصيةً على الزوال، وأبناء القدس يُولدون ويمضون قدمًا في مسيرة النضال والدفاع عن هوية مدينتهم، مباركون أيها المقدسيون بركة القدس ومنتصرون بإذن الله.



كنيسة المهد في بيت لحم

اقتلاع المسيحيين وتقويض عمل الكنائس المسيحية
في مدينة القدس

يُجَدِّد مجلس بطاركة ورؤساء الكنائس في القدس، تأكيد موقفه وترديد صرخته عالياً، في وجه الظلم والاستهداف، في وجه العدوان والممارسات الإسرائيلية المتنكرة، لأبسط الحقوق الإنسانية والروحية، وهي تكثف وتصد من عدوانها على المقدسين، مسلمين ومسيحيين، وعلى هوية المدينة وعروبتهابعديةاالإسلامي والمسيحي، طالما أن تهويد القدس بقي الهدف الأساس وجوهر السياسات والمخططات الإسرائيلية. وذلك ما أكده بيان رؤساء الكنائس، الذي جاء فيه: «أصبح المسيحيون، في جميع أنحاء الأرض المقدسة، هدفاً لهجمات متكررة ومستمرة من قبل الجماعات المتطرفة. فمنذ عام 2021، كان هنالك عدد لا يُحصى من الاعتداءات الجسدية واللفظية ضد الكهنة وغيرهم من أفراد الإكليروس، ناهيك عن هجمات على الكنائس المسيحية، وتخريب للأماكن المقدسة وتدنيسها، وترهيب مستمر للمسيحيين المحليين الذين يسعون ببساطة إلى العبادة بحرية وممارسة حياتهم اليومية. يتم استخدام هذه التكتيكات من قبل هذه الجماعات الصهيونية المتطرفة في محاولة منهجية لدفع الجماعة المسيحية للخروج من القدس والأرض المقدسة.

وشدّد رؤساء الكنائس على أنّ مبدأ ضرورة حماية الطابع الروحي والثقافي لأحياء

مدينة القدس المتميّزة والتاريخيّة معترف به بالفعل في القانون الإسرائيلي، لكن، ومع ذلك، تستمرّ الجماعات المتطرفة في الاستحواذ على ممتلكات إستراتيجية في الحيّ المسيحي، بهدف تقليص الوجود المسيحي، وغالبًا ما تُستخدم معاملات مخادعة وأساليب تخويف لطرد السكان من منازلهم، مما يُخفّض الوجود المسيحي بشكل كبير، ويزيد من تعطيل طرق الحج التاريخيّة بين بيت لحم والقدس. والسؤال: أين سلطات الاحتلال التي تنتهك أبسط الحقوق وكل المواثيق والقوانين والقرارات الدولية، من احترام حتى منظومتها القانونية التي تكشف أنها ليست أكثر من منظومة خداع وتزوير لتمويه واقع عنصري بأفطع صور التمييز العنصري.

وأوضح البيان الصادر عن رؤساء الكنائس بأن الحج المسيحي، وإضافة لكونه حقًا لجميع المسيحيين في جميع أنحاء العالم، فإنه يجلب فوائد كبيرة لاقتصاد إسرائيل ومجتمعها. ففي تقرير حديث صدر عن جامعة برمنغهام، تم تسليط الضوء على أن الحج والسياحة المسيحية تساهم بثلاثة مليارات دولار للاقتصاد الإسرائيلي. كما أنّه وعلى الرغم من صغر حجم المجتمع المسيحي المحلي وتناقصه عددًا، إلا أنه يُساهم بتقديم خدمات تعليميّة وصحيّة وإنسانيّة، تفوق حجمه النسبي، لكل المجتمعات في إسرائيل وفلسطين والأردن.

وفي الحقيقة، تُمارس إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) نهجًا ممنهجًا قديمًا جديدًا للاعتداء على المسيحيين واستهداف وجودهم في المدينة، فيما تتعرض الكنائس والأماكن المسيحية إلى تقويض عملها، هذا وتستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي (القوة القائمة بالاحتلال) في محاولاتها للسيطرة على الأملاك والأوقاف المسيحية،

الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة المسيحيين في مدينة القدس من 20 بالمئة إلى أقل من 2 بالمئة.

يُشكّل تقويض العمل المسيحي في مدينة القدس واستهداف المدارس اللاهوتية والمؤسسات الكنسية، ومنها المشافي التي بنيت كلها قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتعاني في الأصل من ضائقة مالية منذ سنوات، سوابق خطيرة تؤثر على استمرار عملها لخدمة الفلسطينيين في القطاعات المختلفة، من تعليم وصحة وشؤون اجتماعية. بدأت هذه الاعتداءات تتصاعد عندما أعلنت بلدية سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس بتاريخ 4/ 2/ 2018، بدء تشغيل آلية تحصيل ضريبة «الأرنونا» وهي ضريبة الأملاك، على مباني الأمم المتحدة والكنائس، واعتبرت بلدية الاحتلال أن الاتفاقات الدولية لا تعفي سوى أماكن العبادة، منوهة بأن للكنائس نشاطات تجارية إلى جانب العبادة، كما زعمت بلدية القدس المحتلة أن ديون الكنائس عن 887 عقارًا بلغت نحو 190 مليون دولار، دون تحديد الفترة الزمنية التي تراكمت عنها الديون.

غير أنها تراجعت عن فرض هذه الضريبة وجمّدت قرارها بفرض ضريبة الأملاك لاحقًا عندما أصدر بطاركة ورؤساء الكنائس في القدس بيانًا يؤكد «أن موقف بلدية الاحتلال يتعارض مع الموقف التاريخي للكنائس في المدينة عبر قرون من الزمن، عندما اعترفت السلطات المدنية دائمًا واحترمت المساهمة الكبيرة التي تقدمها الكنائس المسيحية لخدمة المجتمع من خلال مشاريعها التي تقدر بالمليارات، تُصرف في بناء المدارس والمشافي والمنازل والتي كثير منها مخصص لكبار السن والمحرومين.

كما أكد البيان على أن مثل هذا التدبير يقوّض الطابع المقدس لمدينة القدس،

ويعرض قدرة الكنائس على القيام بدورها في هذه الأرض للخطر، وطالبوا من البلدية سحب بيانها والمساهمة في الحفاظ على الوضع القائم «الستاتيسكو» المستمد من تاريخ المدينة المقدس، وعدم المساس بطبيعة مدينة القدس المقدسة. كما أكدوا على أنهم يقفون ثابتين ومتحدين في الدفاع عن وجودهم وممتلكاتهم.

في حين أعلن بطريرك المدينة المقدسة وسائر أعمال فلسطين والأردن ثيوفيلوس الثالث، باسم جميع بطاركة ورؤساء كنائس القدس، إغلاق كنيسة القيامة في القدس إلى إشعار آخر، في خطوة غير مسبوقة، وذلك تعبيراً عن الرفض والاحتجاج على سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق هذه الكنائس، وملاحقتها مالياً، وفرض ضرائب عليها. وأصدر رؤساء الكنائس بياناً، أكدوا فيه «أن فرض الضرائب على الكنائس في مدينة القدس هو خرق لكل الاتفاقيات القائمة والالتزامات الدولية التي تضمن حقوق الكنائس وامتيازاتها»، كما شدّد البيان على أن هذا الإجراء هو «محاولة لإضعاف الوجود المسيحي في المدينة». فيما علّلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجريد قرارها بتعيين فريق مهني للتوصل إلى حلّ بالنسبة للإجراءات الضريبية التي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى فرضها.

وبالرغم من تجريد سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارها بفرض «ضريبة الأرثوذكسية» على أملاك الكنائس، إلا أنها استمرت باعتدائها على المسيحيين وتقويض حرية العبادة ومنعهم من الوصول إلى الكنائس للاحتفال بالأعياد المسيحية، بالتزامن مع محاولات خطيرة لجمعية «عطيرت كوهنيم» للسيطرة على أملاك تملكها الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في القدس. وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي ابتزاز

البطيركية اليونانية وطالبتها بدفع تعويض بقيمة خمسة ملايين دولار لما يسمى «بالصندوق القومي اليهودي»، الأمر الذي يشكل تصعيداً جديداً في مسلسل استهداف الوجود المسيحي في مدينة القدس والنية المبينة لتهويد أحياء مسيحية مهمة وإستراتيجية في مدينة القدس، في مقدمتها باب الخليل.

وشهدت السنوات الماضية العديد من الهجمات لمتطرفين يهود على مواقع وكنائس مسيحية، كإحراق كنيسة «الطابغة» في طبريا، ومحاولة إحراق كنيسة «الجثمانية» في القدس. فيما استمرت سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع عراقيل لترميم كنائس المدينة واستمرار اعتداء المستوطنين على رجال الدين المسيحي، وكان آخرها اعتداء ثلاثة مستوطنين على رجل دين مسيحي من بطيركية الأرمن الأرثوذكس في ظل حماية قوات الاحتلال لهم.

وسابقاً اعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي رجل دين من الكنيسة القبطية، واعتدت بالضرب على عدد آخر خلال وقفة احتجاجية نظّمها الأقباط في ساحة كنيسة القيامة لمنعهم من إجراء أعمال ترميم في دير السلطان القبطي الملاصق للكنيسة في سابقة خطيرة للاعتداء على رجال الدين المحميين بموجب القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ومن منطلق السوابق الخطيرة لاستهداف الوجود المسيحي في المدينة واستمرار عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس، أصدر رؤساء كنائس الطوائف المسيحية في القدس بياناً موّحداً مشتركاً، وقّع عليه جميع رؤساء الكنائس الكبيرة في المدينة، بما في ذلك البطيرك الأرمني، والقائم بأعمال البطيرك الكاثوليكي،

وحارس الأماكن المقدسة من قبل الفاتيكان، ورئيس الكنيسة الإنجليكانية، تم نشره في الصحف العالمية كحملة موسعة لتسليط الضوء على معاناة المسيحيين في الأرض المقدسة.

تجدر الإشارة إلى أن الحملة تضمّنت التذمّر من وضع المسيحيين في المدينة، والتحذير من اختفاء وجود المسيحيين في القدس بسبب العنف الذي يمارسه متطرفون يهود ضدهم، وبسبب نشاطات منظمات المستوطنين في الحي المسيحي. كما وجّه رؤساء الطوائف المسيحية أصابع الاتهام لإسرائيل كقوة احتلال في كل ما يتعلق بالاهتمام باحتياجات الطوائف المسيحية في المدينة المقدسة. وطرح رؤساء الطوائف، مشكلتين أساسيتين: الأولى، مهاجمة رجال الدين من قبل اليهود وعدم تمكن الشرطة من توفير الحماية لهم. والثانية، قرار جمعية «عطيرت كوهنيم» الدخول إلى اثنين من المباني الكبيرة التي كانت بملكية البطريركية اليونانية في الحي المسيحي، فيما تم التطرق إلى خطر مستقبل الطوائف المسيحية في القدس، مؤكدين على أنها لم تكن «مهددة بهذا الشكل في يوم ما عبر تاريخ الإنسانية»، كما تمت الإشارة إلى أن مجموعات راديكالية تنوي اقتلاعهم من بيوتهم ومصالحهم التجارية وأماكن عبادتهم.

تأتي هذه الاعتداءات والتدخل في شؤون الكنائس في إطار محاولات فرض السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وعلى الشعب الفلسطيني بكل مكوناته لإفراغ المدينة. لاسيما أنها اعتداءات غير مسبقة على الشعب الفلسطيني في مدينة القدس بمسيحييه ومسلميه، ومواجهة غير مسبقة مع كنائس مدينة القدس وسلسلة من مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتصعيد

تجاه المدينة المقدسة وأهلها، وتعتمد بشكل ممنهج على تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس. واستمرار تقويض الكنائس ومنعها من القيام بدورها في الأراضي المقدسة، واستهداف الوجود المسيحي التاريخي في مدينة القدس، والذي يُعدّ جزءاً أساسياً من تاريخ المدينة المقدسة وإرثها التاريخي والإنساني والديني والحضاري، ذلك الوجود الذي يجسّد قيم العيش المشترك بين الأديان بأبهى صورها.

وما يقلق إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) أن مسيحيي فلسطين ينتمون إلى مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين من خلال بُعدها الوطني ولديهم اعتزاز بانتمائهم القومي العربي كجزء من نسيج الشعب الفلسطيني، والتي ما فتئت قوات الاحتلال تخطط وتنفذ لاقتلعه وتقويض وجوده.

إن ما يتعرض له المسيحيون في مدينة القدس وما يصاحب ذلك من اقتحامات وتضييق على المصلين في المسجد الأقصى المبارك، وهدم وتشريد واستيطان يستهدف تفريغ المدينة المقدسة من سكانها الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، هي سياسة ممنهجة تترجم الفصل العنصري والتطهير العرقي في ظل غياب المساءلة الدولية، غير أن موقف رؤساء الكنائس بالتعبير عن رفضهم ونشر موقفهم في الصحافة العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي بأن المسيحيين في أرجاء الأرض المقدسة تحولوا إلى هدف للهجمات المتكررة للمتطرفين، وعرضة للاعتداء الجسدي واللفظي، وتدني الكنائس والاعتداء عليها في إطار سياسة ممنهجة لاقتلاع الطائفة المسيحية من القدس.

لكن ذلك الموقف لرؤساء الكنائس الذي عبّر فيها عبر عن معاناة المسيحيين في القدس بكل قوة، بوحدة الموقف بين الطوائف المختلفة، وفي وقت تتعالى فيه الأصوات

مطالبة المجتمع الدولي، بمساءلة السلطات الإسرائيلية عن ارتكاب جريمة الفصل العنصري والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين، وعن فرض نظام اضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني، وانتهاك وتدنيس حقوقه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، وهكذا هي معاناة المسلمين والمسيحيين المستمرة من ظلم واضطهاد وعنصرية الاحتلال الإسرائيلي الذي سيزول قطعاً بنضال أبناء شعب فلسطين مسلمين ومسيحيين.



متوضاً الكأس وقبة الصخرة المشرفة عام 1881

مطران القدس

تقديرًا وعرفانًا ووفاءً، تتشرف المقدسية بتناول كتاب الزميلين، أنطوان فرانسيس، وسركيس أبو زيد «المطران الثائر»، بهذا العنوان والمضمون، كشمعة تضيء في سيرة ومسيرة راحل كبير يأبى الغياب واسمه كبوجي أو مطران القدس.

تجراً اليوم على البوح بما هو غير مباح، ليشهرا فينا سيرة المطران، ذكرياته ومذكرات كفاحه على طريق الفادي والفدائي الفلسطيني الأول... سركيس وفرانسيس فارسا الكلمة، باحثان عن الحقيقة، إلى حق اسمه فلسطين، فشكراً لهما ولكل المحتفين بمطران المحبة والفداء...

شكراً لمن يحفظ أمانة المطران أربعين عاماً وعاماً على رحيله، يبلغ رسالته، ويوجه له تحية، طالما استحقها بجدارة واحترام.. تحية لرمز معاصر من رموز الدور المسيحي المشرقي، العربي في الفكر والمقاومة، في خدمة الدين والإنسان والأوطان..

في كتاب «المطران كبوجي - ذكرياتي في السجن» «مطران القدس» سيرة فدائي، يمارس عقيدته بإيمان عميق، أعيد بهذه الأوراق للصحافة رؤية حروفها وسامع إيقاعها من المشهد والصدى.

الورقة الأولى: عشق المطران

كبوجي، ذلك الطفل اليتيم الفقير المتمرد يختار طريقه، طفلاً يعيش حياة الرهبنة،

عبادة الرب وخدمة الناس ويقرر. ويقول: الحصاد على بيدر الرب كثير والفعلة قليلون، وأنا بطبعي أحب خدمة الناس، وفي مساعدتهم متعة وغبطة... وهكذا يكون جورج كبوجي عندما غادر حلب، مدينة مولده، إلى دير الشير قرب عاليه لبنان، بعمر العاشرة، مدينة أولى حروف كهنوته، لعشرٍ أخرى، ثم إلى القدس مدينة عشقه الأول وعلومه العليا باللاهوت، وترسيمه كاهناً، اسمه الجديد: إيلاريون كبوجي ودوره الجديد في عشق فلسطين بوجدٍ صوفيٍّ، فهي وطنه وراحته المقدسة.

ويشاء قدره، أن يتزامن وجوده في أحضانها ووجودها في وجدانه، مع تطور الهجمة الاستعمارية التي تهددها، بإقامة وطن قومي لليهود على ترابها، بغطاء الأساطير وفواجع الإرهاب الصهيوني المرير، لتكون إطلالته الأولى، خارج الدير في المدينة، على مشهد تفجير عصابات الأرغون فندق الملك داود.

وكان السؤال في داخله: ولكنهم نسفوا بلادي فكيف يكون الإنسان حيادياً عندما يصبح وطنه في خطر؟ ومن هناك بتجربة مأساة النكبة، كان له دور متنامٍ ووعي بالمسؤولية يتعمق.

ومن فشل التجارب العربية الرسمية العديدة وسقوط بقية ما تبقى من فلسطين سنة 67، سقوط القدس مدينة صلاته وعشقه، بالمشهد الدموي الصادم، يستبد به العشق والفجیعة ويصرخ قائلاً: قدرة عظيمة جلبتني إلى المدينة المقدسة لأكون شاهداً على جراحها النازفة، فكانت الصدمة وكانت نقطة التحول.

بعد جهود مضنية، سمح جيش الاحتلال لنا بالخروج من منع التجول، لتفقد المدينة المنكوبة، فكانت جثث الشهداء تملأ الشوارع. وعلى مدار أربعة أيام، قمت والرهبان والراهبات، بجمع جثث أربعائة شهيد، نودعها حفراً استحدثناها بأماكن

مختلفة، وصليت مع أحد الشيوخ على جثامين الشهداء، ثم انصرفت إلى العمل الاجتماعي الوطني، لتعزيز البقاء والمقاومة وتحدي انتهاكات الاحتلال لحرماننا وسخريته من شعائرننا وطقوسنا، مدافعاً بعصاي عن كرامتي، حين بصق علي أحد جنود الاحتلال، لارتدائي ثيابي الكهنوتية.

احتلوا الأرض، قتلوا الشباب والشيوخ والأطفال، لكنهم لم يتمكنوا من روح المقاومة فينا، انضمت لفتح مساهماً في تأسيس المقاومة في الأرض المحتلة وتعزيزها، بما فيها نقل السلاح من بيروت إلى القدس، إلى أن كانت الواقعة، واكتشاف السلاح ودخولي السجن الذي كنت أراه، وأرى نفسي أسيرٌ إليه يوماً بعد يوم، لقد دخلت السجن عن سابق تصور وتصميم.

تلك هي قصة الكتاب، بل الصورة الأصغر في سيرة تائر طويلة تحتشد فيها الصور الكبيرة.

الورقة الثانية: قومية المطران أسقف القدس

في 1965 توج أسقفاً لمدينة القدس عن طائفة الروم الكاثوليك، لم يكن فيلسوفاً، كان رجل منطق، بوصلته الوحيدة إنسانيته ووطنيته، فكان التلازم بين قناعاته الإنسانية والوطنية، يقول فرانسيس وسركيس ويضيفان: أهم ما يتميز به هذا الرجل المعذب الرقيق الذي يذوب تواضعاً وشفافية، حكمة البسطاء، والتوجس من كل ما له صلة بالتعصب الديني والمذهبي.

وهكذا كانت تشير وتهمس كل صفحة من صفحات الكتاب ثم تصرخ بأعلى صوت: الأراضي المقدسة تظل مقدسة ما بقي أهل فلسطين فيها، استمرارهم يثبت

صفتها المقدسة... يقول المطران الذي كان مؤمناً بعروبه إلى مستوى العقيدة: أنعم الله علينا بلاهوت قومي، يتمثل بالرسالتين: المسيحية والمحمدية، ويضيف: نحن مؤمنون على صيانة هذا اللاهوت القومي.

وحقاً، لا أرى حاجة للتفتيش عن أسانيد هذا الإيمان، باللاهوت القومي، في ثنايا الكتاب على كثرتها، حين تجد تصديقاً للقول بالعمل، إلى حدّ السجن التضحية، عندما كان يرى نفسه وهو السجين، حرّاً بإرادته، ويرى سجّانه حبساً بوحشته... وما عذابي بعذاب المسيح رمز المظلومية والشفقة على ظالميه... يهتف المطران.

الورقة الثالثة: لاهوت المطران الثلاثي

كان للمطران الثائر بطبعه وعمق انتائه للحق وأمته، تطبيق ذاتي أحادي لمبادئ المسيحية والتحرير التي وضعها الكاردينال الفيلسوف، جوزيف راتزينفر، الذي أصبح البابا بنديكتوس السادس عشر، وصدق عليها البابا يوحنا بولس الثاني: بل إن المطران كبوجي مارسها قبل أن يسمع بها أو يطلع عليها، فكان رائداً بالتجربة العملية. وفي صفحات كتابه كان يعبر عن قناعاته ومشاعره، وعن فهمه لدوره ورسالته، إنسانيته وقوميته وهويته، فيقيم التواصل بين النظرية والتطبيق لفكر العقيدة المسيحية التحررية الذي صاغه الكاردينال الفيلسوف، ولكن بتلازم متناغم وثيق بين اللاهوت الديني والقومي التحرري، مسكوناً بصرخة الرجل الإفريقي للكهنة الكاميروني وكنيسة الشعوب المناضلة بأميركا اللاتينية.. إنها خلاصة الكتاب.

الورقة الرابعة: أنا والمطران

لا أزعم علاقة أو معرفة بالمطران الثائر، شرفٌ لا أدعيه، لكنني التقيته، وكان من

قلائل أناس إذا ما التقيتهم فلا ينقطع في الوجدان أثر لذاك اللقاء.

حدث ذلك في مطلع الثمانينيات في تونس، التي كان يزورها المطران بعد خروجه من السجن إلى المنفى، وكنت رئيساً لفرع اتحاد طلبة فلسطين، الذي يصرّ على المشاركة بالترحيب بالمطران وتحيته، لو برفع يافطة الترحيب والتمجيد أمام الفندق الذي يقيم فيه، يملأ الطلبة شعور بالزهو والمحبة المختلطة بالرهبة والإجلال لهذا القائد الثائر، رجل الدين الذي تملأ أخباره الدنيا وتشغل الناس.

ترجّل وسمع الهتاف، فتجاوز مرافقيه واقترب بقامته وهالته مبتسماً، ماداً كلتا يديه، مباركاً رؤوس الجمع وأكتافهم ثم يقول: من رئيسكم؟ فقلت أنا، فاقتراني إلى بهو الفندق طالباً تنظيم لقاء في الغد مع الطلبة بمكتب فتح، وهكذا كان، وعلى غير عادة الطلبة استماع بصمت رهيب وانبهار شديد، انبهاراً بالخطيب والخطاب.

كان السؤال وكان الجواب... أذكرها عظة لحّصت كل أبواب الكتاب... فسألت نيافته وصية نصيحة قال: بلى، أجب: أوصيكم بالمحبة، فإنها سبيل النجاح واعلموا أن النجاح وقود الطريق إلى القدس... أوصيكم بالناس وباللغات واعلموا أن كل إنسان بلسان.. رحل المطران وبقيت عظته خالدة.

الورقة الخامسة: كلام في السياسة

إضافة إلى مضمون الكتاب وما أثاره من قضايا سياسية، فإن توقيت إصداره، وإن اقتصر موضوعاته على حقيقة زمنية مضت، هذا التوقيت، لا يقل أهمية عن المحتوى، وخاصة أن موضوعاته تستمر تفاعلاً، وموقفاً، وتأثيراً في البيئة السياسية الراهنة، ومضاعفاتها أو تداعياتها على قضية الإقليم المركزية، وهي القضية الفلسطينية

والصراع العربي- الإسرائيلي المستمر منذ مئة عام، وخاصة ما تعلق بالتطورات بالغة الأهمية بشأن القدس والاعتراف الأميركي بها عاصمة لدولة الاحتلال، إضافة إلى نقل السفارة الأميركية إليها، في إطار رؤية مستمدة من فكر سياسي أصولي ورؤية سياسية لتحقيق تسوية للصراع بعنوان «صفقة القرن»، وما يتم تسريبه من مضامين لهذه الصفقة أو يتم اتخاذه من مواقف مرتبطة بموضوع القدس، مثل موضوع الأونروا واللاجئين الفلسطينيين، بموضوعات تتفاعل وتتصدر الحراك السياسي الدولي.

أعتقد أن طرح هذه المحاور الأساسية يحتاج إلى محاضرات وندوات ونقاشات طويلة، لا يمكن طرحها وتناولها بمختلف أبعادها بمثل هذا اللقاء، كما لا يمكن إهمالها وتجاوزها، ولعل كتاب «المطران كبوجي» أكد عديد المواقف حيال العديد من القضايا، مثل مكانة القدس بالنسبة للمسيحيين العرب والدور المسيحي في الدفاع عنها، تأكيد للموقف العربي الإسلامي- المسيحي الواحد أو المشترك باعتبارها قضية الكل المقدسة.

وكذلك الوطنية القومية الإنسانية العادلة، التي لا يمكن لوعد أو قرار منحاز بصورة عمياء لرواية صهيونية أو حتى لديانة يهودية، فكيف أن تكون منحازة لليمين الصهيوني الاستيطاني الاستعماري العنصري، أن يحدّد مصيرها، بمثل هذه البساطة، هذا بالتأكيد نداء للحرب الدينية وليس للسلام، هي دعوة لإثارة فتنة دينية ينبغي التحذير من مخاطرها.

المسألة أبعد وأعمق من صورة المشهد المركب للوضع في المنطقة والسياسة الدولية وانحياز المنظومة القانونية الدولية، وأثر ذلك على النظام الدولي وعلى القضية الفلسطينية والإقليم والمتغيرات المتلاحقة: ولعل سياسة ترامب خطر على أميركا

وعلى العالم والإقليم أكثر مما هي على القضية الفلسطينية.

وأخيرًا فإن القيم الإنسانية، الإنجازات الحضارية، المبادئ والمواثيق الدولية، حقائق التاريخ، إنجازات الحضارة الإنسانية، مقومات الشخصية الدولية، السيادة والكيانات الوطنية، الكرامة الوطنية ليست أبدًا للبيع أو المضاربات والصفقات التجارية... العالم ليس بورصة.

العرب شركاء بقومية أصلية ورسالة سماوية وجغرافيا راسخة في الركب الحضاري والتاريخي الإنساني.. كتاب المطران قدم إضاءات بالغة الأهمية بهذه المعاني.

الورقة السادسة: المطران والجنوب، فلسطين إلى الآن

من لبنان، من الجنوب اللبناني إلى شمال الجنوب، إلى فلسطين إلى القدس، على خطا المطران، ولعلها أيضًا حقيقة لبنان، بل هذا معنى أن تكون لبنانيًا، عربيًا مسيحيًا وطنيًا قوميًا مؤمنًا متنورًا مدنيًا إنسانيًا، ومعنى أن تكون لبناني الهوية تعني فلسطين الهوى.... هذا قدر، هذا خيار، وهذا اقتدار عيون تشرق إلى الجنوب، إلى فلسطين والجنوب... حكاية سوريا والمطران حكاية بلاد الشام، يقول المطران: أنا سوري وإذا كنت أحب سوريا فليس لأنها بلادي فحسب، إنما لكونها الجسر الناقل إلى القدس مقاربًا مع نهر الأردن، الجسر والمغطس وشفقتين، يجمعهما جسر ونهر شريان واحد للحياة.

ويظل لبنان على موعد مع فلسطين الدولة الآتية، درة الشرق الأوسط كما كانت: لبنان يكملها وهي تكمله، لبنان أولها والقدس أوله، هكذا كانت بالفلسطينيين منذ الفلسطيني الفدائي الأول الفادي المخلص الآتي من بشارة الناصرة ومهد بيت لحم إلى قيامة القدس تحمله من اصطفاها الإله على نساء العالمين تدحض أكذوبة أساطير العابرين.

يقول المطران: عندما سلكت طريق الفداء إنها تبعت الفدائي الأول ابن الناصرة وفلسطين المسيح، لو خيرنا بين العالم كله بما عليه ومن فيه في كفة الميزان وفي الكفة الأخرى شبر من فلسطين، فنحن عن العالم وما فيه متنازلون وفي هذا الشبر متمسكون وإليه عائدون.

في مناسبة أخرى يضيف: أخطر ما يطرح الآن بالنسبة للقدس هو فصل الأماكن المقدسة عن المدينة وأهلها...

ويقول: لا أستغرب إن طرح علينا ذات يوم نقل الأقصى إلى أبو ديس.

سيدي المطران، اليوم يجري ما كان بالحسبان عن القدس والضم عن الاحتلال والاستيطان.. لم تكن نبوءة صفحات كتابك، بل قراءة ناثر لمسار الاستهداف للإنسان والأوطان بوعد جديد، وعد ترامب بعد قرن من وعد بلفور المؤسس للصراع، وبعنوان «صفقة القرن» تمنع في امتطاء أسطورة الخيال منسوبة لرسالة سماوية... تمنع في مصادرة التاريخ ومحاولة امتلاكه لتفرض تغيير الحاضر لامتلاك مستقبل وتحقيق سلام... أي سلام.. إنه وعد بإشعال حروب أديان غير أنه سيسقط.

ستظل القدس عربية تأبى التهويد والأسرلة وإن سماها الوعد لهم عاصمة.. هكذا على امتداد التاريخ كانت وهكذا بقيت، سيسقط الوعد بلاهوتنا القومي ولاهوتك الثوري الذي ينهض اليوم في القدس، وبالأمر صلى أمام أبواب الأقصى فلسطينيون صلاة الجمعة بالإنجيل أو القرآن مشهد يصدق رؤياك.... فم قرير العين، سيعود الزمان فكل فلسطيني على خطأ الفدائي الأول منذور للفداء، هذا وعد السماء لتكون في الناس المسرة وعلى الأرض السلام.

الورقة السابعة: المجد للمطران

سركيس، فرانسيس شكرًا.

وياسيدي المطران، سلام لروحك، سلام عليك، والمجد لك

يا أسقف القدس، ما أجمل القدس، وما أجملك

**الفتاة المقدسية شيرين: تعود إلى القدس من جنين
المشهد والرسالة**

في الحادي عشر من أيار 2022، بمخيم جنين، استشهدت الصحافية الفذة شيرين أبو عاقلة مراسلة قناة الجزيرة لربع قرن من الزمان.. تلك الفتاة المقدسية الجميلة، وادعة الملامح، موضوعية القول، حازمة الموقف، الشجاعة إلى حدّ المجازفة، المهنية المحترفة باقتدار، الميدانية التي لا تتوقف عن النشاط، إلى الحدّ الذي تجاوز فيه أداؤها مستوى التميّز المهني، إلى الإيمان الأعمق، بما هو أبعد من الرسالة ذاتها، وهو هدف وغاية هذه الرسالة، المتمثل في إيمانها بقضية شعبها والتزامها بالدفاع عنها.

فكان أن نذرت نفسها لقضيتها، وجعلت من وظيفتها أداة للدفاع عن هذه القضية، بكل ما مكنتها تلك الوظيفة في قناة الجزيرة، من فرص وآفاق، ومن مساحات تأثير وانتشار وإمكانات، كان ذلك التوظيف المتبادل، بين القناة الفضائية والفتاة الإعلامية، لخدمة القضية الفلسطينية ببراعةٍ، قوامها البساطة والصدق والموضوعية، وذكاءٍ عماده التواضع دخلت قلوب الناس لمخاطبة عقولهم، تحدي الأوقات والأماكن، بنكران الذات إعلاءً للغاية، حدّدت شيرين مهمتها، في توثيق وكشف جرائم الاحتلال ضد شعبها وتقديمها للعالم، في عرض معاناة الناس تحت الاحتلال والتعبير عن أوجاعهم، واقعهم وحقهم، صمودهم ونضالهم وتضحياتهم، وطموحاتهم، بالمعايير الإنسانية والقانونية، بمعايير الشرعية الدولية والحقوق الوطنية، تأكيداً على الحق، وترسيخاً

للحقيقة، وتأصيلًا للرواية الحقيقية للصراع، منذ إقامة دولة الاحتلال. تلك الرواية التي كانت شيرين أحد رواتها، وأحد الشهود في تطور وقائعها، ومحاولات الاحتلال تشويهها وطمسها وإحلال روايته الأسطورية بديلًا لها.

وكان ذلك وراء اغتيال شيرين، كان اغتيالًا للحق والحقيقة، واستمرارًا لمحاولات وأد الرواية الفلسطينية العربية الحقيقية.

واليوم نتبادل العزاء بشيرين، عائلتها، وشعبها وأمتها. غير أن الواجب يقتضي، التقدم إلى كل متسبي مهنة الصحافة؛ هذه المهنة النبيلة، وأطرها العربية والدولية الحرة، بأحر التعازي.. ثقة وقناعة، بأن شيرين، لم تكن الإعلامية الفلسطينية المتميزة فحسب، بل كانت أيضًا تجسّد باقتدار، الإعلامية العربية، تجسيدها للمرأة الفلسطينية العربية، قدرةً ونضالًا، هويةً وانتماءً وعطاءً.

فطوبى لنساء فلسطين، طوبى للمرأة العربية المكافحة، وللحركة النسوية العربية عامة، نُقدّم واجب العزاء بشيرين. كما نُقدمه لأحرار العالم، رجاله ونساءه، لكل الذين فقدوا برحيلها أحد أصوات الحرية والحق والعدل والسلام، العالية..

لقد شاهد وتابع العالم بأسره، فاجعة اغتيال شيرين أبو عاقلة، التي جرت بالمكان والزمان والكيفية، على مرأى من هذا العالم بكل بشاعتها (جريمة متكاملة الأركان) منذ طلقة الاحتلال القاتلة بمخيم جنين، ومحاولاته تسويق رواية مخترعة يُكذّبها الواقع والحقيقة، للتحلل من المسؤولية، وصولًا إلى جريمة الاغتيال الثانية في المشفى الفرنسي بالقدس لجثمان الشهيدة، ذلك المشهد المروع لمدى الحقد والكراهية، لمدى الانحطاط والوحشية.

وكان الإجماع دوليًا على مهنية شيرين وتميزها، إنسانيتها، وموضوعيتها، وكان الاستفتاء وطني القيم والنضال، لوطنيتها والتزامها كمدافعة عن الحق والحقيقة، عن قضية شعبها، تفضح جرائم الاحتلال، بكشفها عن الرواية الحقيقية. وكانت باستشهادها تُوحّد صفوف شعبها بكل فئاته وقواه وأديانه وطوائفه وأجياله، تقدم الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، وتُذكّي روح الصمود والمقاومة، وتؤكد العمق العربي القومي لقضية شعبها، وتُعزّز أوسع تضامن عالمي مع هذه القضية العادلة، وتُعيد طرح الموضوع الفلسطيني، ملتهبًا على جدول أعمال العالم.

ما أعمق الرسائل، وأبلغ المعاني، التي صاغها استشهاد شيرين، تلحق العار والهزيمة بقاتلها، وتفضح طبائعه ومخططاته، بل تُضيف إلى موازين الحق والعدالة والإنجاز، لقضية شعبها، على طريق النصر والحرية، والاستقلال القريب.

هذا الشعب الأبّي الذي يُواصل صموده ونضاله، ويُقدم التضحيات الغالية بكل سخاء على امتداد العقود الطويلة، إصرارًا منه على استعادة حقوقه الوطنية الثابتة وتحقيق النصر. كان يُبادل شيرين بجنائزها التاريخية، كل حُبٍّ وتقديرٍ وامتنان، بوعيه الجمعي وحسّ العفوي. كان مدرّكًا منحازًا مقدّرًا وفيًا، ومكرّمًا لشيرين ودور شيرين، لمكانة الإعلام والإعلاميين، لمكانة المرأة، وقدسيتها الوطن لكل أبنائه مسلمين ومسيحيين. وها هي الشجاعة الملتزمة شيرين، أيقونة من أيقونات شعب، يكرّم باستشهاد ابنته، كل فرسان الإعلام والإعلاميين.

لم تكن شيرين، شهيدة الإعلام الأولى، وهي تنضم لأكثر من خمسين شهيدًا من فرسان الكلمة، تضاف إلى سجلات الخالدين، لأكثر من مائة ألف شهيد فلسطيني منذ النكبة، التي نعيش هذه الأيام ذكراها الرابعة والسبعين. وفي نخيم جنين أحد

عناوين النكبة واللجوء والإصرار على العودة.. استشهدت بجنين الأبية لتواری ثرى القدس، مدينتها، عاصمة دولة فلسطين الأبدية.. فكانت القدس تعيش مع جنازة شیرین يوماً من أيام عروبتها انتصاراً على التهويد. وكان مسار جنازة شیرین وتشيعها الشعبي والرسمي يرسم اتجاه بوصلة الشعب، ويحدّد معالم الطريق من جنين إلى القدس.

لقد أكدت سلطة الاحتلال، بهذه الجريمة الجديدة، طبيعتها الدموية العنصرية الاستعمارية، وكشفت مدى استهتارها بالروح الإنسانية وحجم مخزونها من الحقد والكراهية، كما أكدت استمرار حربها الممنهجة على الوجود والحقوق والمقدسات الفلسطينية، ومحاولاتها البائسة، لتصفية القضية، واغتيال الحق والحقيقة، شهودها ورواتها، لمحاولة تغييب الرواية الأصلية الحقيقية، لهذا الصراع الطويل.

وذلك ما يستحضر في الذكرى الرابعة والسبعين للنكبة، محاولات سلطات الاحتلال، لتقويض وكالة الأونروا، الشاهد التاريخي الحيّ على النكبة، من حيث أن الأونروا، وعدا عن كونها عنوان الالتزام السياسي والإنساني الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فإنها الشاهد الدولي على سرقة وطن وتهجير شعب بالقوة الجبرية وحافطة الرواية الحقيقية للنكبة الفلسطينية، التي بقيت هدفاً محدّداً، لمحاولات إسرائيلية متواصلة، لإنهاء وجودها بالتحريض والتشويه والافتراء.

نستحضر هذه المناسبة مأساة؛ ليست ككل المآسي والذكريات، إنها مسيرة أربعة وسبعين عاماً من الكفاح اليومي المتواصل، السخيّ بالتضحيات، لشعب اغتُصبت أرضه، وشرّد في المنافي وخيمات اللجوء داخل وخارج وطنه، في محاولة ومؤامرة لإزالة اسم دولته «فلسطين» من الخارطة السياسية والجغرافية.

ومن المفارقات التاريخية المفجعة حقاً أن تأتي هذه النكبة عام 1948 بعد أعوام قليلة من نهاية الحرب العالمية الثانية والانتصار على الفاشية والنازية، ويوم كان المنتصرون يعلنون عن إقامة نظام عالمي جديد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة وميثاقها، الذي يؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير وعدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، ومبادئ سامية وعادلة أخرى، ما يثير التساؤل: أين هي هذه المبادئ، أين هي الأمم المتحدة من مظلمة فلسطين التاريخية؟.

ما جرى ويجري هو للأسف التنكر لكل تلك المبادئ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لتصبح فلسطين الضحية منذ إنشاء الأمم المتحدة، وتنفيذ الخطط والمشاريع الاستعمارية الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بعهد عصبة الأمم، لتبدأ بعدها سلسلة طويلة من المجازر الدموية البشعة لاقتلاع وتهجير وتشريد أصحاب الأرض في سياق تنفيذ المخططات المنهجية للتطهير العرقي، والاستيلاء على الأرض والممتلكات بقوة السلاح واستباحة الأرواح والمقدسات، وأبسط المبادئ القانونية والإنسانية.

هذه الجرائم المروعة، التي وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على نكبة الشعب الفلسطيني، والتي لا يزال هذا الشعب يعيش آثارها وتداعياتها، مازالت متواصلة على مرأى ومسمع من العالم، بتنوع وسائلها وأدواتها، إذ يتعرض الشعب الفلسطيني لعدوان إسرائيلي مستمر يستهدف وجوده وأرضه وحقوقه ومقدساته بمواصلة القتل والتنكيل والاعتقال، والتطهير العرقي وإقامة المستوطنات، ومحاولات طمس للهوية العربية الفلسطينية، ولازال الشعب الفلسطيني منذ بداية النكبة صامداً يقاوم بعزم وإصرار عنيد مهما بلغت التضحيات ومرت السنون، وسوف يبقى لاستعادة حقوقه

المشروعة في العودة والحرية والاستقلال.

فإذا ما كانت النكبة مستمرة بالاستهداف والعدوان الإسرائيلي المستمر، وتخاذل النظام الدولي عن حماية مبادئه وقوانينه وعجزه عن تطبيق قراراته جراء هذه الازدواجية المزمنة في المعايير، واستمرار سياسة التمييز والكيل بمكيالين، فإن صمود الشعب الفلسطيني ومسيرة كفاحه العادل بدعم أمته وأحرار العالم سيتواصل بصلافة وإصرار، ولن تضعف من عزيمته شراسة العدوان، ومرارة الخذلان، بل ستزيده قوة وبسالة في الدفاع عن وجوده وحقوقه.

واليوم تُصعدُّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي من عدوانها وتواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة والجرائم المنظمة الواسعة ضد الشعب الفلسطيني، والإمعان في القتل والقمع والتشريد والاعتقال، في الاستيطان والتهويد والاعتداء على المقدسات وتدنيسها في الحرم الإبراهيمي، وكنيسة القيامة، والمسجد الأقصى المبارك بالعنف والإرهاب المنظم، انتهاكًا صارخًا للقانون والشرعية الدولية.

إنها استمرارية النكبة، المؤكدة باستمرار وتواصل أدوات ووسائل النكبة، وجرائم النكبة في سلوان وحي الشيخ جراح في القدس وفي النقب حين هدمت قرية عراقيب 202 مرة ومسافر يطا بالخليل، حيث تزمع سلطة الاحتلال هدم اثنتي عشرة قرية فلسطينية وتشريد أكثر من أربعة آلاف مواطن.. إنها جرائم التطهير العرقي والأبارتهيد والاستيطان الاستعماري الذي تكثف بصورة غير مسبقة لسرقة الأرض والاستيلاء عليها، حيث تمت المصادقة مؤخرًا على بناء أربعة آلاف وحدة استيطانية جديدة.

تلك الجرائم الموثقة، التي طالما سجلتها شيرين بالصوت والصورة، والتي طالما رفضتها وأدانتها دول ومنظمات العالم، بما فيها المنظمات المختصة، وصنفتها جرائم

حرب ضد الإنسانية، وفق أحكام القانون الدولي. الأمر الذي نقدّره ونشكره، ولكنه يثير التساؤل في الوقت نفسه، حول جدية ترجمة هذه المواقف المعلنة، بملاحقة ومساءلة الجناة، وعدم إفلاتهم من العقاب، الذي كان ولأمد طويل، محفزاً لهم لمواصلة ارتكاب جرائمهم، بل والتمادي في ارتكابها.

وهو التساؤل المشروع حول جدية المجتمع الدولي، ممثلاً بمنظماته وخاصة مجلس الأمن، في تبني معايير القانون الواحدة، والانتهاز من الكيل بمكيالين والتمييز والمعايير المزدوجة، الذي حال دون إنفاذ قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، رغم الفيض الكبير من قرارات الشرعية الدولية، المواكبة لضراوة العدوان وجسامة الانتهاكات الإسرائيلية، لحقوق الشعب الفلسطيني. تلك الحقوق التي أقرتها وكفلتها ذات المنظومة الدولية...

في هذا السياق، وإذ تُعرب عن عميق التقدير، للمواقف الدولية المنددة باغتيال شيرين أبو عاقلة، والمطالبة بالانتصاف لها أمام العدالة الدولية، فإن تحقيق العدالة لشيرين، لن يكون فقط، بتشكيل لجنة التحقيق المستقلة، المطلوب تشكيلها بكل تأكيد، أو بتقديم ملف الجريمة لمحكمة الجنايات ومجلس حقوق الإنسان فحسب، على أهمية ذلك وضرورته المؤكدة، بل بتأكيد تقديم الجناة، ومرجعياتهم القيادية، للقضاء الدولي الناجز. ومساءلة الاحتلال عن كل جرائمه ووضع حدّ لها بتوفير الحماية الدولية.

كما أن العدالة لشيرين، لن تنتهي بهذا المستوى من الإنصاف، بل بتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال أساس الداء والبلاء، وتمكين الشعب الفلسطيني من حريته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن الصراع العربي الإسرائيلي، يبقى التحدي الأول لأمتنا العربية، وجوهر كل

القضايا، وسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة، طالما لم يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا الصراع، وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية. الأمر الذي يستدعي في المقام الأول، التأكيد على مسؤولية الأمم المتحدة ومنظماتها ذات العلاقة، وضرورة تفعيل دور هذه المنظمة الدولية، في دعم الحق المقدس والشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة.

لقد حان الوقت لينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، كي يعيش كبقية شعوب الأرض حراً فوق أرضه ووطنه المستقل، وحن الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي على إنهاء ظلم تاريخي وتصويب مسار دولي لتحقيق هذا الهدف المشروع، والعمل على تدعيم فرص السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد حان وقت انتقال مجلس الأمن من واقع العجز والاكتفاء بإدارة الصراع إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات سريعة وكفيلة بإخضاع سلطات الاحتلال الإسرائيلي للقانون ولقرارات الشرعية الدولية. حان وقت تحرك المجتمع الدولي لإنفاذ قراراته ذات الصلة بعيداً عن المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، سبيلاً في تحقيق السلام العادل لاستعادة الشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى وطنه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يمثل البوابة الرئيسة في طريق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

الهدف الذي ناضلت من أجل تحقيقه شيرين الفتاة الإعلامية المقدسية الفلسطينية الشهيدة، شهيدة الحق والكلمة، شهيدة القدس والوطن.

لها وللشهداء جميعاً المجد والخلود، ولوطنها، حرية ونصر ودولة مستقلة عاصمتها القدس.



متحف فلسطين الأثري

**القدس ومركزية الجدار في الفكر الصهيوني:
من الجدار الحديدي إلى جدار الفصل العنصري**

توشك سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استكمال بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تجاهل ورفض تام لقرارات الشرعية الدولية، ورغم مرور سنوات طويلة على صدور فتوى محكمة العدل الدولية في 9 / 7 / 2004، وقرار الجمعية العامة بشأن جدار الفصل العنصري في 20 / 7 / 2004، حيث صعدت من مصادرتها وسلبها للأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح بناء جدار الفصل العنصري، الذي يحاصر ويقطع أراضي الضفة الغربية المحتلة إلى معازل وكانتونات، والذي سيبلغ طوله عند الانتهاء من بنائه حوالى (810) كم (أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر)، وسيستولي على أكثر من 22 بالمئة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية المحتلة.

على ارتفاع يتراوح بين 5, 4 إلى 9 أمتار يمتد ذلك الجدار مئات الكيلومترات ليقسم فلسطين إلى شطرين، جدار فصل يعزل المناطق الفلسطينية عن محيطها ويفصل الفلسطيني عن الفلسطيني وعن أرضه وعائلته، في مشروع ضخم ليضم ويوسع أراضي الكيان الصهيوني وليكون أمراً واقعاً على الأرض.

الجدار الفاصل هو مشروع البنى التحتية الأكبر والأكبر تكلفة من المشاريع التي أنجزتها دولة إسرائيل منذ بناء مشروع المياه القطري في سنوات الخمسين والستين. وقد جرى التشديد في جميع القرارات والمستندات ذات الصلة على أن هذا الجدار لا

يُرسَّم حدودًا سياسية مستقبلية. إلا أنَّ الجدار الفاصل شُيِّد على هيئة جدار حدوديٍّ، كما أنَّ مساره تقرر، من ضمن سائر الاعتبارات، وفق مواقع المستوطنات والسعي إلى توسيعها.

يقع 85 بالمئة من مسار الجدار داخل مناطق الضفة الغربية. وقد أعلن الجهاز الأمني عن 74 بالمئة من المناطق التي ظلت في الجانب «الإسرائيلي» من الجدار، والتي يسكنها قرابة 7,500 فلسطينيٍّ، على أنها «مناطق تماسٍ»، وأخضعتها لمنظومة تصاريح قاسية تشترط على الفلسطينيين الراغبين بالمرور عبرها، الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية. ويحق للمواطنين الإسرائيليين أو اليهود الذين ليسوا مواطنين، الدخول إلى منطقة التماس بشكل حرّ.

ولم يأت بناء جدار الفصل العنصري في القدس بهدف منع ما سمّته إسرائيل «العمليات الإرهابية والتخريبية» بل جاء بناؤه من أجل استكمال فصل وعزل القدس بشكل مطلق عن واقعها الجغرافي وعن بعدها العربي الفلسطيني وحشرها في محيط يهودي، ولم تكن فكرة الجدار فكرة جديدة، بل هي فكرة قديمة جدًا حتى قبل أن يكون هناك وجود يهودي مهم في فلسطين. وكان زئيف جابوتنسكي هو أول من طرح فكرة إقامة جدار خلال مقالين نشرهما باللغة الروسية عام 1923 تمت ترجمتهما إلى العبرية فيما بعد بعنوانين «الجدار الحديدي، وضرورة إقامة الجدار الحديدي».

إن متابعة جدار الفصل العنصري، جدار الضم والتهويد القائم حاليًا، ودراسة أبعاده وأهدافه وتأثيراته الإستراتيجية وما يشكله من معنى وتهويد بالفكر والوعي، كما في مشاريع الاستيطان والتهويد، يقتضي العودة إلى جذور الفكرة أو المشروع وكيف تطورت وأصبحت واقعًا قسريًا قائمًا بكل أبعاده.

أولاً: ولادة الفكرة مع جابوتنسكي

كتب منظّر اليمين الصهيوني المتطرف في الحركة الصهيونية زئيف جابوتنسكي مقالاً بعنوان «الجدار الحديدي»، طالب فيه ببناء جدار حول فلسطين مع عدم منح العرب الفلسطينيين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة في فلسطين أي حقوق وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلّول يفرضها الأمر الواقع.

إن فكرة الفصل التي جاء بها «جابوتنسكي» تم تنفيذها بعد ذلك التاريخ بثمانين عاماً على يد خلفائه السياسيين، وعلى رأسهم شارون، وفق فهمهم الجديد لفكرة الجدار الحديدي، رغم أن ما طرحه «جابوتنسكي» في حينها لم يقصد فيه الجدار بالمعنى الحرفي، لكن اليمين المتطرف أعاد تشكيّله بما يتناسب والوضع الذي كان يعيشه في ذلك الوقت مع انتفاضة الأقصى.

زئيف فلاديمير جابوتنسكي (ז'בוטינסקי) (1880-1940) هو قيادي في الحركة الصهيونية، ولد في أوكرانيا في 18 تشرين الأول / أكتوبر 1880. في مدينة أوديسا. تلقى تعليمًا دينيًا في صغره، ولكنه سرعان ما ابتعد عن اليهودية الأرثوذكسية. امتهن الصحافة تحت اسم «ألتينا» لصحف تكتب باللغة الروسية ثم باللغة اليديشية ومن ثم باللغة العبرية. بدأ جابوتنسكي نشاطه الصهيوني عام 1903 بحضور المؤتمر الصهيوني السادس، فاطلع على كتابات الصهاينة الأوائل مثل هيرتزل وبنسكر، كما تعرف إلى أوسشكين وبياليك، وكان من معارضي مشروع شرق إفريقيا كحل للمسألة اليهودية يعد جابوتنسكي من أهم مؤسسي «الصندوق القومي اليهودي»، و«الفيلق اليهودي» الذي شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا، وكان يُظنّ أنه أحد العوامل الحاسمة في صدور وعد بلفور. كان جابوتنسكي يعتقد أن على اليهود أن

يساعدوا البريطانيين للاستيلاء على فلسطين التي كانت تحت الوصاية العثمانية لإنشاء موطن يهودي، ففكر في قوة مسلحة يهودية وهي الفيلق اليهودي.

وعندما احتل الجيش البريطاني بقيادة الجنرال إدموند ألنبي القدس في يوم 9/12/1917 دخلا مع جيش ألنبي الفيلق اليهودي الذي تم تدريبه بتوجيه من وزير المستعمرات البريطانية وينستون تشرشل. وكان ديفيد بن غوريون أحد أعضاء هذا الفيلق وزئيف جابوتنسكي وإيدوين صموئيل ابن هيربرت صموئيل ونحميا راين والد إسحق راين.

ويعتبر جابوتنسكي مؤسس الحركة التصحيحية اليهودية والأب الروحي للفكر اليميني المتطرف، وأحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية، حيث إن الرؤية الإستراتيجية التي طرحها من خلال حركته التصحيحية ما زالت تؤثر في صياغة الإستراتيجيات الأمنية والسياسية لدولة الكيان الصهيوني «إسرائيل».

وقد استقال جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية الصهيونية والمنظمة الصهيونية عام 1923م، بعد انتقاداته لسياسة الحركة واتهامه بإياها بتدمير أسس التعاون مع الانتداب البريطاني، خرج لنا بحركته «بيتار» من أجل تصحيح سياسة المنظمة الصهيونية التي لم يعد يتحملها كما ذكر في أحد مقالاته.

قبل تأسيس دولة إسرائيل، قامت حركة بيتار بتدريب الشباب اليهودي في عدة دول خدموا كمليشيات، يلَبّون بصورة رئيسة ما يمليه عليهم قادتهم الصهاينة المتطرفون، ولا يتبعون الحاجة أو التوجيه البريطاني أو غيرهم من القادة الصهاينة اليساريين. خرج من هذه الحركة العديد من الشخصيات السياسية في إسرائيل مثل رئيس الوزراء إسحاق شامير ومناحيم بيغن.

لقد حدد جابوتنسكي أهدافه من خلال إقامة الدولة اليهودية (العبرية) على ضفتي نهر الأردن، واعتبر أن الوطن القومي هو الوسيلة الفعالة لإقامة هذا الهدف، وكانت خطته قائمة على الاستيطان المكثف وطرح برنامج يدعو فيه إلى إقامة جيش مستقل ومرتبط ببريطانيا، مع نزع ملكية الأراضي العربية لتصبح يهودية من أجل استيعاب الهجرة اليهودية، لهذا كانت رؤيته الخاصة بأن المساعدة الدولية هي التي ستحقق كل ذلك، بطريقة تمنع العرب من محاولة الاعتراض، وقد جاءت بعد ذلك فكرته في تأسيس حركة شاملة لتغيير السياسات الصهيونية التي لاقت استقبالا قويا عند الشباب الصهيوني وحملت اسم «عصبة تصحيح السياسة الصهيونية» أو ما يطلق عليه الحركة الصهيونية التصحيحية.

قدم جابوتنسكي فكره من خلال سلسلة من المقالات التي طرحها بأكثر من لغة، وقد كانت الأساس فيما اتبعه اليمين المتطرف لإدارة مستقبله، ومقالته «الجدار الحديدي» هي شرح عملي ومفصل لكل ما يريد أن يصل إليه، يظهر فيها جابوتنسكي مثالا للتطرف الصهيوني الذي لا يكتفى وراء أي شيء.

طرح جابوتنسكي من خلال مقاله «الجدار الحديدي»، فكره القائم على استخدام القوة والعنف لفرض الأمر الواقع على أصحاب الأرض لإرغامهم على الاستسلام للاستعمار، حيث يبدأ مقاله بالحديث عن استحالة وجود أي اتفاق طوعي مع العرب من أجل السماح بالهجرة، والتي ستؤدي إلى تغيير ديمغرافي وسياسي في المنطقة، مستشهدا بما يرويه التاريخ، فلم يحدث أن قبلت أي دولة بالاستعمار طوعا، وكل الشعوب سواء كانت متحضرة أم لا كانت تقاوم الاستعمار، لأنها تعتبر أرضها وطنًا قومياً لا تقبل فيه القسمة، أو أي سيادة جديدة، سواء كانت بهدف الاحتلال أو الشراكة

أو حتى التعاون، وقد كرر الجملة ذاتها أكثر من مرة «الشعوب تقاوم الاستعمار طالما كانت تملك أدنى أمل في التخلص من هذا الاحتلال»، في محاولة منه لتبرير ما يطرحه من أفكار لسحق هذا الأمل.

ويؤكد جابوتنسكي أن العرب ليسوا أغبياء، كما تحاول بعض القيادات الصهيونية الترويج له، فهم وإن كانوا متأخرين عن اليهود بما يعادل 500 عام وفق زعمه، ولا يملكون التصميم والقدرة على التحمل التي يملكها اليهودي، إلا أنهم يمتلكون حباً غريزياً لفلسطين يجعلهم يفهمون ما يريده الصهاينة من هذه الأرض، مهما حاول الصهاينة تجميل أهدافهم وجعلها نقية، وعلى هذا فإنهم سيظلون يقاومون لمنع تحويل فلسطين إلى «أرض إسرائيل».

يظهر المقال أن جابوتنسكي قد نظر بجدية إلى قضية الوجود العربي في فلسطين، وهو يرى أن العربي صاحب عقل ويفهم أفعال وتطلعات الصهاينة، وأن هذا العربي حينما يشعر بالتهديد من الوجود اليهودي والهجرة فسيبدأ في المقاومة.

والفكرة الأساس التي أرادها جابوتنسكي منذ البداية «أرض إسرائيل» بأغلبية يهودية، وهنا يظهر أن جابوتنسكي كان واضحاً من البداية، وكان ضد التلون في طرح الأهداف للحركة الصهيونية، واصفاً كل تلك التصرفات التجميلية التي يمارسها البعض من القيادات الصهيونية في محاولتهم لتغيير وجهة نظر العرب تجاههم بالتصرفات الصبائية، حيث يبرر ذلك بقوله «الاستيطان ذاته يحمل في داخله تبريره الوحيد غير القابل للإلغاء والمفهوم لكل يهودي عاقل، يمكن أن يكون للاستيطان هدف واحد فقط، ولكن العربي غير مستعد لقبول هذا الهدف، وهذه طبيعة الأمور وتغيير هذه الطبيعة مستحيل».

إن المتتبع لحال الكيان الصهيوني الآن «دولة إسرائيل»، يعلم جيداً أن الاستيطان والهجرة اليهودية إليها ظلّا على رأس القائمة للدولة، في محاولة دائماً لتثبيت نفسها على الأرض وفرض أمر واقع، حيث يشير تقرير صادر في عام 2014 بناء على ما تشير إليه صحيفة هآرتس «إن إسرائيل كانت قد استولت على نحو مليون دونم من أراضي الضفة، وحوّلتها إلى معسكرات تدريب للجيش، وبعد اتفاقيات أوسلو 1993 تم نقل المعسكرات إلى النقب، لكن السيطرة على الأراضي ومنع أصحابها الفلسطينيين من دخولها استمرت لأن إسرائيل أعلنت أنها «أراضي دولة»... وأن 99 بالمئة من «أراضي الدولة» تم تخصيصها لصالح المستوطنين، مشيرة إلى رسم خرائط لـ 250 ألف دونم من أراضي الضفة حتى الآن، وحسب تلك الخرائط، فالعمل يجري للسيطرة على الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنات، وخاصة في منطقة الأغوار وعلى حدود أراضي عام 48».

إن جابوتنسكي ومن خلال جملة مستقلة بذاتها في مقاله ذاته يوضح ذلك الهدف الأساس للمخطط الصهيوني في فلسطين، ألا وهو الهجرة اليهودية إليها، من أجل جعل اليهود هم الأكثرية في هذه الأرض، وهذا ما لا يريده العرب، كما يقول جابوتنسكي، متفهماً سبب ذلك في أن وجود أغلبية يهودية يعني أن الحكومة ستكون بيدهم وكل قراراتها ستصب في مصلحتهم والأقلية العربية ستصبح بلا مستقبل ولن تحصل على حقوقها، وعليه يرى أن على اليهود أن يأخذوا هذه النقطة على محمل الجد في كل نقاشاتهم المستقبلية في القضية العربية.

لكن الفكرة جُمّدت نتيجة قناعة داخل الحركة الصهيونية أن الحل مع العرب الفلسطينيين هو من خلال الطرد والتهجير وليس من خلال بناء الجدران.

وهذا ما تم بالفعل خلال حرب 1948 والتي تعرف بالنكبة، وهي الكارثة التي حلّت بأبناء الشعب الفلسطيني عام 1948 إثر قيام القوّات الصهيونية (الإسرائيلية لاحقاً) بعملية تطهير عرقي واسعة ابتغت إخلاء فلسطين من سكّانها الأصليين، في سبيل إقامة دولة قومية لليهود وكان احتلال فلسطين -مثلما ذكر- الصحفي البريطاني المتخصص في قضايا الشرق الأوسط «ديفيد هيرست» أسوأ من الاستعمار مقارنة بالاستعمار الأوروبي، لأن الهدف لم يكن استغلال أهل البلد بل طردهم.

هذه النكبة التي أدت إلى حدوث مأساة لشعب وأرض فلسطين، وهي ليست مأساة محلية، بل هي كما ذكر المؤرخ البريطاني «أرنولد توينبي» في شهادته على نكبة فلسطين:

«إن مأساة فلسطين ليست مأساة محلية.. إنها مأساة العالم لأنها ظلم يهدد السلام العالمي».

أما المؤرخ الإسرائيلي «إيلان بابيه» فيقول عنها:

«لسنوات طويلة بدا مصطلح النكبة؟ الكارثة الإنسانية؟ مصطلحاً كافياً لتقديم (وصف) كل أحداث عام 1948 في فلسطين وتأثير تلك الأحداث على حياتنا اليومية. أعتقد أن الوقت قد حان لاستخدام مصطلح آخر وهو التطهير العرقي في فلسطين». وهذه هي حقيقة الأمر وأقرب توصيف لما حدث في نكبة 48 للشعب الفلسطيني، فقد أدّت عمليّات التطهير إلى طرد نصف السكّان الفلسطينيّين من أرضهم، و85 بالمئة من الفلسطينيّين الذين كانوا يعيشون فيما أصبح يُعرف لاحقاً بـ«دولة إسرائيل».

حوّل هؤلاء الفلسطينيّون إلى لاجئين يعيشون في الدول العربيّة المجاورة، إضافة

إلى الضفة، بالإضافة لقتل وجرح آلاف الفلسطينيين.

وعمّدت القوّات الصهيونيّة - خلال الحرب وبعدها - إلى تدمير ومحو قرى ومعالم مدنيّة كاملة؛ إذ دمّرت هذه القوّات مئات القرى الفلسطينيّة تدميرًا كاملاً، وأخلّت خمسَ مدن (صفد؛ بيسان؛ طبريا؛ بئر السبع؛ المجدل) من سكّانها العرب تفرّغاً تامّاً. وواجهت الأحياء الغنيّة في القدس (كالقاسيون، والبقيعة، والطالبيّة) المصير نفسه. كذلك أخلّت هذه القوّات خمسَ مدن أخرى (يافا؛ حيفا؛ عكا؛ اللد؛ والرملة) من السواد الأعظم من سكّانها الفلسطينيين.

وبعد حرب عام 1967 ونتيجة لعدم قدرة إسرائيل على تهجير كل الفلسطينيين في هذه الحرب، هُجّر 400 ألف فلسطيني، منهم 200 ألف من منطقة أريحا، وبدأت حركة «تهجير للفلسطينيين» في القدس، حيث أشرف على هذه الحركة الجنرال الإسرائيلي وقائد المنطقة الوسطى في ذلك الوقت «رجب عام زئيفي» بتعليمات من رئيس الأركان «إسحق رابين»، حيث وضعت حافلات في باب العمود، وجرت هجرة قسرية في منطقة قلقيلية عندما شرعت القوات الإسرائيلية بهدم المنطقة وتحميل السكان في شاحنات عسكرية بهدف توسيع «الخاصرة الضيقة» لإسرائيل على حدّ وصفها.

ورغم الإجراءات الإسرائيلية، إلا أن الفلسطينيين ظلوا متمسكين بأراضيهم، مما حدا بإسرائيل إلى سن القوانين المختلفة التي تقيد وجود الفلسطينيين في كل مناطق الضفة الغربية وعلى رأسها القدس الشرقية التي عملت خلال العقود الخمسة الماضية على تحويلها إلى مدينة فرعية عند العرب الفلسطينيين بعد أن كانت العاصمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهم.

ثانياً: شارون وإحياء الفكرة مجدداً

وخلال الانتفاضة الأولى شددت إسرائيل من إجراءاتها بحق الفلسطينيين ومنعت دخولهم إلى القدس الشرقية إليها إلا بتصاريح خاصة، ووضعت الحواجز العسكرية لتطبيق هذه القرارات.

وقد ذكر المؤرخ السياسي الإسرائيلي عقيبا إيدر في كتابه «أسياد البلاد» أنه وفي عام 1995م طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين فكرة بناء فصل عنصري في كل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وطلب من وزير الشرطة حينها «موشي شاحال» ترؤس لجنة سميت «منطقة التخوم» لوضع خطة لبناء جدار فصل عنصري في الضفة الغربية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لإسرائيل في هذه المنطقة، بما فيها القدس الشرقية، لكنه لم يطبق هذه الفكرة لخشيته من ردة فعل المستوطنين الرافضين لهذه الخطوة التي اعتبروها تنازلاً عن أرض الأجداد.

وفي شهر آذار/ مارس من عام 1996 قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة معابر في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي عام 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود باراك إقامة حواجز أمام السيارات المتوجهة من الضفة الغربية إلى إسرائيل والقدس، وفي شهر حزيران من عام 2001 قررت حكومة شارون تشكيل طاقم تخطيط برئاسة رئيس مجلس الأمن القومي الجنرال «عوزي ديان» لترسيم الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وترأس اللجنة القائمة على مشروع الجدار المستوطن من مستوطنة كفار أدوميم القريبة من القدس الشرقية العقيد احتياط «داني تيرزا»، وفي عام 2002 قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي لشؤون الأمن إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية وقطاع غزة،

وفي شهر أيلول/ سبتمبر عام 2003 اتخذ قرار من نفس المجلس بإقامة الجدار الفاصل في القدس الذي سُمي بمطوق القدس أو حاضن القدس، حيث بدأ العمل فيه مباشرة بعد هذا القرار، وذلك بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل بلا رقابة. ووفقاً لقرار الحكومة فإن هذا الجدار سيطوق جميع أراضي الضفة الغربية.

تم تخطيط معظم مسار المرحلة الأولى لهذا الجدار، حيث يمر داخل أراضي الضفة الغربية. ولذا فإن إقامة هذا الجدار من شأنها المس بحقوق الإنسان لأكثر من 210,000 فلسطيني يسكنون في 67 قرية: إذ ستحول 13 قرية يسكنها 11,700 مواطن إلى مناطق محصورة ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر، كما أن المسار الملتوي لهذا الجدار، جنباً إلى جنب مع إقامة جدار آخر يسمى (جدار العمق) يقع إلى الشرق من الجدار الفاصل، ستحوّل 19 من البلدان الفلسطينية الأخرى، يسكنها نحو 128,500 مواطن فلسطيني إلى مقاطعات معزولة. هذا بالإضافة إلى أن 36 من البلدات الأخرى تقع إلى الشرق من الجدار الفاصل أو من جدار العمق، ويسكنها نحو 72,000 مواطن فلسطيني، ستُفصل عن مناطق واسعة من أراضيها الزراعية التي ستبقى غربي الجدار الفاصل.

ونظراً لصعوبة العمل وتعقيداته على الأرض، تقرر العمل فيه على شكل مقاطع، حيث أقيم المقطع الأول من الجدار وطوله 10 كم من معسكر عوفر (المقام على أراضي سكان مدينة بيتونيا وأراضي سكان قرية رفات) في الغرب إلى حاجز قلنديا في الشرق، تمت خلاله مصادرة وتخريب أكثر من 800 دونم (المصادرة 300) وخلال العمل صودرت أراضي الفلسطينيين وخربت واقتلعت الأشجار المثمرة التي نقلتها إسرائيل إلى فلسطين عام 1948 لزراعتها في المستعمرات والمدن الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالمقطع الجنوبي من الجدار الذي يبلغ طوله 10 كم ويمتد من شارع الأنفاق جنوب بلدة بيت جالا إلى بيت لحم وبيت ساحور، وصولاً إلى جبل أبو غنيم (تقام في المكان مستوطنة تسمى هارحوما) في الشرق.

وخلال ترسيم الجدار، صودرت الأراضي العربية في المدن الثلاث (بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا)، بما في ذلك مسجد بلال بن رباح (قبة راحيل) الذي حولته إسرائيل إلى مكان مقدس لليهود، وخلال مرحلة بناء الجدار تمت مصادرة ما يقرب من 70 ألف دونم من أراضي منطقة بيت لحم.

كذلك تم بناء جدار بطول يبلغ 17 كم يمتد من الطرف الشرقي من بيت ساحور إلى العيزرية في الشمال.

وبني جدار آخر بطول 14 كم من الطرف الجنوبي لقرية عناتا حتى حاجز قلنديا. ومن جهة أخرى، تم بناء جدار بطول 14 كم حشرت وعزلت فيه خمس قرى تقع شمال غرب رام الله (بير نبالا والجديرة الجيب وبيت حنينا البلد والنبي صموئيل) يتم الدخول والخروج منها بواسطة شارع التفافي خاص بالفلسطينيين ومدخلين يقعان في مستوطنة بسجات زئيف وحاجز قلنديا.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك جدار يمتد من بسجات زئيف حتى مستعمرة مكابيم في الغرب، ويبلغ طول هذا الجدار 40 كم، تم خلاله حشر أكثر من 60 ألف مواطن فلسطيني (من قرى وبلدات مثل بيت لقسا وبيت سوريك والقبيية وبيت إكسا وغيرها) داخل الجدار، ينتقلون منها إلى المدن العربية بواسطة بوابات حديدية وأنفاق بنيت خصيصاً لهذا الغرض.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري في القدس.. والقدس الكبرى

بعد حرب حزيران في عام 1967، احتلت دولة إسرائيل الجزء الشرقي من القدس، حيث كانت مساحتها كمدينة تبلغ 6000 دونم، وأصبحت مساحة مدينة القدس بفرعيها، الشرقي والغربي 44,100 دونم. لكن إسرائيل أقدمت على مصادرة 64 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية (أي أكثر من ضعف مساحة المدينة بحدودها التاريخية)، اقتطعتها من أراضي أكثر من 28 مدينة وقرية، بعضها تم إلغاؤها كلياً مثل قرى صور باهر وجبل المكبر والنبي صموئيل، وحوّلتها إلى أحياء داخلية في مدينة القدس ومن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور وبيت إكسا وقطنة. ونتيجة لذلك أصبحت مساحة مدينة القدس ما يقارب 126 ألف دونم بعد أن ضمت 12 ألف دونم من مناطق فلسطينية احتلت قبل عام 1948 إلى القدس.

وبعد أن فرضت حقائق على الأرض، بدأت إسرائيل في عام 2002 بإجراءات عملية لإقامة القدس الكبرى التي تمتد من كتلة مستعمرات غوش عتصيون في محافظة بيت لحم (جنوب القدس)، وكتلة مستعمرات غفعات زئيف في شمال غرب القدس ومستعمرات بنيامين في الشمال ومعاليه أدوميم والمستعمرات القريبة منها البالغة ثمان مستعمرات من الشرق. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في منطقة بركة القدس (المسماة إسرائيلياً صحراء يهودا) مناطق تدريبات عسكرية إسرائيلية ومنتزهات طبيعية متنوعة. وتصل مساحة بركة القدس ما يقارب 600 كم وتصل حتى مشارف البحر الميت وأريحا، وتصل مساحة القدس طبقاً لخطة القدس 2000 والتي نشرها مركز «بمكوم» إلى أكثر من 250 كم.

خطة خريطة القدس الهيكلية:

في حزيران/ يونيو 1967 تم ضم أراضي شرقي القدس مع سكّانها إلى منطقة نفوذ المدينة لتزداد مساحة «المدينة الموحدة» ثلاثة أضعاف تقريباً، أي من 38 ألف دونم إلى 108 آلاف، كما زاد عدد السكّان العرب تسعة وستين ألف نسمة. وقد صودر على مدار السنين ثلث المساحة المضمومة لصالح بناء أحياء جديدة من أجل المستوطنين اليهود، ممّا أدّى إلى تقليص مساحة السكن والتطوير للسكّان الفلسطينيين.

قامت في المدينة طفرة هائلة من العمران والتطوير، لاسيّما في الأحياء اليهودية التي أقيمت على الأراضي المصادرة. وتمت بلورة خطط هيكلية لكل حي على حدة بعيداً عن النظرة الشمولية العامة، وبتجاهل الوضع التخطيطي المركّب السائد في المدينة إجمالاً وفي قسمها الشرقي على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك أن الخطط المذكورة أخرجت إلى حيّز التنفيذ سياسة تخطيط معلنة تتمحور حول الحفاظ على نسب السكّان العرب واليهود، حيث تسعى للإبقاء على التفوّق الديموغرافي الواضح للسكان اليهود رغم نسبة النمو الأسرع للسكّان العرب. وكثيراً ما تترجم هذه السياسة بعدم التخطيط أو التخطيط المحدّد من البناء.

بعد إقرار الحاجة لتخطيط شامل للقدس بأكملها وبكل أجزائها، بدأت عملية تخطيط بعيدة المدى وواسعة النطاق يفترض أن تنتهي ولأوّل مرّة بطرح تخطيط هيكلية خاص بمدينة القدس.

وبذلك تحد القدس أكثر من سبع مدن عربية هي: رام الله، البيرة، بيتونيا، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، منطقة أريحا ومنحدرات البحر الميت. ويبدو أنه لا الدراسات الفلسطينية ولا العربية تحدثت عن مساحة مناطق التدريبات العسكرية

ولا المنتزهات الطبيعية الإسرائيلية ولا المخططات المستقبلية لهذه المنطقة من بناء مستوطنات جديدة ومناطق سياحية وغير ذلك، التي تمتد حتى منحدرات البحر الميت، والتي لا تعرف مساحتها على وجه الدقة رغم أن بعض المصادر الإسرائيلية تتحدث عن 600 كم.

مباشرة العمل على تنفيذ جدار عازل في القدس:

فكرة الفصل هذه لم تكن جديدة على الفكر الصهيوني، حيث تعود بجذورها إلى المفكر الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي، كما سبقت الإشارة في بداية هذه الدراسة، والتي طرحها في عشرينيات القرن الماضي، ثم أعاد مفكرون وسياسيون إسرائيليون طرح المشروع نفسه، في فترات زمنية متلاحقة. غير أن تنفيذ تلك الخطة على أرض الواقع، كان يصطدم بعوائق مادية وفكرية تؤجل تنفيذها، إلى أن تبناها أرئيل شارون باعتبارها خطة إستراتيجية تحقق أمن إسرائيل وفق الادعاء الإسرائيلي.

تنفيذ هذه الفكرة أو المشروع على الأرض بدأ مع مشروع «إيغال ألون»، الاستيطاني، الذي لم يكن يستهدف الأمن بمعناه العسكري التقليدي، فحسب، بل سعى للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإفراغها من أهلها.

وتبين أن مخطط «غلاف القدس» احتل مكاناً بارزاً في المشروع، الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لتشييد جدار الفصل العنصري، في ظل الإصرار الصهيوني على اعتبار القدس «عاصمة أبدية لإسرائيل»، واستمرارها تجاهل الحقوق العربية في الأراضي المحتلة، التي أقرتها المنظمات الدولية المعنية. يذكر أن المجلس الأمني الإسرائيلي المصغر، الذي شكّله شارون، للتصدي للهجمات التفجيرية في القدس، أقر خطة «غلاف القدس»، التي قضت بإقامة حزامين أمنيين، يحيط أولهما بما

يسمى «القدس الكبرى»، ويمتد بمحاذاة المستوطنات الواقعة جنوب، وجنوب شرق القدس، ويشمل هذا الحزام خنادق، ومناطق مراقبة، ومواقع عسكرية إسرائيلية. أما الحزام الأمني الثاني، فيمتد داخل مدينة القدس، ويحول بين الأحياء اليهودية، والأحياء العربية.

فيما يبدو طول الحزام الأول، ظاهرياً، حيث لا يتجاوز 11 كم، فإنه يصل، في حقيقة الأمر إلى 57 كم، نتيجة لكثرة تعرجاته، كما تلزم خطة «غلاف القدس» أهالي القدس الشرقية، الراغبين في العبور إلى القدس الغربية، بالمرور عبر بوابات أمنية إلكترونية، توضع لهذا الغرض.

قوات الاحتلال بدأت العمل في بناء جدار الفصل العنصري حول القدس في تموز 2003، حيث بدأت العمل في مقطعين من شمال وجنوب القدس، ابتداء من جنوب بيتونيا غرباً وحتى مخيم قلنديا شرقاً، وأما المقطع الجنوبي فهو من مدخل مدينة بيت لحم غرباً وحتى بلدة بيت ساحور شرقاً. وفي أيلول من العام نفسه، قامت إسرائيل بتحديد مسار الجدار في باقي المواقع المحيطة بالقدس، حيث بدأت في الطرف الشرقي من بلدة بيت ساحور جنوباً حتى الطرف الشرقي لبلدة العيزرية شمالاً، ومن الطرف الجنوبي لقرية عناتا وحتى مخيم قلنديا شمالاً، وتم الانتهاء من العمل في محيط القرى الشمالية والغربية وهي (بير نبالا، الجويده، الجيب، بيت حنينا البلد، والنبي صموئيل).

هذا الجدار يتكون من أسوار إسمنت مسلح، وحواجز ومعابر ونقاط تفتيش إلكترونية، وطرق، وأسلاك شائكة، وسياجات كهربائية، وهو يمتد على طوله القائم 8 كم، وعرض 100 م، وبارتفاع 8 أمتار، ويوجد على الجدار أكثر من 10 معابر تتحكم في دخول الفلسطينيين إلى القدس، والمعابر هي (بيتونيا، عطاروت، قلنديا، رأس أبو

سبيتان، جيلو، العيزرية، الوجلة، عناتا، حزما، والمزموريا في منطقة بيت لحم).
 أحد الأهداف من تشييد الجدار يتمثل في توسيع حدود بلدية القدس المحتلة، للسيطرة على 18 بالمئة من مساحة الضفة، وإكمال الطوق الاستيطاني حول المدينة، كما تتضمن الخطة إقامة مستوطنة جديدة على أراضي قرية الوجلة «تضم أكثر من 13 ألف وحدة سكنية»، على مساحة ألفي دونم، تفصل القدس المحتلة، تمامًا، عن محيطها.
 الجدار حول القدس المحتلة لم تكن غايته أمنية، بل لتفريغ القدس من أصحابها، والاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم. ففي كلمة ألقاها «ياكير سيغيف» المسؤول عن ملف شرقي القدس في بلدية الاحتلال، أثناء اجتماعه بشيبية حزب العمل الإسرائيلي، صرّح وبكل وضوح بأن الجدار كانت له غايات سياسية وديمغرافية، وأنه نجح في طرد أكثر من 50 ألف مقدسي من حملة الهويات الزرقاء (وفق ما جاء في تقرير مركز أبحاث الأراضي السابق ذكره).

תכנית אלון

رابعاً: الجدار وخطة ألون

طرح موضوع القدس الكبرى لأول مرة في شهر أيلول من عام 1967 من قبل وزير التعليم الإسرائيلي حينها «يغئال ألون» الذي طرح خطة حل شاملة مع العرب سميت بخطة ألون. وفيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية تحدثت الخطة عن القدس الموحدة بشقيها الشرقي والغربي تحت السيادة الإسرائيلية ومدّ تدريجي للسيادة الإسرائيلية على برية القدس الممتدة حتى مداخل مدينة أريحا ومنحدرات البحر الميت حتى منطقة مستعمرات غوش عتصيون في منطقة بيت لحم في الجنوب وجبال رام الله والبرية في الشمال.

وجاء في الكتاب أنه وبُعِيد حرب 1967، باشر حزب العمل عمليات البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة؛ انطلاقاً من كونها منطقة أمنية من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه من مساحات هائلة للزراعة، ومصادر المياه الجوفية، وقد بدأت عمليات الاستيطان على يد سلاح الـ(ناحل הנח"ל) (בוער חלוצי לוחם نوعار حلوتس لوحيم) وتعني «شبيبة الطليعة المقاتلة»، إذ بنيت العديد من المواقع الاستيطانية التي سميت باسم (ناحل)، وذلك على طول خط الهدنة ومناطق الغور.

وما لبثت هذه العملية أن تحولت إلى سياسة ذات مخطط عرف باسم (مشروع ألون) الاستيطاني، الذي أعده (يغال ألون)، وزير العدل الإسرائيلي في حينه؛ وذلك بناء على إستراتيجية تضيق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسوية)، بشأن السيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض وتنفيذ عملية استيطانية واسعة، على طول غور الأردن، من جنوب غور بيسان، وحتى جنوب صحراء الخليل، بطول 115 كم وعرض 20 كم. وهي المنطقة التي يستعد نتيها هو لضمها بصورة رسمية كما أعلن عدد المرات عن التزامه بذلك خلال النصف النهائي من العام 2019 باستصدار الاعتراف الأميركي بهذا الضم لمنطقة الأغوار.

وفي ضوء هذا المخطط، بني في عهد حزب العمل وحتى عام 1977م، 34 مستوطنة، (منها 12 في مدينة القدس)، وكانت مستوطنة كفار عتصيون هي الأولى التي بنيت سنة 1967م، ثم كريات أربع سنة 1968م، مما يدل على أن الاستيطان كان يتجاوز حتى مشروع ألون، والمفهوم الأمني الإستراتيجي نحو استيطان متنوع الأهداف في أماكن ومواقع في محيط القدس وبيت لحم والخليل، وكذلك على طول الخط الأخضر.

وقد قال ألون نفسه عن مشروعه الاستيطاني في صحيفة (دافار) بتاريخ 17/2/1974:

«لقد أقيمت المستعمرات الإسرائيلية في ضوء الأهمية الإستراتيجية لمتطلبات الأمن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة».

ولتحقيق مشروعه عملياً، دعا إلى تجنب ضم مناطق فيها كثافة سكانية فلسطينية، قائلاً إنه في المناطق المذكورة بخطته يجب إقامة مستعمرات مدنية وريفية وقواعد عسكرية دائمة، بأسرع وقت ممكن، وفق متطلبات الأمن، ويشمل ذلك شرقي القدس وبلدتها القديمة.

وفي نهاية عام 1994 وضع الجنرال إيلان بيران قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى ورئيس إدارة الاتفاق المرحلي في نفس القيادة التابعة للجيش الإسرائيلي خطة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية التي تضمنت إقامة القدس الكبرى التي تضم معاليه أدوميم وغفعات زئيف وغوش عتصيون، والسيطرة على كل محاور الطرق المؤدية إليها مثل شارع 45 الذي يتعمق في أراضي بلدة بيتونيا ويصل لعين عريك، وهو يبعد 3-4 كم عن شارع 443 وشارع 60 في الجنوب الموصل للقدس من غوش عتصيون وشارع 80 (شارع ألون). وسميت تلك الخطة بخطة حاضن القدس.

وبناء على المخططات المذكورة بني الجدار الفاصل في مدينة القدس مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة.

أهداف إسرائيل في القدس: الضم والتهويد بطمس المعالم وإلغاء الهوية العربية لتكون عاصمة إسرائيل بخطوات هي:-

1. عزل وفصل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى.

2. تهجير وتفريغ القدس الشرقية من السكان العرب وترحيلهم إلى الضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر.

3. في حال عدم تمكنها من تهجير العرب، فعلى الأقل حشرهم في أحياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران والشوارع، وتكون غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

4. خلق حقائق على الأرض مثل إقامة مستوطنات ومناطق صناعية وسياحية يهودية ودعم هجرة اليهود إلى المدينة وضواحيها بهدف إيجاد أغلبية يهودية في القدس الشرقية.

5. المحافظة على سيادة إسرائيل على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية نظراً لما تدّعيه من حقوقها في الحرم القدسي الشريف وفي غيره من الأماكن، ومنع الوصول إليها.

ولإتمام هذه المخططات، قامت إسرائيل بالتلاعب في القوانين وأدخل الكنيست تعديلات على قانون «ترتيب السلطة والقانون» الصادر في 1948 / 7 / 26 يخوّل بموجبه الحكومة بضم أي مساحة من «أرض إسرائيل السابقة» إلى حدود دولتها. ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في 1967 / 6 / 28 أمراً تضم بموجبه البلدة القديمة في القدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق. خاصة من الشمال والجنوب إلى دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى القانون المذكور، ألغت

الحكومة الإسرائيلية البلدية الأردنية والمؤسسات الأردنية الأخرى الموجودة في القدس الشرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة- بهذه الطريقة تم ضم 80 ألف دونم إلى حدود مدينة القدس، منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنية، أي ما يعادل أكثر من 1,5 من مساحة الضفة الغربية.

وفي عام 1981 سنّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً جديداً سمّاه «القدس عاصمة إسرائيل»، أكد فيه على القوانين السابقة. لكن ميزة هذا القانون هو باعتباره قانوناً أساسياً، أي لا يتغير إلا بقانون من هذا النوع. وتحدث القانون عن نقل الكنيست ومحكمة العدل العليا ومقر رئيس الدولة إلى القدس.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية قراراً في عام 1988 اعتبرت فيه سكان القدس الشرقية سكاناً دائمين وليسوا مواطنين، لا يحق لهم الحصول على كل الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في المدينة، وعلى الصعيد نفسه، صدر عن الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة أوامر عسكرية تلغى بموجبها القوانين الأردنية أو تعدلها من أجل استكمال السيطرة على أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها، وبلغ مجموع هذه الأوامر (الجديدة والمعدلة) أكثر من 1500 أمر عسكري شملت مختلف مناحي حياة الفلسطينيين.

وبعد بناء جدار الفصل العنصري، اتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2004 قراراً سرياً- افتضح أمره فيما بعد بتطبيق قانون «الغائب حتى لو كان موجوداً» على أراضي الفلسطينيين المصادرة نتيجة الجدار. وتوالت عملية شرعة الواقع القسري الإسرائيلي في القدس وصولاً إلى قانون القومية والاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، الأمر الذي تم تناوله في أعداد سابقة من المقدسية.

وفي إطار هذه القوانين وغيرها، بدأت الأجهزة التنفيذية في إسرائيل مثل بلدية القدس والحكم العسكري ووزارة العمل والتأمين الوطني بسن القوانين الفرعية وتطبيقها على الأرض بهدف إفراغ المدينة من سكانها العرب وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم، ونتيجة لهذه القوانين والأوامر، بدأت المؤسسات التنفيذية في إسرائيل مثل التأمين الوطني وبلدية القدس والجيش الإسرائيلي وغيرها بممارسة شتى أنواع التضييق على السكان الفلسطينيين العرب بهدف إخلائهم من المدينة وخلق وقائع ذات طابع يهودي فيها. ومن هذه الممارسات فرض ضرائب متنوعة وباهظة على السكان الفلسطينيين، وعدم وضع مخططات هيكلية للمناطق العربية في القدس والامتناع عن بناء بنية تحتية تسهم في تطوير المناطق العربية من الناحيتين العمرانية والاقتصادية والخدماتية، وفرض رسوم بناء باهظة.

وبهدف منع عودة المقدسيين الذين أجبروا على ترك مدينة القدس بفعل الإجراءات الإسرائيلية، سنّت دولة إسرائيل عدة قوانين وعدّلت غيرها مثل قانون «الدخول إلى إسرائيل» وتعديلاته، وقانون «إثبات الحياة في القدس» بهدف سحب هويات المقدسيين التي بلغت حتى هذا اليوم أكثر من سبعة آلاف مواطن مقدسي. وقد أجبرت إجراءاتها المختلفة أكثر من 50-80 ألف مقدسي على السكن خارجها كمقدمة لسحب هوياتهم التي تثبت سكنهم داخل المدينة.

ولم تكتف إسرائيل بعمل الجهاز القضائي والتنفيذي في القدس، بل أسست شركات مثل شركة تطوير القدس وجمعيات مثل جمعية إلعاد وعطيرت كوهنيم بهدف السيطرة على ما يسمى بالممتلكات اليهودية في القدس العربية وشراء العقارات العربية فيها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل غير القانونية وغير الشرعية من غش

وخداع وتزوير للمصادرة بعناوين «شراء» المباني السكنية داخل أحياء البلدة القديمة وخارجها وحولتها إلى مدارس دينية أو كنس، أو مباني للسكن.

خامساً: الأحياء المقدسية المكتظة خلف الجدار

وهي الأحياء المكتظة بالسكان ذات الكثافة السكنية المرتفعة التي لا ترغب سلطة الاحتلال بضمها وقامت بسلخها عن مركز المدينة بهدف تهجير سكانها قبل إعادة إلحاقها بالمدينة، وأصبح سكان هذه الأحياء خلف الجدار يعيشون حياة البؤس الحقيقي نتاج سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف وجود هؤلاء المواطنين المقيمين بمنازلهم وأحيائهم بغية اقتلاعهم وتهجيرهم، فهم خارج نطاق الجدار وخارج نطاق المسؤولية الإسرائيلية، وهم في الوقت نفسه خارج نطاق المسؤولية الفلسطينية في الإطار الوظيفي والخدمي والنظام العام، حيث يخضعون للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية ويحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية لتظهر بصورة شديدة الوضوح أكثر صور العنصرية والتمييز العنصري بشاعة وقسوة. وفيما يلي شهادة إسرائيلية حول ذلك البؤس الذي تعيشه تلك الأحياء بتقرير رسمي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، نقتبس من التقرير الآتي:

«بعد مرور عقد على تشييد جدار الفصل العنصري في القدس، تحولت الأحياء الفلسطينية في القدس إلى منطقة عشوائية، وعُزل ثلث السكان الفلسطينيين، ويقدر عددهم بـ 120 ألفاً، عن مركز حياتهم في القدس، وباتوا يعانون من حياة قوامها الإهمال المخزي.

شيّد جدار الفصل في القدس، بعد أن التزمت الحكومة الإسرائيلية وأصدرت قرارات حكومية، تعهدت من خلالها باستمرار سير الحياة السوي لدى سكان الأحياء

المقدسيّة الذين ظلّوا وراء الجدار، إلى جانب الحفاظ على نسيج الحياة المشترك لمجمل السكان الفلسطينيين عبر جهتي الجدار، من ضمن ذلك القرار الحكومي رقم 3783 والذي اتخذ في تموز 2005. وقد فرض هذا القرار مسؤولية تحضير الجاهزية الخاصة على بلدية القدس والوزارات المختلفة».

شدد التقرير على أنّ تشييد الجدار لا يعني المسّ بحقوق سكّان الأحياء الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ويحملون بطاقات هويّة إسرائيلية، مستنداً على الإدراك بأنّ من واجب إسرائيل، منذ لحظة فرض سيادتها على أحياء القدس الشرقيّة بعد احتلالها، الحفاظ أيضاً على مجمل الحقوق المكفولة لكل ساكنة وفقاً للقانونين الإسرائيلي والدوليّ.

رفضت المحكمة العليا الالتماسات التي قدمت ضد الجدار بعد أن استندت إلى الفرضية القائلة بأن انتهاك الحقوق الأساسيّة الناجم عن تشييد الجدار هو تناسبيّ ومعقول، بما يخضع لوجود التزامات الدولة. كما أكدت قرارات الحُكم وبشكل جليّ وواضح على أنّ شرعيّة تشييد الجدار كانت مشروطة لتطبيق جاهزيّة البلدية والوزارات ذات الصلة، كما التزمت الدولة.

إلا أن سياسة الحكومة الإسرائيلية في العقد الأخير وظروف الحياة الصعبة في الأحياء تشكل انتهاكاً منهجياً ومتواصلاً لالتزاماتها وتُلحق انتهاكاً جسيماً بسلسلة طويلة من الحقوق الأساسيّة الخاصة بآلاف السكّان، منها الحقّ بالكرامة والصّحة والتربية وحرية الحركة وغيرها.

مع مرور عقد على اتخاذ قرار الحكومة ومصادقة المحكمة العليا على مسار الجدار، أرسلت جمعية حقوق المواطن رسالة مفصلة حملت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية

الوضع الذي آلت إليه الأحياء المقدسية، وطالبتها بتنفيذ الوعود التي قطعت، وذلك عبر خطة طارئة يقوم بالإشراف على عملها طاقم وزاري، وتقوم بتنفيذها خلال فترة زمنية معقولة.

وجاء في الرسالة، أن الجدار أدى إلى فصل عشرات آلاف السكّان عن مركز حياتهم المدني الذي يتمتعون إليه. وخلقت الحواجز في القدس قيوداً ثابتة على حرية الحركة لدى السكّان، باسم الحفاظ على ما يسمى «أمن دولة إسرائيل»، وأصبحت أيّ مغادرة للأحياء تلزم السكان بفحص أمنيّ وساعات انتظار طويلة.

كما ذكرت أنه إضافة إلى الازدحامات، يحول وجود «نقطة اختناق» صوب الحواجز ومنها دون إمكانية الوصول بسرعة لتلقي خدمات الطوارئ، مثل سيارات الإسعاف وسيارات المطافي، ما يُعرّض السكّان لخطر على الحياة.

لقد أثر الجدار بصورة خطيرة في مختلف مناحي حياة الناس بهذه الأحياء ومجمل حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومنها حقهم في التعليم. وصولاً إلى وجود مدرسة في مبنى مستأجر خصص بالسابق لاستخدام الحيوانات!

وتطرق الرسالة بإسهاب إلى تعهدات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعليم، إذ فصلت المادة /ج/ من قرار الحكومة ثلاث خطوات مدججة من أجل ضمان الحقّ بالتعليم ما وراء الجدار: بناء مؤسسات تربويّة جديدة، واستئجار غرف دراسيّة إضافية، وتشغيل منظومة سفريات للطلّاب. إلّا أنّ غالبية هذه الالتزامات لم تُنفذ في العقد المنصرم. ويعاني الطلاب نقصاً في المدارس وغرفاً دراسيّة مكتظة وغير سوّية، وسفريات تستغرق منهم الوقت الطويل.

توجد في الأحياء الواقعة خلف الجدار شماليّ القدس أربع مدارس ابتدائية رسمية فقط (منها اثنتان شمالان عددًا قليلًا من الغرف الدراسية للمرحلة الإعدادية)، والتي تشمل مجتمعة 88 غرفة دراسية. إضافة إليها ثمة خمس غرف روضات رسمية. ولا توجد في هذه الأحياء ولو مدرسة ثانوية رسمية واحدة. ولذلك، يدرس في الجهاز التربوي الرسميّ الواقع خلف الجدار ما مجموعه 2,453 طالبًا فقط. فيما تقوم المدارس غير البلدية الرسمية بسدّ النواقص الموجودة، وهي مدارس تُقام بمبادرة السكان والجمعيات الخاصة، وتُجبى فيها أقساط دراسية يمكن أن تبلغ آلاف الشواقل سنويًا. وتوجد في هذه الأحياء 462 غرفة دراسية في المدارس التي تتمتع بمكانة معترف بها غير رسمية، إلى جانب 125 غرفة دراسية في مدارس خاصة. ينتج أن 13 بالمئة فقط من الغرف الدراسية في هذه الأحياء تتبع التعليم الرسميّ.

تكمن مشكلة أخرى في أنّ غالبية الغرف التدريسية الرسمية الواقعة خلف الجدار هي غرف لا توافي المعايير وغير سليمة، تقع في مبانٍ مستأجرة خصّصت بالسابق للسكن (كفر عقب) أو لاستخدام الحيوانات (مدرسة شعفاط للبنين ج). لذلك، وباستثناء الغرف التدريسية الناقصة، ثمة حاجة ملحة جدًا لبناء غرف تدريسية سوية وسليمة تستبدل بهذه الغرف.

كما أثر الجدار على الحق في الصحة، وصولاً إلى درجة وجود توجيهات غير رسمية بمنع سيارات الإسعاف من دخول الأحياء

حيث تؤدي آلية خدمات الصحة السيئة جدًا إلى تشكيل الخطر على حياة السكان، وهي تنتهك حقهم بالصحة وسلامة الجسد.

ففي الأحياء التي تقع خلف الجدار لا يوجد مشفى أو مركز لخدمات الطوارئ

الطبيّة، باستثناء مشفى للإنجاب يقع في منطقة كفر عقب.

وأثر الجدار على البنى التحتيّة الأساسيّة لدرجة احتمال حقيقي لوقوع كارثة إنسانية لقد كانت البنى التحتيّة في الأحياء خلف الجدار، مثل منظومات المياه والشوارع، في وضع سيئ قبل تشييد الجدار، ومن وقتها بدأت هذه البنى بالانهيار، فيما يزداد عدد السكّان الذين ينتفعون بها يوماً بعد يوم. ويؤدّي غياب بنى تحتيّة وخدمات حيويّة في هذه الأحياء إلى إلحاق ضرر بيئيّ - صحّيّ جسيم ومتواصل.

أخيراً، يقول أمنون رامون، الباحث بمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية وأستاذ العلوم الدينية بالجامعة العبرية:

«إن نهج سياسات حكومات إسرائيل تجاه القدس منذ عام 67 خلق واقعاً عصياً على الحل السياسي على المدين القصير والطويل. وإن إسرائيل لم تنجح ولم تفشل في ضم القدس بعد حرب 67، موضحاً أنه منذ عام 67 عملت إسرائيل سريعاً على بناء 13 حيّاً يهوديّاً كبيراً خلف الخط الأخضر بالقدس، منها «رمات أشكول»، «جفعات سرفيت»، «غيلو»، «رموت»، «بسغات زئيف»، «هار حوما»، «رمات شلومو»، وغيرها، وترى إسرائيل أنها حققت نجاحاً بذلك في ضم القدس، حيث يشكل السكان اليهود في القدس جزءاً مهماً من إجمالي السكان هناك، في حين عملت إسرائيل على عرقلة بناء الأحياء الفلسطينية، فلم يبن إلا ثلاثة أحياء فلسطينية صغيرة، وهي أحياء غير مرخصة ومخالفة للقانون. أما بالنسبة للفلسطينيين في شرقي القدس فهم ليسوا مواطنين إسرائيليين، بل هم مقيمون دائمون، يحصل كل منهم على بطاقة هوية زرقاء، وتأمين وطني، وتأمين صحي، ويدفع الضرائب، لكنه لا يحصل على جواز سفر إسرائيلي، وممنوعون من التصويت للكنيست، ورغم أنه يحق لهم التصويت في

الانتخابات البلدية، إلا أنهم لا يفعلون. فكيف نجح الضم؟؟

«انتهى الاقتباس من التقرير»

ومن نماذج سياسة التطهير العرقي المرتبطة بالجدار في القدس ومحيطها والتي يمارسها الاحتلال، نشير إلى آخر هذه الجرائم المتمثلة بجريمة «وادي الحمص»، حيث سلّمت أهالي حي وادي الحمص قرارات هدم البنايات السكنية، وإلا ستقوم آلياتها بتنفيذ قرارات الهدم وستفرض على أصحابها تكاليف الهدم، وذلك بعد مصادقة المحكمة الإسرائيلية العليا على قرار يقضي بهدم (16) بناية سكنية تضم 100 شقة سكنية، علماً أن معظم المنشآت مصنفة ضمن الاتفاقيات «كمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية» إلا أن قوات الاحتلال تدّعي أن الهدم لأسباب ودواع أمنية، حيث يمنع البناء لمساحة (250) متراً في محيط جدار الضم والتوسع العنصري الذي بدأت إسرائيل ببناءه بعد عام 2002، والذي هو عبارة عن شارع محاط بالأسلاك الشائكة والمجسات. ويتهدد وادي الحمص خطر التهجير. ففي عام 2005 وتحديدًا منذ أن بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الضم والتوسع العنصري في منطقتي القدس وبيت لحم، بدأت معاناة أهالي حي وادي الحمص التابع لأراضي قرية صور باهر جنوب شرق مدينة القدس المحتلة في الظهور في منطقة تصل حدودها من صور باهر إلى دار صلاح وقرتي النعمان والخاص والعبيدية وبيت ساحور في محافظة بيت لحم. وأمام قرار الاحتلال يجد المواطنون الفلسطينيون أنفسهم مهددين بالنزوح والتهجير بسبب الإجراءات العسكرية التعسفية التي تنتهجها حكومة الاحتلال.

وتضم أراضي وادي الحمص ثلاثة أحياء هي: وادي حمص، ودير العامود، والمنطار. ومع الحاجة الملحة للتوسع العمراني لجأ عدد من سكان صور باهر إلى البناء

في أراضيهم التي يملكون فيها أوراق الطابو، ولم يتمكنوا طبعاً من تلقي الخدمات من بلدية القدس التي رفضت متذرة أنها أراضي تابعة لنفوذ السلطة الوطنية، وبالمقابل عزل الجدار المنطقة ومنع السلطة الوطنية من إيصال خدماتها إليها. وتكمن الخطورة في أنه إذا تمت عمليات الهدم هذه فإن الأمر سوف يشمل لاحقاً المطار ودير العامود. وخلاصة الحديث أن الإجراءات الإسرائيلية وتتالي تنفيذ الخطط والمشاريع لضم القدس وتهويدها وتذويب هويتها ورغم كل صنوف التهيب والإكراه والتشريد والتهجير لسكانها أصحاب المدينة، لم تفلح في اقتلاعهم وطمس هوية المدينة وتذويبها، رغم الواقع القسري المفروض المغلف بالأسرلة التي تعيد طرح الأسئلة، وفي مقدمتها: هل نجحت إسرائيل في تحقيق الضم للقدس حتى بعد بناء الجدار وعزلها عن محيطها العربي الفلسطيني؟.

ليأتي الجواب في المقام الأول من أبناء القدس، سواء كانوا أولئك المتشبهين بمدينتهم وأحيائها داخل الجدار رغم المعاناة، أو المتشبهين في البقاء بأحيائها خارج الجدار، وأيضاً رغم المعاناة وهي حكاية وموقف والتفاف فلسطين وشعبها حول مدينتهم وعاصمتهم رغم تداعيات الجدار في القدس وبالصورة الأكبر في الضفة الغربية عامة.

سادساً: أثر مسار الجدار في الضفة الغربية

بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (حدود 67) حوالى 680 كم²، أي ما نسبته حوالى 12,00 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، منها حوالى 454 كم² أراضي زراعية ومراعٍ ومناطق مفتوحة، و117 كم² مستغلة كمستوطنات وقواعد عسكرية و89 كم² غابات، بالإضافة إلى 20 كم² أراضي مبنية فلسطينية.

بلغ مجموع الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال لإقامة جدار الفصل العنصري والمنطقة العازلة لحماية الجدار، وإقامة وحماية المستوطنات حوالى (1865) كم، وهذه تشكل ما نسبته 33 بالمئة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة.

كما بلغت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار (47921 دونمًا) من الأراضي الأميرية، وهي موزعة على النحو الآتي: 22530 دونمًا في منطقة شمال الضفة الغربية، 19107 دونمات في منطقة وسط الضفة الغربية، 6284 دونمًا في منطقة جنوب الضفة، أما مساحة الأراضي المملوكة للأفراد أو العائلات التي تمت مصادرتها حسب المصادر الفلسطينية فقد بلغت 124323 دونمًا تقع غالبيتها في منطقة القدس، أما مساحات الأراضي التي تم عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعوبة الوصول إليها، فهي: أراض في شمال الضفة بمساحة 191336 دونمًا، أراض في وسط الضفة بمساحة 66023 دونمًا، أراض في منطقة جنوب الضفة 43763 دونمًا، وهذه الأراضي ملكية خاصة للفلسطينيين.

عزل بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الفلسطينيين (729) ألف دونم من أراضي الفلسطينيين ومعظمها مزروعة بالأشجار، وفصل المدن والقرى بعضها عن بعض، مما تسبب في تدهور الاقتصاد الفلسطيني، حيث تأثر النشاط الزراعي، وبالتالي الاقتصاد الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية المحتلة بشكل كبير، كما أن الجدار تسبب في الفصل بين المجموعات السكنية المتجاورة، وبين السكان وأراضيهم، مما أدى إلى تزايد الصعوبات التي يواجهونها في كل مناحي الحياة، حيث إنه عطل أي إمكانية لتطوير المجتمعات الفلسطينية بشكل مستدام، والتي تضررت بشكل خطير جراء بناء الجدار، وخاصة أن 85 بالمئة من مسار بناء الجدار يمر داخل الأراضي المحتلة وليس

على الخط الأخضر، وعند اكتمال بنائه سيعزل ما يقارب 200 كم من منطقة الأغوار التي تمثل سلة فلسطين للغذاء.

لقد بلغ مجموع التجمعات السكنية الفلسطينية المتضررة من جدار الضم والتوسع، سواء المعزول منها كلياً أو جزئياً (189) تجمعاً فلسطينياً، منها (40) تجمعاً عزل عزلاً كاملاً عن محيطه - وذلك وفقاً لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بمنظمة التحرير الفلسطينية-، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالى (514,900) نسمة، منهم حوالى (65,665) نسمة عزل تاماً، وأدى بناء الجدار إلى منع التواصل مع العديد من هذه التجمعات إلا من خلال البوابات والحواجز العسكرية، وتجدر الإشارة إلى أن جدار الفصل العنصري يحرم الفلسطينيين من استغلال أكثر من ثلثي مساحة الضفة الغربية، حيث يمر الجدار بأراضي الضفة الغربية، مما يعني أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية، حيث إن هناك حوالى (11,700) فلسطيني، سيجدون أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948) والجدار. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جداراً آخر يشكل عمقاً للجدار العازل الفاصل سيخلق منطقة حزام أمني، الأمر الذي سيجعل 19 تجمعاً سكانياً يسكنها 128,500 فلسطيني محاصرة في مناطق وبؤر معزولة.

فيما يؤدي بناء الجدار العازل إلى الفصل بين 36 تجمعاً سكانياً شرق الجدار يسكنها 72,200 فلسطيني وبين حقولهم وأرضهم الزراعية التي تقع غرب الجدار. ناهيك على أثره بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، حيث إن القرى التي تعتمد على الزراعة ويمر الجدار بها أصبحت دون مصدر اقتصادي، وبذلك تفقد 50 بالمئة من الأراضي المروية، و12 كم من شبكات الري تم تدميرها، بالإضافة إلى تجريف 7, 5 بالمئة من

الأراضي الزراعية المروية.

هذا بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الزراعية وتجريفها وتقييد حرية حركة المواطنين، التي أدت إلى خسارة 6,500 وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج 22,000 طن من زيت الزيتون كل موسم، و50 طناً من الفاكهة، و1000,000 طن من الخضروات، كما ستمنع حوالي 10,000 من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل.

كما يؤثر الجدار على مصادر المياه؛ حيث يسيطر الاحتلال على 50 بئراً من المياه خلف الجدار، كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب مياه من نهر الأردن، إذا تمت إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية.

فالمنطقة المعزولة خلف جدار الفصل العنصري تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي، اللذين تقدر طاقتها التصريفية بـ(507) ملايين متر مكعب سنوياً، أما المنطقة المعزولة الشرقية، فتقع بكاملها فوق الحوض الشرقي، ذي الطاقة التصريفية التي تقدر بنحو 172 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين بـ165 بئراً، بطاقة ضخ تقدر بـ33 مليون متر مكعب بالسنة، أما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر بـ53 ينبوعاً بطاقة تصريفية 22 مليون متر مكعب سنوياً.

كما خلف الجدار آثاراً سلبية عميقة على العملية التعليمية في فلسطين، فقد حرم الكثير من الطلبة والمدرسين الوصول إلى مدارسهم، مما أربك العملية التعليمية في العديد من المدارس. وقد بينت نتائج مسح أجراها المكتب الوطني لمقاومة الاستيطان والجدار أن هناك حوالي 4, 3 بالمئة من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار تركوا التعليم.

ويمتد تأثير الجدار ليمسّ الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية والأثرية، أما تأثيره على الأماكن المقدسة، فقد أدى إلى تشويه وعزل كثير من الأماكن التاريخية، ذات المكانة الدينية المميزة، فحسب كتاب «جدار شارون» لمؤلفه الفرنسي ألان مينارغ أنه وفقاً لتعديلات خطة بناء الجدار، يمر الجدار عبر ممتلكات «رهبان آباء الآلام»، و«الراهبات البتانيين»، أما «دير الراهبات البنديكتين»، الواقع على التلال المحيطة ببيت لحم، فقد قُطع عن المسيحيين العرب في مدينة المهد. ويكشف الكتاب عن أنه لأول مرة في تاريخ الكنيسة، تعزل مغارة المهد، في بيت لحم، عن كنيسة القيامة، بصورةٍ شَبَّهها رجال الدين بانقطاع الحياة عن المسيح.

وبالنسبة للمسلمين، فتضاعفت المعاناة، حيث كانت إسرائيل، حتى قبل إقامة الجدار، تفرض شروطاً مجحفة، للصلاة في المسجد الأقصى، وبإنشاء الجدار، صار مجرد الانتقال من ضواحي القدس الغربية، إلى عمق المدينة، أمراً شاقاً، يتطلب استخراج موافقات أمنية عدة. أما بخصوص الآثار الاجتماعية للجدار، فهي واضحة ومؤلمة، إذ تعزل العائلة الواحدة، وتعوق التواصل الاجتماعي، كما تعرض حياة الفلسطينيين للخطر، حيث يفصل الجدار، بين المناطق السكنية في المدن والضواحي العربية، وبين المشافي.

إلى جانب ذلك؛ هناك آثار أخرى ترتبت على بناء الجدار بالقدس، وضواحيها وهي: الاستيلاء على الآثار الفلسطينية، في محاولة طمس تاريخ الشعب الفلسطيني، وارتباطه بأرضه، على مرّ العصور، فخلال المرحلة الأولى من بناء الجدار، تم فرض الحظر على 60 موقعاً أثرياً ضخماً، ومع امتداد الجدار باتجاه الجنوب الغربي، ضمت إسرائيل 230 موقعاً أثرياً مهماً، إضافة إلى 1750 موقعاً تراثياً، فضلاً عن الاستيلاء

على الغابات، وتدمير البيئة، حيث إن التجريف، والحصار، هدد بالقضاء على أشجار السنديان، والسريس، والبلوط، عدا عن أنه دمر 62 بالمئة من مساحة الغابات الفلسطينية.

وتم الكشف في 28/4/2014 عن إقرار الحكومة الإسرائيلية لخطة الاستيلاء على (28) ألف دونم كأراضي دولة للبناء في (40) مستوطنة، (13) ألف دونم تم الاستيلاء عليها غرب جدار الفصل العنصري، والباقي شرق الجدار، وذلك من أجل خلق تواصل بين المستوطنات وداخل 48.

فيما أقامت سلطات الاحتلال (107) مستوطنات في منطقة العزل الغربية (المنطقة الواقعة بين جدار الفصل العنصري وبين الخط الأخضر) وشرق منطقة العزل الغربية (38) مستوطنة، كما أقامت شبكة من الطرق الالتفافية التي تخضع لسيطرة جيش الاحتلال ويستخدمها المستوطنون فقط، ويبلغ طولها حوالى (810) كم، ولشقّها صادرت سلطات الاحتلال (120) كم من أراضي المواطنين حوالى 120 كم، 1، 2 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد قامت بشق أكبر وأطول شارع استيطاني في الضفة الغربية المحتلة، سيربط المدن داخل الخط الأخضر بالمستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال إقامة شارع رقم (9) بطول 183 كم، وسيمتد من منطقة الساحل قرب مدينة الخضير، ومن شمال الضفة الغربية من قرى جيت وباقية الغربية، حيث سيصادر 700 دونم من أراضي المواطنين، ومن ثم يمتد حتى جنين ومنطقة الأغوار حتى الحدود الأردنية الفلسطينية، وسيصادر (20) ألف دونم من أراضي المواطنين، وانتهى العمل به عام 2014.

وتهدف سلطات الاحتلال من إقامة هذا الشارع الاستيطاني، والذي سيخترق شمال الضفة الغربية بالكامل حتى منطقة الأغوار، إلى القضاء على كل الحلول السلمية من خلال الاستيلاء على الضفة الغربية وربطها بشبكة خطوط للطرق. ومن نماذج الخنق والعزل التي نفذت بمسار الجدار نورد مثلاً في الشمال بمنطقة جنين وآخر في الجنوب بمنطقة بيت لحم:-

في بيت لحم: واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2017/4/30، بناء جدار الفصل العنصري حول قرية الولجة، جنوبي القدس، والذي سيحيط القرية من كل الجهات ويعزلها عن أراضيها وعن القدس. وحسبما نشرته صحيفة «هآرتس» بذات التاريخ، فإن المخطط الإسرائيلي سيحيط بقرية الولجة من كل الجهات باستثناء مخرج واحد باتجاه بلدة بيت جالا. كما أن الجدار سيفصل بين القرية وبين أراضي سكانها البالغة مساحتها قرابة ثلاثة آلاف دونم.

وفي جنين: لا يزال بناء جدار الفصل العنصري داخل أراضي المواطنين في محافظة جنين يتسبب في الأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعاني منها (11) تجمعاً سكانياً يعيشون في حصار ومعازل ويخضعون لشروط قاسية عنصرية ومأساوية، حيث يحرمون من التواصل مع امتدادهم الطبيعي في جنين بسبب البوابات العسكرية المقامة على مداخلها ولا يستطيعون التحرك إلا بتصاريح ولساعات محددة يتم فيها فتح البوابات العسكرية.

فقد استمرت سلطات الاحتلال في فرض «نظام التصاريح المؤقتة» على المواطنين الفلسطينيين في المناطق التي تطلق عليها سلطات الاحتلال منطقة التماس، (وهي المنطقة الواقعة بين جدار الفصل العنصري والخط الأخضر)، وضرورة الحصول

على تصريح شخصي للتمكن من مواصلة العيش في بيته وممارسة حياته اليومية، كما فرضت على الفلسطينيين الذين تقع أراضيهم الزراعية في «منطقة التماس» الحصول على تصاريح لهم ولعائلاتهم ليتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها.

كما أن سلطات الاحتلال تعتمد فرض شروط قاسية عليهم للحصول على هذا التصريح الذي يمنح لفترة محددة، مما يجبر الفلسطينيين على تجديده، فنظام التصاريح الذي تفرضه سلطات الاحتلال يشكل فصلاً من فصول التمييز ضد الفلسطينيين، حيث حوّل المواطنون الفلسطينيون الذين توجد أراضيهم وممتلكاتهم في «جيب» جدار الفصل العنصري إلى «ماكثين غير قانونيين» في بيوتهم وأراضيهم، بالإضافة إلى انتهاك حقوقهم الأساسية على نحو عنصري، لاسيما فيما يتعلق بالحركة وحرية التنقل، وفي الحق في الاكتساب والعيش الكريم، والحق في الحياة. وهي مناطق العازل الأمني لحماية الجدار، كما تسميها وتصنفها سلطة الاحتلال.

يبلغ عمق ما تطلق عليه سلطات الاحتلال عازل أمني لحماية الجدار «منطقة التماس» 200 متر وتبلغ مساحته حوالي (156) ألف دونم، محظور على الفلسطينيين دخولها لقربها من جدار الفصل العنصري، ومعظم هذه الأراضي هي «ملكية خاصة»، ويقدر عدد الفلسطينيين الذين يضطرون للحصول على تصاريح تسمح لهم بالدخول إلى أراضيهم الواقعة في «منطقة التماس» بحوالي 11,000 فلسطيني، والذين يحصلون على تصاريح مؤقتة، ولمدة محدودة، وذلك من خلال بوابات عبور محددة.

كما أن التصاريح التي تصدرها الإدارة المدنية للفلسطينيين تكون سارية لفترات تتراوح بين يوم واحد وستين، حسب نوع التصريح. ويجري الانتقال إلى مناطق التماس عبر معابر «نسيج الحياة» أو عبر البوابات الزراعية التي شُيّدت في داخل

الجدار وبما يخضع للفحص الأمني. كما أنّ الإدارة المدنية لا تُمكن من الدخول إلى حيّز منطقة التماس إلا وفق قائمة من الاحتياجات التي تقرّها سلفاً. ويؤدّي هذا الأمر إلى تقليص إمكانيات سكان الضفة الغربية بالمكوّث في مناطق التماس ويلزمهم بملاءمة برامجهم وفق الظروف العينية التي تعترف بها الإدارة كسبب شرعيّ لدخول هذه المناطق.

لا تزال سلطات الاحتلال تغلق معظم البوابات المقامة في جدار الفصل العنصري طوال العام باستثناء فترات قصيرة يفتح بعض منها خلال موسم قطف الزيتون ولمدة محدودة فحسب، ولا يسمح بالمرور إلا بعد الحصول على تصريح مسبق، كما يتم رفض معظم طلبات الحصول على تصاريح للمواطنين الذين تقع حقوقهم خلف جدار الفصل العنصري، مما يحرم آلاف الفلسطينيين من الحصول على تصاريح للوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، وذلك تحت ذريعة ما يطلق عليه «دواعٍ أمنية»، وذلك بهدف الاستيلاء على أرضهم. وهي نفس الذريعة الإسرائيلية بالمناطق المخصصة والمصنفة لإطلاق النار.

حيث استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تشديد القيود المفروضة على وصول المواطنين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأماكنهم في المناطق المصنفة «مناطق إطلاق نار» و«محميات طبيعية» وهي مناطق تمثل مساحتها 26 بالمئة تقريباً من مساحة الضفة الغربية المحتلة، فيما كان استمرار وجود المستوطنات وتوسعها المستمر على حساب الأرض الفلسطينية من أكثر العوامل تأثيراً في تشكيل نظام القيود المفروضة على إمكانية وصول وتنقل المواطنين المقيّد بمئات الحواجز العسكرية.

استمرت قوات الاحتلال في استخدام الحواجز الأمنية العسكرية ككمائن للمدنيين

الفلسطينيين للقبض عليهم، حيث تقوم باعتقال العشرات منهم على الحواجز فضلاً عن تعريض عشرات آخرين لجرائم التنكيل والإذلال والمعاملة غير الإنسانية، وتعمد إهدار كرامة المواطنين، كما تشكل هذه الحواجز العسكرية عائقاً أمام حركة نقل البضائع الفلسطينية مما يزيد من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها المواطن الفلسطيني.

وجدير بالذكر أن الجدار يهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة عن بعضها بعضاً وإقامة حزامين عازلين طوليين، أحدهما حزام في شرق الضفة بطول غور الأردن وآخر غرب الضفة على طول الخط الأخضر بعمق 5-10 كم، وكذلك إقامة أحزمة عرضية بين الحزامين الطويلين وتكون بمثابة ممر بين منطقة جنوب «طولكرم» ومنطقة «نابلس» حتى غور الأردن، مما يؤدي إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى أربع كتل رئيسية (جنين - نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل) لخلق فاصل مادي بين كتل المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية وبين المناطق الفلسطينية مع بقاء المستوطنات على حالها.

وتمسّ إقامة الجدار في داخل مناطق الضفة وفرض نظام التصاريح الصارم بسلسلة طويلة من حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين كما سبق تناوله. ومن ضمن ذلك، انتهاك حقهم في حرية الحركة، ونتيجة لهذا انتهك حقهم في العمل والترتية والعناية الطبية والحياة الأسرية وكسب الرزق ومستوى الحياة اللائق. كما ينتهك حق الفلسطينيين الجماعي بتقرير المصير، كون المسار الذي صدّقه الحكومة يقطع أوصال الضفة: فإذا بُني الجدار حول «إصبع» المستوطنات في منطقة معاليه أدوميم كما هو مخطط له، فإنّ هذا الأمر سيقطع التواصل الجغرافي القائم بين شمال الضفة وجنوبها وسيعزل القدس عن سائر أرجاء الضفة.

سابعاً: الجدار والمقاومة السلمية

في هذا الإطار، تجمع منظمات حقوق الإنسان المعنية أنه وفي ظلّ الانتهاكات اللاحقة بحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين والناجمة عن إقامة الجدار الفاصل وفق مساره الحاليّ، يجب على الحكومة الإسرائيلية تفكيك جميع المقاطع التي سبق وشيّدت حتى الآن داخل مناطق الضفة وعدم الاستمرار في بنائها هناك.

وإلى حين تفكيك الجدار، على إسرائيل أن تعيد إلى الفلسطينيين جميع الأراضي التي صودرت لغرض تشييد الجدار في الأماكن التي لم يُبنَ عليها بعد، وإلغاء نظام التصاريح في مناطق التماسّ والسماح بحرية الوصول إلى هذه المناطق لجميع الفلسطينيين. وإذا كانت إسرائيل ترغب بإقامة مُعوّق ماديّ على الأرض بينها وبين مناطق الضفة، فيجب عليها أن تشيّد على الخط الأخضر أو داخل مناطقها.

فيما أكدت كل التقارير الحقوقية الفلسطينية والإسرائيلية بأن جدار الفصل العنصري يحرم الفلسطينيين من استغلال أكثر من ثلثي مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية.

لقد عزل الجدار المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها بعضاً، حيث أكد التقرير الذي أصدرته جمعية «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية الصادر بتاريخ 11/11/2017، بأن الجدار يمر بشكل التفافي داخل أراضي الضفة الغربية بنسبة 85 بالمئة، ما أدى إلى عزل التجمعات السكنية الفلسطينية تماماً كما يطوق الجدار مدن طولكرم وقلقيلية والقدس بالكامل ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية.

بلغ مجموع التجمعات السكنية الفلسطينية المتضررة من جدار الضم والتوسع،

سواء المعزول منها كلياً أو جزئياً (189) تجمعاً فلسطينياً، منها (40) تجمعاً عزلوا عزلاً كاملاً عن محيطهم، وذلك وفقاً لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالى (514,900) نسمة، منهم حوالى (65,665) نسمة عزلاً تاماً، وأدى بناء الجدار إلى منع التواصل مع العديد من هذه التجمعات إلا من خلال البوابات والحواجز العسكرية، وهي بالمناسبة الحواجز المنتشرة على نطاق واسع بالضفة الغربية بكل أنحائها.

فقد صعدت سلطات الاحتلال من ممارسة سياستها العنصرية وفرض المزيد من القيود لإعاقة حركة المواطنين الفلسطينيين في كل أنحاء الضفة الغربية المحتلة من خلال نصب (585) حاجزاً معوقاً للحركة داخل الضفة الغربية المحتلة منها: (65) حاجزاً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة، و(22) حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة)، و(80) بوابة مقامة في جدار الفصل العنصري، و(418) حاجزاً ومتراساً، وتلال ترابية وجدران ترابية وبوابات وخنادق تقام على الطرق. إلى جانب الحواجز المتحركة أو الطيارة.

لقد صعدت سلطات الاحتلال وضع عشرات الحواجز العسكرية الثابتة والمنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة، إذ تقيم قوات الاحتلال مئات الحواجز الطيارة شهرياً، ومن خلالها تتحكم بإمكانية تنقل الفلسطينيين على شوارع الضفة الغربية، وتتضمن هذه الحواجز في أغلب الأحوال وقوف سيارة جيب عسكرية على مفترق طرق رئيسة لعدة ساعات، يتم خلالها إيقاف السيارات لفحصها؛ ويعتبر مدى إعاقة الحركة التي تسبب بها هذه الحواجز أكبر مقارنة بالحواجز الدائمة نظراً لعدم

توقعها، ووقت التأخير الأطول عليها.

فيما لا تزال طرق رئيسة تؤدي إلى بعض المدن والبلدات الفلسطينية مغلقة أمام حركة الفلسطينيين، حيث استمر وصول الفلسطينيين مقيداً بصورة كبيرة إلى معظم مناطق الضفة الغربية المحتلة، خاصة القدس الشرقية والمناطق الواقعة خلف جدار الفصل العنصري والبلدة القديمة في الخليل، إضافة إلى مناطق ريفية واسعة تقع في المنطقة (ج)، خاصة في غور الأردن والأراضي المتاخمة للمستوطنات، كما أدت القيود المفروضة إلى وصول الفلسطينيين إلى شوارع رئيسة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، إلى تحويل حركة مرورهم تدريجياً إلى شبكة من الطرق الفرعية الوعرة.

وصل عدد الحواجز الثابتة المنصوبة في الضفة الغربية إلى (99) حاجزاً، من بينها (59) حاجزاً داخلياً منصوبة في عمق الضفة الغربية المحتلة بعيداً عن الخط الأخضر. وهذا يشمل أيضاً قرابة (17) حاجزاً منصوبة في منطقة H2 في مدينة الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. كما أن (33) حاجزاً من مجموع الحواجز الداخلية معززة بصورة ثابتة. تلك الممارسات العدوانية العنصرية التي يجابهها المواطنون بالصمود والمقاومة السلمية المتواصلة.

وتعمل سلطات الاحتلال على التعطيم على مقاومة المواطنين السلمية للجدار والدفاع عن أرضهم وحقوقهم، حيث يواصل جيش الاحتلال من اعتداءاته على الصحفيين خلال المسيرات السلمية الأسبوعية التي يقوم بها المواطنون والمتضامنون الأجانب ضد جدار الفصل العنصري، حيث يصاب عدد كبير منهم، كما تقوم قوات الاحتلال باعتقال بعضهم، وقد عبّر الصحفيون عن قلقهم من تصاعد وتزايد وتيرة الانتهاكات بحقهم، وطالبوا المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف

العنف المتزايد بحقهم، وذلك بهدف إسكات الصحافة وعدم فضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال قمعها للمسيرات السلمية المناهضة التي يقوم بها الفلسطينيون والمتضامنون الأجانب المدافعون عن حقوق الإنسان احتجاجاً على الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري والاستيطان والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، وتستخدم قوات الاحتلال بصورة منتظمة القوة المفرطة ضد المتظاهرين والمتضامين الأجانب.

وعلى المستوى الرسمي في إطار حصر وتوثيق الأضرار التي تسبب بها بناء جدار الفصل العنصري، استمر عمل «مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، والذي أنشئ بقرار من الأمم المتحدة في 24 / 1 / 2007، كجهاز فرعي تابع للأمم المتحدة، واختيرت «فينا» مقرّاً له من خلال سير عمل «مكتب سجل الأضرار» في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصعوبات التي يواجهها العمل، خاصة المالية.

كما استمرت «اللجنة الوطنية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عملها الذي تقوم به لحصر سجل أضرار جدار الفصل العنصري وجمع الوثائق من المواطنين في البلدات والمدن الذين لحقت بهم أضرار نتيجة بناء جدار الفصل، وتقوم بإرشاد المواطنين لتسجيل الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم لدى بعثة الأمم المتحدة، ذلك أن هذه المعلومات ستشكل سجلاً دولياً موثقاً، لإيضاح مدى ما أحدثه الجدار من تغيير لمعالم الأرض المحتلة، وهذا ما سيؤدي إلى ملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية. وينقسم عمل «اللجنة الوطنية» في تسجيل واقع الأضرار التي وقعت على الشعب الفلسطيني

نتيجة بناء جدار الفصل العنصري إلى (6) فئات هي: الزراعة، التجارة، السكن، والعمل، الوصول إلى الخدمات العامة والأضرار العامة. ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد تبنت قرارًا بتشكيل هذا المكتب الدولي المختص بحصر آثار الجدار تاليًا لفتوى محكمة العدل الدولية بالخصوص.

ثامنًا: البعد العنصري في الجدار

إلى جانب ما تم عرضه من آثار لمسار الجدار تمثل انتهاكًا خطيرًا وجسيمًا للقانون والشرعية الدولية واعتداءً مباشرًا على حقوق الشعب الفلسطيني الخاصة والعامة، فإن وطأة الممارسات العنصرية وما تواصل سلطات الاحتلال تنفيذه من مصادرة للحقوق وإمعان في العدوان فإن مصادر إسرائيلية تعترف وتعرض لنماذج من ممارسات عنصرية فظيعة تمارسها سلطات الاحتلال في المناطق المحاذية للجدار بهدف التنكيل والتهجير للمواطنين من بلداتهم وقراهم وتشريدهم، وفيما يلي عرض لنماذج وحالات واقعية من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، مرورًا بضواحي القدس:-

1- برطعة الشرقية: جنين

يحصّر مسار الجدار الفاصل في منطقة برطعة الشرقية في داخله قرابة 32,000 دونم، تقع في داخلها قرية برطعة الشرقية وسبع قرى صغيرة أخرى، يعيش فيها 5,348 فلسطينيًا، 4,575 شخصًا منهم من برطعة الشرقية. ويقوم الجدار بفصل سكان هذا «الجيب» عن مدينة اللواء جنين وعن بلدات يعبد الواقعة في الشرق وقفين الواقعة في الجنوب. وقد وفرت هذه البلدات للسكان المذكورين المواد الغذائية والبضائع الأخرى إلى جانب الخدمات التربوية والصحية، والتي يستصعب السكان تلقيها اليوم. في تشرين الأول 2003 أخضع الجيش الإسرائيلي هذه المنطقة لنظام التصاريح.

المعبر المركزي الذي يسمح بتنقل وحركة الناس والبضائع إلى داخل هذا «الجيب» وخارجه هو معبر «ريحان»، الذي جرت خصخصته في أيار 2007. وتستمر عملية فحص الناس والسيارات المارة في معبر ريحان زمنًا طويلاً، وقد يصل في ساعات الضغط - في الصباح وبعد الظهر - إلى قرابة الساعة. كل من يرغب بالدخول إلى منطقة «الجيب» - ومن بينهم المرضى المزمنون والمرضى المتعافون بعد العمليات الجراحية والنساء الحوامل والمعوقون والأطفال - يضطر إلى الخضوع لفحوص أمنية متشددة تشتمل على عدة مراحل فحص وتمتد على مسار يصل طوله إلى قرابة 200 متر.

وقد فرضت الإدارة المدنية قيوداً على كميات البضائع التي تسمح بإدخالها إلى القرية، أيضاً، بما يخضع أيضاً للفحوصات المتشددة. وتزيد القيود المفروضة على نقل البضائع إلى القرية من تكلفة نقلها وتؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع في القرية، بما فيها المواد الغذائية الأساسية، حيث ترتفع أسعارها بمئات النسب المئوية عن أسعارها في جنين.

2- جيّوس: طولكرم

يقطن قرية جيّوس الواقعة شمال - شرق قلقيلية، أكثر من 3,000 نسمة. وتشكل مجمل الأراضي الزراعية التابعة لجيّوس في منطقة التماس أكبر مساحة من الأراضي مقابل القرى الأخرى، وهي تشمل 60 بالمئة من مجمل الأراضي الزراعية التابعة للقرية. ويستند اقتصاد القرية إلى الزراعة المكثفة والتي تشمل الأشجار المثمرة والزيتون ودفينات الخضروات وحقول الحبوب ورعي وتربية المواشي. وقبل تشييد الجدار عمل قرابة 90 بالمئة من سكان القرية البالغين في الزراعة، ووصل المنتج

الزراعيّ السنويّ إلى قرابة 9,000 طنّ. وقد بيع معظمه إلى الأسواق الفلسطينية، فيما بيع ما تبقى إلى تجار إسرائيليين.

ومنذ فرض نظام التصاريح، أضحى عدد سكان القرية الذين يحظون بالتصاريح لزراعة أراضيهم الواقعة في الجانب «الإسرائيلي» أقلّ قياسًا بعدد العاملين في الزراعة قبل تشييد الجدار، مقابل ارتفاع الرافض لطلبات استصدار التصاريح. عدد التصاريح المقلص وحقيقة أنها لا تصدر بشكل متواصل وعلى طول أيام السّنة، أدّت كلها إلى تقليص الناتج الزراعي في القرية إلى قرابة 4,000 طنّ، أي ما يقل عن نصف الناتج في الفترة التي سبقت تشييد الجدار.

ومع أنّ مواعيد فتح البوابات تمكّن حقًا من العمل لعشر ساعات زراعية أثناء النهار، إلا أنها تُصعّب على العناية بالمرروعات داخل الدفيئات. وقد اقتلع سكان القرية قرابة 2,000 دونم من بساتين الفواكه (خصوصًا أشجار الجوّافة والحمضيات) من أصل 3,500 دونم كانت مستصلحة قبل تشييد الجدار، وهم يزرعون بدلًا منها الحنطة وأشجار الليمون والزيتون، التي تتطلب استثمارًا أقلّ ولكنها تعود بدخل أكثر انخفاضًا. كما أنّ عدد رؤوس الماشية تقلّص من 9,300 رأس قبل تشييد الجدار إلى 3,000 رأس فقط.

ج- قلقيلية: مدينة قلقيلية

أدّى عزل مدينة قلقيلية بواسطة الجدار الفاصل، وهي رابع أكبر مدن الضفة الغربية، إلى سدّ أيّ إمكانية لتطوير المدينة بشكل حقيقيّ. ومنذ منتصف العقد الماضي جرى استنفاد غالبية المساحة المخصصة للبناء في المدينة: 4,200 دونم فقط. وبلغت مساحة المنطقة التي صدقتها بلدية قلقيلية للبناء الجديد بين تشرين الثاني

2010 وتشيرين الثاني 2011 الأكثر انخفاضاً من بين مدن الضفة: 5, 1 بالمئة من مجمل البناء المصدّق في سائر مدن الضفة. كما أنّ استنفاد إمكانيات البناء يمنع البلدية أيضاً من تطوير مؤسسات ومنشآت بلدية، كالمدارس والمؤسسات التربوية وإستاد.

وقد أدّى عزل المدينة في أعقاب القيود الصعبة المفروضة على حرية التنقل إبان الانتفاضة الثانية وفصلها عن سائر مناطق الضفة بواسطة الجدار الفاصل، إلى أن تتأخر نسبة الزيادة السكانية في المدينة عن نسب الزيادة السكانية في سائر مدن الضفة، رغم أنها المدينة الرابعة في الضفة الغربية من ناحية كبرها (لا تشمل القدس الشرقية). وهكذا، قام قرابة 10,000 شخص قدموا من مدن أخرى في الضفة، وسكنوا قلعيلية بسبب قربها من أماكن العمل في إسرائيل، بترك المدينة نتيجة لهذا الواقع. كما أنّ تشييد الجدار وعزل المدينة بواسطة الحاجز الواقع غربها أدّى إلى إغلاق أكثر من 600 متجر ومشغل ومحطة وقود ومصالح تجارية أخرى في المدينة، وغالبيتها في المناطق التجارية الواقعة غربيّ المدينة، والملاصقة للخط الأخضر.

بير نبالا: القدس

خلق الجدار الفاصل في منطقة رام الله مُسوّرة ريفية مغلقة ومحاطة بالجدار من جميع أنحائها. ويبلغ طول الجدار المحيط بالمُسوّرة 18,3 كيلومتر. وقد سُجنت داخل المُسوّرة أربع قرى، بير نبالا أكبرها. وقبل الانتهاء من تشييد الجدار بلغ عدد سكان القرية 6,090 شخصاً كانوا مسجّلين كسكّان، إضافة إلى قرابة 4,000 شخص من سكان القدس الشرقية، حسب تقديرات المجلس المحلي، كانوا يسكنون في شقق مستأجرة أو شقق بملكيتهم لكنهم حافظوا على عناوين سكنهم في القدس.

ومنذ سنوات السبعين شكلت القرية ضاحية مدنية للقدس الشرقية. وفي سنوات التسعين تمتعت القرية بازدهار اقتصادي نتيجة لموقعها المركزي، والحقيقة أنه كان بالإمكان الوصول عبرها إلى رام الله وأحياء القدس الشرقية بسهولة، ومن هناك إلى مدن المركز في إسرائيل. وقد حوّل هذا الموقع المركزي القرية إلى نقطة التقاء بين تجار فلسطينيين من الضفة وبين تجار إسرائيليين وأسهم في ازدهار عمل المصالح التجارية في القرية.

وقد فرض الجدار الفاصل على القرية انفصالاً عن القدس الشرقية، وبعد تشييده جرى ربط القرية وبشكل حصريّ بمدينة رام الله عبر شارع «نسيج حياة» جديد. كما أنّ الجدار قام وبشكل شبه تامّ بقطع جميع العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين سكان القرية وبين سائر مدن الضفة ومع جهات تجارية في إسرائيل، إلى جانب قطع العلاقات المتشعبة بين سكان القدس الشرقية والقرية. وفي أعقاب عزل القرية قام قرابة نصف سكانها بتركها: في عام 2011، وبعد مرور خمس سنوات على تشييد الجدار، بلغ عدد سكان القرية 5,140 شخصاً، جميعهم من سكان الضفة.

كما أنّ حيّ المواحل الذي يقع شرقي القرية، والذي سكنته قرابة 250 عائلة من القدس الشرقية ونشط فيه قرابة 30 مشغلاً، فرغ بالكامل تقريباً من سكانه، وهو اليوم حيّ مهجور. وعلى امتداد الشارع الرئيسي في القرية، اللطرون، والذي شكّل في الماضي مركز مواصلات رئيسياً، تجد اليوم عشرات المصالح التجارية المغلقة والمباني العالية التي تحوي طوابق كاملة فارغة والمباني التي لم يُستكمل بناؤها. كما أنّ الهجرة الكبيرة لسكان القدس الشرقية أدّت إلى هبوط كبير وساحق في حجم البناء في القرية وإلى هبوط كبير أيضاً على أسعار الشقق، بيعاً واستئجاراً.

تاسعاً: حقيقة البعد الأمني في الجدار

وجهة نظر إسرائيلية جديدة: ملخص الكتاب الذي أصدره «جرشون هكوهين» اللواء السابق في جيش الاحتلال، بعنوان «جدار الفصل حدود سياسية بملاحح أمنية»، بتاريخ 7 / 11 / 2018، حيث استهل الكاتب سطره بالتأكيد على أن جدار الفصل هو من المشاريع الأكثر فائدة التي أنشأتها الدولة العبرية رغم أنه أثر على صورة إسرائيل عالمياً، وي طرح الكاتب بعدها تساؤلاً: لماذا استكمال بناء الجدار في منطقة «جوش عتسيون» و«جبل الخليل»، وإلى أي حدّ يمكن اعتبار الجدار الحدود المستقبلية للدولة العبرية؟.

أشار إلى أن نقاشاً كبيراً يُدار الآن حول استكمال بناء الجدار، بين المستوى الأمني الذي يرى فيه ضرورة كبيرة من أجل ضمان أمن أكبر للإسرائيلي، وبين مستويات سياسية ترى به خطورة من ناحية إمكانية اعتباره حدوداً مستقبلية للدولة العبرية.

كما أوضح الكاتب وجود تيار يميني قوي، يحاول منع اعتبار الجدار الفاصل حدوداً نهائية لإسرائيل، رغم أن الجدار يتلح مساحات شاسعة من الضفة الغربية، ويمنح إسرائيل القدرة على الاحتفاظ بجزء من المستوطنات في الضفة الغربية، لكنه بالتأكيد يتعارض مع رؤية اليمين، التي ترى أن كل متر فارغ من الضفة الغربية يجب أن يكون مكاناً محتملاً للاستيطان الإسرائيلي.

ويقترح الكاتب أن يتم الاكتفاء، بما تم بناؤه من الجدار والتوقف عند هذه النقطة، ويقترح على متخذي القرار التفكير باحتمالية أن تتحول مناطق الجدار، إلى نقاط احتكاك مركزي كتلك الموجودة الآن في قطاع غزة.

ويعتبر الكاتب أن مساهمة الجدار في تقليل عدد العمليات الفلسطينية، وتحديدًا

الفدائية منها، أمر لا يمكن التقليل منه، لكن في الوقت نفسه ساهمت عوامل أخرى في ذلك، وعلى رأسها استمرار قوات الأمن الإسرائيلية في السيطرة عملياً على الأرض في الضفة الغربية، وسهولة اقتحامها وقتها شاءت.

لذلك يرى الكاتب أن بناء الجدار الفاصل سيحدّ مستقبلياً من قدرة الجيش على العمل في الضفة الغربية، حيث على إسرائيل تقديم الإجابة على سؤال ستواجهه عالمياً، لماذا اقتحام الأراضي ما خلف الجدار، وقد يسهم في تشويش دبلوماسي ستلقاه تل أبيب وربما أبعد من ذلك.

كما يؤكد الكاتب أن بناء الجدار هو عامل معوق في عمل الأمن الإسرائيلي، حيث بقاء إسرائيل في جانب واحد من الجدار سيفقده قيمته، فقيمة الجدار في السيطرة على كلتا جانبيه، الأمر الذي قد يجعل إسرائيل وربما تضطر للانسحاب منها، وبالتالي تعود لمربع الخطر الأمني.

وأضاف «جرشون» زاوية سلبية أخرى، أن الجدار في المستقبل سيؤكد ادعاءات الفلسطينيين بأن إسرائيل تمارس سياسة الفصل العنصري عملياً على الأرض من خلال الجدار العازل، واستطاع الفلسطينيون في ظل وسائل التواصل الاجتماعي، توطيد روايتهم بأن الجدار رمز للاضطهاد الإسرائيلي، وستكون له لذلك ارتدادات في المستقبل في ظل حقيقة أن إسرائيل ستكاد تكون الوحيدة التي ستظهر بهذا المظهر عالمياً.

ويطرح الكاتب زاوية أخرى خطيرة، حيث باتت مناطق الاحتكاك على الجدار الصورة الأمثل للدعاية الفلسطينية، وجاءت كما يريدتها الفلسطينيون، عزّل يلقون الحجارة باتجاه جنود مدججين بالسلاح خلف جدران إسمنتية.

من الناحية الاقتصادية، يرى الكاتب أن ما تم إنفاقه على بناء الجدار إلى الآن حوالى 15 مليار شيكل (4 مليارات دولار)، حسب لجنة «برودت» التي فحصت موضوع بناء الجدار فقد اعتبرته ضمن دائرة الإدارة غير السلمية وتبذير الموارد، وكان بالإمكان استغلال هذا المبلغ في مشاريع تنمية أخرى.

وفي نهاية كتابه، طالب جرشون الحكومة الإسرائيلية بوقف بناء الجدار العازل، وأشار إلى أن المطالبات باستكمال مرتبطة بموقف سياسي يريد إكمال الفصل بين «إسرائيل» والضفة الغربية، ولكن هذا سينعكس بشكل سلبي على سيطرة إسرائيل على المناطق الفارغة في الضفة، حيث إن المنطقة الفارغة بين القدس والبحر الميت، يجب أن تبقى بيد إسرائيل لاستكمال مشروع القدس الكبرى، وأن يكون ذلك من خلال تركها مناطق مفتوحة دون جدران، حيث إن الجدار سيجعل حدود إسرائيل واضحة وسيعطي فرصة للفلسطينيين للبناء في تلك المناطق وزيادة دعم الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين وضرورة استكمال سيطرتهم على المناطق «ج» وفق اتفاق أوسلو، لذلك فإن استمرار بناء الجدار ستكون له ارتدادات سلبية على حدود إسرائيل.

كما قال المركز بيغن للدراسات إن الرأي الذي تبناه هكوهين، ويشاطره فيه غالبية اليمين بأن السيطرة على الضفة الغربية يجب أن تكون برنامج عمل أي حكومة لم يعد حكرًا على اليمين، بل باتت رؤية تتبناها أحزاب الوسط في الدولة العبرية، والتي ترى أن الدواعي الأمنية، السياسية، الأيديولوجية، وكذلك الجغرافية تتطلب باستمرار التوسع في الضفة واستمرار السيطرة عليها.

عاشراً: الجدار الشرعية الدولية

في إطار العمل الدبلوماسي والقانوني لمواجهة الجدار والتصدي له على المستوى

الدولي، فقد بذلت السلطة الفلسطينية جهودًا كبيرة في إطار المنظمات الدولية بشكل خاص وبتنسيق فلسطيني - عربي جماعي ومشارك، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (28) والتي عقدت في العاصمة الأردنية عمان القرار رقم (676) بتاريخ 29/3/2017، كما أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (148) بتاريخ 12/9/2017، القرار رقم (8165) اللذين أكدّا على إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبناء جدار الفصل العنصري داخل أراضي الدولة الفلسطينية عام 1967، واعتبار هذا الجدار شكلاً من أشكال الفصل العنصري، ومطالبة الدول الأعضاء بدعم عمل لجنة تسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد الجدار، ودعوة المجتمع الدولي لتفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية وإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

كما تم طرح موضوع الجدار على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصولاً إلى محكمة العدل الدولية، وبتاريخ 9 تموز/ يوليو 2004، نشرت محكمة العدل الدولية، «رأيًا استشاريًا» حول قضية قانونية الجدار الفاصل الذي تقوم إسرائيل بإقامته. وقد تم تقديم هذا الرأي من قبل المحكمة لتلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار الفاصل، وتفكيك أجزاء الجدار الفاصل التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع

الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة.

ولقد قررت محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة عنها بخصوص الجدار الأسس والمبادئ الآتية:-

1- إن تشييد الجدار الذي تقوم به إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي.

2- إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي وهي ملزمة بأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وأن تفكك على الفور الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به.

3- إسرائيل ملزمة بجبر جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها.

4- جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد، وتحمل جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 آب/ أغسطس 1949، مع احترامها

لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التزاماً إضافياً بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي على النحو الوارد في تلك الاتفاقية.

5- ينبغي للأمم المتحدة، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر فيما يلزم من إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، مع مراعاة الواجبة لهذه الفتوى.

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد رفضت التعاون مع هذا الإجراء بدعوى عدم وجود صلاحية للمحكمة للبحث في هذه القضية. وفي الوثيقة التي قدمتها إسرائيل، بررت هذا الادعاء بكون الحديث يدور عن قضية سياسية وليس عن قضية قانونية، وأن الإطار اللائق لبحث هذه القضية هو إطار العلاقات الثنائية ما بينها وبين الفلسطينيين.

إن الجانب الأول والمركزي الذي يتعاطى معه الرأي الاستشاري هو تبعات وآثار الجدار الفاصل على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي هذا السياق «سجلت» المحكمة الوعد الذي قطعه إسرائيل في استعمال الجدار الفاصل كوسيلة أمنية مؤقتة. ومع هذا، فقد أشارت المحكمة إلى وجود مخاوف كبيرة من أن يؤدي مسار الجدار الفاصل إلى إيجاد «حقائق على الأرض» تؤدي إلى الضم الفعلي للمساحات والأراضي، مما يؤدي إلى التأثير على الحدود المستقبلية ما بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. وترى محكمة العدل الدولية أن الضم الفعلي لأجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل يشكل خرقاً لحق تقرير المصير.

أما الناحية الأخرى التي تناوّلها الرأي الاستشاري، فقد كانت قانونية الجدار الفاصل استناداً إلى القانون الإنساني الدولي. وفي البداية، ردت محكمة العدل الدولية

ادعاء إسرائيل بأن وثيقة جنيف الرابعة لا تسري على المناطق الفلسطينية، إذ لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة مرة من المرات جزءاً من دولة ذات سيادة. وفي هذا السياق حددت المحكمة أنه نظراً لكون المناطق الفلسطينية سقطت في أيدي إسرائيل نتيجة لحرب مع دولتين موقعتين على الوثيقة، فإنه يتوجب أن تتفق سيطرة إسرائيل على المناطق الفلسطينية مع وثيقة جنيف.

وفي صلب الموضوع، فقد وجدت المحكمة أن الجدار الفاصل مخصص للمساعدة في المشاريع الاستيطانية التي تشكل خرقاً للبند 49 من الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت المحكمة إلى أن القيود على السكان الذين بقوا ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر قد يؤدي إلى رحيلهم، وهذا أيضاً مخالف لنفس البند من الوثيقة. فضلاً عن ذلك، فقد حدد الرأي الاستشاري أن السيطرة على الأراضي الخاصة والمربطة بإقامة الجدار الفاصل يُشكّل مساً بالأملأك الشخصية، مما يُشكّل خرقاً للبند 46 و52 من لوائح هاج للعام 1907، والبند 53 من وثيقة جنيف الرابعة.

أما الناحية الثالثة من الرأي الاستشاري، فإنها تتعلق بقانونية الجدار الفاصل على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق فقد حددت المحكمة بصورة جازمة، بخلاف رأي إسرائيل، أن هذا القانون يسري بأكمله على الأراضي المحتلة. وترى محكمة العدل الدولية أن الجدار الفاصل يمسّ مختلف الحقوق المقننة في الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت إسرائيل عليها: الحق في حرية الحركة، الحق في عدم التدخل في خصوصية البيت والعائلة، والمقننة في البنود 12 و17 من الميثاق الدولي بخصوص الحقوق المدنية والسياسية، الحق في العمل، الحق في مستوى حياة لائق، الحق في الصحة والتعليم، وهي مقننة في البنود 6، 11، 12 و13 من الميثاق الدولي

الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية.

تجدر الإشارة إلى أن الرأي الاستشاري يتناول بصورة مقتضبة ادعاء إسرائيل القائم على أن المس بهذه الحقوق مبرر، طبقاً للقانون الدولي، لكون هذا المس يأتي بحكم الأغراض الأمنية المشروعة. وقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى أنه من حق إسرائيل ومن واجبها حماية مواطنيها من أعمال العنف، غير أنه يتوجب أن تتفق وسائل الحماية التي يتم استعمالها مع تعليمات القانون الدولي.

إن عدم اتساع المداولة بخصوص المبررات الأمنية المحتملة لمسار الجدار الفاصل ينبع من ضمن ما ينبع من رفض إسرائيل عرض مبرراتها أمام محكمة العدل الدولية وقرارها الاكتفاء ببلاغ خطي حول عدم وجود الصلاحية للمحكمة.

لكن الحقيقة في الواقع أن من يحتاج فعلاً للحماية هم الفلسطينيون الذين يتعرضون لعدوان إسرائيلي مستمر تحت ظل الاحتلال العسكري يتضافر ويوفر الحماية بدلاً من السكان طبقاً للقانون الدولي مع إرهاب واعتداءات المستوطنين بحماية الجيش وحكومة الاحتلال الرسمية بما يجسّد إرهاب الدولة الرسمي.

وختاماً:

ورغم مرور 15 عاماً على صدور فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي لعام 2004 بشأن جدار الفصل والضم العنصري، والذي أكدت فيه أن الجدار ليس جداراً أمنياً، كما ادعت حكومة إسرائيل، وأنه مخالف للقانون الدولي، مطالبة إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه وجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين الأفراد وبالمؤسسات والإدارات العامة الرسمية والأهلية بمن فيهم القاطنون في القدس الشرقية وما حولها، فقد بقيت

الفتوى عالقة في ظل عدم توفر الإرادة الدولية لإلزام دولة الاحتلال بتنفيذها وعدم اتخاذ المجتمع الدولي أي إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه، ما شجع سلطات الاحتلال على مواصلة بناء الجدار والاستمرار بذلك في خرقها للقانون الدولي.

وفي سياق آخر، وكعادته في تحدٍّ مستمر سافر للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، أعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو تأسيس ما يسمى «مجلس السامرة الإقليمي»، والذي انعقد في مستوطنة رفافا أنه لن يسمح باقتلاع أي مستوطنة في أرض إسرائيل. فقد انتهى من هذا الهراء، وإسرائيل بقيادتها لن تراجع إلى الخلف ولن تكرر أخطاء الماضي في إشارة إلى قيام أرئيل شارون عام 2005 بما سمي في حينه خطة الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين وتفكيك مستوطنات قطاع غزة.

وبدا بنيامين نتنياهو يركب موجة عالية من الديماغوجيا السياسية، مستنداً في ذلك إلى الدعم غير المحدود الذي توفره له الإدارة الأميركية، وهو يوضح لقادة المستوطنين المبادئ التي توجه سياسته فيما يتعلق بما سمّاه «يهودا والسامرة» ليقول: أولاً هذه هي أرضنا ووطننا، وثانياً سنواصل تطويرها وبناءها، وثالثاً لن يتم اقتلاع أي مستوطنة في أي خطة سياسية، ولن يتم اقتلاع أي مستوطن، ورابعاً سيواصل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن السيطرة على المنطقة بأكملها حتى نهر الأردن، وخامساً العمل على تحقيق إجماع دولي على هذه المبادئ، ليضيف مزهواً بالدعم الذي تقدمه الإدارة الأميركية لسياسة إسرائيل العدوانية الاستيطانية لينظروا ماذا فعلنا في مرتفعات الجولان وفي القدس والبقية تأتي».

وعلى صعيد آخر، أظهرت معطيات لجيش الاحتلال حدوث تصعيد كبير وخطير في العمليات الإرهابية التي تنفذها عصابات المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة

الغربية التي يطلق عليها عمليات «تدفيع الثمن» فحسب المعطيات التي نقلتها مصادر إسرائيلية، فإن عصابات المستوطنين نفذت 57 اعتداءً إرهابيًا في العام 2016، وارتفع عدد هذه الاعتداءات إلى 79 في العام 2017، وإلى 205 في عام 2018، حيث قال الجيش الإسرائيلي: إن هذه الاعتداءات ضد الفلسطينيين تشمل إحراق حقول زراعية وتخریب ممتلكات وكتابات عنصرية استفزازية وقطع أشجار مثمرة، وإنها استهدفت أراضي وقرى فلسطينية في كل أنحاء الضفة الغربية.

وتمنع أجهزة الأمن الإسرائيلية، الجيش والشرطة والشاباك، عن ملاحقة ومحكمة منفذي هذه الاعتداءات، الذين يسكنون في المستوطنات ويتخذون من البؤر الاستيطانية ملاذات آمنة، كما أنه لا يجري التعامل مع القلائل جدًا الذين يعتقلون، أثناء التحقيقات، وعلى أنهم مشتهون بارتكاب عمل إرهابي، ما يشير إلى تقاعس بأعمال إنفاذ القانون، وفي اتهام واضح واختبار للجيش والشرطة والشاباك، واختبار لقادة المستوطنين وحاخاماتهم، وما إذا كانوا قادرين على لجم هذه العمليات الإرهابية التي ترتكبها عصابات المستوطنين.

وهكذا يتضح مما تقدم، أن أهداف الجدار الاستيطانية الموغلة في القدم والتي تزامنت مع مخططات تأسيس كيان الاحتلال الإسرائيلي لم تكن يومًا مرتبطة بغايات أمنية، بقدر ما هي في الجوهر استيطانية عنصرية تهويدية، في سياق تنفيذ حلقات مترابطة من المشروع الصهيوني الذي تتكامل فيه إدارات التنفيذ الرسمية والاستيطانية لتصفية القضية الفلسطينية.

وهكذا، فإن الجدار ليس له اسم آخر سوى الكارثة المستمرة التي تطرح بإلحاح ضرورة التصدي لاستمرارها، واستئصال لآثارها التدميرية الإستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع:-

- 1- التقرير الإستراتيجي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بعمان.
- 2- الحبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي. (2018). القدس الكبرى كما تراها إسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية.
- 3- رشا حسني. (بلا تاريخ). «جدار الفصل العنصري في القدس، آثاره وانعكاساته. صامد، الصفحات 88-96.
- 4- براءة درزي. (7, 2016). «الجدار العازل في القدس». التقرير المعلوماتي 8، مؤسسة القدس الدولية.
- 5 جرشون هكوهين (7 / 11 / 2018) «جدار الفصل حدود سياسية بملامح أمنية».
- 6- مجموعة تقارير بيتسيلم (11, 10, 2017). القدس الشرقية. تم الاسترداد من <https://www.btselem.org/arabic/jerusalem> و (11, 11, 2017). جدار الفصل. تم الاسترداد من www.btselem.org.



القدس والانتخابات ومواجهة الاحتلال

فيما تتواصل الترتيبات والإجراءات الفلسطينية؛ استعدادًا لإجراء الانتخابات التشريعية بعد تأجيلها عن الثاني والعشرين من أيار 2021، فإن ممارسة هذا الحق الراسخ للشعب الفلسطيني في وطنه، خاصةً بعاصمة دولته القدس، ما زال عرضةً للمعوقات الإسرائيلية المتعددة، والمتنوعة التي تهدف إلى فرض منع إجراء الانتخابات في القدس، رغم الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي، القاضي بأن منع «إسرائيل» لإجراء الانتخابات في القدس، يعني إفشال العملية برمتها، فلا انتخابات دون القدس.

في هذا السياق، وفي إطار مواجهة الموقف، والإجراءات الإسرائيلية، فقد وجهت الرئاسة الفلسطينية مذكرةً رسمية، مخاطبةً دول العالم والمنظمات الدولية، كما الرأي العام العالمي. تضع الجميع في صورة ما يجري، وتدعو الجميع للضغط على سلطات الاحتلال لتمكين أبناء القدس من ممارسة حقهم الطبيعي مع أبناء وطنهم وشعبهم؛ إعمالاً بمبدأ تقرير المصير.

وقد تضمنت هذه المذكرة الرسمية الصادرة عن ديوان الرئاسة -وَحْدَةِ القدس- عرضاً موجزاً لتجربة الانتخابات التي جرت سابقاً بمدينة القدس، وما واجهته من تحديات وعقبات في نطاق تطبيق الترتيبات التي أقرتها الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية بالخصوص.

فقد عُقدَت الانتخابات التَّشريعيَّةُ آخرَ مرَّةٍ في العام 2006م، بعد عقدِ الانتخابات الرِّئاسيَّةِ في العام 2005م. وقد تمَّ عقدُ الانتخابات في الحالتين بموجبِ التَّرتيبات الَّتِي تمَّ إقرارُها في الاتِّفاقيَّةِ الانتقاليَّةِ العام 1995م، والَّتِي تمَّت صياغُتها، بحيثُ تُعقدُ الانتخابات لمرَّةٍ واحدةٍ فقط، حيثُ كان من المفترضِ قيامُ دولةٍ فلسطينَ بحلول العام 1999م.

وبموجبِ الملحقِ / 2/ من الاتِّفاقيَّةِ الانتقاليَّةِ، حول البروتوكولِ الخاصِّ بالانتخابات، وتحديدِ نصِّ المادَّةِ / 6/ حول ترتيباتِ الانتخاباتِ في القدس، فإنَّه يتمُّ تنسيقُ الحملاتِ الانتخابيَّةِ في القدس معَ «إسرائيل». في العام 2006م سمحت «إسرائيلُ» لـ 5500 ناخبٍ فلسطينيٍّ فقط بالاقتراع في ستَّةِ مراكزٍ بريدٍ في مدينة القدس الشَّرقيَّةِ الَّتِي تخضعُ للاحتلال، والضَّمَّ الإسرائيليِّ، بينما فرَضَتْ على بقيَّةِ النَّاخبين المُسجِّلين، الاقتراعَ خارجَ القدس. ولم تسمحِ الحكومةُ الإسرائيليَّةُ بتطبيقِ آيَّةِ بنودٍ أخرى تضمَّنَتْها هذه التَّرتيبات.

وقد تبَيَّن أنَّ هذه التَّرتيبات لم تكن كافيةً، أو ملائمةً، سواء بالنَّسبةِ للانتخابات التَّشريعيَّةِ والرِّئاسيَّةِ، حيثُ وَصَفَ المراقبون الانتخاباتِ الَّتِي تمَّت في القدس الشَّرقيَّةِ «بالموثوقة» عَوَضًا عن المستوى الأعلى المتمثِّل في كونها شفافةً، حرَّةً، ونزيهةً».

وفي مقدِّمة العُبارات الرِّئيسةِ الَّتِي واجهَتْها الانتخابات التَّشريعيَّةُ والرِّئاسيَّةُ السَّابِقةُ، يُمكن الإشارةُ إلى:

• انعدامِ حرِّيَّةِ الحركة بالنَّسبةِ لموظَّفي لجنة الانتخابات المركزيَّة، والموادَّ الخاصَّة بها.

- عدم استكمال عملية تسجيل الناخبين.
 - إغلاق المراكز.
 - اعتقال موظفي لجنة الانتخابات المركزية.
- هذا إلى جانب ما دُونَتْهُ مذكرةُ الرئاسة من عقبات مبدئية أخرى، بل انتهاكاتٍ تعمّدها سلطات الاحتلال؛ لمحاولة إفشال العملية الانتخابية، وقد شملت تلك الانتهاكات ما يلي:
- مضايقات شديدة من قبل الشرطة الإسرائيلية.
 - تصوير المعلومات.
 - تصوير الناخبين الذين حضروا التسجيل.
 - اعتقال المواطنين؛ لتعليقهم إعلانات انتخابية في مواقع خاصة.
 - إزالة الإعلانات من المواقع الخاصة.
 - قيوداً على المرشحين، وموظفي حملاتهم الانتخابية.
 - انعدام الحرية.
 - انعدام حرية التعبير.
 - انعدام حرية التجمع، أو حتى فتح مكاتب حملات انتخابية.
 - تدني مستوى المشاركة من قبل الناخبين؛ وذلك نتيجة المعلومات المضللة، والترهيب الإسرائيلي.

• تمّ استكمال قوائم الناخبين، قبل يومٍ واحد فقط، من عملية الاقتراع.

• تمّ إرسال قوائم الناخبين لمَحَطَّات الاقتراع الخاطئة.

• عدم كفاية مراكز الاقتراع؛ حتّى يتمكّن الناخبون من التصويت في دوائرهم الانتخابية.

أعاقَت هذه الانتهاكاتُ الخطيرةُ توافُر المتطلّباتِ الضّروريّة؛ من أجل عقد انتخاباتٍ شفّافة، وحرّة ونزيهة («انتخاباتٍ ديمقراطية»).

إنّ عدم كفاية مراكز التصويت في القدس الشرقيّة، نجمَ عن الشرط الإسرائيليّ بأنّ تتمّ الانتخاباتُ على شكلِ تصويتٍ عبْر البريد، وذلك حتّى لا تشكّل تحدّيًا للوجود الإسرائيليّ غير القانونيّ في القدس الشرقيّة، وهو الأمرُ الذي فرض قيودًا حصرتِ التصويتَ في ستّة مراكزٍ بريدٍ فقط، وهو أساسُ المشكلات التي اعترضتِ الانتخابات التّشريعيّة والرّئاسيّة السّابقة في القدس الشرقيّة. فكيف سيكون الحالُ في الانتخابات المقبلة التي سيصعُبُ فيها إعادةُ العملِ بموجب التّرتيبات التي تقضي بعقد الانتخابات، من خلالِ التصويت في مراكز البريد، حيثُ إنّ المرشّحين للانتخابات سيُمثّلون دائرة القدس نفسها.

وفي هذا السّياق، تنصّ الاتّفاقيّة الانتقاليّة بموجب الملحق / 2/ على أن الحكومة الإسرائيليّة وافقت على تسمية مرشّحين من القدس الشرقيّة، إضافةً إلى عقدِ الانتخابات الفلّسطينيّة في المدينة. وتنصّ المادّة / 2/ (3) من الاتّفاقيّة الانتقاليّة على أنّه «بإمكانِ فلّسطينيّ القدس، والّذين يعيشون هناك، المشاركةُ في عمليّة الانتخابات» الأمرُ الذي تُعزّزه المادّة / 3/ (1)، والتي تنصّ بوضوح على أنّ الناخبين سيكونون

«الشَّعْبُ الْفِلَسْطِينِيّ فِي الصُّفَّةِ الْغَرْبِيَّةِ، وَالْقُدْسِ، وَقِطَاعِ غَزَّة».

وحول هذه المسألة، تُشير مذكرة الرئاسة الفلسطينية إلى أن الملحق / 2 / للاتفاقية الانتقالية يتطرق إلى تفاصيل حول العملية المطلوبة؛ من أجل عقد الانتخابات بما في ذلك المادة / 3 /، والتي تتعامل بشكل حصري مع مؤهلات المرشحين، واختيارهم. وتنص المادة تحديداً على أنه «لا يجوز للمواطنين الإسرائيليين الترشح للانتخابات؛ ليصبحوا أعضاء في المجلس، أو لتولي منصب الرئيس». ولكن بالمقابل، لم يكن هناك ذكر للفلسطينيين الذين أُجبروا على حمل بطاقات إقامة دائمة إسرائيلية في القدس الشرقية، وبالتالي، فيحق لهم، كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، الترشح للانتخابات.

ويجوز للمفكرين المشاركين في عملية الانتخابات بموجب أحكام المادة / 6 / من الملحق / 2 /. كما تتضمن الاتفاقية الانتقالية بنوداً خاصة بمراكز الاقتراع، إضافة إلى دعوة المراقبين الدوليين (الذين هم جزء أساسي وضروري في أية عملية انتخابية، وذلك لضمان عدم انتهاك إسرائيل بنود اتفاقية «أوسلو»، كما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة).

أما موقف القانون الدولي من الانتخابات في القدس، فقد تضمنت مذكرة الرئاسة أنه يحق للفلسطينيين في القدس، المشاركة في الانتخابات، كجزء من حقهم في تقرير المصير. وإن مبدأ حق المصير هو مبدأ راسخ كرسسته الفقرات الأولى من المادة / 1 / في كل من العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهما جزء لا يتجزأ من اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي صادقت عليها إسرائيل، إضافة إلى أن مبدأ تقرير المصير منصوص

عليه في المادة 1 / (2) من ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن حق الفلسطينيين في القدس بالمشاركة في الانتخابات، يُعبر عنه الموقف القانوني الذي تضمنته الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في العام 2004م، بخصوص بناء الجدار. ومن الواضح أن الشعب الفلسطيني يتمتع بالحق القانوني في تقرير المصير؛ بغض النظر عن مكان السكن. وقد شددت الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية على تطبيق القانون الدولي على القدس الشرقية. وبالتالي، يحق للمقدسيين المشاركة في عملية التصويت بموجب مبدأ حق تقرير المصير.

وفي ضوء ما تقدم، تُحدد المذكرة الرئاسية المتطلبات الواجب توافرها للانتخابات التشريعية، والرئاسية القادمة بمدينة القدس، إذ يُشكل المقدسيون حوالي 12 % من مجموع الناخبين؛ بما يزيد على 200,000 ناخب فلسطيني في مدينة القدس المحتلة، والخاضعة للضم الإسرائيلي غير القانوني. وبالتالي، فمن المهم أن يُشارك المقدسيون بشكل كامل في الانتخابات القادمة؛ لضمان مصداقية الانتخابات ككل، وضمان تمثيل حقوق المقدسيين ومصالحهم الديمقراطية.

وتؤكد المذكرة أنه سيتم عقد الانتخابات الفلسطينية بموجب المعايير الدولية، وذلك في أرجاء الضفة الغربية كافة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. ولضمان أعلى المعايير الانتخابية، حتى في ظل الاحتلال، فإن أحد الشروط والمتطلبات يتمثل في التوزيع الصحيح للناخبين عددياً على مراكز اقتراع ملائمة من حيث العدد في أرجاء دائرتهم الانتخابية كافة. إن نسبة الناخبين لمراكز الاقتراع المستخدمة في الأراضي الفلسطينية، هي محطة اقتراع لكل 600 ناخب.

في الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة، سمحت الحكومة الإسرائيلية فقط،

باستخدام / 6 محطات اقتراع. أما نسبة الناخبين لمراكز الاقتراع في القدس الشرقية، فقد كانت ضِعْفَ الرِّقْمِ؛ مقارنةً ببقية الأراضي الفلسطينية، بما يُقارب / 1000 / ناخبٍ لكلِّ مركز اقتراع.

وجديرٌ ذكره أنَّ هذا الرِّقْمَ يمثل أقلية صغيرة جدًا من مجموع الناخبين، في القدس الشرقية (5 % من مجموع الناخبين) الذين سُمِحَ لهم بالاقتراع، داخل دوائرهم الانتخابية، وقد تنامي عددُ السَّكَّان الفلسطينيين في القدس الشرقية، منذ ذلك الحين. وبالتالي، ولأغراض عقد انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ في المستقبل، فإنَّ التَّرتيبات يجبُ أن تأخذ بعين الاعتبار، النُّمُو الطبيعيَّ للفلسطينيين.

ولعلَّ ذلك يُعدُّ معيارًا أساسيًا في الانتخابات حول العالم، ولكنه يُصبح أكثر أهمية في القدس الشرقية؛ نظرًا للقيود الإسرائيلية المفروضة على حُرِّيَّة الحركة للمقدسيين؛ بوجود الحواجز العسكرية وجدار الضَّمِّ، فإنَّ الأمر يُصبح صعبًا جدًا من ناحية (لوجستية) على المقدسيين للتوجُّه للاقتراع خارج مناطق سَكَنِهِم.

ولغايات إجراء الانتخابات في القدس، ومن أجل تحقيق المصداقية للانتخابات القادمة، فإنَّ على «إسرائيل» (القوَّة القائمة بالاحتلال) الالتزام بما يلي:

- 1 - زيادة عدد محطات الاقتراع من 6 إلى 18 محطة (محطة لكلِّ حيِّ).
- 2 - حظر أيَّة مضايقاتٍ للناخبين، والسَّماح لهم بالذهاب للاقتراع في دوائرهم الانتخابية.

3 - ضمان حُرِّيَّة الحركة لموظفي لجنة الانتخابات المركزية، وموادِّها.

4 - ضمان حُرِّيَّة الحركة، وحُرِّيَّة التَّعبير للصحفيين، والمرشَّحين، وموظفي حملاتهم

الانتخابية، والسّماح بافتتاح مكاتب الحملات الانتخابية.

5 - إعطاء الضّمانات بأنّ حقوق المقدّسين لن تتعرّض للإجحاف؛ نتيجةً لمشاركتهم في التّصويت.

6 - الموافقة على التّنسيق مع لجنة الانتخابات المركزيّة، وتيسير عملها، بالتعاون مع أطراف ثالثة ترعى الانتخابات القادمة.

7 - احترام نتائج الانتخابات الشرعية، وأعضاء المجلس الشّرعيّ المنتخبين من القدس.

وهكذا فإنّه بالنّسبة للرئاسة ليس الأمر مجرد موافقة سلطة الاحتلال، أو ممانعتها؛ لإجراء الانتخابات في القدس؛ طبقاً لحقّ الشعب الفلسطينيّ في ممارسة مبدأ تقرير المصير؛ ناهيك عن قواعد القانون الدوليّ النافذة الأخرى، وحتى الاتّفاقيات الثنائية التي جرى تناولها، وإنّما المتطلّبات اللازمة التي ينبغي إلزام سلطات الاحتلال بإنفاذها، في مدينة القدس، على وجه الخصوص، بتوفير أدنى مقومات إجراء الانتخابات ومتطلّباتها، ومصدقيّتها آخذاً بعين الاعتبار، التّجارب الانتخابية السابقة، وبحضور فعّالٍ لفرق المراقبة الدوليّة؛ لضمان حماية العملية، ومصدقيّتها ونزاهتها وشفافيّتها، وإلاّ فإنّ العملية الانتخابية برمتها ستكون عرضةً للإفشال المتعمّد، من جانب سلطات الاحتلال.

وذلك يعني أنّ القدس، كما هي مفتاح الحرب والسّلام، فإنّها، دون شكّ، المفتاح الذي لا يوجد غيره لفتح أيّ آفاقٍ مُرتبطة بأحد الخيارين؛ سلماً أو حرباً، وبالتالي، ديمقراطية أو استقراراً، وشرعية أو النقيض.

وخلصه القول: لا انتخابات دون القدس؛ إذ الانتخابات دونها يعني بيعها. وإنَّ القدس ستكون كما ينبغي لها أن تبقى ساحة الاشتباك الرئيسة، في المواجهة المستمرة مع الاحتلال، وعنوان صمود الشعب الفلسطيني، ومعركته؛ لإنهاء الاحتلال، وتمكين دولته من ممارسة السيادة والاستقلال، وبما يجعل من العملية الانتخابية أحد عناوين النضال والمواجهة مع سلطة الاحتلال. وكلنا ثقة بأن أبناء القدس ومؤسساتها، سيقون في طليعة هذه المواجهة، كما هو دأبهم، وثقة أبناء شعبهم وقيادتهم.

القدس في زمن كورونا

دون موارد وأي اعتبارات، يعلن رئيس حكومة الاحتلال، بصورة رسمية، ثاني أيام عيد الفطر المبارك، الموافق الخامس والعشرين من أيار الجاري لهذا العام، «إنّ من المهم في زمن كورونا أن تبقى القدس على رأس سلّم أولوياتنا». جاء ذلك في سياق إعلانه بأنه أصدر تعليماته، ببلورة خطة، لتعزيز مكانة القدس لدى اليهود، برصد مائتي مليون شيكل لتمويل هذه الخطة.

بالمعنى الذي يؤكد أن الانشغال بمواجهة كورونا، لا يعني المساس بأولوية الانشغال والتركيز على مواصلة تنفيذ خطط ومشاريع تهويد القدس، بل إن انشغال العالم بمواجهة كورونا، يشكّل فرصة ينبغي توظيفها واستغلالها لاستمرار تهويد المدينة، والأخطر، توظيف ما يمثله تهديد فيروس كورونا نفسه، في سياق المشاريع الاستعمارية والتهويدية للقدس، بتحليل من أي تبعات أو مسؤوليات إنسانية أخلاقية أو قانونية تجاه أبناء المدينة الخاضعة لمسؤولية الاحتلال.

وهكذا كان، وما إعلان نتنياهو عن خطة جديدة إضافية في زمن كورونا، كما قال «لتعزيز تهويد القدس»، إلا اعتراف رسمي علني بما تتعرض له القدس من استهداف تهويدي متسارع في ظل الانشغال الدولي بمواجهة الوباء، وتوظيفاً لذلك الوباء الفيروسي، في تعميق الوباء الاستعماري الاستيطاني، في تنكّر للقيم الإنسانية، وتحذّر

للإرادة الدولية، وعدوانٍ على الحقوق الفلسطينية.

فما زال العالم بأسره، وعلى مدار الأشهر الأربعة التي مضت، بدوله، وشعوبه، وهيئاته ومؤسساته على وجه الأرض، يواجه بأقصى طاقاته وقدراته، وكأولوية مطلقة، انتشار فيروس كورونا، بما يمثله من تهديدٍ وجوديٍّ وحضاريٍّ للإنسانية جمعاء.

حيث سخر لمواجهة هذا التهديد الإمكانيات المتاحة، وما توفر للإنسانية من رصيد مادي علمي وثقافي وروحي، كما اتخذت دول البشرية قاطبةً المزيد من التدابير الاحترازية للحفاظ على الحياة، والحدّ من انتشار الوباء، على نمط جامع وحدّ العالم بأسره، في نظام موحد متماثل المقاييس والمعايير، بحثاً عن الخلاص، وأسباب الانتصار على هذه الجائحة، التي مازلنا نعيش تحت وطأة تهديدها الكارثي، وما تلحقه من خسائر في الأرواح، ومصادر الحياة، أو تؤسس له من حقبة إنسانية جديدة مختلفة.

وذلك ما كان ينسحب على فلسطين التاريخية، إلا في القدس المدينة الفريدة في التاريخ والجغرافيا كما الحضارة والمعنى الإنساني الروحي، فرض عليها أن تستمر بواقع التفرد في زمن كورونا، لتكون الاستثناء الحصري الذي يتم إخراجه بالإجراء القسري عن سياق النص الدولي، في مواجهة كورونا، فاستمر واقع تغوّل وباء الاحتلال يهيمن على تهديد الوباء الفيروسي، بل أمعن الاحتلال في منع أي محاولة فلسطينية أهلية أو رسمية لشمول القدس بتدابير مواجهة الوباء أو أي إجراء احترازي. ليبقى أبناء القدس في متاريسهم وقلاع صمودهم، يواجهون وباء كورونا، كما يواجهون وباء الاحتلال بذات الصدور العارية، وذات الهمم العالية، والإرادة الباقية.

لقد تنكرت سلطات الاحتلال لمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية تجاه مواطني القدس الشرقية وبلداتها، وقراها، ومخيماتها، الواقعة ضمن مسؤولياتها وفق القانون

الدولي كسلطة احتلال، وهي نفس المواقع المدنية الجغرافية الواقعة خارج نطاق مسؤولية السلطة الفلسطينية أيضًا، وتجاهلت سلطات الاحتلال واجباتها ومسؤولياتها في اتخاذ أي مستوى من التدابير الاحترازية، منعًا لتفشي الوباء المنتشر بأرجاء إسرائيل ذاتها، وأهملت بصورة متعمدة القدس ومحيطها وكأنها خارج نطاق تهديد كورونا، أو كأنها خالية من السكان، أو أنها، وهذا هو الأصح، لاتعير حماية أرواحهم وصحتهم أي اهتمام.

واكتفت بفرض الإغلاق الشامل على هذه المنطقة، ومواصلة تنفيذ المخططات والمشاريع الاستيطانية الاستعمارية التهودية دون هوادة، بل بتسارع غير مسبوق، استغلالًا لانشغال العالم بوباء كورونا، وتوظيفًا للوباء في خدمة أهداف الاستيطان، والتهويد، والفصل العنصري، فكان ذلك مسارًا أول يتزامن مع مسار آخر، حين عمدت سلطات الاحتلال إلى منع اتخاذ أي تدابير أو إجراءات وقائية في القدس، بمبادرة فلسطينية أهلية أو رسمية، فكان هذا مسارًا ثانيًا موثقًا واقعيًا تنتهجه سلطات الاحتلال، دون هوادة ودون أدنى شعور بالمسؤولية أو الخجل من هذا النهج العنصري الإجرامي.

أما على المسار الأول:

وفي الوقت الذي ينشغل فيه العالم بمحاولة كسب الحرب الدائرة مع فيروس كورونا تنشغل حكومة الاحتلال بمشاريع تستهدف فصل «القدس الشرقية» عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وربط مستوطنة «معاليه أدوميم» بشكل خاص مع باقي المستوطنات الأخرى جنوبي القدس المحتلة. فقد بات واضحًا أن حكومة الاحتلال بصدد حسم مصير القدس وعزلها عن محيطها من القرى والمدن الفلسطينية،

خاصة جنوب القدس، بعد أن بدأت في إقامة جدار إسمنتي بدل الأسلاك الشائكة لفصل منطقة «الشيخ سعد» عن قرية «صور باهر» جنوبي القدس المحتلة في إطار مسار جدار الفصل العنصري.

ويأتي بناء هذا الجدار مقدّمة لشقّ شارع يصل المستوطنات من «غيلو»، مروراً بـ«غفعات هاماتوس» و«هار حوما»، وصولاً إلى «معاليه أدوميم»، ويخترق مدينة القدس في منطقة «أبو ديس» من خلال نفق في عملية وصل المستوطنات داخل الجدار، مع المستوطنات الواقعة خلف الجدار، وهو ما يعني ترسيم حدود جديدة استناداً إلى صفقة القرن الأميركية، في إطار عملية تهويد القدس وجعلها عاصمة لدولة الاحتلال.

وتمهّد عملية استبدال الأسلاك الشائكة بجدار إسمنتي لعملية فصل المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون جنوب القدس عن المدينة. ومن شأن هذا الشارع أن يتحول إلى شريان حيوي يربط مستوطنات جنوب القدس بشرقها وشمالها في ظل تخطيط يمهّد لإقامة فنادق ومراكز تجارية وسكة قطار ومنطقة صناعية ومرافق عامة وشوارع لخدمة الاستيطان والمستوطنين على أراضٍ فلسطينية خاصة.

واستناداً إلى عمل الفريق الأميركي - الإسرائيلي برسم خرائط الضم، تواصل إسرائيل تنفيذ مخططاتها المتمثلة في البناء في المناطق الإستراتيجية داخل الضفة الغربية، لاسيما مشروع «E1» الذي يربط بين القدس ومستوطنة «معاليه أدوميم»، والذي سيؤدي إنجازه إلى فصل جنوب الضفة الغربية عن شمالها. وكانت سلطات الاحتلال قد أحدثت طفرة كبيرة في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية خلال العامين والنصف الماضيين، فقد تم خلال هذه الفترة المشروع في بناء 15 ألف وحدة سكنية،

إلى جانب صدور قرار ببناء 10 آلاف وحدة أخرى، تم إضفاء الشرعية على عدد كبير من البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون.

كما يحاول الاحتلال والمستوطنون منذ سنوات السيطرة على أراضٍ في «وادي الربابة» بدعوى أنها «أماكن غائبين»، وتبلغ مساحة الأراضي المهددة بالمصادرة 60 دونماً. ويعتزم الاحتلال أيضاً إقامة جسر تهويدي بين «حي الثوري» ومنطقة «النبى داود»، مروراً بحي «وادي الربابة».

بالإضافة إلى مدّ خط سكة حديد للقطار الخفيف، حيث تفيد المصادر أن مداولات أجرتها ما تسمى باللجنة اللوائية للتنظيم والبناء تظهر دخول القطار الخفيف لمستوطنة (أرمون هنتسيف) المقامة على جبل المكبر في شرقي القدس، في خطة تهدف إلى زيادة وتكثيف البناء الاستيطاني بنسبة كبيرة، وجذب مزيد من المستوطنين عن طريق توسيع بناء المنازل الاستيطانية.

بدأ الاحتلال التحضير لمخطط تهويدي ببناء خطّي سكة حديد تربط التجمعات اليهودية بتخوم المسجد الأقصى المبارك، الخط الأول تحت الأرض، يصل ما بين الجزء الغربي من مدينة القدس المحتلة ومنطقة باب المغاربة، وصولاً إلى تخوم المسجد الأقصى، والثاني سكة حديد فوق الأرض تجوب أحياء القدس المختلفة. وينضم هذا المخطط إلى سلسلة مشاريع أخرى تنفذ بالخفاء في القدس، مثل «نفق الهيكل» الذي يمتدّ تحت أحياء البلدة القديمة ويهدّد سلامتها واستقرارها، ومشروع «مدينة داود» الذي تهدد منشآته المختلفة حيّ سلوان ومنطقة باب المغاربة».

وكشفت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال في القدس عن مشروع استيطاني على أراضي جبل المكبر جنوب القدس المحتلة بواقع (410) وحدات

استيطانية، ومرافق عامة وفندق (100) غرفة، وربط الحي الاستيطاني الجديد بشبكة القطار الخفيف، وتلك الشبكة العامة بسكة الحديد في البلاد حتى 2024. كما قررت تلك اللجنة ضمن مخططاتها الاستيطانية، إيداع مخطط استيطاني في مستوطنة «جيلو» جنوب المدينة.

هذا المخطط الذي يركز على بناء (1300) وحدة سكنية استيطانية و100 ألف متر مربع للمباني العامة و25 ألف متر مربع مناطق تجارية و20 ألف متر مربع لمشاغل و15 ألف دونم مناطق مفتوحة، ومخطط بمساحة (83 دونماً) شمال شرق المستوطنة قرب مسارين للقطار الخفيف لإقامة مدرسة ونادٍ رياضي وثقافي، كما يتضمن المخطط إقامة ثلاث مستديرات تشكّل مدخل الحي الجديد، تقام في محيطها محالّ تجارية ومشاغل، ويتضمن المشروع بناء عشرة مباني سكنية بارتفاع 10-12 طابقاً وسبعة أبراج من (25-35) طابقاً تشكّل بديلاً عن مركز الاستيعاب القديم المكون من حوالي 290 وحدة سكنية.

كما قررت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال إيداع مخطط تهويدي يستهدف توسيع نفق المصرة الذي يسمى نفق «تساهل»، والذي سيتم توسيعه على حساب شريط واسع من الأراضي الفلسطينية شرقاً من موقف السيارات والحافلات باتجاه حي «الشيخ جراح»، ليلعب طوله حالياً 800 متر بحجة تخفيف أزمة السير، في محاولة لتغيير وجه المدينة وطابعها، وسيبتلع هذا المشروع مساحة واسعة من الأراضي الفلسطينية على طول الشارع رقم واحد الذي يفصل القدس الشرقية عن الغربية، ويشمل كل المنطقة الشمالية للبلدة القديمة من باب العمود وشارع نابلس حتى شارع النفق أسفل الجامعة العبرية إلى شعفاط والعيسوية شمالاً وشرقاً حتى وادي الجوز،

ويلتف إلى «الشيخ جراح».

كما وسبقت الإشارة، فإن هذه المشاريع الاستيطانية التهودية في القدس، تتقاطع تمامًا مع ما نصت عليه بنود صفقة القرن، وما توصلت إليه لجنة الخرائط الإسرائيلية الأميركية، المفوضة بوضع حدود مناطق الضم، بما فيها القدس، كما تأتي أيضًا في إطار دعم أميركي رسمي ومعلن لتنفيذ هذه المخططات والمشاريع الاستيطانية، مع أن الإدارة الأميركية تواصل مناوراتها في سياق دعواتها لتطبيق صفقة القرن، فتارة تدّعي أن على إسرائيل أن تتفاوض مع الفلسطينيين على مشاريع الضم في سياق تطبيق صفقة القرن، وتارة أخرى تؤكد أن الضم وفرض السيادة هو شأن تقررته حكومة إسرائيل.

وقد استبق وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو وصوله إلى إسرائيل بداية الشهر الجاري بتصريح قال فيه: إن قرار تطبيق السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية، يعود لإسرائيل، وليس للإدارة الأميركية، وعاد قبل مغادرته ليؤكد أن من حق إسرائيل وواجبها أن تقرر فرض سيادتها على المستوطنات بالضفة الغربية، فيما احتفى مسؤولون آخرون في الإدارة الأميركية، بذكرى مرور عامين على نقل سفارة بلادهم إلى القدس.

وقال السفير الأميركي ديفيد فريدمان: «بعد 70 عامًا من إعلان بن غوريون عن قيام دولة إسرائيل، وفي الوقت نفسه، نقلت الولايات المتحدة السفارة من تل أبيب إلى القدس، وكانت تلك واحدة من أكثر الأيام إثارة في حياته، فقد أوفى الرئيس ترامب بوعده للشعب اليهودي وعشرات الملايين من الأميركيين الذين يدعمون إسرائيل. وذلك ما يؤكد مدى الدعم الأميركي لمخططات الاحتلال ومشاريعه في المسار الأول».

أما على المسار الثاني :

فقد واصلت سلطات الاحتلال تنفيذ جرائمها وانتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، واقتحام المدن الفلسطينية، دون أي اعتبار لحالة الطوارئ المعلنة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 6 آذار/ مارس 2020، لتجنب نشر العدوى بفيروس كورونا. ونفذت تلك القوات اقتحاماتها للمدن الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس المحتلة، دون إجراءات سلامة ووقاية حقيقية، لمنع نقل العدوى بفيروس كورونا المتفشي في إسرائيل، حين زاد عدد المعتقلين المقدسيين عن ستمائة معتقل، منهم رجال دين وقادة محليون، كمحافظ القدس، ووزير شؤونها الذي أرغم على وضع كمامة سبق استخدامها وملطخة بالدماء.

استمرت سلطات الاحتلال في حملة الاعتقالات الواسعة ضد شخصيات وقيادات فلسطينية تعمل في السلطة الفلسطينية، ضمن السياسة الإسرائيلية المنهجية لمحاربة عمل السلطة في القدس الشرقية. وجاء جزء كبير من هذه الاعتقالات على خلفية جهود وتوزيع مساعدات متعلقة بمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد. كما تمنع سياسة الاحتلال أي إجراءات فلسطينية احترازية لمواجهة فيروس كورونا في مدينة القدس الشرقية، مع ضعف الإجراءات المتخذة من إسرائيل، رغم مسؤوليتها كقوة قائمة بالاحتلال في المدينة، بموجب قواعد القانون الدولي. وكان الإجراء الإسرائيلي الأكثر لفتاً للانتباه، ذلك المتعلق بالحرم القدسي.

فقد واصلت سلطات الاحتلال التضييق على الفلسطينيين في ساحات المسجد الأقصى، حيث تمنع عشرات المقدسيين الدخول إلى المسجد للصلاة. وتأتي هذه الإجراءات للاحتلال ضد الفلسطينيين والسعي لتفريغ المسجد الأقصى من

الفلسطينيين بحجة الحد من انتشار الفيروس، وهو المكان الوحيد الذي قررت سلطات الاحتلال اتخاذ تدابير احترازية فيه، ولكنها تدابير تخص المسلمين وحدهم، إذ تواصل مجموعات من المستوطنين تنفيذ الاقتحامات اليومية لساحات الحرم، وتواصل شرطة الاحتلال توفير الحماية لعشرات المستوطنين الذين يواصلون اقتحامهم لساحات المسجد الأقصى، وينفذون جولات استفزازية وتأدية صلوات تلمودية في ساحاته، دون أن تطبق أي إجراءات من شرطة الاحتلال لمنع التجمهر، وقد هددت سلطات الاحتلال بفرض الغرامات المالية على الفلسطينيين في ساحات الحرم، بذريعة عدم الالتزام بالتعليمات والإجراءات لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد في ساحات الحرم. وذلك ما لفت انتباه القيادات المقدسية وأثار قلقها ومخاوفها المشروعة.

لذلك حذرت قيادات مقدسية من استغلال الاحتلال الإسرائيلي وصول فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» إلى الفلسطينيين في القدس الشرقية؛ لإعلانها مناطق «موبوءة» وبالتالي إغلاقها بشكل كامل، الأمر الذي يمكن أن يمهد في المستقبل لتطهير عرقي وديموغرافي صامت للفلسطينيين في عدد من أحياء المدينة على أيدي سلطات الاحتلال، حيث إن هناك مناطق مستهدفة على المستوى السياسي والأمني في القدس الشرقية كمنطقة سلوان والبلدة القديمة والطور ومناطق مكتظة أخرى ومساحاتها ضيقة بمخيم شعفاط وقلنديا وكفر عقب، هذه المناطق بالتحديد، إضافة إلى كل الأحياء العربية الفلسطينية في القدس تسعى إسرائيل للوصول إلى إفراغها من سكانها بمبررات كثيرة.

وأمام هذا الواقع المرير في مدينة القدس، وأمام منع سلطات الاحتلال لأي مبادرة رسمية فلسطينية، حتى وإن كانت غير مباشرة، فقد بادرت قيادات ومؤسسات

وهيئات مقدسية أهلية، إلى القيام بمجموعة من الأنشطة والفعاليات التضامنية والوقائية بجهد وإمكانات ذاتية محلية، غير أن هذه المبادرات المقدسية المجتمعية للوقاية من انتشار فيروس «كورونا» لم تسلم من سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية؛ تحت حجج وذرائع واهية، لتصبح هذه المبادرات الإنسانية تهمة جديدة تستوجب الملاحقة والاعتقال.

وانطلقت في الأيام الماضية في مدينة القدس المحتلة مبادرات شبابية تتمثل في توزيع وتعليق نشرات توعوية بأحياء القدس وشوارعها للوقاية من الفيروس إلى جانب تعقيم المسجد الأقصى وباحاته والمصلين فيه. ووجد العديد من المبادرين المقدسين أنفسهم رهن الاعتقال في سجون الاحتلال، بتهمة «خرق السيادة الإسرائيلية على القدس».

إن القمع والاعتقال سياسة متبعة في ممارسات الاحتلال اليومية، إلا أنها ومع ارتباطها مع فيروس «كورونا»، أوحى للمقدسين بأن الاحتلال يريد إصابة المواطنين في المدينة المحتلة بهذا الفيروس؛ «للتخلص منهم»، حيث من الواضح أن الاحتلال لا يريد أن تنبثق أي مبادرة لحماية المقدسين، وتقديم الخدمات لهم في إطار الحماية من الفيروس. بل إن ما يريده الاحتلال عبر الممارسات القمعية التي ينفذها، استكمال «شعور» السيادة الكاملة على القدس بكل جوانبها، لهذا يحارب بشتى الوسائل الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، ويعمل على بسط سيطرته وتشديد خناقته على أهل المدينة، فيما يتملص كـ «قوة محتلة» عن مسؤولياته عن المدينة ويترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة الأمراض أو الكوارث وغيرها.

لكن جميع هذه الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لأبسط حقوق

الإنسان وقواعد القانون الدولي، هذه السياسات العدوانية، الاستعمارية العنصرية، وإن كان العالم منشغلاً بمواجهة كورونا، فإنها لم تنل من عزيمة وإرادة المقدسين، الذين اعتصموا بمتاريسهم وواجهوا بصدورهم العارية، كدأهم، جرائم الاحتلال، دفاعاً عن وجودهم ومدينتهم واستمروا في المبادرات المجتمعية الخلاقة.

وفي هذا الصدد، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وانتشار فيروس «كورونا» المستجد، أطلقت مجموعة من المتطوعين مبادرة شبابية بعنوان «كن عوناً لأخيك»، بهدف مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة في مدينة القدس المحتلة، وتأتي هذه المبادرة فيما يعاني سكان القدس ظروفاً اقتصادية صعبة، بسبب إجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وقوانينه العنصرية الهادفة لإفقار المقدسين وتهجيرهم من مدينتهم المقدسة، حيث يعيش ما يزيد على 78 % منهم تحت خط الفقر.

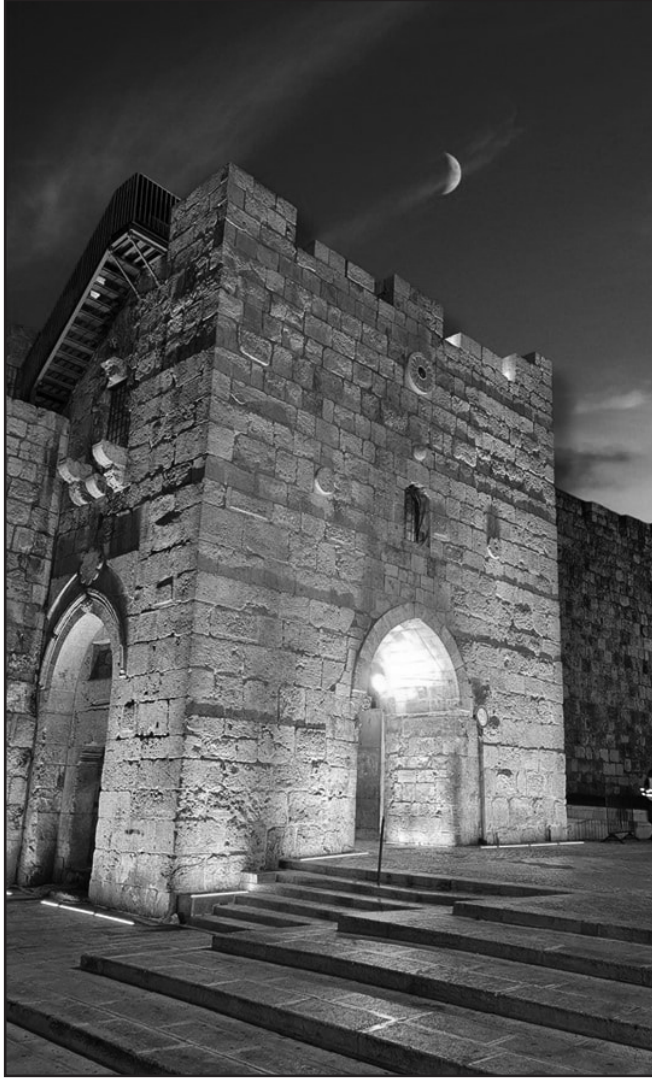
وكان لرئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس المطران عطا الله حنا دعوة إلى تشكيل لجنة إغاثة مقدسية تضم في صفوفها رجال دين وشخصيات وطنية واعتبارية يتحلون بـ«المصداقية والشفافية والاستقامة». وقال: «نحن لا نعلم متى ستنتهي أزمة كورونا، لكن وفي مدينة القدس وخاصة البلدة القديمة، فإن الغالبية الساحقة من شبابها أصبحوا بين ليلة وضحاها متعطلين عن العمل، فغالبية المؤسسات والفنادق والمصالح التي كانوا يعملون بها قد أغلقت وهؤلاء معيلون لأسرهم، ودعا إلى تشكيل لجنة من هذا النوع ولجان شعبية في أحياء القدس بأسرع وقت لإغاثة من يحتاجون للمساعدة وخاصة المواد التموينية الضرورية التي يجب أن تصل إلى مستحقيها والأسر التي فيها أطفال ويحتاجون لعناية خاصة.

وفي هذا السياق نفسه، والتزاماً من جامعة القدس بالدفاع عن مدينتها، كانت دعوة

الجامعة لإطلاق حملة نوعية تتجاوز المسافات والحدود لنصرة القدس، فقد أطلقت جامعة القدس، والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وصندوق وقفية القدس، ومحافظة القدس حملة بعنوان «القدس تناديكم لتتنصر على كورونا» بسبع لغات. وتعتمد هذه الحملة على التبرع من خلال منصة ذكية بعنوان www.helpalquds.org، وتختص الحملة بدعم القطاع الصحي والتمكين الاقتصادي وتوفير المنح الدراسية للطلبة من أبناء العائلات المتضررة من انتشار وباء كورونا المستجد.

وتهدف الحملة إلى إلقاء الضوء على الدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه مساهمات المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات، وكذلك الجمعيات والنقابات من مختلف الدول العربية لدعم القدس ونصرتها للتصدي لما تتعرض له مدينة القدس من عدوان، واستهداف، واستيطان، وتهويد لهوية القدس العربية الإسلامية، والدفاع عن مقدسات العرب والمسلمين في فلسطين.

فإذا ما انشغل العالم بوباء كورونا، فهل ينشغل العرب والمسلمون فيه عن وباء الاستيطان والتهويد؟ الذي يوظف وباء كورونا كما يعلن نتيا هو رسمياً لخدمة وتنفيذ وباء تهويد القدس.



باب الساهرة - القدس

القدس والمقدسية والدبلوماسية الأكاديمية

تطوي مجلة (المقدسية) عامها الثالث بإصدار العدد الثاني عشر وتدخل عامها الرابع بانتظام الصدور وتطور المحتوى، وتوسّع رقعة الانتشار وهي تصدر في بيروت والقاهرة ورام الله.

كانت المقدسية واحدةً من أدوات الدبلوماسية الأكاديمية التي اعتمدتها جامعة القدس في نطاق مسؤولياتها الوطنية نحو مدينة القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية، إلى جانب ما تتحمّله الجامعة وتقوم به من دورٍ معرفي أكاديمي، لتكون كما هي اليوم صرحاً أكاديمياً معرفياً، وقلعةً وطنيّةً تذود عن هوية القدس وتُعزّزُ صمود مؤسساتها وأبنائها في مواجهة مخططات الاحتلال ومشاريعه.

لقد كان قرار تأسيس مجلة (المقدسية) وإصدارها، بمضامينها وأهدافها يندرج في نطاق ابتكار أدوات وآليات متابعة جهود وأنشطة الدبلوماسية الأكاديمية، تلك الدبلوماسية التي انتهجتها الجامعة لتحقيق في آنٍ واحدٍ أهداف البعدين المعرفي والوطني لجامعة القدس، وهي الإستراتيجية المعتمدة التي واصلت العمل بهديها قيادات الجامعة عبر التعاون والتنسيق مع جامعات شقيقة وصديقة ومن خلال الانضمام إلى الروابط والاتحادات الجامعية العربية والإسلامية والدولية والقيام بدورٍ فعّالٍ، نشط في هذه المتديات الأكاديمية وخاصةً منها العربية والإسلامية الشريكة

في البعدين المعرفي والوطني باعتبار مكانة القدس الروحية والحضارية والقانونية في الضمير والوجدان العربي والإسلامي.

ولا شك أن الجامعات العربية والإسلامية تُولي أهمية خاصة لمدينة القدس انطلاقاً من مكانة المدينة الروحية والحضارية والتاريخية لدى شعوب ودول العالم العربي والإسلامي، وارتباطاً بمهام الدفاع عن هوية المدينة المقدسة واستعادتها من براثن الاحتلال الصهيوني عاصمةً للدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً للمشرعية التاريخية والحقوق المقدسة، وقواعد وقرارات الشرعية الدولية. وذلك ما يشكل نقطة إجماع للعرب والمسلمين على وجه الأرض بما في ذلك، بل في الطليعة الجامعات العربية والإسلامية تأكيداً لحماية الحقوق العربية والإسلامية، والدفاع عن هوية ومقدسات ومستقبل المدينة وتصدياً لممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان، والشرعية الدولية ودعمًا لصمود القدس والشعب الفلسطيني ونضاله العادل.

ولما كان الدور الأكبر بحكم الاختصاص وطبيعة دور ومهام الجامعات يدخل في سياق البحث العلمي والتعليم العالي والدبلوماسية الأكاديمية، فإن وضع الخطط والبرامج لتحقيق الغايات المرجوة والقيام بالدور والمسؤولية على نحو أفضل في سياقات ثقافية علمية بحثية إعلامية تُترجم أبعاد مصطلح الدبلوماسية الأكاديمية بمعناها الواسع، جامعة القدس جامعة عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هي بوابة المدينة بالنسبة للجامعات عمومًا، وهي واحدة من المؤسسات الفلسطينية الأكبر في المدينة التي تتحمل مسؤولية كبيرة نحو المدينة ومجتمعها المقدسي المحلي، على الرغم من كلِّ إجراءات الاحتلال التي تستهدفها، سواءً في المجال المعرفي والأكاديمي أو في

مجالات المسؤولية الوطنية في تعزيز الصمود المقدسي، والتصدي لسياسات وممارسات الاحتلال والدفاع عن هوية المدينة وعن الرواية التاريخية العربية- الإسلامية للصراع الممتد عبر العقود.

ولذلك، فإن جامعة القدس هي الشريك الأساسي للجامعات العربية والإسلامية من أجل تنسيق وتكامل الجهود بمعايير واقعية قابلة للتطبيق، وخاصةً أن هناك المزيد من آفاق التنسيق والتعاون، إضافةً إلى أن بعضها يحتاج فعلاً إلى التكاتف والتكامل بروح العمل الجماعي المشترك بين الجامعات العربية والإسلامية لتحقيق الأهداف والغايات النبيلة المشتركة في الدفاع عن مدينة القدس، وتعزيز صمود أهلها والتصدي لمخططات ومشاريع السطو الإسرائيلية على مقدساتها وحضاراتها وتاريخها، والاستيلاء على الذاكرة المكانية والزمانية بتزوير الرواية التاريخية الأصلية التي تُجابه اليوم تحدياً وتهديداً غير مسبوق.

ما يقتضي مواءمة أيّ خطط أو برامج عمل إسلامية أو عربية مع طبيعة تلك التهديدات، وبما يُلبّي الاحتياج بأولوياته ومقتضياته، فكيف إذا كانت الجامعات عموماً هي صاحبة الاختصاص الأصيل والباع الطويل في هذا المضمار.

في هذا السياق، فإنه ينبغي بالمقام الأول تحفيز الجامعات الإسلامية في العالم على إبرام اتفاقات أو مذكرات تعاون ثنائية مع جامعة القدس، تتضمن بنود التعاون الأكاديمي الاعتيادية بين الجامعات، بما فيها تبادل الخبرات والأساتذة والطلبة والبحوث والاشتراك في المؤتمرات والندوات والدراسات العلمية. والرسالة المستفادة من ذلك إلى جانب الأهمية المباشرة، هو القول للعالم إنَّ القدس ليست وحدها، وإنَّ هناك حاضنةً عربيةً وإسلاميةً لمؤسسات القدس، وفي هذا الحقل الأكاديمي لجامعة

القدس من خلال هذه الدبلوماسية الأكاديمية.

إنَّ رمزية ذلك وأهميته لا تخفى، وهو أضعف الإيمان، خاصةً بالردِّ على الجامعات المرتبطة والشريكة لجامعات الاحتلال الإسرائيلي بصورة غير مباشرة، إلى جانب تعزيز المقاطعة الأكاديمية لجامعات الاحتلال والمستوطنات الاستعمارية التي تتبناها عشرات الجامعات والأكاديميين في العالم.

كذلك لا بُدَّ من التنويه إلى أنَّ جامعة القدس تُوفِّرُ في نطاق مسؤولياتها واختصاصاتها العديد من المراكز والبرامج الأكاديمية والتعليمية والمعرفية التي تحمل الرسالة ذاتها نحو القدس المدينة، بما فيها البرامج المتنوعة والمراكز الخدمية ذات الصلة المباشرة بالدفاع عن المدينة ومواطنيها وتعزيز صمودهم في وجه الاحتلال والاستيطان والأسرلة والتهويد... بعض هذه المراكز والبرامج مفتوحة لمشاركات من خارج فلسطين والقدس، وخاصةً في ظل التعليم الإلكتروني، وبعضها يُلبِّي احتياجاً لغير العرب والفلسطينيين في فلسطين وفيما يلي نماذج عن ذلك:

1- هناك برنامج للدراسات المقدسية يمنح درجة الماجستير ويُقدَّم على امتداد عامين دراسة مساقات علمية تختص بالقدس أدياناً وحضارةً وعمراناً وتاريخاً وواقعاً.. ويمكن الالتحاق بهذا البرنامج الدراسي عن بُعد من خلال انتساب أو تنسيب طلبة ودارسين للشأن المقدسي. وأكثر من ذلك يُمكن إبرام اتفاق تعاون مشترك مع الجامعات المعنية بهذا المجال، ليكون برنامجاً مشتركاً أو لتبني أحد مساقات التدريس بجامعات إسلامية.

2- في جامعة القدس بأحد مبانيها في البلدة القديمة أمام المسجد الأقصى مدرسة عريقة لتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، وهناك الكثير من الدول

الإسلامية التي بوسعها الوصول إلى القدس، ما يمكن من ابتعاث طلبة لدراسة اللغة العربية من تلك الدول، ووفق مذكرات تعاون فيها من التسهيل والامتيازات ما يشجع ويشمل التعايش مع مصاطب العلم بالحرم القدسي الشريف للمسلمين الراغبين بذلك، وخاصةً أن هناك في المدرسة الكثير من المتعلمين من غير المسلمين وتحديدًا من السلك الدبلوماسي.

3- دراسة ما بعد الدكتوراه في الدراسات المقدسية المعمقة، وهو برنامج لتحفيز الباحثين المختصين وتشجيع الكتابة والبحث العربي الإسلامي عن القدس، ونحن نعلم ما يكتبه الغرب عن المدينة، وهو برنامج مشترك بين الجامعة ومركز الحسين بن طلال.

أيضًا في نطاق مسؤوليات جامعة القدس المتعددة نحو مدينتها، فقد قامت الجامعة بإصدار مجلة فصلية تُعنى حصريًا بشؤون القدس بمختلف أبعادها وجوانبها، تصدر المجلة وتُطبع في القدس، بيروت، والقاهرة باسم (المقدسية)، وهي صوتٌ للدفاع عن القدس وهويتها، وجسرٌ للتواصل بين المدينة وأحبائها العرب والمسلمين، تصدر إلى اليوم باللغة العربية، لكنها تتطلع للصدور بلغات أخرى، وهي مفتوحة للمشاركة من الدراسات إلى الخواطر الخاصة بالقدس، بما يعزّز من جسور التواصل وينشر الرواية العربية- الإسلامية. تتطلع المقدسية إلى الانتشار أولاً في الجامعات العربية والإسلامية لتكون واحدةً من المراجع العلمية الخاصة بالقدس.

إنَّ مجلة (المقدسية) جاهزة للتعاون مع أيٍّ من الجامعات الأخرى لتلقي بحوث ودراسات متخصصة ونشرها، وكلّ ما من شأنه تحقيق التعاون الإعلامي والثقافي بين جامعة القدس والجامعات العربية والإسلامية، بما يتصدى لمحاولات طمس

الهوية والرواية الفلسطينية الأصلية للقدس وسرقتها وتزويرها وتهويدها. تفعيلاً
للدبلوماسية الأكاديمية، التي باتت اليوم واحدة من أدوات النضال والتطور الإنساني
في خدمة المعرفة والتنوير والازدهار، وحماية الحقوق والحريات، تدعياً للعدل
والسلام بين دول وشعوب العالم على قدم المساواة، الهدف الذي تنشده ويناضل من
أجل تحقيقه شعب فلسطين لينعم باستقلاله وسيادته وحرية في كنف دولته المستقلة
وعاصمتها القدس، شريكاً فاعلاً في ركب الحضارة الإنسانية أسوةً بشعوب الأرض.



دير مارسابا - فلسطين

القدسُ الثَّورَةُ المَجيدةُ، والولادةُ الجديدةُ

على امتداد الزمن، ظلَّت القدس، ولَسَوْفَ تَبْقَى، بكلِّ ما تُمثِّلُه من قِيَمٍ ومعاني، بَوَّابَةَ السَّلام، أو بَوَّابَةَ الحربِ، وذلك ما يُؤكِّدُه التاريخُ بماضيهِ وحاضِرُهُ، وشواهِدُ واقعِهِ. وذلك أيضًا ما يُصمِّمُ شعبُ فلسطِينِ بَطْلانِئِهِ من المُقدَّسينَ، على إدامَتِهِ وتكريسِهِ، جوابًا وردًّا على الاحتلالِ بِسياساتِهِ وممارستِهِ، استيطانًا وتهويدًا، وقتلًا وتشريدًا، مهما بلغتِ التَّضحياتُ، على امتدادِ عُقُودِ الصِّراعِ الطَّويلةِ، مع هذا الاحتلالِ الاستيطانيِّ الاستعماريِّ، والإحلايِّ العُنصريِّ، الذي رغمَ إمكاناتِهِ الهائلةِ، وكلِّ جرائمِهِ الوحشيةِ، يُجابهُ بصمودٍ وعزمٍ، وإرادةٍ لا تَلِينُ، ولا تعرفُ التَّراجعَ والمُساومةَ.

فلا سلامٌ إلَّا سلامُ القدسِ العربيَّةِ عاصمةِ الدَّولةِ الفِلَسطينيَّةِ، مدينةِ السَّلامِ والتَّسامحِ، والإيمانِ والأديانِ، مدينةِ الصَّلاةِ، وكرامةِ الإنسانِ، التي لن تَسْتَكِينَ، أو تَنحِنِي للاحتيالِ والاستيطانِ، والتَّهويدِ والتَّطهيرِ العِرقيِّ، والفصلِ العُنصريِّ، ولن تُضَيِّعَ تاريخَها، وحضارتَها، ومعالمَها، وتُراثَها وهُويَّتها.

إنَّها القدسُ، بَوَّابَةُ الحربِ وبَوَّابَةُ السَّلامِ. ولأنَّه نصُّ فَضْلِ الخِطابِ، الذي يكتبُهُ الفِلَسطينيُّونَ بدمائِهِم، لا مَعْنَى لِفِلَسطينَ دونَ القدسِ، دُرَّةُ التَّاجِ.

بَقِيَتِ القدسُ جوهرَ الصِّراعِ، كما هي جوهرُ تحقيقِ السَّلامِ الذي لن يَتَحَقَّقَ إلَّا بحريَّةِ القدسِ، واستقلالِ فلسطِينِ. سلامًا مُلبِّيًا حقوقَ الشَّعبِ الفِلَسطينيِّ الثَّابتةِ

والمشروعة، كإنسائها للاحتلال، مُصَفِّيًا وجوده وما أوجده، من تشويه وتزوير للواقع والحقيقة.

سَيُواصلُ القدسُ والمقدسيُّون صمودَهم ونضالَهم، ومُقاومتَهُم، وتصدِّيهم للاحتلالِ وخُطَطِهِ ومشاريعِهِ في طليعةِ صفوفِ الشَّعبِ الفِلَسطينيِّ الموحَّدةِ، داخلِ الوطنِ المحتلِّ وخارجِهِ، في مواجهةِ الاحتلالِ، وسياساتِهِ، ومُمارساتِهِ.

سَيُواصلُ الشَّعبُ الفِلَسطينيُّ دفاعَهُ عنِ القدسِ قَلْبِ فِلَسطينَ. سَيُواصلُ نضالَهُ الوطنيَّ من أجلِ حُرِّيَّتِها، سَيُواصلُ مسيرَتَهُ المُظفَّرةَ إلى القدسِ عاصمةِ الدَّولةِ الفِلَسطينيَّةِ المُستقلَّةِ، وسَتَبقى رايةُ الثَّورةِ بأشكالِها وأدواتِها المُتعدِّدةِ عاليةً خفاقةً، وسَتَبقى جَذوتُها مُتَّفِدةً، وفي كُلِّ يومٍ على طريقِ النَّصرِ، بالكفاحِ المُجيدِ، والصُّمودِ العنيدِ، والتَّضحياتِ الغاليةِ، يَكْتُبُ الشَّعبُ سَطْرًا في سِجْلِ المَلحمةِ التَّاريخيَّةِ الكُبرى، يُراكمُ المَكاسبَ والانتصاراتِ، والإنجازاتِ، في المواجهةِ المُفتوحةِ المُتنوِّعةِ الأَدواتِ والأسلحةِ. وفي إطارِ حربِ الشَّعبِ، التي تَصَدَّرُها وتُوطِّرها المَقاومةُ الشَّعبيَّةُ، بِحَجَرِها ومِقلَعِها وهُتافِها، التي أَكَّدَتْ قوَّةَ العزيمةِ المقدسيَّةِ، ومركزِيَّةَ القدسِ في الوُجْدانِ والممارسةِ، لدى جميعِ أبناءِ فِلَسطينَ، وقُوَّاهم الحيَّةِ على اختلافِ انتماءاتهم.

وهكذا كانتِ القدسُ تُفَجِّرُ الانتفاضةَ تَلَوَّ الأُخرى، والهَبَّةَ الشَّعبيَّةَ تَلَوَّ الهَبَّةَ، منذُ بَدْءِ الاحتلالِ، في سائرِ أرجاءِ الأرضِ الفِلَسطينيَّةِ المحتلَّةِ. ومراجِعُ التَّاريخِ زاخرةٌ بِرواياتِ أحداثِهِ، وهيهاتَ أَنْ تَغْفُلَها الذَّاكرةُ الجمعيَّةُ الفِلَسطينيَّةُ، وصولًا إلى انتفاضةِ القدسِ الجاريةِ، بِوقائعِها ومفاعيلِها، وتَداعياتِها، وبأشكالِها وأدواتِها، وهي تمتدُّ من القدسِ إلى عمومِ أرضِ فِلَسطينَ التَّاريخيَّةِ، من 1948م فِلَسطينيِّ الدَّاخلِ، إلى 1967م في الضُّفَّةِ وغَزَّةَ، واتَّساعًا إلى كُلِّ تَجْمُعاتِ اللُّجُوءِ الفِلَسطينيِّ عِبْرَ العالَمِ، وامتداداتِ

القضية الفلسطينية، إلى عمقها الطبيعي، ارتباطاً بالقدس والأقصى، لدى جموع الأمة العربية والإسلامية، وأحرار العالم.

في هذا الإطار، يُسجل التاريخ الحديث أن اقتحام شارون للمسجد الأقصى، في أيلول عام 2000 م كان عمود الثقب الذي أشعل انتفاضة الأقصى. الانتفاضة المباركة التي تواصلت على مدار خمس سنوات بعد انتهاء المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي؛ بموجب «اتفاق أوسلو»، وتنكر سلطة الاحتلال للانتقال إلى المرحلة التالية، بإعلان الاستقلال وإقامة الدولة، لتبدأ منذ ذلك التاريخ، مسيرة مجيدة جديدة لكفاح الشعب الفلسطيني، عمادها المقاومة الشعبية، وعنوانها القدس عاصمة الدولة المستقلة، إستراتيجية وطنية في تجذير البقاء، وتعزيز مقومات الصمود، وحشد موارد الشعب، لإنهاء الاحتلال، وتحقيق الاستقلال.

ذلك في إطار التصدي، ومواجهة العدوان والإرهاب الإسرائيلي المنظم، ومشاريع الاستيطان، وبناء الجدران، والتهميد، والتجهير القسري، وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية، وبدء تنظيم اقتحام المسجد الأقصى؛ توطئة لتقسيمه وهدمه. فيما تالت الانتفاضات والمعارك التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة في القدس.

نستحضر هنا، نماذج مشرفة حققتها تلك المعارك، كمعركة البوابات الإلكترونية، وباب الرحمة، والخان الأحمر، وصولاً إلى معركة الشيخ جراح، وشلوان، ومعركة باب العامود المستمرة، إلى معركة مواجهة تنظيم مسيرة الأعلام للمستوطنين، واقتحام المسجد الأقصى في العشر الأخير من رمضان، لمنع المسلمين من تأدية المشاعر الدينية، وتمكين المستوطنين من تأدية صلواتهم بالحرم القدسي، ما ضاعف من تأجيج المشاعر،

وَنَصَاعِدِ المَقَاوِمِ الشَّعْبِيَّةِ، وَهُوَ النَّهْجُ المَقَاوِمُ الَّذِي دَأَبَتْ عَلَيْهِ الْقُدْسُ، وَسَائِرُ أَرْجَاءِ
فِلَسْطِينَ، وَالَّذِي حَقَّقَ وَرَاكَمَ الْعَدِيدُ مِنَ الْإِنْجَازَاتِ فِي مُوَاجَهَةِ الْإِحْتِلَالِ، وَسِيَاسَاتِهِ
وَمَحَارِسَاتِهِ.

غَيْرَ أَنَّ دُخُولَ قِطَاعِ غَزَّةَ بِقُدْرَاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ لِأَجْنَحَةِ المَقَاوِمِ إِلَى جَانِبِ المَقَاوِمِ
الشَّعْبِيَّةِ الْبَاسِلَةِ فِي الضُّفَّةِ الْغَرْبِيَّةِ، وَفِلَسْطِينِي 48م فِي مَعْرَكَةِ الدَّفَاعِ عَنِ الْقُدْسِ،
وَدَعَمِ مَقَاوِمِ الْمُقْدَسِيِّينَ الشُّجَاعَةِ لِإِجْرَاءَاتِ الْإِحْتِلَالِ، الَّتِي تَمَادَّتْ فِي بَطْشِهَا
وَعُنْفِهَا، وَخُطُورِهَا بِصُورَةٍ غَيْرِ مُسَبَّوْقَةٍ؛ اسْتَهْتَارًا بِالْحُقُوقِ وَالْأُرُوحِ، وَالْمُقْدَسَاتِ،
أَحْدَثَ تَحَوُّلًا نَوْعِيًّا فِي طَبِيعَةِ الْمَوَاجَهَةِ، وَنَقَلَهَا إِلَى مُسْتَوًى جَدِيدٍ، وَأَدَوَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ
بِأَعْيَادٍ جَدِيدَةٍ، بِمَفْهُومِ الْحَرْبِ الَّتِي تُرْتَّبُ مِنَ النَّتَائِجِ وَالْآثَارِ وَالتَّدَاعِيَاتِ، مَعَ أَنَّهَا
لَيْسَتْ الْحَرْبُ الْأُولَى، وَلَنْ تَكُونَ الْآخِرَةُ، بِهَدَفِ التَّأثيرِ عَلَى مُوَازِينِ الْقُوَى.

لَكِنَّ هَذَا الدُّخُولَ لِفَصَائِلِ المَقَاوِمِ بِقِطَاعِ غَزَّةَ نَقَلَ الْمَوَاجَهَةَ مِنْ إِطَارِ المَقَاوِمِ
الشَّعْبِيَّةِ إِلَى سَاحَةِ الْحَرْبِ، هَذَا الدُّخُولُ الْقَوِيَّ وَالْمُسْلِحَ كَانَ الذَّرِيعَةَ الْمُبَاشِرَةَ لِعُدْوَانِ
إِسْرَائِيلَ جَدِيدٍ عَلَى قِطَاعِ غَزَّةِ الْمَحَاصِرِ، مِنْذُ مَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا تَسْتَخْدِمُ فِيهِ
«إِسْرَائِيلُ» أَعْتَى أَنْوَاعَ الْأَسْلِحَةِ الْفَتَاكَةِ لِإِحْدَاثِ تَدْمِيرٍ غَيْرِ مُسَبَّوْقٍ فِي الْقِطَاعِ، خَاصَّةً
عَلَى مُسْتَوًى الْبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الْمُتَدَاعِيَةِ فِي الْأَسَاسِ، وَارْتِكَابِ الْمَزِيدِ مِنَ الْمَجَازِرِ الدَّمَوِيَّةِ
الرَّهِيْبَةِ، الَّتِي كَانَتْ حَصِيلَتُهَا:

(254) شَهِيدًا، مِنْ بَيْنِهِمْ (66) طِفْلًا، وَ(39) سَيِّدَةً وَ(17) مُسِنًَّا، وَأُصِيبَ (1948)
آخَرُونَ بِجِرَاحٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْ بَيْنِهِمْ (289) طِفْلًا، وَ(211) سَيِّدَةً، وَفَوْقَ الْمَعْلُومَاتِ
الْأَوَّلِيَّةِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ وَالْدُّوْلِيَّةِ، مَا زَالَتْ أَعْمَالُ الْبَحْثِ عَنِ الْمَفْقُودِينَ
تَحْتَ الرُّكَّامِ مُسْتَمِرَّةً. إِضَافَةً إِلَى 35 شَهِيدًا، وَأَكْثَرَ مِنْ أَلْفَيْ مُصَابٍ وَجَرِيحٍ بِالضُّفَّةِ

الغربيّة. وهنا نَنَحْنِي إجلالاً وتَرْحُّماً على أرواح شُهَدَاءِ القدس، وغَزَّة، والضَّفَّة، شُهَدَاءِ على طريقِ تحريرِ فلسطين.

كما تَسَبَّبَ العدوانُ الإسرائيليُّ على غَزَّة على مدارِ الـ 11 يوماً، في:

تهجيرِ قسريٍّ لما يزيدُ على مائة ألفِ مواطنٍ، وتدميرِ قُرابَةِ 1800 وَحْدَةٍ سَكْنِيَّةٍ بشكلٍ كليٍّ وبلعِغٍ، وإلحاقِ أضرارٍ بِقُرابَةِ 16800 وَحْدَةٍ سَكْنِيَّةٍ بشكلٍ متوسِّطٍ وجزئيٍّ، فضلاً عن قُصْفِ 184 بُرجاً ومنزلاً سَكْنِيّاً. إضافةً إلى تدميرِ 74 مقرّاً حكومياً ومُنشأةً عامّةً، كما تَسَبَّبَ العدوانُ في تدميرِ كليٍّ لأربعة مساجِدَ، وتَضَرُّرِ جزئيٍّ لـ 40 مسجِداً وكنيسةً واحدةً، ومَبْنَىً وَقْفِيّاً مؤلفاً من خمسة طوابقٍ ومرافقٍ وَقْفِيَّةٍ.

كما قَصَفَتْ طائراتُ الاحتلالِ الحربيّة 33 مؤسسةً إعلاميّةً، وإصابة 170 صحفياً. وأدّى العدوانُ إلى تدميرِ أكثرَ من 355 مُنْشأةً صناعيّةً وتجاريّةً، من بينها 55 مصنعاً و300 محلٍّ تجاريٍّ وسياحيٍّ؛ ما أدّى لِتَوَقُّفِ أكثرَ من 30 ألفَ عاملٍ عن أعمالهم. وإلى إحداثِ دمارٍ كبيرٍ في البنية التَّحتِيَّة لِشَبْكََةِ الاتِّصالاتِ والإنترنت، والطُّرُق، والمياه، والصَّرَفِ الصَّحْيِّ، وتَضَرُّرِ مئاتِ المركباتِ بشكلٍ كاملٍ وجزئيٍّ، بقيمةٍ تقديريّةٍ للخسائرِ بَلَغَتْ أكثرَ من 5,5 مليون دولارٍ.

لقد أدّى العدوانُ إلى استِشْهادِ 27 طالباً، وتَضَرُّرِ قُرابَةِ 46 مدرسةً، بينها مدارسُ خاصّةً، وأخرى تَتَبَعُ لَوِكالَةِ «الأونروا»، كذلك تَضَرُّرِ 66 مدرسةً ومؤسسةً تعليميّةً حكوميّةً، ومرافقٍ صِحِّيَّة، وعياداتٍ رعايَةِ أوْلِيَّة. وفي الزَّراعة خسائرٌ بنحو 27 مليون دولارٍ.

وهذا ما يُؤشِّرُ إلى الكُلْفَةِ الباهظة للعدوانِ الإسرائيليِّ في الأرواحِ والمُمتلكاتِ

العامة والخاصة، وإلى التضحيات الجسيمة والغالية التي يُقدّمها الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله.

ورغم صراوة العدوان، وشدة فتك الآلة العسكرية الإسرائيلية، ورغم التفوق الكاسح للاحتلال، في موازين القوى، فإن المقاومة الفلسطينية كشفت عن قدرات جديدة في نطاق هذه الحرب المفتوحة التي تتكرر بصورة الحرب الرابعة على قطاع غزة، وقد تمثلت هذه القدرات خاصة في إطلاق 4300 صاروخ خلال 11 يوماً، وصلت نل أبيب، وديمونا في النقب وفرضت خطر التجوال الشامل على الإسرائيليين، بما في ذلك إغلاق المطارات والموانئ، ومحطات الغاز، قتل جرائها 12 إسرائيلياً، وأصيب 330، ومصادر غير رسمية تتحدث عن أرقام أكبر بكثير، أما الخسائر الاقتصادية فقد تجاوزت 7 مليارات شيكل (14, 2 مليار دولار)، وهذا يعني 5% من الناتج القومي الإسرائيلي، إضافة إلى الخسائر العسكرية التي ترفع مجمل الخسائر الإسرائيلية إلى 8% من الناتج القومي، إضافة إلى خسائر الممتلكات الخاصة 200 مليون شيكل.

ولا شك في أن الطّرف الفلسطيني هو الطّرف الأضعف بموازين القوى العسكرية المحضة، أو الخالصة، بما لا يُقاس، أو يُقارن، وذلك ما تؤكد إحصاءات خسائر الحرب العسكرية بمعناها المباشر الذي يحتم أخذه بعين الاعتبار، لذلك ستبقى إستراتيجية المقاومة الشعبية هي الإستراتيجية الوطنية الأكثر استجابة وملائمة لموقع الشعب الفلسطيني، في موازين القوى.

ومع ذلك، فإن هذا الشعب، وعلى ضعف موارده ومحدوديتها، يمتاز بقوة إرادته، وعمق إيمانه بحقه، وإصراره على نيل حريته، وانتزاع حقوقه، وتحقيق استقلاله، وبناء دولته، بكل ما أوتي من قدرة وإمكان يستطيع تطويرهما، ويُمكنه بناءهما في دفاعه

المشروع عن وجوده وحقوقه، وهو الطرف الأكثر قوةً بموازين قوة العدل والأخلاق، والحق، وموازين الشرعية والقانون الدولي.

وإن افتراض إمكان إضعاف الشعب الفلسطيني والرهان على تراجع إرادته مع الزمن بما يمهّد لتصفية قضيتة الوطنية، هو افتراض خاطئ بالمطلق، ولن يسهم إلا في مزيد من الحروب، وعدم الاستقرار، وإن تَمَادَى الاحتلال في ممارسة غُرس القوة، لن تُجدي مع صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، بل تُذكيها وتُحفّزها، ومع كل جيل فلسطيني جديد تولّد عزيمة جديدة، وإصرار أكثر قوة على استعادة الحقوق.

وقد أثبت الشعب الفلسطيني بصموده، وتضحياته، وشجاعته في الدفاع عن وجوده وحقوقه، ومُقدّساته، على امتداد عقود الصراع، وخاصة في هذه المواجهة من أجل القدس، القُدَرَات العظيمة الكامنة في هذا الشعب الأبي، على مواجهة التّحدّيات على تجذير البقاء، وتجلّت قدرة هذا الشعب في وحدته، وقوة هويّته، وإيمانه بحقه في هذه الحرب، بصورة حاسمة وجديدة، لقد كان هذا الإنجاز الأهم الذي يؤكّد هويّة القدس العربيّة، المُستمدّة من هويّة هذا الشعب الفلسطيني، وكأنّها ولادة جديدة.

صحيح أن الوضع الفلسطيني كان يُمْتَهِي الصّعوبة، قبيل هذه الحرب الرابعة التي امتدّت ساحات معاركها لتشمل فلسطين التاريخية، وكلّ الفلسطينيين في الوطن والمنافي، إذ كانت مؤشّرات الوضع الفلسطيني الصّعب قبيل الحرب، تبدو واضحة جرّاء تبعات الحصار السياسي والمالي، المفروض على السّلطة الفلسطينيّة بالضّفة الغربيّة، مُضافاً إلى حصار شامل لغزّة منذ عقْد ونصف، وتفاقم الأوضاع المعيشيّة، إلى جانب تراجع موقع القضية بجدول الأعمال الدولي، بعد صراع مريع في التّصدي لسياسات إدارة ترامب، ومحاولات فرض «صفقة القرن»، مع تنامي تهديد يواجهه

الرّواية الفِلسطِينِيَّة الأَصْلِيَّة الحَقِيقِيَّة للصِّراع، إلى جانب الضَّعْفِ في الإسنادِ العربيّ،
فِيما كانتِ العلاقاتُ الفِلسطِينِيَّة في حالة قَطِيعَةٍ ومُواجهةٍ معَ «إسرائيل» والإدارة
الأميركيَّة.

كُلُّ ذلك، كانَ يتركُ مفاعيلَه المُتمثِّلَة بحالةٍ شديدةٍ من اليأسِ والإحباطِ في عمليَّة
سلامٍ جادَّة، معَ تراجعٍ كبيرٍ بإمكانِ تطبيقِ حلِّ الدَّولَتَيْنِ وفُرصِه، الذي يُمثِّلُ الخيارَ
الدَّوليَّ لِتحقيقِ السَّلامِ الذي يَنْشُدُه الشَّعبُ الفِلسطِينيُّ، فيما تراكَمَ الصُّعوباتُ
والتَّحدِّياتُ الدَّاخليَّةُ النَّاجمةُ عن الانقسامِ وَبِيعاتِه.

لكن، وبعدَ الحربِ وتجليَّاتِ وقائعِها المِيدانيَّة، وما حَقَّقَتُه من نتائجٍ وتداعياتٍ،
بوقْفِ إطلاقِ النَّارِ، فإنَّ مِنَ المنطقيِّ العودَةَ إلى البحثِ عن تلكِ المؤسَّراتِ، التي كانتِ
تُشكِّلُ حدودَ الوضعِ، ما قبلَ الحربِ، ومُواصفاتِه، وما آلتَ إليه هذه المؤسَّراتُ على
المستويَيْنِ الإسرائيليِّ والفِلسطِينيِّ.

فعلى المستوى الإسرائيليِّ: كُشِفَت هذه الحربُ أهمِّيَّة مشاركةِ فلسطِينيِّ 48
ودَوْرِهِم معَ أبناءِ شَعبِهِم في الدِّفاعِ عن القدسِ، وانكشافِ فَشلِ التَّعايشِ، وتذويبِ
الهويَّة، وآفاقِ المُستقبلِ بانصهارِ الشَّعبِ الفِلسطِينيِّ في بوتقةِ النُّضالِ المُشترَكِ، والصفِّ
الواحدِ بانتماءٍ وطنيٍّ أصيلٍ، يُسقطُ مزاعمَ وادِّعاءاتٍ، بعدَ عقودِ الاحتلالِ ومشاريعه
التَّهويديَّة، وممارساتِه العُنصريَّة، فتؤكدُ القدسُ الموحَّدةُ على جُغرافيَّتها الفِلسطِينيَّة،
وهويَّتها الوطنيَّة، كما تَكشِفُ مدى مازِقِ مشروعِ اليمينِ الإسرائيليِّ الاستيطانيِّ-
التَّهويديِّ؛ رَغْمَ وَحدةِ اليمينِ الإسرائيليِّ، وقُوَّتِه.

أمَّا على المستوى الفِلسطِينيِّ: فقدَ كانتِ تَتأكَّدُ وَحدةُ الشَّعبِ الفِلسطِينيِّ بِفِلسطِينِ
التَّاريخيَّة، والشَّتاتِ تَجْمَعُه الأهدافُ والطُّموحُ كما المشاعرُ المُشتركةُ، والإرادةُ

الواحدة؛ بها يُجسّد عودة انبعاث الهويّة الفلسطينيّة، وإعادة إحياء القضية الفلسطينيّة عربياً ودولياً، وتضامناً شعبيّاً، وعربياً، ودولياً واسعاً يؤسّس لمسار جديد في النضال الوطني، ويُنهى الحصار السياسيّ للسلطة الفلسطينيّة بمُنَاحٍ إيجابيٍّ دوليٍّ، ينبغي استثماره بدءاً من إعادة تهيئة فلسطينيّة ذاتيّة تُلغي أيّ ذرائع، أو مبرراتٍ للإطاحة بإنجازات هذه الحرب، وما قدّمه الشعب من تضحياتٍ.

وبكلماتٍ أخرى، لقد أعادت مجريات الحرب رسم ساحة الصراع السياسيّ والجغرافيّ: فسياسياً كان العالمُ مع فلسطينِ هويّتها ووحدتها، حتّى في أميركا بصورةٍ غير مسبوقّة؛ رغم عجز مجلس الأمن عن اتّخاذ الموقف المُعبّر عن ذلك. وجغرافياً كانت الصّورة قبل الحرب تُظهر أنّ القدس معزولة محاصرة، وكانت الضّفة الغربيّة منفصلة عن قطاع غزّة، وضّفة مجزأة بين مستوطنين مستعمرين، وفلسطينيين مواطنين، بين الغرباء الغزاة وبين أصحاب الأرض الأصليين، فيما كانت تتوارى صورة حلّ الدولتين. ولكنّ التحام القدس مع الضّفة وغزّة، وكذلك فلسطينيّ الداخل، كان يُعيد إحياء فلسطين التّاريخيّة، وقرار التّقسيم لعام 1947م، بوحدّة الجغرافيا الفلسطينيّة.

هذه مساحةٌ للباحثين عن حلّ الصراع تبدأ من جغرافيا 1947م إلى جغرافيا 1967م، فإن لم يكن حلّ الدولتين على أساس 1967م، فإنّه حلّ قرار التّقسيم 1947م الذي لا ينبغي تغييبه، وإلاّ فإنّها الحرب، بمعاركها المتواصلة، تُراكم الإنجاز على أرض فلسطين التي لا تغيّب هويّتها، ولا تهون عزيّمتها، بعد مُضيّ قرنٍ من الزّمان على إعلان «وعد بلفور».

وهكذا، فإنّ مُجمل المعطيات والحقائق المُهمّة على الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ،

بعد الحرب، تقودُ إلى الاستخلاص، وبكل تأكيد، أن هذه الحرب أخذت أثراً مهماً في موازين القوى ينبغي استثمار نتائجها بصورة جيدة، وهذا يفتح المجال أمام التحرك السياسي الفلسطيني وفي الوقت نفسه الإصرار على مواصلة المقاومة الشعبية، الإستراتيجية الأساسية التي ينبغي الاتفاق الوطني الكلي على إعلاء رايثها حيثما تواجد الفلسطينيون داخل الوطن وخارجه، وبكل الأشكال السلمية المتاحة والممكنة، وليس شرطاً بالأداة العسكرية والصواريخ التي شكّلت جزءاً بارزاً في الحرب الأخيرة التي ستعمل «إسرائيل» بكل قوتها على محاولة تفريغها من نتائجها الإيجابية، بل وتقويضها تشدداً في حصار غزة وإعمارها، دون استبعاد استئناف قريب للحرب بصورة أشد تدميراً لإعادة رسم المشهد.

القادم ليس بالضرورة أن يكون وزدياً، بل قد يكون أكثر صعوبة بارتداداته الداخلية، وآفاقه الخارجية، مع أن وقف إطلاق النار تزامن مع استئناف العلاقات الفلسطينية- الأميركية، وعودة ملف القضية على جدول أعمال البيت الأبيض، فما يجري اليوم هو محاولة ترميم ما دمرته سياسات ترامب، بإعادة العلاقات الثنائية، واستئناف الدعم المالي للسلطة والأونروا، ثم إحياء مسار السلام، غير أن هناك كثيراً من العقبات السياسية والقانونية التي تُعرقّل سرعة ترميم هذه العلاقات الثنائية، وعودتها إلى ما كانت عليه في سابق عهدها، خاصة وأن ما تردت إليه تلك العلاقات من تدهور لم يكن عفويّاً وطارئاً، بل سياسة منظمة مقصودة.

إنّ ما يُطرح اليوم في قطاع غزة هو عملية إعادة الإعمار كأولوية، لكن عملية الإعمار دون مسار سياسي وعملية سلام تُنهي الاحتلال، سيكون تكراراً لمنهج سبق فشله، وهذا تحد كبير، كما أن الأمر الذي لا يجوز السماح بتغييبه هو مركزية القدس

في الوَعْيِ والممارسة النضاليّة للشَّعبِ الفِلَسْطِينِيّ، وأنَّ عنوانَ هذه الحربِ التي جَمَعَتْ كلَّ أطْيافِ الشَّعبِ الفِلَسْطِينِيّ وقُوَّاهُ على امتدادِ العالمِ كانَ القدسُ. وبالتالي وأيًّا كانتْ أَوْلَوِيَّاتُ العملِ الوطنيِّ الفِلَسْطِينِيّ القادمِ، فإنَّ أَوْلَوِيَّةَ الأَوْلَوِيَّاتِ هي، القدسُ عنوانًا للنضالِ، ومِفْتَاحًا للحربِ والسَّلامِ، وإنَّ ما تُجسِّدُهُ من وَحْدَةٍ لِلهُويَّةِ والإرادةِ الفِلَسْطِينِيَّةِ كانَ الرَّافعةَ لهذا العمودِ والإنجازِ الوطنيِّ؛ ما يَسْتدعي الحفاظَ على هذا المُنْجَزِ، بل تطوُّره انطلاقًا من مركزيةِ القدسِ في الصِّراعِ بإستراتيجيةِ المقاومةِ الشَّعبيةِ المستمرَّة.

المطلوبُ هو المسارُ الذي يُجْعَلُ من الأعمارِ مُستدامًا، والسَّلامِ حقيقيًّا لإنقاذِ حلِّ الدَّولَتَيْنِ الذي يتطلَّبُ جهدًا وإرادةً دوليَّةً قويَّةً وحاسمةً، كما يتطلَّبُ داخليًّا إنهاءَ الانقسامِ، وتحقيقَ وَحْدَةِ النِّظامِ بشرعيَّةٍ توافقيةٍ تُفضي إلى دستوريَّةٍ، وهذا يتطلَّبُ بدوِّه استمرارًا لدورِ مَصْرَ التي نَجَحَتْ بِوَقْفِ إطلاقِ النَّارِ في لَحْظَةٍ فارقةٍ بِإِسنادِ عربيٍّ مَوْحِدٍ وقويٍّ. لِيَسْتَمِرَّ العملُ في إطلاقِ المسارِ السِّياسيِّ والإعمارِ، كما يَسْتدعي إحياءَ عمليَّةِ سَلامٍ حقيقيَّةٍ، نحن اليومَ أمامَ فُرْصَةٍ لا يَنْبَغِي تَفْوِيتُها، والعملُ نحوَ بَلُورَةِ خُطواتٍ وإنجازاتٍ تدريجيَّةٍ تراكميَّةٍ في مَحَوْرَيْنِ:

الأوَّل: مُحاصرة الاستيطانِ، وَوَقْفُهُ نهائيًّا مُتزامنًا معَ توسيعِ جغرافيا السُّلطة واختصاصاتها، ومدّها إلى مناطقِ B وC وإنهاءِ الحصارِ على قِطاعِ غَزَّة.

والثَّاني: مُقارباتٌ سياسيَّةٌ جديدةٌ مستمدَّةٌ من قراراتِ الشَّرعيَّةِ الدَّوليَّةِ، ومبادرةِ السَّلامِ العربيَّةِ، إلى جانبِ ترتيبِ البيتِ الفِلَسْطِينِيّ بِإنهاءِ الانقسامِ، وتأكيدِ وَحْدَةِ النِّظامِ والوطنِ معَ تصعيدِ المقاومةِ الشَّعبيةِ التي تتجَلَّى اليومَ في أبهى صُورِها في بلدةِ بَيْتِ الثَّائِرَةِ.

أخيراً: لقد صَنَعَتْ وَحْدَةُ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيّ، وتكاملُ أدواتِهِ النُّضالِيَّة؛ من أجلِ
القدسِ قَلْبِ فِلَسْطِين، وَهُويَّيَّهَا، هذا الإنجازَ الكبيرَ، لكنَّ الأهمَّ من نتائجِ الحربِ
ذاتها، هو كَيْفِيَّةُ إِدارةِ تلكِ التَّناجِحِ واستثمارِها، وإلا ذَهَبَتْ سُدىً، وما زالَ صوتُ
القدسِ صوتُ الثَّورةِ عالياً، تُنادي، فَهَبُوا نُلَبِّي النِّداءَ بانطلاقةٍ مَجيدةٍ جديدةٍ عنوائِها
القدسُ، ومضمونها المقاومةُ الشَّعْبِيَّةُ الشَّامِلَةُ في كُلِّ ربوعِ الوطنِ.



قلعة القدس على أسوار المدينة القديمة و المسجد الأقصى

القدس العاصمة الدائمة للثقافة الإسلامية

على أطلال قصر هشام بن عبد الملك، وهو الابن الوريث لعبد الملك بن مروان باني مسجد قبة الصخرة المشرفة بالحرم القدسي في مدينة القدس، وفي رحاب مدينة القمر مدينة أريحا، عميدة مدن الأرض بعمر موثق تكتبه الآثار الحضارية المكتشفة منذ ما يزيد على عشرة آلاف عام.

وعلى الساعة الثامنة من مساء يوم الجمعة الموافق الثاني عشر من نيسان/ أبريل 2019 كانت وزارة الثقافة الفلسطينية، تنظّم حفل افتتاح، فعاليات الاحتفال بالقدس، عاصمة للثقافة الإسلامية بمشاركة العديد من الفرق الفنية من دول إسلامية وعربية، جاءت لتشارك بتراث بلدانها، والاحتفاء بهذا الحدث المميز. وكان احتفالاً في غاية الجلال والروعة المعبرة عن عمق حضاري عريق، يميز الثقافة الإسلامية وارتباطها الروحي والوجداني كما الحضاري والعمراني بمدينة القدس.

وكانت جامعة الدول العربية، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية، كما البعثات الدبلوماسية العربية والإسلامية والدولية، تعبّر بحضورها هذا الاحتفال البديع، إلى جانب المغزى السياسي والحضور الدبلوماسي، عن الروابط الإنسانية بالقدس ومكانة هذه المدينة العريقة لدى الإنسانية جمعاء، وما ترمز إليه من أبعاد ذات صلة وثيقة، ليس فقط بالتوحيد، وكونها مدينة السلام والتعايش، وأنها بوابة السماء، وإنما أيضاً تأكيد

لهويتها العربية الإسلامية الإنسانية وتأكيد على حماية هذه الهوية لهذه المدينة الخالدة.

وإن عبّرت جامعة الدول العربية (حيث تشرفت شخصيًا بتمثيلها بهذا الحدث) عن اعتزازها بهذا الاحتفاء المبارك، الذي حرصت على المشاركة فيه، لما للقدس من مكانة وحقوق، وما ترتبه من واجبات ومسؤوليات، وخاصة أن قرار اختيار القدس، عاصمة للثقافة الإسلامية في هذه المرحلة، يكتسب أهمية بالغة، وصبغة استثنائية، تعبّر فيها تعبّر، عن تضامن الأمة الإسلامية جمعاء ووقوفها في وجه ما تتعرض له القدس من استهداف.

قد تشرفت الثقافة العربية في العام 2009، بأن تكون القدس عاصمة لها، وهاهي اليوم عاصمة للثقافة الإسلامية، تحظى هذا العام بهذا الشرف، تنفيذًا لقرار المؤتمر الإسلامي الاستثنائي، لوزراء الثقافة المنعقد في 29 / 11 / 2018، بشأن تعزيز الدعم الإسلامي والدولي للحفاظ على التراث الحضاري والثقافي في القدس الشريف، وبموجب ذلك القرار يأتي اعتبار القدس عاصمة للثقافة الإسلامية بعد عشرة أعوام من اعتبارها عاصمة للثقافة العربية ليشكل امتدادًا وتكاملاً، يعبر عن هوية القدس العربية الإسلامية العريقة، بكل أبعادها الروحية والحضارية والتاريخية، المعنوية والمادية، تعبيرًا يجسّد في أحد معانيه، الطابع الإنساني للمدينة المقدسة عبر الأزمان، بهويتها الثقافية والروحية المتميزة، ومكانتها الرمزية في قلوب المؤمنين المسيحيين والمسلمين على امتداد العالم بأسره.

ما يجعل من هذه المناسبة، منبرًا لدعوة دول وشعوب العالم، لإبراز هذه الهوية المميزة للقدس، والحفاظ عليها، وإن كان ذلك في المقام الأول واجبًا ومسؤولية عربية وإسلامية، تعكسها هذه الاحتفالية، النابعة من القناعة الراسخة، بعروبة القدس،

والوعي الكامل بضرورة حمايتها، بل وتعزيزها وتأكيد حضورها وتواصلها، أمام هذا الاستهداف الجامح وهذا العدوان الإسرائيلي البالغ الضراوة، الذي تتعرض له القدس، بصورة غير مسبوقة تاريخيًا وحاضرًا ومستقبلًا، كما في باطن الأرض وعلى وجه الأرض وسمائها، وبكل الأبعاد، روحياً وسياسياً وقانونياً.

وخاصة فيما كشفتته وأكدته نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، من تهديدات جدية، واسعة تستهدف القدس والقضية الفلسطينية برمتها تسارعاً في إعداد وتنفيذ المشاريع والمخططات وتمهيداً مع ما يقرر وينفذ في الدوائر الأميركية والإسرائيلية من سياسات وقرارات وإستراتيجيات.

ومن هنا، تأتي أهمية إعلان القدس عاصمة للثقافة الإسلامية، بأن يكون هذا الإعلان بمضمون نصالي، يترجم المشاركة الفعلية في حماية القدس وتعزيز صمودها، دفاعاً عن حضارتها الإنسانية التاريخية، التي قامت بنحتها وتشكيل هويتها وخصوصيتها وتميزها، الحضارة العربية والإسلامية، ليرتبط مجدها عضوياً بالعرب والمسلمين، ولتزدهر خصوصيتها الثقافية بفضل قيم الساحة والتعايش، قيم الاعتدال والحوار والسلام، التي نشرها الإسلام وجسدها هذا الموروث التاريخي، والتناغم العمراني والحضاري في التعايش الإسلامي المسيحي عبر قرون وفي ظل الحضارة العربية والإسلامية طيلة القرون الماضية.

وإذ نرى القدس اليوم وهي تواجه هذا الخطر الكبير وهذه التحديات الجسيمة جراء استمرار تنفيذ المخططات الاستعمارية بشكل منهجي وسريع من تهديد واستيطان واقتلاع وتهجير إلى طمس للمعالم وتزوير للميراث واستئصال للهوية، فإننا نحیی المقدسين الذين يذودون عن مدينتهم ومقدساتهم وعاصمة دولتهم

المستقلة الآتية رغم كل التحديات، ونحيي الشعب الفلسطيني العظيم، مسلميه ومسيحييه وقيادته، يخوض معركة القدس، معركة الحرية والاستقلال وبناء الدولة والتي لن تكون عاصمتها سوى القدس.

كما نعيد التأكيد على أهمية بلورة الخطط التنفيذية على المستويين العربي والإسلامي القادرة على مواجهة الخطط والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية وإفشالها بالاستناد إلى ما تم إقراره في القمم العربية والإسلامية، وفي هذا المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة من مصادر وموارد الدعم المعنوي والمادي للقدس، بما في ذلك الخطط الإستراتيجية التي وضعتها السلطة الفلسطينية وتم تبنيها وإقرارها كحق وواجب عربي وإسلامي مكفول بالقانون وقرارات الشرعية الدولية.

وفي الحقيقة، تتضاعف أهمية الرسالة، التي يبعث بها معنى الاحتفاء بالقدس عاصمة للثقافة الإسلامية هذا العام، نظرًا لما تتعرض له المكانة السياسية والقانونية للقدس من تهديد، جراء الانحياز الأميركي غير المسبوق للاحتلال الإسرائيلي، الذي بلغ حدّ التطابق في تنفيذ المخططات الاستعمارية الاستيطانية والذي تجاوز مستوى استهداف الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية إلى استهداف العرب والمسلمين جميعًا.

ومهما كان الموقف العربي والإسلامي واضحًا وحاسمًا في رفض قرار الإدارة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأميركية إليها إلى رفض آخر القرارات المعادية للحقوق الفلسطينية والعربية، فإن التأكيد على الرفض العربي القاطع لهذا القرار المدان المنتهك للقانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة والذي يعزل الإدارة الأميركية عن دورها في عملية

السلام في المنطقة وفي العالم، ينبغي أن يتزامن ويرتبط في أن يكون لهذا الرفض مضامينه العملية التي تحقق الهدف من الرفض وهو إلغاء أي آثار أو نتائج للقرار الأمريكي على طريق إسقاطه.

حيث ينبغي استمرار التأكيد أن ذلك القرار الأمريكي قرار باطل ولا يرتب أي آثار على الوضعية القانونية الثابتة للقدس بفعل القرارات الأمية وقواعد القانون الدولي المؤكدة على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 67، وأن اعتراف الإدارة الأمريكية بسيادة إسرائيلية عليها، ونقل السفارة الأمريكية إليها لن يغير في الحقيقة شيئاً ولا ينشئ أثراً أو يرتب التزاماً.

خاصة وقد كشف رد الفعل العالمي على ذلك القرار المدان والمرفوض مدى عزلة الموقفين الأمريكي والإسرائيلي حين تداعت دول العالم لرفضه وإدانته وبيان أثره على الاستقرار في المنطقة وعلى فرص حلّ الدولتين المعبر عن إرادة المجتمع الدولي بما يعزز من قوة الموقف العربي والإسلامي، وهو أمر ينبغي الحفاظ عليه حفاظاً على التضامن العالمي والكتلة التصويتية الدولية التي تقارب الإجماع لصالح القضية الفلسطينية، مع الانتباه إلى أن هذه الكتلة وهذا الإجماع أصبح مستهدفاً بصورة معلنة من طرف السياسات الإسرائيلية وقرارات الإدارة الأمريكية.

ومع كامل التقدير لهذه المواقف الدولية المساندة للحق والشرعية، فإن الرد العملي على هذا القرار الباطل إنما يكون بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، فهذا الاعتراف يكتسب اليوم أهمية مضاعفة وأكثر من أي وقت مضى.

هذا إلى جانب الالتزام الدولي القوي والراسخ برفض القرار الأمريكي وأي

قرارات مماثلة، خاصة نقل السفارات أو افتتاح المكاتب الرسمية بالقدس، حيث إن الموقف من قضية القدس سيبقى معيارًا حاكمًا في علاقة الدول العربية بالدول الأخرى.

وما الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة الإسلامية إلا تجديد لهذا الالتزام العربي الإسلامي بمواصلة الجهد والدعم والإسناد للشعب والقيادة الفلسطينية دفاعًا عن حقوق الأمة في القدس وعن هوية القدس ومواجهة القرار الأميري والمخططات الإسرائيلية التي تستهدفها.

وفي الوقت نفسه فإن جميع الدلالات تؤشر على أن الأمر، وإن كانت القدس في مقدمته، لا يتعلق بملف القدس وحده وإنما بموقف أميركي من قضايا الوضع النهائي كافة، بما فيها قضية الاستيطان واللاجئين ومدى الالتزام بحلّ الدولتين، وما يحتم استمرار الجهد العربي والإسلامي رسميًا وشعبيًا وفي كل المجالات لمساندة الحق الفلسطيني ودعم القرار الفلسطيني ومواصلة تقديم الدعم المالي والمادي لإسناد الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، وخاصة المقدسين الذين بصمودهم ونضالهم اليومي يتأكد الوجود العربي الإسلامي في المدينة المقدسة.

إن الفلسطينيين عامة والمقدسين على نحو خاص يصمدون صمودًا أسطوريًا في وجه البطش الإسرائيلي الذي أطلق عنانه بالقرار الأميري ليزداد ضراوة وتسارعًا بصورة غير مسبوقة، ولاشك أن الصمود الذي ينبغي تعزيزه وإسناده بكل السبل الممكنة بما يتناسب مع مساحة التحدي وخطورة التهديد الذي يواجه القدس، مقتبسًا من كلمة لأمين عام جامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط قوله:

إن القدس بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية ليست موضوعًا سياسيًا فحسب،

وإنما مكون رئيس في الوجدان الروحي الإسلامي والمسيحي وركن ركين في الهوية القومية والثقافية، ويخطئ من يظن أن الأمة مع انشغالها بما تتعرض له من تحديات قد يضعف من مكانة القضية الفلسطينية، قضية الأمة العربية والإسلامية الأولى التي تجمع عليها وتهبّ لنصرتها بكل سبيل وستبقى القدس جوهر هذه القضية وجوهرة العواصم العربية والإسلامية، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وستبقى عربية ما بقي أهلها الصامدون المرابطون وطالما صدح الأذان من الأقصى ودقت أجراس كنيسة القيامة.

ضرورات الحماية الدولية للمقدسات
المسيحية والإسلامية في القدس والخليل
دراسة حالة: بعثة التواجد الدولي في الخليل

لقد وفر القانون الدولي مساحة واسعة لحماية المقدسات تحت الاحتلال، ونصّ على الأسس القانونية الكفيلة بذلك، واستنادًا إلى اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها الأول والثاني، والتي تضمنت أحكامًا خاصة لحماية الممتلكات الثقافية أثناء فترة الاحتلال، وكذلك إلى البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الذي تضمن نصًا بحماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة، ووفقًا لنص المادة 55 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907.

فإنه لا يجوز لدولة الاحتلال المساس ببعض الممتلكات والعقارات مثل أماكن العبادة، والكنائس والتعليم والفنون، فلا يجوز سلبها أو تدميرها أو إحداث أضرار متعمدة بها.

تنص اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية 1954 في المادة الأولى على تعريف الممتلكات الثقافية بالقول، إنها الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو الديوي.

كما حظرت المادة 56 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية في لاهاي لعام 1907 حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي للمؤسسات الخاصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية.

استنادًا لما تقدم، فإن إسرائيل كدولة محتلة للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وهي دولة مصادقة على اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، واتفاقية لاهاي لعام 1954 تقع عليها التزامات قانونية فيما يتعلق بالحماية القانونية للممتلكات الثقافية في القدس الشريف، بغض النظر عن قيام إسرائيل باتخاذ مجموعة من القرارات والتشريعات الباطلة حول ضم مدينة القدس، ما يوجب التزامها باحترام دور العبادة وعدم المساس بها مطلقًا هذا من جهة..

من جهة ثانية، فإن المركز القانوني لدولة فلسطين كشخص من أشخاص القانون الدولي تحت الاحتلال وانضمامها لاتفاقية لاهاي وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، يمكنها من طلب توفير نظام أو آلية دولية لحماية الممتلكات الثقافية ووفقًا للقانون الدولي الذي يؤكد على انطباق اتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف الأربع على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، والتي تضم مختلف الممتلكات الثقافية والأثرية وأماكن العبادة.

إلى جانب ذلك، فقد أدرجت القدس الشريف وأسوارها من قبل منظمة اليونسكو على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر عام 1982، وبناء عليه تخضع الآثار في مدينة القدس كمدينة محتلة للحماية القانونية التي توطرها اتفاقية لاهاي وبروتوكولها.

وبالرغم من العديد من القرارات الدولية التي تؤكد على حماية الممتلكات الثقافية في مدينة القدس، والتي تم إقرارها ولم تزل تصدر، إلا أن سلطات الاحتلال لم تدعن ولم تحترم تلك القرارات، بل واصلت الانتهاكات الجسيمة واستمرت في تدنيس وتنفيذ مشاريع تدمير الممتلكات الثقافية في القدس الشريف بما في ذلك المقدسات.

في هذا السياق، نشير إلى أن المجلس التنفيذي لليونسكو أقر في جلسته رقم 185

المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2010، خمسة قرارات مهمة يدين فيها إسرائيل فيما يتعلق بممارستها بالتراث الثقافي، وإدانتها بسبب تعطيل عمل لجنة اليونسكو الخاصة بالموضوع. كما طالبت هذه القرارات إسرائيل بتمكين دائرة الأوقاف الأردنية من الوصول إلى الموقع، وفي قرار آخر، تمت دعوة الأمين العام لليونسكو لإرسال خبراء دائمين للإقامة في القدس لتقديم التقارير الدائمة والدورية إلى الأمين العام فيما يتعلق بالآثار والعمارة والثقافة والتربية والتعليم.

وفي عام 2013، اتخذت اليونسكو كذلك قرارًا بإرسال بعثة إلى القدس المحتلة للتحقيق في الإجراءات الإسرائيلية التهوديدية في المدينة، حيث قامت إسرائيل بمنع تلك اللجنة من زيارة البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة.

بناء على ما تقدم، فإن ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات للممتلكات الثقافية والدينية في القدس، وبشكل خاص المسجد الأقصى الشريف، يحملها المسؤولية الجنائية جراء مخالفتها قوانين وأعراف الحرب، وبسبب انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي لعام 1954، مع أن مبدأ المسؤولية الجنائية للدول لم يستقر بعد في القانون الدولي، حيث تم اعتماد مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية والتي يعاقب بمقتضاها الأفراد الذين ينتهكون أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في مجال الجرائم ضد الممتلكات الثقافية. لذلك جاء البروتوكول الثاني لعام 1999 مقررًا المسؤولية الجنائية الفردية في حالة انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية المقررة وفقًا لاتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها الإضافيين.

وهكذا، فإن اتفاقية لاهاي وبروتوكولها قد أقرت مجموعة من القواعد القانونية الدولية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية والدينية، إضافة إلى قواعد القانون الدولي

والقانون الدولي الإنساني بشكل عام، ومنها الممتلكات الثقافية والمقدسات في القدس الشريف، وأقرتاً مسؤولية جنائية على الأفراد والدول التي تنتهك هذه الممتلكات، ومن ضمنها دون شك دولة الاحتلال الإسرائيلي وأفرادها.

وهذا ما يتطلب العمل على توثيق كل الانتهاكات الجسيمة للممتلكات الثقافية والمقدسات في مدينة القدس، وجمع كل الأدلة لغايات محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ومساءلتهم أمام كل المحاكم المحلية والإقليمية والدولية، كما يتطلب أيضاً العمل على تفعيل الآليات القانونية والقضائية ضد انتهاكات إسرائيل في مدينة القدس، ومدينة الخليل على نحو خاص، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، واتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها، وبما يشمل استدعاء آليات دولية للرقابة والحماية للمقدسات، كما في الأراضي الفلسطينية عامة، تلك الحماية التي تتوافر ضرورتها كما إطارها القانوني وأسسها، إلى جانب إنفاذ وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

لقد بات مكشوفاً ما تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأرض الفلسطينية من تهويد واستباحة في نطاق العدوان الإسرائيلي الشامل على وجود وحقوق ومقدسات الشعب الفلسطيني، وخاصة في ظل تهديدات ومشاريع الحكومة الإسرائيلية الأشد تطرفاً ويمينية وعنصرية برئاسة نتنياهو في تاريخ الدولة العبرية.

إن استهداف واستباحة المقدسات، وخاصة الإسلامية، وتحديدًا الحرم الإبراهيمي في الخليل والمسجد الأقصى في القدس، وما يحاك وينفذ من تدابير عدوانية لتقويض مكانة وبنیان المسجد الأقصى لم يعد خافياً بل معلناً ورسمياً ومنهجاً، بدءاً من الوصول إلى تقسيم الحرم القدسي زماناً ومكاناً، كما حصل بتقسيم الحرم الإبراهيمي، وأضحى واقعاً بكل ما يختزله هذا الواقع القسري من جريمة مستمرة ومتداية وفجيعة مستجدة

في وجدان المسلمين عامة والفلسطينيين خاصة.

ما يطرح مجدّدًا وبإلحاح أشد، مسألة توفير الحماية للمقدسات من هذه الاستباحة وذلك التدنيس المتواصل وما ينذر به فرض واقع جديد من تداعيات بالغة الخطورة تلوح في ثناياها نذر حرب دينية، تستدعيها تلك الجرائم والممارسات الصهيونية المتفاقمة في الحرمين الشريفين، وكان آخرها اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي رأس الاستيطان والتهويد ورمز الفصل العنصري والتطهير العرقي بن غفير بداية العام 2023، الذي يواصل تنفيذ برنامجه التهويدي المعلن لتقويض الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم.

وإذ نخص المقدسات بالحماية الدولية، فذلك للخطر الوشيك والداهم المستمد من الممارسات الفعلية والمشاريع الرسمية الذي يهدد هذه المقدسات ويراه العالم بأسره، معبرًا عن رفضه وإدانتة لهذه الممارسات والمشاريع التهويدية، وحين لم يعد الرفض والإدانة الدولية كافية لردع المخططات الصهيونية أو وضع حدّ لتواصل وتصاعد الممارسات التنفيذية لتلك المخططات؛ ما يوجب الانتقال إلى الحد الأدنى الممكن لترجمة الموقف الدولي بتدابير عملية لحماية المقدسات في نطاق موجبات وضرورات توفير نظام عام للحماية في أرض دولة فلسطين المحتلة، للإنسان والأرض ومقدساتها.

وهناك العديد من الخيارات والسبل الكفيلة بتوفير هذا الحد الأدنى الممكن رغم شدة الرفض الإسرائيلي له، سواء في القدس أو الخليل أو سائر أنحاء الأرض الفلسطينية، منها الإفادة من البعثات الدولية العديدة الموجودة فعليًا وحاليًا في الأرض الفلسطينية، بما فيها المنظمات الدولية، بدءًا من قوات الهدنة المقيمة بفلسطين ومقر قيادتها بالقدس منذ سنة 1948 وانتهاءً ببعثة الشرطة الأوروبية العاملة مع اليوم

في الأرض الفلسطينية.

إن ذلك يقتضي عرضاً سريعاً لنظم وسوابق تطبيقات الحماية الدولية، ومدى توافر متطلبات تفعيلها، قبل الانتقال إلى دراسة الحالة، وهي تجربة التواجد الدولي بالخليل كحد أدنى في مستوى فعالية الحماية، وهو نظام الرقابة التوافقية مع إبراز جوانب قوته وضعفه.

تطبق الأمم المتحدة النظامين القانونيين، وهما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق الجمعية العامة، ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وتستخدمهما أيضاً في سياق القرارات، والرصد، والتحقيقات، والتحليل، والإبلاغ كل من الأمانة العامة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بوجه خاص، في سياق عمل مجلس الأمن المتعلق بالحماية كما يطبق من خلال:

1. الجمعية العامة.

2. مجلس الأمن.

3. الأمين العام.

4. مجلس حقوق الإنسان.

5. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

6. هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

7. عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

8. لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق.

وفيما يلي عرض سريع لبعض هذه التطبيقات:

أولاً: الجمعية العامة:

من المفروض اللجوء إليها بعد استنفاد الجهود في مجلس الأمن، وهي تشترك مع مجلس الأمن باختصاص التدابير السلمية، وإن كانت لا تنفذ بصفتها هيئة التدابير الجماعية، أو تقوم بإنفاذها مباشرة فإنها:

• تضع القواعد والمبادئ والمعايير من أجل حماية الحقوق.

• قراراتها تمثل في غالب الأحيان الاعتقاد بالإلزام بشأن مسألة معينة، والذي يمكن أن يتوطد بممارسة الدول ليصبح قاعدة قانونية.

• في هذا السياق، يمكن دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب الفلسطيني بالاستناد إلى قراراتها رقم 337 لعام 1950 المعروف بـ«الاتحاد من أجل السلام»، والذي يحق لها بمقتضاه التدخل في القضايا التي تمس السلم والأمن الدولي، طالما لمست تقاعساً وفشلاً واضحاً من مجلس الأمن في الوفاء بالتزاماته القانونية، ويلح على ذلك أيضاً، أن الجمعية العامة هي التي قامت بتقسيم فلسطين، وهي التي اشترطت في قراراتها رقم 273 لعام 1949 بقبول عضوية إسرائيل بالأمم المتحدة، التزامها بتنفيذ قراري الجمعية العامة رقم 181 و194.

إن هذا يتيح الدخول إلى بوابة الحماية ومن ثم إلى الوصاية عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ بتطبيق النموذج أو السابقة، حيث عندما رفضت جنوب إفريقيا إدخال إقليم

جنوب غرب إفريقيا تحت وصاية الأمم المتحدة بعد حل عصبة الأمم، وإخلالها وفقاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في عام 1950 بمسؤولياتها تجاه مواطني هذا الإقليم في مساعدتهم على التوصل إلى الحكم الذاتي، وتوصيتها بتولي الأمم المتحدة هذه المسؤولية، أعلنت الجمعية العامة عام 1966 أن جنوب إفريقيا فشلت في تحقيق التزاماتها وفقاً لنظام الوصاية، وفي 1967 أنشئت الجمعية العامة مجلس جنوب غرب إفريقيا لإدارة الإقليم حين استقلاله (أعيد تسمية المجلس ليصبح مجلس ناميبيا). وأصبح إقليم ناميبيا أول إقليم تتولى الأمم المتحدة الوصاية عليه مباشرة.

يمكن النظر في طلب إنشاء آلية شبيهة بمجلس ناميبيا، أخذاً في الاعتبار وضع فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، ويكون الهدف من هذه الآلية وضع ضمانات بالزام كل الأطراف المعنية بمسؤولياتها حين قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على أراضيها.

ويمكن من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن استصدار القرار اللازم للحماية في نطاق الفصل السادس أو الثامن من الميثاق، وهنا يتعلق الأمر بقوات حفظ السلام. ويمكن تعريف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بأنها قوات ينهض بتشكيلها كل من مجلس الأمن أو الجمعية العامة استناداً إلى التدابير السلمية، ويتم تزويدها بأسلحة دفاعية لإرسالها إلى مناطق النزاع بناء على موافقة مسبقة من الدولة المضيفة.

ومن السوابق الدولية:

- حرصت اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية التي أبرمت في 26 / 3 / 1979 على وجود قوات الطوارئ الدولية، وأسندت لها مهام جديدة تتمثل في ملء الفراغ الناتج

عن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، لكن هذه الاتفاقية لم تكن موضع استجابة من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث استخدم الاتحاد السوفيتي في 24 / 7 / 1979 حق الفيتو ضد تجديد قوة الطوارئ الدولية في سيناء، وأعلن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن هذه القوات ستسحب من سيناء خلال فترة تتراوح من ستة إلى ثمانية أسابيع، وللخروج من هذا المأزق تم تبني فكرة إنشاء قوات متعددة الجنسيات لتحل محل القوات الأممية، وقد أبرم البروتوكول المشكل لهذه القوات في 13 / 8 / 1981.

- وافق مجلس الأمن في قراره رقم 1031 بتاريخ 15 / 12 / 1995 على تشكيل قوات متعددة الجنسيات، هدفها تنفيذ اتفاقيات السلام في البوسنة، وتتكون هذه القوة من (50000) مقاتل، بينهم (20000) مقاتل أميركي وبريطاني وفرنسي، ووضعت هذه القوات تحت قيادة جنرال أميركي، كذلك تبني مجلس الأمن مشروع قرار بريطاني يقضي بتشكيل قوة متعددة الجنسيات لإعادة السلام والأمن إلى تيمور الشرقية، وطلب من أستراليا أن تقوم بتشكيل قوة تضم 8000 فرد، تساهم فيها أستراليا وحدها بنحو 4500 فرد.

• قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 تاريخ 19 مارس / آذار عام 1978 بناء على طلب الحكومة اللبنانية أن يشكل فوراً وتحت سلطته قوة دولية مؤقتة لجنوب لبنان، بغية تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة على تأمين عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة، على أن تكون القوة مؤلفة من عناصر تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

• يطلب من الأمين العام أن يقدم له خلال أربع وعشرين ساعة تقريراً حول تطبيق القرار الحالي.

ومن خصائص هذه القوات، أنها تستند إلى التدابير السلمية لحفظ الأمن والسلم الدوليين وأنها ذات طابع دفاعي، والأهم طابعها الرضائي، حيث يشترط لإنشاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإرسالها إلى منطقة النزاع موافقة الدولة المضيفة لدخول هذه القوات إلى أراضيها، وهذا الشرط نادى به الأمين العام داغ همرشولد حين إنشاء قوة الطوارئ الدولية المرسلة إلى مصر عام 1956، وعبر عنه أيضاً بعد اجتماعه بالرئيس المصري في القاهرة 1956، حيث أصدر تصريحاً أعلن فيه قبول مصر قرار الأمم المتحدة بإنشاء قوات دولية، وأن هذه القوات ستبقى في مصر برضا الأطراف المعنية حتى تنجز مهمتها.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية هذا الاتجاه في رأيها الاستشاري عام 1962 الخاص بنفقات قوات الأمم المتحدة المرسلة إلى الشرق الأوسط والكونغو، حيث أوضحت أن عمليات حفظ السلام لا تعني القيام بإجراءات قمعية ضد الدولة التي اقترفت عملاً من أعمال العدوان، ولذلك فإنه لا يمكن القيام بهذه العملية دون موافقة الدولة المعنية.

كما أنه وفي معرض إنشاء هذه القوات، أعطت الأمم المتحدة الدولة المضيفة حق الاعتراض على قوام هذه القوات العسكرية، فرفضت مصر مساهمة بعض الدول بكتائبها في القوة الدولية التابعة إلى الأمم المتحدة والتي تم نشرها على الأراضي المصرية إبان العدوان الثلاثي عام 1956.

إن إسرائيل لم تسمح إطلاقاً بوجود القوات الدولية على الجانب الإسرائيلي لخط الهدنة كما جاء في قرار الجمعية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبعد العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر 1956، والذي

شاركت فيه قوات بريطانية وفرنسية وإسرائيلية، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إرسال قوات الطوارئ الدولية UNEF1 للإشراف على انسحاب القوات المعتدية. وانسحبت القوات البريطانية والفرنسية، ولكن القوات الإسرائيلية بقيت في قطاع غزة الذي كان تحت إدارة الحكومة المصرية. واشترطت إسرائيل عند انسحابها أن تتولى قوات الطوارئ الدولية السيطرة على قطاع غزة، كونه أراضي غير مصرية.

وأصدرت الجمعية العامة عدة قرارات تطالب فيها إسرائيل بسحب قواتها من قطاع غزة، إلا أن إسرائيل أصرت على طلبها. فانسحبت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في 7 / 3 / 1957، وحاولت قوات الطوارئ الدولية تسيير أمور القطاع وطلبت من الأهالي التعاون لتحقيق ذلك، ولكن الأهالي لم يتجاوبوا مع قوات الطوارئ الدولية وطلبوا بعودة الإدارة المصرية.

وتحت وطأة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية؛ اضطرت قوات الطوارئ الدولية قبول عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة وانسحبت إلى خارج القطاع على خطوط الهدنة.

ثانيًا: مجلس الأمن: في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، أقرت الدول الأعضاء بوضوح أنه «يقع على عاتق المجتمع الدولي أيضًا، من خلال الأمم المتحدة، الالتزام باستخدام ما هو ملائم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية، وفقًا للفصلين السادس والثامن من الميثاق، للمساعدة في حماية السكان.

وفي هذا السياق، فهي تعرب عن استعدادها لاتخاذ إجراء جماعي، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، عن طريق مجلس الأمن ووفقًا للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع منه، على أساس كل حالة على حدة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات

الصلة حسب الاقتضاء، في حال قصور الوسائل السليمة وعجز السلطات الوطنية
البين عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم
المرتكبة ضد الإنسانية.

طلب مجلس الأمن في قراره 1612 (2005) إلى الأمين العام أن ينفذ آلية للرصد
والإبلاغ بشأن (الأطفال والنزاع المسلح) وأن ينشئ فريقاً عاملاً لاستعراض تقارير
تلك الآلية. وتقوم الآلية بالرصد في الانتهاكات الخطيرة الستة.

ويقدم الفريق العامل توصيات إلى مجلس الأمن بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير
لتعزيز حماية (الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح)، ويوجه طلبات إلى سائر هيئات الأمم
المتحدة لتتخذ الإجراءات اللازمة لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن.

طلب في قراره 1888 (2009) (بشأن المرأة والسلام والأمن)، إلى الأمين العام
أن «يصوغ، مقترحات محددة، بشكل عاجل ويفضل أن يكون ذلك في غضون ثلاثة
أشهر، عن سبل ضمان الاضطلاع بالرصد والإبلاغ بطريقة أكثر فعالية وكفاءة على
صعيد النظام القائم حالياً في الأمم المتحدة (المتعلق بحماية المرأة والطفل).

وذلك بالاستعانة بالخبرة المكتسبة في منظومة الأمم المتحدة وإسهامات الحكومات
الوطنية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية بصفقتها الاستشارية ومختلف
الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تقديم معلومات آنية وموضوعية ودقيقة
وموثوقة عن الثغرات التي تشوب استجابة كيانات الأمم المتحدة، وذلك لأجل النظر
فيها لدى اتخاذ التدابير المناسبة إن الجرائم الإسرائيلية تستهدف فيما تستهدف الأطفال
والنساء، كما تؤكد تقارير الأمم المتحدة.

وفي القرار 1894 (2009) بشأن المدنيين في النزاعات المسلحة، نظر مجلس الأمن في إمكانية استخدام اللجنة الدولية لتقصي الحقائق المنشأة بموجب المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، من أجل الحصول على معلومات بشأن الانتهاكات المزعومة لأحكام القانون الدولي الساري فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ولاحظ أيضًا في قراره 1894 (2009) «إن الاستهداف المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين، والقيام بانتهاكات منتظمة وصارخة على نطاق واسع للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، إنما يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين» وأكد مجددًا في هذا الصدد «استعداده للنظر في هذه الحالات، حيثما اقتضى الأمر، لاتخاذ إجراءات مناسبة».

ثالثًا: عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن: تدرج الأمم المتحدة بانتظام عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التي ينشئها مجلس الأمن. وهذه العناصر، التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من البعثة ولكنها تقدم تقاريرها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مطالبة بالاستجابة للمشاكل التي يطرحها كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وعلى سبيل المثال، أنيطت ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهمة «مساعدة (الحكومة) في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتعاون مع الجهود الرامية إلى كفالة تقديم الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

وأنشئ عنصران لحقوق الإنسان مكلفان بمهام مماثلة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أشارا في تقاريرهما إلى كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

رابعاً: لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق لمجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: من الآليات التي لجأ مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان إلى استخدامها للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق، وغالباً ما يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة في إنشاء تلك الآليات وتقديم الخبرة لها.

وقد ذكر الأمين العام أن لجان التحقيق الدولية وبعثات تقصي الحقائق «تستطيع أن تساعد الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمن، في عمليات اتخاذ القرارات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبالمثل فقد ذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن إنشاء لجان التحقيق هو من أهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لحماية المدنيين.

وأنشئت لجان التحقيق أو بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والمدعومة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بهدف مساعدة الدول في مواجهة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كل من تيمور- ليشتي تيمور الشرقية آنذاك (1999)، وفي توغو (2000)، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة (2000)، وفي منطقة دارفور في السودان (2004-2005)،

وفي لبنان (2006)، وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في بيت حانون في الأرض الفلسطينية المحتلة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في دارفور (كانون الأول/ ديسمبر 2006)، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة (2009)، علمًا أن كل القرارات المذكورة بالنسبة لفلسطين كانت تصدر عن مجلس حقوق الإنسان.

وذكرت بعثة تقصي الحقائق رفيعة المستوى إلى بيت حانون إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عليها التزامات تجاه السكان في غزة بموجب كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكلاهما ينطبق على قصف بيت حانون.

والموقف الثابت لهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هو أن إسرائيل، بوصفها طرفاً في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تظل مسؤولة عن تنفيذ التزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان بموجب الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تقع تحت سيطرتها الفعلية.

وهذا الموقف يدعمه الفقه القضائي لمحكمة العدل الدولية التي قررت في فتاواها، بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن السلطة المحتلة تظل مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة في الأرض المحتلة.

وأخيرًا، ذكرت لجنة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة أن «ولاية اللجنة تغطي جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي يمكن أن تكون قد ارتكبت في سياق العمليات العسكرية التي تم القيام بها في غزة

خلال الفترة الواقعة بين 27 كانون الأول / ديسمبر 2008 و18 كانون الثاني / يناير 2009، وفي أي وقت من الأوقات، سواء أكان ذلك قبل هذه العملية أو خلالها أو بعدها.

نظام الدول الحامية:

أكد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية كافة، على ضرورة إنشاء (نظام الحماية الدولية)، هذا النظام يعد وسيلة قانونية فعالة لضمان تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني.

الدول الحامية يقصد به: (دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع، يعيّنها أحد أطراف النزاع ويقبلها الخصم، وتوافق على أداء المهام المسندة إلى الدولة الحامية وفقاً للاتفاقيات وهذا الملحق).

نظام الدولة الحامية أحد تطبيقات القانون الدولي الإنساني الواجب التنفيذ في زمن النزاعات المسلحة الدولية. وإن المهام الموكولة للدولة الحامية واسعة ومتنوعة نظراً لاحتياجات الأشخاص المحميين؛ لضمان تطبيق قواعد اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

وتكمن أهمية نظام الدول الحامية في أنها تضطلع بمهمة مزدوجة، فهي تسهم في التطبيق المباشر للقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن إشرافها في الوقت نفسه على مدى وفاء أطراف النزاع بالتزاماتهم الدولية، وذلك عن طريق تلقي الشكاوى من المتضررين والاتصال المباشر بهم أو باللجان الخاصة التي تمثلهم، والحيلولة دون وقوع أي انتهاك ضدهم.

ولأهمية هذا النظام، فقد حرص القانون الدولي الإنساني على ضرورة العمل به من خلال تعيين الدولة الحامية أو بدائلها دون إبطاء، إذ أوجد هذا القانون في حالة تعذر التوصل إلى اختيار دولة حامية - وهو الغالب في شأن النزاعات الدولية - فيمكن لبدائلها القيام بهذه المهمة، كما عهد البروتوكول الأول لعام 1977 إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورًا جديدًا، يتيح لها أن تعرض (مساعدتها الحميدة على أطراف النزاع من أجل تعيين دولة حامية دون إبطاء).

نظام الدولة الحامية، أيضًا له فعالته وأهميته في تقديم المساعدات وحماية المدنيين في حالة الاحتلال العسكري.

أخيرًا، فإن النموذج العملي الذي سبق تطبيقه في الأرض الفلسطينية، والذي يمكن إدراجه على محدودية دوره وتأثيره كشكل من أشكال الحماية أو الرقابة، كان ذلك النموذج أو الآلية الدولية المطبقة في مدينة الخليل، والتي كانت تجربة لها ما لها وعليها ما عليها، وستتناولها كدراسة حالة بالتفصيل من منظور قانوني بما يمكن من الاطلاع على هذه التجربة التي لم يكتب عنها كما سوابق دولية أخرى.

كما أنه لا بد من قراءة هذه التجربة بمنظور نقدي وتقييمي وبيّن نقاط ضعفها وقوتها كشرط للنظر في مدى صلاحيتها وتكرار تطبيقها على نطاق أوسع، ويشمل الأرض الفلسطينية سكانًا وإقليمًا ومقدسات.

غير أن هذا النموذج المجرب على تواضع دوره ومحدداته، يمكن إعادة استدعاء دوره الذي أنهاه الاحتلال قسرًا قبل سنوات لتوفير مظلة حماية تنطوي بالجواهر على الأعمال الرقابية وتزويد المنظمات المختصة بتقاريرها الدورية، هذا المحتوى الذي تطورت أهميته وقيمه بدخول هيئات القضاء الدولي ومؤخرًا محكمة العدل الدولية

بموجب قرار الجمعية العامة في الليلة الأخيرة من العام المنقضي 2022، وخاصة أن أساس وجود البعثة، أعني بعثة التواجد الدولي بالخليل كان قراراً صادراً عن مجلس الأمن بشأن توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وهو الأساس القانوني اللازم وخاصة حين تضاف إليه مجموعة أخرى من قرارات الشرعية الدولية وتقارير لجان التحقيق والتقصي وتقارير البعثات الدولية المختلفة.

ولإعادة استحضار هذه الآلية الدولية، فإن من المفيد إعادة قراءة وتقييم تجربة التواجد الدولي بالخليل كنموذج حالة في نطاق تفويض جديد ومهمة جديدة تختص بتوفير الحماية، في إطار مشروع بناء نظام حماية دولي يشمل أرض دولة فلسطين، ما أحوج فلسطين اليوم لمثل هذا فاعلاً وشاملاً يمكن من وقف العدوان المتصاعد والجرائم المستمرة على طريق تفكيك وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير في الحرية والاستقلال وتجسيد دولته على ترابه الوطني شرطاً ومَدْخَلاً لتحقيق السلام والعيش المشترك في المنطقة برمتها.

وفيماء يلي دراسة خاصة لمختلف جوانب وأبعاد بعثة التواجد الدولي في الخليل من بداية تكوينها إلى إنهاء دورها، إن استحضار هذا النموذج كدراسة حالة يهدف فيما يهدف إلى مقارنة موجات الحماية وضرورتها وأسسها التي كانت للخليل والحرم الإبراهيمي تتطلبه أوضاع القدس والحرم القدسي، وما تعيشه المدينة وتعرض له من استيطان وتهويد المسجد الأقصى من تدنيس وتهديد.

بعثة التواجد الدولي في الخليل:

إثر الجريمة الدموية البشعة التي ارتكبتها أحد مستوطني كريات أربع المقامة في قلب مدينة الخليل بحق المصلين في الحرم الإبراهيمي المعروفة بمذبحة الحرم، وفي

ظل توسع النشاط وتصاعد الإرهاب الاستيطاني بارتكاب المزيد من الجرائم المروعة التي تجاوزت مستوى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى مستوى جرائم بحق الإنسانية المصنفة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقواعد الاحتلال الحربي.

تلك الجرائم التي بات من المتعذر السكوت عنها واستمرار الاكتفاء بإدانتها وتجاوزها حين وقوع جريمة جديدة، خاصة بعد سقوط ذريعة الاكتفاء بالتحقيق الداخلي الإسرائيلي الشكلي، وصدور المزيد من القرارات الدولية الداعية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، وسعي المجتمع الدولي للدفع بعملية سلام تقود إلى إنهاء الاحتلال.

وبعد حراك فلسطيني دولي مكثف إثر مذبحه الحرم وإخفاق تجارب سابقة عديدة لتوفير الحماية، وفي إطار الحفاظ على عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، جاء تشكيل بعثة التواجد الدولي في الخليل بعد اتفاق فلسطيني- إسرائيلي بمشاركة ست دول، تماهياً مع إرادة وقرارات دولية داعية لتوفير الحماية لأبناء الخليل، في نطاق تحقيق أهداف عملية السلام.

أهمية الدراسة ومشكلتها:

تتمثل أهمية هذه الدراسة، في إعادة تسليط الضوء على قضية مهمة لم تأخذ حقها في التقييم والمتابعة وما يولده إنهاؤها قبل إنجاز أهدافها من تداعيات محتملة أو ممكنة على حقوق الإنسان وعلى عملية السلام، وكذا على القرارات الدولية والاتفاقيات الثنائية. وقد تعلّق الأمر بتجربة التواجد الدولي في الخليل والوقوف على مواطن أهميتها وقوتها مقابل نقاط ضعفها ومحدوديتها وما شكلته التجربة من اختراق هو

الأول من نوعه، وإن كان بحدود الرمزية في رفض إسرائيل المطلق لتوفير شروط ومعايير تطبيق قواعد القانون الدولي، بما فيها الإنساني، واتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى ما يرتبه إلغاء وجود بعثة الخليل من نتائج ويكشفه من آفاق وخيارات سياسية بمضمون قانوني أمام صانع القرار الفلسطيني، بعد أن أضاف قرار إسرائيل بإنهاء البعثة انتهاكاً جديداً إلى اتفاقية أوصلو بما فيه بروتوكول الخليل.

أسئلة الدراسة:

وإضافة إلى السؤال عن دواعي وأسس وأهداف تشكيل هذه البعثة الدولية وآثار إنائها، فإن السؤال المحوري: هل كانت هذه البعثة بعد تحديد طبيعة المهام وفعالية الدور المنوط بها وبمواصفات تشكيّلها قادرة فعلاً على تحقيق الهدف من إيجادها، وإذا ما كان ذلك السياق الذي رسم حدود دورها منتجاً لحماية دولية فعالة حين يخضع ذلك الأمر إلى مبدأ الرضائية واستمرار موافقة الأطراف المتعاقدة؟ من هذا السؤال يمكن اشتقاق العديد من الأسئلة الفرعية الأخرى التي ستجيب عليها هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى مثلت بعثة الخليل نموذجاً خاصاً في مجال توفير الحماية برضا الدولة المعنية، في ظل إلحاح موجبات توفير الحماية من مركز المسؤولية الدولية، في وضع يعبر عن مدى التعارض بين موجبات الإيفاد واشترطات المهمة على حساب تحقيق الهدف، وهو الحماية وتغيب دور جهة الاختصاص (مجلس الأمن) في نطاق المسؤولية الدولية.

وإلى أي مدى كان تواضع دور البعثة ورمزية وجودها يمثل اختراقاً من جهة ومؤشراً من أخرى، له أهميته في تأكيد المعنى الاحتلالي للوجود الإسرائيلي في الخليل، وكذلك الانسجام مع روح القرارات الدولية بتوفير الحماية من خلال الحد الأدنى من الرقابة الدولية الكاشفة والموثقة للجرائم الإسرائيلية أو الحد منها، وإلى أي مدى كان مبدأ رضائية الدولة المعنية سبباً في تعطيل قيام المسؤولية الدولية؟.

فرضية الدراسة:

على الرغم من توافر الموجبات والأسس القانونية، إلى جانب قيام المسؤولية الدولية لتوفير الحماية، فقد أخضع الاتفاق الثنائي تشكيل بعثة الخليل لمزيد من القيود والتحديد الذي أفقدها فعالية الدور لتحقيق الهدف بقرار إنهاؤها، غير أن تواصل الموجبات القانونية لا يلغي أو يسقط المسؤولية الدولية..

لقد كان الفهم الإسرائيلي المخفي المتناقض مع الفهم الدولي المعلن يؤدي إلى إنهاء دور هذه البعثة، حيث جرى ذلك دون تفاعل إقليمي دولي يحاول تصويب المسار لعدم زوال الأسباب والأسس الموجبة للحماية الدولية، وذلك ما يؤكد استمرار تفوق مبدأ الرضائية بشأن دور قوات أو آليات الحماية الدولية على أمر الوجوبية التي تقتضيها قواعد القانون الدولي الآمرة ومعطيات الوضع، أو حين يستمر تفوق الاعتبارات السياسية على المبادئ القانونية بما ينتج ضعفاً في النظام القانوني الدولي، وبالتالي إخلالاً بالسلم والأمن العالميين.

ومن هذه الفرضية الرئيسة، يمكن اشتقاق المزيد من الفرضيات الفرعية المرتبطة بالتساؤلات والمتعلقة بمدى كفاية الأسباب الموجبة والأسس القانونية أو توافر عناصر المسؤولية الدولية في كفالة دور فعال لتواجد دولي يحقق الغاية، وهي تطبيق

قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

هدف الدراسة:

إن الهدف النظري الذي تسعى إليه الدراسة من خلال معالجة الإشكاليات والإجابة على التساؤلات بعرض تجربة بعثة الخليل أسباباً وأسساً وطبيعة ودوراً، هو الوقوف على مدى إتاحة الرضائية فرصة تحقيق الحماية من خلال إبراز المسؤولية الدولية أمام الحالات الوجوبية، وصولاً إلى الهدف العملي والواقعي الذي يكشف تداعيات إنهاء بعثة الخليل، سواء على الاتفاقيات الثنائية والمبادئ الدولية التي شكلت إطاراً مرجعياً لتشكيل البعثة، وصولاً إلى عرض ما يتيح إنهاء وجود البعثة من خيارات للسلطة الفلسطينية، ثم ما يرتبه ذلك في الوقت نفسه على المجتمع الدولي في نطاق المسؤولية الدولية.

منهج الدراسة:

لبلوغ الغاية وتحقيق الهدف، بالإجابة على التساؤلات، ومعالجة الإشكاليات، فإن ذلك يقتضي توظيف المنهج القانوني الوصفي والتحليلي، لاستنتاج الخلاصات، كذلك المبادئ القانونية، المستمدة من دراسة هذا النموذج في الحماية الدولية، مواطن قوته وضعفه، وصولاً إلى موجبات إقامة المسؤولية الدولية في ظل توافر أسباب ومتطلبات توفير الحماية الدولية.

خطة الدراسة:

بتوظيف هذا المنهج المتعدد، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتم في المبحث الأول دراسة مركز الحماية الدولية بتأسيس بعثة الخليل والأسباب التي

أوجبت تشكيل هذه البعثة الدولية بشقيها الموضوعي في مطلب أول ثم القانوني بمطلب ثانٍ، بمعنى الأسس التي بني عليها تشكيل هذه البعثة، وخاصة تلك الركائز القانونية الموجبة في الإطارين الدولي والثنائي.

أما المبحث الثاني فسوف يتناول بالتركيز فعالية الحماية من خلال طبيعة دور البعثة وتحليل دورها والمهام الموكلة إليها، انطلاقاً من محددات تشكيل البعثة، وصولاً إلى انعكاس تلك المحددات على فعالية الدور والأداء الميداني (مطلب أول). فيما سيعالج المطلب الثاني من هذا المبحث، إنهاء دور البعثة بقرار إسرائيلي أحادي، الذي، وإن كان قراراً مؤسساً على نص تعاقدي، فقد جاء في سياقات وظروف معينة على المستوى الداخلي الثنائي كما على المستوى الدولي. وصولاً إلى استنتاج الخلاصات والتوصيات الممكنة في خاتمة الدراسة.

المبحث الأول: الحماية الدولية وتأسيس بعثة الخليل الرقابية

تمثلت موجبات تشكيل وإيفاد بعثة التواجد الدولي في الخليل بعدد من الأسباب والأسانيد المهمة، التي حتمت توفير شكل من أشكال الحماية الضرورية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدينة الخليل (مطلب أول) وقد ارتكز تشكيل تلك البعثة واستمدت مشروعية وجودها وقيامها بالمهام المنوطة بها من مجموعة من القواعد والأسس القانونية الدولية كما التعاقدية الثنائية (مطلب ثانٍ) بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفي سياقات البناء من أجل السلام.

المطلب الأول: الأسس الموضوعية للحماية بإيفاد بعثة الخليل

تعود مجموعة الأسباب الموضوعية الموجبة لتشكيل وإيفاد بعثة التواجد الدولي إلى

ففتين، فئة أولى تنضوي في إطار تفاقم الأسباب الموجبة لتوفير الحماية (فرع أول)، التي يمكن تصنيفها في إطار الأسباب الموضوعية المباشرة والآنية التي تجاوزت توصيف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، والتي تستدعي تدخلاً حمائياً دولياً عاجلاً، نظراً لما ترتبه من مسؤولية دولية. ثم فئة ثانية تنضوي في إطار تراكم القرارات الدولية الداعية لتوفير الحماية (الفرع الثاني) كونها قواعد قانونية آمرة في القانون الدولي توجب إنفاذ تلك القواعد.

الفرع الأول: الأسس الموضوعية لتشكيل بعثة الخليل الدولية

تمثلت هذه الأسباب أو الدواعي الضرورية الملحة لتوفير الحماية في نشوء عاملين مرتبطين بصورة عضوية، وهما الاستيطان الاستعماري في قلب مدينة الخليل (فقرة أولى) ثم تمادي المستوطنين في ممارسة الإرهاب ضد المواطنين باستخدام القوة المسلحة وحماية الجيش الرسمية وارتكاب العديد من المجازر، وصولاً إلى مذبحه الحرم (فقرة ثانية) التي شكلت الدافع الأهم لتحريك الضمير والإرادة الدولية ووضعت الحكومة الإسرائيلية تحت دائرة الضغط الذي يتطلب البحث عن مخرج.

الفقرة الأولى: تعمق الوجود الاستيطاني

لقد تميز الاستيطان الإسرائيلي في الخليل بطبيعة خاصة (أولاً)، مثله نموذج مستوطنة كريات أربع (ثانياً) الذي بدأت معه أولى خطوات الاستيطان.

أولاً: طبيعة الاستيطان في الخليل:

شكل الاستيطان الاستعماري الإحلالي الصهيوني في فلسطين منذ بداية الصراع

جوهر هذا الصراع الطويل وأساس وجود وإقامة إسرائيل، وما يمثله ذلك من عدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وانتهاك للمواثيق والقوانين الدولية السارية⁽¹⁾. وظل هذا الاستيطان يؤكد حقيقة أنه جوهر الصهيونية، كما أن اقتلاع الشعب الفلسطيني وتهجير ومصادرة أرضه شرط لقيام دولة يهودية⁽²⁾.

إنه جوهر فكر هذا المشروع الاستعماري الذي تواصل تطبيقه بعد قيام إسرائيل عام 1948 في بقية أرض فلسطين المحتلة في العام 1967 بداية من الخليل⁽³⁾، وخاصة في الخليل، وما زال إلى يومنا متواصلًا تبدو مؤشرات بكل وضوح في مشروع التهويد المطبق في القدس، كما الخليل، بما توفره الحكومة الإسرائيلية من مخططات وموارد وامتيازات تدعم خصوصيات هذا الاستيطان التهودي.

لقد اجتاز مشروع تهويد مدينة الخليل منذ عام 1967م، عدة مراحل⁽⁴⁾، هدفت كلها

(1) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة الاستيطان وقواعد القانون الدولي، انظر: شحاتة، مصطفى كامل، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، دراسة تطبيقية عن الاحتلال الإسرائيلي للأقاليم العربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1977: وانظر أيضًا ريتشارد فولك، وضع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بمقتضى القانون الدولي، دراسة منشورة في كتاب: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وقائع ندوة دولية في واشنطن، نيسان/ أبريل 1985، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة، 1985، ص 375-397.

(2) حول هذا الموضوع انظر: حسين، غازي الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 6 وما بعدها.

(3) انظر في ذلك خميس، راسم، إستراتيجية الاستيطان في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، دراسة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية على الرابط palestine-studies.org.

(4) حول الاستيطان اليهودي في الخليل انظر: جردات، زاهي، الاستيطان اليهودي في منطقة الخليل ومعاناة المواطنين، تقرير مؤسسة الحق، رام الله، 1996.

إلى خلق واقع جغرافي يهودي في المدينة وضواحيها، بدءًا من إنشاء مستوطنة كريات أربع عام 1970، كنواة استيطانية بقلب المدينة، مرورًا بالاستيلاء على بعض الأبنية في داخل المدينة، وتحويلها إلى أحياء سكنية لليهود، إلى الربط الجغرافي بين المستوطنات اليهودية وبالمدينة من جهة، ومستوطنة كريات أربع من جهة أخرى، من خلال حفر الأنفاق وإنشاء الطرق، ما يعني الاستيلاء على الممتلكات والأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل، والسيطرة على موارد الرزق، ما يشكل عاملاً طارداً للسكان، ودافعاً قوياً للهجرة بأساليب وأشكال متعددة⁽¹⁾.

وكشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن وثيقة تعود لعام 1970، تتضمن تفاصيل الجلسة التي تم خلالها صياغة طرق الخداع في الاستيلاء على الأراضي بالضفة الغربية، وبني على أساسها عدد كبير من المستوطنات الأولى¹. وتؤكد الوثيقة أن الادعاءات الإسرائيلية لضم تلك الأراضي لجيش الاحتلال بأنه «ضروري ولدواع أمنية»، ما هي في حقيقتها إلا ادعاءات كاذبة ومضللة⁽²⁾.

(1) بدأ تنفيذ خطة تهويد المدينة بدخول 73 مستوطناً مدينة الخليل في 12/4/1968م، حيث سكنوا فندق النهر الخالد، وكشفوا عن نيتهم إسكان الطائفة اليهودية، وأنهم باقون في مكانهم الحالي بدعم من سلطات الاحتلال الإسرائيلية واستغرق مكوثهم في الفندق حوالي أربعين يوماً، حيث وبعد ثمانية أيام شرع الحاكم العسكري لمدينة الخليل بإعداد وحدات سكنية تابعة للجيش لكي يقيموا فيها، هآرتس: 28/7/2016 وانظر أيضاً الوثيقة المنشورة العبرية في مجلة فلسطين في شهر، الصادرة عن جامعة الدول العربية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة - العدد 36 تموز/ يوليو 2016.

(2) وتكشف الوثيقة أنه: «بعد إتمام العمل من قبل معسكر التدريب رقم 14، يقوم القائد الإسرائيلي في منطقة الخليل بعد عدة أيام باستدعاء رئيس بلدية الخليل، وبعد الحديث عن العديد من القضايا الأخرى، يقوم بتبليغه بأننا بدأنا ببناء بيوت في معسكر جيش الاحتلال استعداداً للشتاء» وطبقاً لمحضر الاجتماع الذي عرضته هآرتس قرر المشاركون في تلك الجلسة، ومن بينهم ديان وزير الجيش الإسرائيلي ومدير عام وزارة الإسكان الإسرائيلية، وقائد منطقة (يهودا والسامرة) أن يتم بناء: «250

وتشير الوثيقة إلى أن عملية مصادرة الأراضي تمت بأوامر عسكرية، وكان يبرر ظاهرياً بدواعٍ عسكرية، لكنه يستخدم فعلياً لأغراض مدنية بعد وضع اليد عليها. وتؤكد على أن الهدف كان تقديم إسرائيل ظاهرياً، على أنها تمثيل للقانون الدولي في الوقت الذي تنتهكه وتلتف عليه. والجدير بالذكر هنا أن إسرائيل اعتمدت هذه الطريقة لإقامة عدد من المستوطنات وظل هذا النهج سارياً حتى عام 1979⁽¹⁾، حيث تم الانتقال إلى طريقة احتيالية جديدة بإعلان الأرض المستهدفة بالمصادرة على أنها أرض دولة⁽²⁾.

وحدة سكنية في موقع مستوطنة كريات أربع لأغراض وحدة عسكرية. من خلال وزارة الدفاع، وستعرض كجزء من احتياجات بناء الجيش الإسرائيلي». لدواعٍ أمنية، انظر هآرتس: 2016 / 7 / 28. وبكلمات أخرى، يوافق المشاركون في الجلسة على خداع رئيس بلدية الخليل وجعله يصدق بأن البناء يتم فعلاً لصالح جيش الاحتلال الإسرائيلي لدواعٍ أمنية، بينما يتم عملياً توطين المستوطنين الذين حاولوا الاستيطان في فندق بارك بالخليل.

(1) الجنرال (احتياط) «شلومو غزيت»، والذي كان منسقاً لعمليات الحكومة في المناطق آنذاك، قال لصحيفة «هآرتس» إنه كان من الواضح للمشاركين في الجلسة آنذاك بأنه سيتم توطين المستوطنين في المكان. وحسبما يتذكره، فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تم من خلالها استخدام هذه الطريقة - ضم منطقة إلى معسكر للجيش من أجل إنشاء مستوطنة مدنية - في الضفة الغربية، وأن ديان هو الذي اقترح تلك الطريقة، هآرتس 6 المصدر السابق نفسه.

(2) وفي الواقع فإن المستوطنين في كريات أربع، أيضاً، يعترفون بأن تلك الطريقة كانت بكل بساطة مجرد خدعة. ويقول «اليكيم هعتسني»، أحد أوائل المستوطنين في كريات أربع بعد إقامتها: «جرى نقاش في الكنيست تحدث فيه يغال ألون وتم خلاله التوضيح بأن المقصود مستوطنة مدنية، وحسبما تقوله «حجيت عوفران» من طاقم تعقب المستوطنات في حركة «سلام الآن»: «أمر السيطرة (على الأرض) لإنشاء كريات أربع، بدلنا على «الأكذوبة الإسرائيلية» والتي استخدمتها الدولة لإقامة الجيل الأول من المستوطنات. واليوم، أيضاً، تستخدم الدولة الخدع لبناء وتوسيع المستوطنات. لا يجب الانتظار لعشرات السنوات حتى يتم كشف وثيقة داخلية أخرى لكي نعرف أن الطريقة الحالية

الأمر الذي يؤكد أن الاستيطان الاستعماري في الأرض الفلسطينية منذ نشأته وبما في ذلك في الخليل استيطان غير قانوني وباطل، وذلك ما ذهبت إليه قرارات الشرعية الدولية المتكررة إلى يومنا الحاضر، وضمن هذا المسار الاستيطاني غير القانوني تم بناء مستوطنة كريات أربع.

ثانياً: كريات أربع نموذج الاستيطان التهودي في الخليل:

تقع مستوطنة كريات أربع في الجهة الشرقية لمدينة الخليل، وتزايدت مساحتها بعمليات المصادرة المتتالية إلى أن بلغت حالياً 4940 دونماً، وجميعها تابعة لمدينة الخليل⁽¹⁾. وهي مستوطنة مدنية صناعية دينية⁽²⁾، وتعتبر من أغنى المؤسسات البلدية

للسيطرة على الأراضي -الإعلان بالجملة عن الأراضي كأراضي دولة- تتعارض مع جوهر القانون، المصدر السابق نفسه.

(1) في حزيران 1968 تمت مصادرة 700 دونم من أراضي الخليل وفي سنة 1970 تمت مصادرة 500 دونم من أراضي بني نعيم، حيث تم بناء المرحلة الأولى من المستوطنة على هذه الأراضي المصادرة من أصحابها العرب.

وفي أيلول 1973 تمت مصادرة 1000 دونم في المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي واعتبرت سلطات الاحتلال تل الجعابرة منطقة مغلقة، وفي نيسان 1978 أصدر الحاكم العسكري أمراً بعدم السماح للعرب بالبناء في منطقة مساحتها 1500 دونم تقع إلى جانب المستوطنة بحجة أنها مخصصة لتوسيع وتطوير المستوطنة. وفي مطلع عام 1979 قامت سلطات الاحتلال بمصادرة 600 دونم من أراضي بني نعيم، وذلك لتوسيع المستوطنة وتطويرها لاستيعاب مستوطنين جدد. وفي مطلع عام 1980 صادرت السلطات قطعة أرض من بني نعيم تقع على تلة الخارصينا (الخزف) ومساحتها 600 دونم. وفي بداية عام 1992 استولى المستوطنون على أراضي منطقة واد الغروس الواقعة بين قرية أربع والخارصينا شمال شرق مدينة الخليل وقاموا بإرساء أساس لأحد المنازل الجديدة هناك، وكانوا قد قاموا بتجريفها من الأشجار المثمرة. ويذكر أن مساحتها تبلغ 40 دونماً.

(2) فيها مدرستان دينيتان ومدرسة رسمية عامة وروضة أطفال ومحكمة لتطبيق القانون الإسرائيلي ومعهد للكهرباء، وفيها دار للسينما، كما يوجد فيها منطقة صناعية تضم أكثر من 20 مشغلاً للنجارة والحدادة والبلط والنسيج، ومصنع أقامته شركة بيت شيمش للمحروقات وقد طرح عام 1979

في «إسرائيل» نظرًا لكونها تحصل على تحويل من مصادر عديدة ومتنوعة، إلى جانب التمويل الحكومي الذي كان سخياً بما لا يقارن حتى مع المشاريع الاستيطانية الأخرى في الضفة الغربية في تحفيز الاستيطان وتوسيع البنيان⁽¹⁾.

تكونت نواة المستوطنين اليهود في كريات أربع من 35 عائلة عام 1968، وفي سنة 1991 أصبح عدد سكان المستوطنة 5000 مستوطن حسبما أعلنت عنه حركة السلام الآن، ومن المقرر تحويلها إلى مدينة تستوعب 50000 مستوطن⁽²⁾.

وفي الوضع الإداري، ومنذ المرحلة الأولى في تأسيسها، شكلت إدارة مشتركة تضم

مشروع بناء مصنع لإنتاج محروقات الطائرات برأس المال قدره 100 مليون ليرة وفي المستوطنة مركز تجاري وفرع لبنك ليثومي.

(1) ومن حيث إقامة المباني وبعد أن صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة 250 وحدة سكنية في 29/3/1970 كمرحلة أولى من مراحل بناء المستوطنة على الأراضي العربية المصادرة وفي 28/5/1972 قررت الحكومة الإسرائيلية بناء 200 وحدة سكنية جديدة وقد تم إنجازها بالفعل في أيلول 1973.

وفي مطلع 1979، بدأت سلطات الاحتلال ببناء حي سكني جديد في المستوطنة يقع على تل الجعابرة، وقد تم خلال عام 1979 بناء 100 وحدة سكنية جديدة وقد خطط لبناء 200 وحدة أخرى حتى نيسان 1980. وفي 11/6/1980 أقرت الحكومة مجدداً توسيع المستوطنة وبناء ضاحية سكنية جديدة تابعة لها، واتخذت اللجنة الوزارية للاستيطان قراراً آخر يقضي بتوسيعها في كانون أول 1980.

ولتشجيع الاستيطان في قرية أربع فإن الحكومة تقدم مساعدة مالية لعائلة صغيرة من ثلاثة أولاد مبلغ 39 مليون شيكل، إذا رغبت في الاستيطان في قرية أربع بينما تدفع 26 مليون شيكل لنفس العائلة إذا رغبت في الإقامة في كريات شمونة. ولزيد من الدعم لهذه المستوطنة فإن الملياردير الأسترالي الحاخام جوزيف إسحق جوتنيك ينوي: «استثمار عدة ملايين من الدولارات لمساعدة الاستيطان اليهودي في الخليل، أريد منازل أخرى، لقد ارتكب تنبأه خطأ كبيراً عندما أقر الاتفاق حول الخليل». انظر مجلة فلسطين في شهر، العدد السادس والثلاثون لسنة 2016 قضية العدد «الاحتلال سياسة الاحتلال»، ص 7.

(2) أبو الرب، صلاح حسن محمود، الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل، 1967-2000 رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005، ص 12 وما بعدها.

مندوبين عن الحكم العسكري ومندوبين عن اللجنة المحلية للمستوطنين، ولكن في سنة 1974 صدر أمر عسكري بإنشاء إدارة للمستوطنة دون مشاركة الحكم العسكري فيها، وهي خطوة تمهيدية لتطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنة. وفي 3/ 10/ 1974 صدر أمر عسكري بهدف تطبيق القانون الإسرائيلي بوسائل عسكرية دون اللجوء إلى قرار حكومي أو سياسي بهذا الشأن⁽¹⁾.

لقد تحولت بذلك إلى مستوطنة مدنية من حيث الإدارة بانفصالها عن الجيش في إطار المشروع الاستيطاني الاستعماري، ولكنها بقيت تحت حماية الجيش وأصبح للمستوطنة طابع عسكري فجميع المباني فيها محصنة، أما الأراضي فإنها محاطة بالأسوار وعليها أبراج للمراقبة والحراسة، كما أن موقعها يجعلها تسيطر على الجانب الشرقي لمدينة الخليل لتشكل جزءاً من الحصار الاستيطاني حول المدينة العربية.

في عام 1978 بدعم من رئيس الأركان رفائيل إيتان، انتظمت في المستوطنات أجهزة للدفاع الإقليمي وأصبح المستوطنون يخدمون في وحدات مستقلة وتنسيق مع الحاكم العسكري، وهكذا أصبحوا مسلحين ويتجولون في شوارع مدينة الخليل يطلقون النار على العرب لأي سبب بهدف التخلص من الوجود العربي في الخليل تحت شعار «العربي الجيد هو العربي الميت» فالمدارس الدينية تسلح المستوطنين بالفكر العنصري والسلطة تسلحهم بالأسلحة النارية حتى أصبح المستوطن محترفاً للقتل.

ولم تكن مستوطنة كريات أربع هي الوحيدة التي اتسعت وتطورت، بل شمل ذلك مشروع الاستيطان بالخليل عمومًا داخل وخارج المدينة، وتشكل المستوطنات

(1) المصدر السابق نفسه.

حزامًا عازلاً لها عن ريفها والبلدات التابعة لها⁽¹⁾.

وفي داخل مدينة الخليل، تم إنشاء عدد من المستوطنات⁽²⁾. لقد اجتمعت كل هذه العوامل في تخطيط منهجي رسمي تراكمي أوجد حاضنة للإرهاب في قلب الخليل تمتد في أوصالها الداخلية تقطعها وتحيط بها من ذات الطبيعة الأيديولوجية المتطرفة والعسكرية المسلحة والمحمية بالجيش والمؤهلة بكل أسباب ومقومات ارتكاب الجرائم الدموية، الأمر الذي حدث بمجزرة الحرم الإبراهيمي الرهيبة.

الفقرة الثانية: إرهاب المستوطنين: مصدر الجريمة المدبرة: مذبحة الحرم

مع بدايات الاستيطان المبكر في الخليل، التي تلت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967، أخذ المستوطنون الأوائل يمهّدون للخروج من نطاق الحكم العسكري ويطالبون بإقامة بعض الفعاليات التجارية والاقتصادية داخل المدينة،

(1) حيث تتوزع حولها: مستوطنات كريات أربع و«رامات مامرية» و«خارصينا» شمالاً و«حاجاي» و«هار» منوح» جنوبي الخليل، مستوطنة «كفار عتصيون» على الطريق الرئيس الذي يربط الخليل بيت لحم، ومستوطنة كرمي تسور، وتسوريف شمال الخليل، ومستوطنة متساد» أسفر»، ومستوطنة متساد» شمعون» شمال الخليل، ومستوطنة «تيليم» و«ناحال أدوراييم» و«نيجوهوت» غرب الخليل، ومستوطنة «بيت يتير» و«زوهو» و«ماعون» و«أشكولوت» و«كرميل» و«سوسيا» ومعالي هفار «بني حيفر ياكين» و«عتنائيل، و«تينه عماريم» و«شاني ليفنه» و«شمعه» جنوب شرق الخليل. جبارين، حسن أحمد حسن، دراسة ماجستير، جامعة القدس، المركز القانوني للتواجد الدولي في الخليل، 2016.

(2) منها مستوطنة بيت هداسا «الدبوا» التي تقع وسط مدينة الخليل، بيت رومانو «مدرسة أسامة بن منقذ» الذي أُنشئ عام 1879 على أرض تعود ملكيتها لعائلة عربية واستخدم عام 1917 من قبل سلطات الانتداب البريطاني مركزاً للشرطة تم تحويله في العهد الأردني إلى مدرسة للبنات أطلق عليها مدرسة أسامة بن منقذ، تمت إقامة هذه المستوطنة في تموز عام 1983، حيث تم إغلاق المدرسة التي كانت تضم 700 طالب فلسطيني، وادعى «موشيه ليفنغر» أن ملكية هذه المدرسة تعود لليهود، فقاموا بترميمه ونشروا حوله النقاط العسكرية. المصدر السابق نفسه.

وخاصة في منطقة الحرم الإبراهيمي، للزائرين اليهود، كموطئ قدم في زرع البؤر الاستيطانية حول الحرم وفي قلب المدينة⁽¹⁾.

وقد شجعت زيارة المستوطنين المستمرة لمنطقة الحرم، على تحويل جزء من المسجد الإبراهيمي إلى غرفة صلاة، تمهيداً للسيطرة على المسجد وجواره. وفي أيلول 1968م سمحت سلطات الاحتلال للمستوطنين بإقامة كنيس، مقابل المسجد الإبراهيمي، وتعدّ هذه الخطوة الأولى في خلق واقع جغرافي يهودي داخل مركز المدينة.

وفي حزيران 1968، اتخذت حكومة «ليني أشكول» قراراً بإقامة مدرسة دينية لتعليم التوراة في الخليل⁽²⁾، فكانت هي البؤرة الاستيطانية التي انطلقت منها عملية الاستيطان بمصادرة الأراضي والبناء عليها، وفي 19/ 6/ 1968 تمت المصادقة على إنشاء المستوطنة التي تغطي عليها صفة الإرهاب الصهيوني ضد العرب، وإضافة إلى الممارسات العنيفة اليومية، هناك أيضاً محطات تقف أمامها لشدة العنف الذي رافقها ونتائجها المؤلمة قبل مذبحة الحرم الإبراهيمي⁽³⁾.

وهكذا أصبح الحرم الإبراهيمي وبالتدريج تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتمت استباحة الموقع كله، وتم تقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، لكن دون تحديد

(1) انظر الاستيطان اليهودي داخل البلدة القديمة في الخليل، لجنة إعمار الخليل، الخليل، فلسطين، 2003، ص: 17 وما بعدها.

(2) يدرس في المدرسة الدينية «نير كريات أربع» أكثر من 140 طالباً، بينما يعمل في سلك التدريس أكثر من عشرين مدرساً من الحاخاميين.

(3) ما قام به المستوطنون في 26/ 7/ 1983 باقتحام جامعة الخليل الإسلامية من الأبواب الخلفية لها وأطلقوا النار من مدافع رشاشة على الطلاب والطالبات وقذفوا قنبلتين يدويتين عليهم، مما أسفر عن مقتل ثلاثة وجرح أكثر من ثلاثين طالباً وطالبة.

دقيق⁽¹⁾. وكانت كل المؤشرات تدل على تنامي التطرف اليهودي في الخليل، كما كانت كلها تشير أيضًا إلى أن الحرم الإبراهيمي مقبل على تغييرات جذرية. كانت محطاتها الحاسمة مذبحة الحرم التي في الواقع تطورت وامتدت لتقع على مرحلتين، الأولى بتواطؤ الجيش الرسمي وعبر المستوطنين، والثانية على يد الجيش بصورة مباشرة.

المذبحة الأولى: بتنفيذ المستوطن بتواطؤ الجيش:

أثناء صلاة الفجر صبيحة يوم الجمعة الواقع في 15 رمضان المبارك الموافق في 1994، اكتظ المسجد الصغير (الحضرة الإسحاقية) بالمصلين حوالي 500 مصلٍّ صباح يوم 25 شباط/ فبراير عام 1994)، وخلال الركعة الثانية، دخل المستوطن الطبيب ابن مستوطنة كريات أربع «باروخ غولدشتاين»⁽²⁾ العضو في عصابة الدفاع اليهودية⁽³⁾ بسلاحه الرشاش (M16) فتح نيرانه عليهم وهم رُكَّع، مطلقًا 188 رصاصة، قاتلاً 29 منهم، وجارحًا نحو 150، علمًا أن الرصاصة الواحدة كانت تحترق

(1) وكان للمسلمين الحق في الصلاة والزيارة في كل المسجد، حتى في ظل تقييدات كثيرة، كما أن سدنة الحرم كانوا يستطيعون الوصول إلى كل مكان في أغلبية الأوقات. وبالتأكيد كان الموقع يغلق بالكامل في الأعياد اليهودية، ويحظر على المسلمين دخوله.

(2) وباروخ غولدشتاين هو طبيب يهودي من مواليد بروكلين (نيويورك) سنة 1956 وكان في أثناء دراسته وبعدها عضوًا في «عصابة الدفاع اليهودية»، هاجر غولدشتاين إلى إسرائيل بعد انتهاء دراسته وعمله في مشفى أميركي، وأقام بمستوطنة كريات أربع بعد أن خدم في الجيش الإسرائيلي، حيث عمل طبيبًا، كما كان في أثناء وجوده في مستوطنة كريات أربع عضوًا في مجموعة كهانا، وكان يرى في المتطرف «مائير كهانا» المثل الأعلى والمعلم الأكبر.

(3) عصابة الدفاع اليهودية Jewish Defense League وهي مؤسسة يهودية أميركية عنصرية أنشأها المتطرف العنصري الخاخام، «مائير كهانا» في نيويورك سنة 1968. لها فروع في كل من كندا وألمانيا والمملكة المتحدة. لمزيد من التفاصيل عن عقيدة هذه العصابة وأهدافها موجودة على الرابط:

http://archive.adl.org/extremism/jdl_chron.html

أكثر من جسد من أجساد المصلين، وذلك لقصر المسافة التي لا تزيد على 15 مترًا بين مكان وقوف غولدشتاين ومحراب المسجد. وعندما أفاق المصلون من هول الصدمة قتلوه باستخدام أجهزة إطفاء الحرائق الموجودة في زاوية المسجد⁽⁴⁾.

المذبحة الثانية: إثر جريمة المستوطن بتدخل الجيش:

لم يكن دخول غولدشتاين بعيدًا عن أعين جنود الاحتلال المراطين على مداخل الحرم وداخله، فقد دخل حاملًا سلاحه من أمامهم، وحال سماع الجنود صوت إطلاق النيران داخل الحرم قاموا بإغلاق البوابات ومنع المصلين من نقل الجرحى إلى المشافي، وبعد انتشار الخبر بين سكان المدينة، وخصوصًا في الحارات المحيطة بالحرم، تدافعوا للوصول إلى الموقع، واصطدموا بالجنود، وازدادت الاشتباكات أثناء تشييع جثامين الشهداء، وامتدت إلى البلدات والقرى المحيطة بمدينة الخليل، الأمر الذي رفع عدد الشهداء إلى نحو 60 شهيدًا، وهذا يعني أن مجموع من قتلهم جيش الاحتلال عقب المذبحة بلغ 31 فلسطينيًا، عدا عشرات الجرحى، حيث انتهت المذبحة الثانية بفرض منع التجول في المدينة لأيام عديدة، وفرضه على البلدة القديمة لستة أشهر متتالية، وأدى ذلك إلى ترحيل مزيد من أهلها إلى الأحياء الخارجية.

وبسبب الاحتجاجات العارمة التي اندلعت عقب المذبحتين، وبسبب تسليط الأضواء العالمية على ما حدث في الخليل، وخصوصًا أن المذبحة تمت أثناء المحادثات الفلسطينية- الإسرائيلية للسلام، والتي أعقبت «اتفاقية أوسلو» (1993) لجأت

(4) - هناك العديد من الأفلام الوثائقية عن المذبحة، يمكن مشاهدتها على اليوتيوب، على سبيل المثال فيلم القناة الإسرائيلية العاشرة على الرابط:

[http:// archive.adl.org/ extremism/ jdl_chron.html](http://archive.adl.org/extremism/jdl_chron.html)

إسرائيل إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق، مغلقة الباب، أمام إمكان تشكيل لجنة تحقيق دولية، على اعتبار أنها ستقوم بالتحقيق بنفسها من خلال لجنة شمغار⁽¹⁾. الأمر الذي لا يلغي في الحقيقة مسؤولية المجتمع الدولي الذي تعايش مع هذا الالتفاف الإسرائيلي على موجبات نشوء المسؤولية الدولية الضرورية، ليس فقط للحماية وإنما أيضًا للمتابعة والمساءلة.

وكانت بعض قرارات لجنة شمغار وتوصياتها قد عملت جاهدة على إثبات أن غولدشتاين عمل وحده، ولم يعلم بخطته أحد، ولم يشاركه لا في التخطيط ولا في التنفيذ أي أحد، كما تمت تبرئة جنود حراسة الحرم الإبراهيمي من أي مسؤولية عما جرى⁽²⁾.

(1) فأعلنت تأليف لجنة برئاسة رئيس محكمة العدل العليا الإسرائيلية القاضي مائير شمغار، وعضوية كل من القانوني إلعيزر غولدرغ والقاضي العربي عبد الرحمن الزعبي والبروفسور مناحم يعاري والجنرال المتقاعد موشيه ليفي. ويلاحظ أن اللجنة ضمت عربيًا وآخر ممثلًا عن جمعيات حقوق الإنسان، وذلك لتجميل وجهها وإضفاء صدقية على قراراتها، المصدر السابق نفسه.

(2) إذ لم يثبت تواطؤهم معه أو مساعدتهم له أو علمهم بما دبره. وقد أدى فحص آلة الكشف عن المعادن، التي يمر عبرها المصلون، إلى اكتشاف أنها معطلة. وبالتالي كان الخلل مضاعفًا ويتشكل من عدم تفتيش كل المصلين الذين وصلوا صبيحة يوم المذبحة من جهة، وعدم وجود كاميرات مراقبة من جهة أخرى. وكان من الجدير التعامل أمنيًا مع هذا المكان الحساس تمامًا مثل المطارات، المصدر السابق نفسه.

ولا يوجد ذكر عن تفتيش اليهود، وفي الحقيقة لم يتم تفتيش اليهود قبل دخولهم إلى الحرم الشريف، وبالتالي كيف لآلة لا تستعمل إلا على المسلمين أن تكشف سلاح غولدشتاين، إذا لم يفتش أصلًا. وكيف يمكن تهريب سلاح بحجم 16 دون أن يراه الجنود؟ كما أن كل الموضوع ليس مهمًا لئتم فحصه بدقة، لأن التعليقات لدى قوات الأمن الإسرائيلية تقضي بالسماح للجنود لمستوطني كريات أربع وباقي مستوطني الخليل وأي يهودي آخر دخول الحرم الإبراهيمي بأسلحتهم. «مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية، مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل: نظمي الجعبة أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت. palestine-studies.org/ar/mdf

كما أوصت اللجنة، وهذا هو الأخطر، بتقسيم الحرم الإبراهيمي بشكل صارم بين الطرفين، لمنع أي احتكاك مستقبلي، وقالت بإمكانية تقسيم الحرم إمّا زمنيًا وإمّا مكانيًا، مع أخذ كل الإجراءات الضرورية لمنع وصول كل طرف إلى موقع الطرف الآخر⁽¹⁾.

وهكذا كانت نتيجة توصيات لجنة شمعار معاقبة الضحية، والتوصية بتقسيم الحرم الإبراهيمي، التي قام بتنفيذها جيش الاحتلال الإسرائيلي بتوجيه من حكومته وبالتراضي مع المستوطنين، وذلك بتحويل أكثر من نصف مبنى الحرم إلى كنيس يهودي بشكل تام، خلافاً لمبادئ القانون الدولي وانتهاكاً جسيماً لقواعد وأسس هذا القانون.

الفرع الثاني: تراكم القرارات الدولية لتوفير الحماية

ترتبط هذه الأسباب بمجموعة من قواعد القانون الدولي التي تتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذها، وخاصة أن عدم تطبيق هذه القواعد الآمرة في القانون تشكل تخلياً من المجتمع الدولي عن النهوض بمسؤولياته في حفظ الأمن والاستقرار والعمل على تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين، ويسمح في الوقت نفسه بارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة التي تخلّ بمتطلبات ضمان تحقيق الأمن والسلم العالميين، وخاصة أمام عدد كبير من القرارات الصادرة بخصوص الحالة في فلسطين⁽²⁾.

وقد شكلت مسألة الحماية الدولية أحد أهم محاور الانشغال الدولي بالموضوع

(1) المزيد من التفاصيل عن اللجنة: انظر مجلة فلسطين في شهر عدد 36، مصدر سابق.

(2) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2017 أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن الجمعية العامة اتخذت 705 قرارات وفي مجلس الأمن 86 قراراً الصالح القضية الفلسطينية ولم ينفذ منها جميعها قرار واحد. وذلك ما عاد وأكدته بمؤتمر نصره القدس في الأزهر الشريف بالقاهرة في 7 كانون الثاني/ يناير 2018، انظر وكالة وفا بنفس التاريخ.

الفلسطيني، نظرًا لاتساع نطاق الانتهاكات الجسيمة التي بلغت مستوى الجرائم في الأرض المحتلة تناقضًا مع مسؤولية الدولة القائمة بالاحتلال المقيدة قانونًا بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة خاصة وهي من الدول الموقعة عليها⁽¹⁾.

لقد بقيت مسألة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي تشكّل مصدر قلق ومتابعة للمجتمع الدولي، فقد اتخذ مجلس الأمن مجموعة من القرارات⁽²⁾ (فقرة أولى)، واتخذت الجمعية العامة عددًا من القرارات المتصلة بهذه المسألة⁽³⁾ (فقرة ثانية)، كما نادى السكرتير العام للأمم المتحدة وأصدر تقارير أخرى عديدة تدعو لتوفير مثل هذه الحماية.

الفقرة الأولى: أسس الحماية في قرارات مجلس الأمن:

وكان مجلس الأمن قد أكد مع بداية الاحتلال على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة

(1) تم توقيع إسرائيل على اتفاقية جنيف الرابعة في 8/12/1949. وإسرائيل طرف في سبع معاهدات حقوق إنسان الدولية الأساسية، فقد صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكل أشكاله في 3 كانون الثاني/يناير 1979 والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1991. انظر إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل (النسخة النهائية 2016).

(2) منها قراراته 605 (1987) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1987، و904 (1994) المؤرخ 18 آذار/مارس 1994 و1073 (1996) المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 1996. الموقع الرسمي لقرارات مجلس الأمن المنشور على رابط الأمم المتحدة <https://www.un.org>

(3) منها على الأخص القرارات 43/21 المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، 44/2 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 1989، 45/69 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1990، و46/76 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1991، 47/64 مؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1992. المرجع السابق نفسه.

على حالة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين في القرار رقم (271) عام 1969، الذي صدر في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على المسجد الأقصى⁽¹⁾، وقد تضمن هذا القرار إلزام إسرائيل بقوة محتلة للأراضي الفلسطينية بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقاً مطلقاً حتى زوال الاحتلال بشكل نهائي⁽²⁾.

ويتمثل السند القانوني لهذا بقراري مجلس الأمن الدولي رقم (338/242) الذي اعتبر الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة، وطالب فيها إسرائيل بالانسحاب انطلافاً من حق الشعوب أن تختار نظامها السياسي وحقها في السيادة على أراضيها وثروتها ومواردها الطبيعية⁽³⁾، حين اعترفت دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى بسيادة الشعب الفلسطيني على أرضه، وذلك بأن تكون فلسطين ضمن دولة عربية واحدة بعد تحريرها من الحكم التركي⁽⁴⁾.

وهكذا، فإن الأراضي الفلسطينية تعتبر خاضعة للاحتلال الحربي الإسرائيلي

(1) في يوم 21 آب/أغسطس 1969 أقدم أسترالي الجنسية اسمه «دينس مايكل» جاء فلسطين باسم السياحة على إشعال النار في الجامع القبلي في المسجد الأقصى، والتهم الحريق أجزاء مهمة منه، ولم يأت على جميعه، ولكن احترق منبر نور الدين محمود الذي صنعه ليضعه بالمسجد بعد تحريره والذي كان يعتبر رمزاً في فلسطين للفتح، واستطاع الفلسطينيون إنقاذ بقية الجامع من أن تأكله النار. أُلقت إسرائيل القبض على الجاني وادعت أنه مجنون وتم ترحيله إلى أستراليا، وكان لهذا العمل الذي مس مقدساً هو ثالث الحرمين ردة فعل كبيرة في العالم الإسلامي، وكان من تداعيات هذه الجريمة إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تضم في عضويتها جميع الدول الإسلامية.

(2) انظر نص قرار مجلس الأمن 271 في الوثيقة (S/ RES/ 271) على موقع الأمم المتحدة على الشرق الأوسط.

(3) الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت سنة 1985، ص 555

(4) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى 1915 - 1946، جامعة الدول العربية، القاهرة، الوثائق 1 - 10 ص 6 - 28

منذ عام 1967، وإن حالة الحرب أو الاحتلال لا تعفي الدولة المحتلة من التزاماتها الدولية، ومسؤولياتها تجاه السكان المدنيين واحترام حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها، خاصة إذا كانت الدولة المحتلة موقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان⁽¹⁾.

وقد وقّعت إسرائيل على اتفاقية جنيف وعلى العهدين الدوليين كما سبقت الإشارة، لذلك فإن أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني تنطبق على الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، وهذا ما أكدت عليه المنظمات الدولية لحقوقية والأمم المتحدة وهيئاتها ومحكمة العدل الدولية.

ويستمر تطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية مادام الاحتلال قائمًا، ولكن إسرائيل ترفض تطبيق الاتفاقية، وتصر على عدم اعترافها بالانطباق القانوني لأحكام القانون الدولي الإنساني، حيث تقوم بممارسة انتهاكات منظمة بحق المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضاربة عرض الحائط بقواعد القانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية، ويأتي في مقدمة هذه الممارسات الممنهجة النشاط الاستيطاني الإحلالي⁽²⁾.

وقد أكدت القرارات الدولية على عدم قانونية النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة الخليل، وذلك في قرار مجلس الأمن رقم (446) بتاريخ 22 آذار لسنة 1979، وهو القرار الذي طلب فيه من إسرائيل أن تلتزم بدقة

(1) انظر في ذلك: بسج، نوال أحمد، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي، بيروت، ط1، 2010.

(2) انظر في ذلك: حمدان، أمينة شريف، حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (اتفاقية جنيف الرابعة) رسالة ماجستير، جامعة النجاح نابلس، 2010.

باتفاقية جنيف الرابعة باعتبارها سلطة احتلال⁽¹⁾.

أن تحترم إسرائيل، وكان مجلس الأمن قد اتخذ قرارًا بالإجماع تحت رقم (465) بتاريخ 1/ آذار/ 1980 جاء فيه، أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهياكل المؤسسية أو الوضع في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس أو في أي جزء منها، ليس له شرعية قانونية وأن سياسة إسرائيل وممارستها بتوطين أجزاء من سكانها ومهاجريها الجدد في تلك الأراضي تشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتشكل أيضًا عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط⁽²⁾.

من جهة أخرى، خلص الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بخصوص الحماية في الأراضي الفلسطينية إلى أن أنجح السبل لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين هو أن تطبق إسرائيل أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) تطبيقًا كاملاً⁽³⁾.

(1) انظر نص القرار 446 بتاريخ 22 / 3 / 1979 الوثيقة الرسمية رقم S/ RES/ 446 وانظر أيضًا: [https:// www.un.org](https://www.un.org)

الوثائق الرسمية لمجلس الأمن

(2) انظر نص القرار 465 بتاريخ 1 / 3 / 1980 الوثيقة الرسمية 465 S/ RES/(1980) وكذلك على موقع أخبار الأمم المتحدة [https:// www.un.org](https://www.un.org)

(3) بناء على قرار المجلس 605 (1987) المتعلق بتوفير الحماية الدولية أصدر الأمين العام تقريرًا عن السبل والوسائل الكفيلة بضمان حماية السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، يشار إليه عادة بتقرير غولدنغ، أخذًا باسم المعد الرئيسي لهذا التقرير، انظر نص الوثيقة S/ 19443/ تقرير مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بموجب قرار مجلس الأمن 605 المنشور على رابط الأمم المتحدة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في إصدار نداء رسمي إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التي لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وتوجيه انتباهها إلى التزامها بموجب المادة 1 من الاتفاقية بأن «تكفل احترام (هذه الاتفاقية) في جميع الظروف» وأهاب مجلس الأمن لاحقاً في قراره 681 (1990) المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1990، بالأطراف المتعاقدة السامية إلى ضمان أن تحترم إسرائيل التزاماتها في إطار الاتفاقية وفقاً للمادة 1 منها.

وتحقيقاً للغاية نفسها، اقترح الأمين العام لاحقاً في تقريره المؤرخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 (s/21919) أن يدعو مجلس الأمن إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بموجب الاتفاقية لضمان الاتفاقية. وطلب المجلس في قراره 681 (1990) إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية⁽¹⁾، بمواصلة تطوير فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية ودعوة الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن المقترح، ونفذت الجمعية العامة في وقت لاحق هذه الفكرة، وفي سلسلة من القرارات التي اتخذت في الفترة من 1997 إلى 1999، والتي أكدت جميعها انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس⁽²⁾.

(1) لمزيد من التفاصيل حول دور اللجنة الدولية بالصليب الأحمر في تنفيذ القانون الدولي الإنساني انظر: د. بفنر، توني، آليات ونهج مختلفة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد: 91، العدد 874، حزيران 2009.

(2) لقد تعددت القرارات وتنوعت مصادرها وتوجت كما سبق الإشارة بالقرار دإط - 6/10 المؤرخ 9 شباط / فبراير 1999، أوصت بأن تعقد الأطراف المتعاقدة السامية مؤتمراً بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان احترامها وفقاً للمادة 1. وعقد مؤتمر في عام 1999، أعاد فيه المشاركون تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما

الفقرة ثانية: أسس الحماية في قرارات الجمعية العامة:

أمام استمرار وتصاعد الانتهاكات والمخالفات الإسرائيلية الجسيمة لاتفاقيات جنيف الرابعة بشأن الحماية؛ من ضمن عديد المسارات والقرارات الدولية المؤكدة لانطباق اتفاقية جنيف على الأرض المحتلة الفلسطينية والقرارات المطالبة بتطبيق تلك الاتفاقيات دون إبطاء.

وكنموذج على هذه المواقف الدولية، كان موقف الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف والبيان الصادر عن اجتماعها الطارئ في 15 تموز/ يوليو 1999 تنفيذًا لتوصية الجمعية العامة رقم 6/ES-10 التي نصت على:- واجب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وإعادة التأكيد على ضرورة احترام أحكام الاتفاقية المذكورة في تلك الأراضي احترامًا تامًا.

لقد كان هدف هذا الاجتماع للدول المتعاقدة استجابة لقرار الجمعية العامة المشار إليها هو مناقشة السبل الكفيلة لضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، ولكن بضغط من حكومات الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا، طغت الاعتبارات السياسية وأخفق في القيام بأي خطوات من أجل تنفيذ التزامه أو ضمان تطبيق إسرائيل

فيها القدس الشرقية، وأكدوا من جديد ضرورة ضمان الاحترام الكامل لأحكام تلك الاتفاقية في هذه الأرض. وفي عام 2001، انعقد المؤتمر من جديد ودعا المشاركون السلطة القائمة بالاحتلال إلى أن تحترم بصورة كاملة وفعالة اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وأن تمتنع عن انتهاك الاتفاقية. وعقد مؤتمر ثانٍ في كانون الأول/ ديسمبر 2014، كرر فيها المشاركون نفس الدعوة. ومع أن حكومة إسرائيل جادلت باستمرار في مسألة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة.

للاتفاقية⁽¹⁾، على أن تعاد الدعوة إليه في ضوء المشاورات حول تطور الوضع الإنساني في الميدان، مشيرًا إلى أنه: وأخذًا في الاعتبار المادة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 10/7-ES تؤكد الأطراف السامية المتعاقدة المشاركة من جديد واجب تطبيق الاتفاقية في تلك الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، كما تؤكد ضرورة احترام أحكام الاتفاقية في تلك الأراضي احترامًا تامًا. وتذكر الأطراف في هذا البيان الواجبات التي تقع بموجب الاتفاقية على عاتق الأطراف السامية المتعاقدة كافة، وواجبات أطراف النزاع وواجبات دولة إسرائيل كدولة احتلال⁽²⁾.

وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 10/64/Res A والذي تنص الفقرة الإجرائية الخامسة منه على ما يلي:

«تتخذ حكومة سويسرا بصفتها الدولة المودعة لديها اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب بأسرع وقت ممكن الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في إجراءات لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وضمان احترامها وفقًا للمادة الأولى⁽³⁾».

(1) تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: الالتزام بضمان الاحترام. دعوة إلى الأطراف السامية المتعاقدة بشأن ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، غزة، 2001 المنشور على الرابط التالي www.pchrgaza.org الذي أمكن الوصول بتاريخ 21/7/2019.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) موقع أخبار الأمم المتحدة المنشور على الرابط التالي: <https://news.un.org> الذي أمكن الوصول إليه بتاريخ 21/7/2019.

وكان ذلك القرار للجمعية العامة مؤسسًا على قرار سابق، وهو القرار رقم 15/10/ES/RES/A بتاريخ 2 آب/ أغسطس 2004، والذي تم تبنيه إثر صدور فتوى لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار العازل، فقد أكدت الفتوى على أنه على جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب كفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني والدولي على النحو الوارد في الاتفاقية⁽¹⁾.

ومن هنا، جاء قرار الجمعية العامة الذي طالبت فيه الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة كفالة احترام إسرائيل للاتفاقية، ودعت سويسرا بصفتها الدولة الوديدة لاتفاقية جنيف إلى إجراء مشاورات وتقديم تقرير للجمعية العامة عن هذه المسألة، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية استئناف مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وقد جاء في نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 10/64/Res A بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (تقرير غولدستون) ما يلي: «على حكومة سويسرا بصفتها الحكومة الوديدة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب بأن تتخذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن؛ ليعقد من جديد مؤتمرًا للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وكفالة احترامها وفقًا للمادة 1»، و مره أخرى فإن هذا القرار لم يأخذ طريقه إلى حيز

(1) فقد جاء في الفتوى: بالإضافة إلى أن الجدار العازل يتعارض مع القانون الدولي أن إسرائيل ملزمة بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي ووقف تشييد الجدار العازل، وملزمة بجبر جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار وأن على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به. المنشورة على الرابط التالي: موقع أخبار الأمم المتحدة المنشور على الرابط التالي: [https:// news.un.org/](https://news.un.org/) الذي أمكن الوصول إليه بتاريخ 21/ 7/ 2019.

النفاز بنتائج محددة⁽¹⁾.

الأمر الذي لا يلغى بالتأكيد حالة انطباق اتفاقيات جنيف على الأرض الفلسطينية ووجوب إنفاذ موادها الكثيرة المتقاطعة مع الحالة والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بما في ذلك ضرورات توفير الحماية الدولية⁽²⁾، وهذا ما انتهى إليه

(1) ولخص السفير السويسري المواضيع الأساسية المزمع التطرق إليها في أمرين، ويأمل حسب قوله أن يحظيا بأكبر قدر من التوافق الممكن:

1- مسألة تطبيق المادة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة وما ينتظر من الدول المتعاقدة لفرض احترامها، حيث تنص المادة الأولى على أن: «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال».

2- الاحتلال المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كونه وعاء للانتهاكات وأن هناك مشكلة قانونية ناجمة عنه، مع الإشارة إلى أن الاحتلال تجاوز عمره نصوص الاتفاقات ولا بد من بحث آثاره وتعميداته على القانون الدولي الإنساني.

غير أن السفير السويسري عاد ليؤكد أن سويسرا كدولة وديعة لاتفاقيات جنيف، ليست لها سلطة في فرض استئناف عقد المؤتمر من عدمه ولكن يمكن تمرير رسائل للدول المتعاقدة وإجراء مشاورات معها. لكن هذه المشاورات التي جرت بالفعل كانت تصطدم بالموقف الإسرائيلي - الأميركي ومن يدعمه في تعطيل هذه الآلية الدولية. انظر تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، دعوة الأطراف السامية المتعاقدة بشأن ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، ص: 7.

(2) بعض المواد الصريحة في اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق انطباقاً تاماً على الحالة في الأراضي الفلسطينية والتي توضح انتهاك إسرائيل لهذه الاتفاقية:

1- المادة (3) من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر الاعتداء على الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال الحربية خاصة، مثل عدم الاعتداء على السلامة البدنية والقتل والتعذيب وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة عادلة.

2- المادة (13) والتي تنص على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الهجوم على المنازل والمشافي المدنية.

3- وتحظر المواد 14 و15 و16 الأعمال الحربية الموجهة إلى أعيان محددة وهي الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة كالأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوة خطرة، ألا وهي السدود والجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والآثار التاريخية أو الأعمال الفنية

تقرير خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: الأسس القانونية لتأسيس بعثة الخليل الحمائية؛

تمثلت الأسس القانونية النازمة لمرجعات تشكيل بعثة التواجد الدولي في الخليل بتلك الأسس المرجعية الدولية وقرارات الشرعية الدولية (فرع أول) ثم بالأسس المرجعية التي تضمنتها الاتفاقيات الثنائية التعاقدية (فرع ثانٍ) الفلسطينية-الإسرائيلية.

الفرع الأول: أسس مرجعية التشكيل الدولية؛

لقد كانت مذبحة الحرم الإبراهيمي بتاريخ 25/ شباط 1994، السبب للنداء الأول الذي أطلقه مجلس الأمن الدولي للمراقبين الدوليين، من خلال القرار رقم

-
- أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب.
- 4- المادة 27 والتي تؤكد على تمتع الأشخاص المحميين بالمعاملة الإنسانية وحمايتهم من جميع أعمال العنف أو التهديد أو السبب وفضول الجماهير ومعاملتهم دون تمييز على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية.
- 5- المادة 33 من الاتفاقية الرابعة تحظر صريحًا العقاب الجماعي للمدنيين.
- 6- المادة 49 والتي تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو أنفسهم من الأراضي المحتلة (القرار العسكري الإسرائيلي رقم 1650 القاضي بطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس الشرقية).
- 7- المادة 53 والتي تحظر على دولة الاحتلال تدمير أي ممتلكات خاصة أو ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالسلطات العامة.
- 8- تورد المادة 51 من البروتوكول الأول الصادر عام 1977 والملحق باتفاقيات جنيف والذي يسعى إلى كفالة الحماية للمدنيين أحكامًا تفصيلية بشأن الحظر على اتخاذ السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين هدفًا للهجوم وتبين الجملة الثانية من الفقرة 2 على نحو محدد، إن أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسًا إلى بث الذعر بين السكان المدنيين محظورة.

(904) الذي استنكر فيه المذبحة الشنيعة، وكان من أهم المرجعيات القانونية الدولية لتأسيس بعثة التواجد الدولي في الخليل قرار مجلس الأمن رقم 904 (فقرة أولى) ذو الصلة ثم عدة محاولات أو سوابق ابتعثت تواجد دولي في الخليل (فقرة ثانية)، وقد كانت هذه المرجعيات مرتبطة بالحراك ومستوى المسؤولية الدولية.

الفقرة الأولى: قرار مجلس الأمن (904) بشأن التواجد الدولي:

إن سلطة مجلس الأمن في تكييف النزاع هي سلطة تقديرية، ولم يلجأ المجلس إلى أعمال أحكام المادة (42) من الميثاق بحق الإسرائيليين على أثر مجزرة الحرم الإبراهيمي، واقتصر دوره على الدعوة لإيجاد تواجد دولي مؤقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة في القرار رقم (904)⁽¹⁾ حيث جاء في هذا القرار أنه:-

1- يدين بشدة مذبحة الخليل وما تلاها من أحداث أودت بحياة أكثر من 50 مدنيًا فلسطينيًا وجرححت بضع مئات آخرين.

2- يدعو إسرائيل قوة الاحتلال إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات تشمل فيما تشمل مصادرة الأسلحة بهدف منع وقوع أعمال غير مشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين.

3- يدعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في أنحاء الأراضي المحتلة وحمائتهم، بما في ذلك وجود دولي أو أجنبي مؤقت، وهو ما نصّ عليه إعلان المبادئ في إطار عملية السلام الجارية.

(1) [Http:// ar.wikipedia.org/ wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)

انظر نص قرار مجلس الأمن 409 بتاريخ 18 آذار/ مارس 1994 الرابط

نص القرار (904) هو بمثابة توصيات خالصة، إن إصدار مجلس الأمن لتوصياته عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي إنما جاء نتيجة لتكييفه للنزاع الحاصل بأنه من الأعمال التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين، ذلك أنه وفقاً للمادة (34) من الميثاق فإن على مجلس الأمن أن يقدر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به، أو ما إذا كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقدر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقاً لأحكام المادتين (41 و42) لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه.

يجد الفقه الدولي بأن التوصية الصادرة عن مجلس الأمن لها قيمة إلزامية، كما يجد أن التوصيات التي يصدرها مجلس الأمن استناداً إلى المادة (39) منه تكتسب قيمة إلزامية على سبيل الاستثناء، إن مجلس الأمن يصدر توصياته من أجل العمل على تطبيق التدابير غير المنصوص عليها في المادتين (40 و41) من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وفقاً للمادة (33) من الميثاق، لا يجوز للمجلس أن يحدد الطريقة التي يجب على الأطراف المتنازعة اتباعها، لكن على الدول المتنازعة عند اختيارها لطريقة تسوية النزاع إخطار المجلس بها، وتحديد أنواع الوسائل السلمية وترتيبها وفق ما هو وارد في المادة المذكورة لا يعد ترتيباً للدول، فالقاعدة العامة أن للدول المتنازعة مطلق الحرية في اختيار نوع الوسيلة التي تلجأ إليها والتي ترى أنها مناسبة وفعالة، وتعد دعوة مجلس الأمن في هذه الحالة اختيارية وغير ملزمة مادامت تصدر في شكل توصية⁽²⁾.

(1) قلي، أحمد، رسالة دكتوراه بعنوان قوات حفظ السلام في ظل المستجدات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2013، ص: 42.

(2) هنداي، حسام أحمد محمد، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام الدولي الجديد دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص: 414.

ومع ذلك، فإن مجرد اتخاذ المجلس لهذا القرار التوصية، التي أكدت انشغال المجلس بالموضوع ولزوم تعاطيه معه وبحثه كأمر له علاقة باختصاصات المجلس ووظائفه، قد أقام مسؤولية المجلس حيال هذا الاحتلال أو التهديد⁽¹⁾، وأياً كان تكييف الحال الناجم عن المجزرة اتصالاً بالاحتلال والاستيطان والإجرام ودواعي تحقيق السلام، واتصالاً بما اتخذته من قرارات سابقة ذات صلة بالوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة واستمراراً لدور المجلس في هذا الشأن، والذي لم تنتهِ عناصر تكييفه وموجبات تدخل المجلس ومتابعته لمضاعفات الوضع وانعكاساته على السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي مازال مستمراً.

لكن، وإن تم الاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أن تكون بعثة التواجد الدولي لمدينة الخليل فقط، فإن قرار مجلس الأمن ذا الصلة وكل توصيات الأمم المتحدة لم تحدد منطقة الخليل بالذات، وإنما جاءت لتشمل كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن بما أن للأطراف الحرية في تسوية نزاعاتها بالطريقة التي تراها مناسبة، فقد جرى الاتفاق على أن تكون البعثة في منطقة واحدة، هي الخليل، بالرغم من عدم وجود ما يمنع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أن تكون البعثة لكل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

ولكن هذا ليس من مصلحتها ولن توافق على أمر من هذا النوع، وإن كانت قد وافقت على وجود البعثة في مدينة الخليل، فكان ضمن شروط ومحددات تقييد البعثة وتلتف على تنفيذ قرار مجلس الأمن.

(1) وحول ما ترتبه هذه المسؤولية انظر: المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية التي تنفذها الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013.

وباستقراء نص القرار أيضًا، نجد دعوة مجلس الأمن واضحة لإحياء عملية السلام، ولكنه لم يتضمن النص على آليات يجب اتخاذها لإيقاع العقوبة بحق مرتكبي الجريمة بحق المصلين الفلسطينيين، فقط تناول الدعوة لاتخاذ إجراءات سياسية ولم يتعرض أو يتناول أي إجراءات قانونية.

لقد صدر قرار مجلس الأمن رقم (904) لعام 1994 الذي أكد على الحاجة إلى توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني، ولمثل هذه الحاجة ترتيباتها ومتطلباتها القانونية التي يستدعيها أمر توفير الحماية⁽¹⁾، ومن نقاط قوة القرار أيضًا أنه جرى بعد صدوره توقيع اتفاقية الخليل في القاهرة في (31 / 3 / 1994) التي استندت في ديباجتها إلى قرار مجلس الأمن المذكور تأكيدًا لهذا السند القانوني، وفي نطاق المسؤولية الدولية لتأسيس بعثة التواجد الدولي في الخليل وإن حددتها الاتفاقيات التعاقدية⁽²⁾.

الفقرة الثانية: تأسيس التواجد الدولي في الخليل

لقد مرّت عملية تأسيس بعثة التواجد الدولي في الخليل بمراحل وتجارب متعددة وذات طبيعة مختلفة بالتكوين ومتشابهة بالمهام، وتأسست أول بعثة في العام 1994، بعدما قام باروخ غولدشتاين بإطلاق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي وقتل 29 مصليًا. في قرار مجلس الأمن رقم 904 الذي سبق تناوله، والذي دان المجزرة ودعا إلى وجود دولي في الخليل، حيث تمسك الرئيس ياسر عرفات من جهته بتوفير هذا التواجد على الفور، مهددًا بانسحاب منظمة التحرير من مباحثات السلام إن لم توافق

(1) انظر في ذلك: البلتاجي، سامر جابر حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2006.

(2) أبو سحلية، محمد عبدالعزيز، المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1987.

إسرائيل على وجود مراقبين دوليين في الخليل⁽¹⁾.

إثر ذلك وفي 31 آذار 1994، وقّع ممثلون من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على اتفاقية، مطالبين بها كلاً من إيطاليا، الدنمارك، والنرويج تزويدهم بمراقبين في التواجد الدولي المؤقت في الخليل، حيث تحددت صلاحيات هذا التواجد بالمساعدة في خلق الاستقرار وإعادة الحياة الطبيعية في مدينة الخليل⁽²⁾، وفي 8 أيار 1994 تم إنشاء البعثة لفترة زمنية محددة قابلة للتجديد. ولكن، لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من التوصل إلى اتفاق حول تمديد البعثة. وعليه، انسحبت البعثة في 8 آب 1994.

في 28 أيلول 1995، تم توقيع اتفاقية (أوسلو2، «طابا») والتي نادى بإعادة انتشار جزئي للجيش الإسرائيلي من الخليل. كما أنها دعت إلى بعثة تواجد دولي مؤقت في الخليل، يتم إنشاؤها خلال إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل⁽³⁾، 12 أيار 1996، تم تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل الثانية، والتي تكونت آنذاك من أعضاء نرويجيين. لقد تم تأسيس هذه البعثة الثانية على أساس استبدالها ببعثة أخرى حال إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق في الخليل. وعليه، عملت هذه البعثة حتى تم إعادة الانتشار الجزئي للجيش الإسرائيلي في الخليل، والتي

(1) انظر تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت، موقع التواجد الدولي المؤقت مدينة الخليل
WWW.TIPH.ORG-AR-ABOUT-TIPH-THE/ ESTABLISHMENT-OF-TIPH/

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) انظر نص اتفاقية أوسلو2، وهي التي تم اعتمادها باسم مفاوضات طابا ثم المصادقة عليها
بواشنطن بمسمى أوسلو2 كاتفاقية برعاية دولية، انظر الرابط الجمعية الفلسطينية الأكاديمية
للشؤون الدولية 109 /view/ Maps/ PASSIA.ORG/

أسست لإنشاء بروتوكول الخليل حول إعادة الانتشار في 17 كانون ثاني 1997.

في 21 كانون الثاني من العام 1997، اتفق الفريقان على توقيع اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في الخليل، والتي دعت كلاً من: النرويج، إيطاليا، الدنمارك، السويد، سويسرا، وتركيا إلى المشاركة في البعثة وإرسال مراقبين، على أن توكل مهمة التنسيق إلى النرويج، كما رسمت الاتفاقية الخطوط العريضة فيما يتعلق بمهام البعثة، وحددت مدة العمل لثلاثة أشهر؛ تجدد لثلاثة أشهر أخرى إذا ما اتفق الفريقان. بالإضافة إلى ذلك وبموافقة الفريقين، تستطيع البعثة تمديد هذه المدة أو تغيير مجال العمل كما اتفق عليه. في 30 كانون ثاني 1997، وقّعت الدول الست المشاركة في البعثة اتفاقية تفاهم على أساس اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في أوسلو.

الفرع الثاني: أسس مرجعية التشكيل التعاقدية الثنائية؛

في سياق خصوصية مدينة الخليل المرتبطة بالأطماع الإسرائيلية الاستيطانية والتهويدية وحاجة السلطة الفلسطينية لانتزاع الخليل من السيطرة الإسرائيلية، وأمام ضغط مذبحة الحرم، فقد حظي الوضع في الخليل باهتمام وتركيز خاص في إطار المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وتم إقرار ملحق خاص لترتيبات الوضع في الخليل باتفاقية أوسلو، وصولاً إلى صياغة وتوقيع بروتوكول خاص للخليل. نص كلاهما على توفير تواجد دولي في المدينة وشكلاً مرجعية لهذا التواجد.

وبناءً على ما تقدم، فإن بعثة التواجد الدولي الأخيرة التي تواصل عملها بوجود ست دول وهي المقصودة بهذه الدراسة. قد استند وجودها إلى أسس قانونية مستمدة من اتفاقيتين ثنائيتين مهدتا لاتفاقية التأسيس، وذلك في مسارين هما: المسار العام لعملية السلام ممثلة باتفاقية أوسلو (فقرة أولى) ثم المسار الخاص المتعلق بإعادة

الانتشار في الخليل (فقرة ثانية) وكلاهما اتفاقيات دولية ترتب من الالتزامات كما الآثار والنتائج أبعادًا ذات صلة بالمسؤولية الدولية.

الفقرة الأولى: اتفاقية «أوسلو2»

نظرًا لحساسية وتعقيدات الوضع الأمني والاستيطاني في الخليل وما تمثله الخليل من قيمة جغرافية-اقتصادية وسكانية موقعًا وتاريخًا وسياقًا وطنيًا في إقامة دول فلسطينية مستقلة⁽¹⁾، وارتباطًا بها تخطط له سلطة الاحتلال من استيطان وتهويد للخليل بمختلف الأشكال والسياسات التي تخدم جوهر المشروع الصهيوني، كما سبق وتناولنا ذلك في الوجود الاستيطاني وتوظيف الاستيطان في الخليل بصورة واضحة وأساسية في المشروع الصهيوني⁽²⁾.

لكل هذه الأسباب وغيرها، تم التعامل إسرائيليًا مع الخليل في سياقات اتفاقيات أوسلو بصورة خاصة ومستقلة، وهذا أحد أهم الشراك التي وقع فيها الجانب الفلسطيني، والذي مازال أثره وتداعياته السلبية قائمًا ومستفحلًا، خاصة بما بلغه مستوى الاستيطان بمحافظة الخليل من اتساع وعمق وما ينتجه من تهديد وتحديات للمدينة ومواطنيها⁽³⁾.. في هذا الإطار، كان للخليل تعامل خاص في اتفاقيات أوسلو،

(1) انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع، 2007-2016 متوفر على الموقع

https://www.pcbs.gov.ps/portal/_rainbow/documents/hebroa.htm

(2) انظر لجنة إعمار الخليل: واقع الاستيطان اليهودي داخل البلدة القديمة في الخليل، مصدر سابق، ص: 29.

وانظر أيضًا جابر، محمد محفوظ، الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل، دار المؤلف للنشر والتوزيع عمان، 2004

(3) انظر في ذلك إرشادات بخصوص الخليل: المادة السابعة من الملحق الأول للاتفاقية المرحلية

اختلف عن التعامل مع الضفة الغربية ومدنها الأخرى، وشكلت نصوص الاتفاقية الثانية لأوسلو إطاراً مرجعياً قانونياً للتأكيد على هذه الخصوصية، ينتج عنها إلى جانب تقسيم المدينة التأسيس لإعادة انتشار تفضي إلى إيفاد بعثة دولية للمراقبة ومجزرة الحرم الإبراهيمي تلقي بظلالها وتداعياتها ومنها قرار مجلس الأمن 904.. وقد تضمن اتفاق أوسلو الثاني عديد البنود النازمة لهذه المرجعية الخاصة بالبعثة الدولية نعرضها كالآتي:

سيكون ثمة إعادة انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية في مدينة الخليل باستثناء الأماكن والطرق التي تعتبر فيها الترتيبات ضرورية لأمن وحماية الإسرائيليين وتحركاتهم. فقد ألغى هذا البند الانسحاب واستبدله بإعادة الانتشار المشروط بتوفير الأمن والحماية للإسرائيليين، بما يشمل المستوطنين طبعاً وليس الجيش وحده. ومضى قدماً في تحديد صارم لمناطق إعادة الانتشار وحدودها كما الاستثناءات منه بصورة دقيقة⁽¹⁾ بقوله: والمناطق التي ستشهد مثل إعادة الانتشار هذا، سوف تكون مخططة بالخطوط الحمراء والزرقاء ومظللة بخطوط برتقالية على خلفية صفراء على الخارطة المرفقة رقم 9 (ويشار إليها من الآن فصاعداً بـ«المنطقة ح-1»)، مشيراً إلى أن إعادة الانتشار المزمعة ستكون في غضون ستة أشهر ولكن بعد توقيع الاتفاق⁽²⁾، ثم يتم نقل

بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاقية أوسلو 2) بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1995 وانظر أيضاً الفقرة الثانية من بروتوكول الخليل (بروتوكول بخصوص إعادة الانتشار في الخليل بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 1997 الرابط <http://www.arij.org/admin/2006-1> الذي أمكن زيارته في 15 / 6 / 2019.

(1) ما ترك أثره المباشر على منظومة حقوق الإنسان بالمعايير الدولية انظر في ذلك: إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل، النسخة النهائية، المنشورة على الرابط:

www.hebron.plo.ps/news-1-352

(2) سوف تتولى إعادة الانتشار هذا في وقت لا يتجاوز ستة شهور بعد توقيع هذا الاتفاق.

المسؤوليات الشرطية في المنطقة المحددة إلى الشرطة الفلسطينية كما هو الحال في الضفة الغربية، وكذلك الصلاحيات والمسؤوليات المدنية إلى مجلس بلدية الخليل⁽¹⁾.

محددًا مواقع وإعداد وسلاح وتجهيزات للشرطة الفلسطينية⁽²⁾. ومؤكدًا المسؤولية الإسرائيلية عن الأمن الشامل للإسرائيليين بمعنى حماية المستوطنين ومستوطناتهم بتشريع ذلك بوصفهم إسرائيليين، سواء تعلق ذلك بأمنهم الداخلي أو النظام العام⁽³⁾، كما هو الحال في سائر أنحاء الضفة الغربية بما فيها الخليل، التي وبحكم خصوصيتها لن ينسحب الجيش أو يعيد انتشاره في المنطقة المحددة H2 بأكملها بما يقسم المدينة مع تمكين أو السماح لمراقبي البلدية بلدية الخليل غير المسلحين ولبلباسهم العادي من تطبيق صلاحيات المجلس البلدي في H2 على السكان الفلسطينيين⁽⁴⁾.

(1) سوف تستأنف الشرطة الفلسطينية مسؤولياتها في المنطقة ح-1 على غرار تلك المسؤوليات في المدن الأخرى في الضفة الغربية. جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية المبينة في الملحق الثالث من هذا الاتفاق سوف تنقل إلى المجلس في مدينة الخليل مثلما سيجري في المدن الأخرى في الضفة الغربية.

(2) سوف تقام مواقع الشرطة الفلسطينية أو مراكزها في المنطقة ح-1 وهي مزودة بعدد إجمالي يصل إلى 400 شرطي و20 مركبة ومسلحة بـ200 مسدس و100 بندقية لحماية تلك المواقع. وسوف تعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المنطقة ح-1. وأي نشاط أو تحرك من جانبها خارج هذه المنطقة سوف يتم بعد التنسيق والمصادقة عبر مكتب التنسيق اللوائي المشكل وفقًا للفقرة السادسة من هذه المادة. وسوف تسلم «العمارة» إلى الجانب الفلسطيني إثر استكمال إعادة الانتشار، وسوف تصبح المقر الرئيسي للشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.

(3) وفقًا لإعلان المبادئ فإن إسرائيل سوف تستمر في تحمل مسؤولياتها عن الأمن الشامل للإسرائيليين بهدف حراسة أمنهم الداخلي والنظام العام.

(4) في منطقة مدينة الخليل التي لن تعيد القوات العسكرية الإسرائيلية انتشارها كما هو مرسوم بالخطوط الحمراء والزرقاء على الخارطة المرفقة رقم 9 (ويشار إليها من الآن فصاعدًا بالمنطقة «ح-2»)، فإن إسرائيل سوف تحتفظ بجميع الصلاحيات والمسؤوليات للأمن الداخلي والنظام العام. سوف تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية في المنطقة ح-2 إلى المجلس باستثناء تلك الخاصة

وبعد استكمال إعادة الانتشار وفق ما سبق ذكره، تحدد مواد الاتفاق من المادة السادسة إلى التاسعة⁽¹⁾، آليات التنسيق والتعاون الثنائي إلى جانب المتطلبات اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية في المدينة من قبيل فتح الطرقات وإزالة حواجز كالتزامات إسرائيلية، تضمنت مثلاً إعادة فتح سوق الخضار وشارع الشهداء، الأمر الذي لم يحدث إلى اليوم وصولاً إلى المادة العاشرة من هذا الاتفاق التي نصت على:-

سوف يكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل (TIPH) وسوف يوافق كلا الطرفين على الوسائل التي تضعها (TIPH) بما في ذلك عدد أعضائه ومنطقة عمله، وقد استكملتها المادة الحادية عشرة بالنص على أنه: «وبعد استكمال إعادة الانتشار فوراً، يجب اتخاذ إجراءات لضمان وضع مستقر وآمن في أنحاء منطقة الخليل، حيث تخلو من الجهود الرامية لتقويض هذا الاتفاق وعملية السلام». التي لم تتقدم فيه قيد أنملة، وإن تماثل ذلك مع نص قرار مجلس الأمن رقم 904 واقع الأمن والاستقرار الذي ازداد سوءاً، كما سنرى أن تبقى الخليل مدينة واحدة بالرغم من التقسيم الأممي

بالإسرائيليين وملكيتهم والتي سوف يواصل الحكم العسكري الإسرائيلي ممارستها. وسوف يراقب مفتشو البلدية غير المسلحين بلباسهم العادي في المنطقة ح-2 الفلسطينيين ويفرضون عليهم الالتزام بالقوانين والأنظمة في نطاق الصلاحيات والمسؤوليات المدنية المنقولة إلى المجلس في الخليل. وسوف تستمر بلدية الخليل في توفير كل الخدمات البلدية إلى جميع أجزاء مدينة الخليل.

(1) إثر استكمال إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، سوف تعمل وحدة متنقلة مشتركة JMU في أنحاء مدينة الخليل بما في ذلك في البلدة القديمة. سوف تعمل دورية مشتركة في الخليل على الطريق من رأس الجورة إلى شمال مفترق دورا عبر طريق السلام وعلى الطريق رقم 35 طالما أن الطرفين غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن الحرم الإبراهيمي، فإنهما اتفقا على المحافظة على الوضع الراهن كما هو. بعد إعادة الانتشار بثلاثة أشهر، سوف تراجع لجنة الارتباط المشتركة رفيع المستوى الوضع.

إلا أنها مدينة واحدة⁽¹⁾.

وقد تلا هذه الاتفاقية توقيع اتفاقية إعادة الانتشار في الخليل، متلائمة مع مضامينها ومؤكدة الحاجة لتأسيس بعثة تواجد دولي⁽²⁾.

الفقرة الثانية: بروتوكول الخليل

استناداً إلى الاتفاق الانتقالي - أوسلو2، تم التوصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق حول الترتيبات الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار في الخليل، وبتاريخ 15 / 1 / 1997 تم توقيع ذلك الاتفاق المكون من ثلاثة وعشرين بنداً تضمنت مختلف التفاصيل المدرجة تحت عناوين المسؤوليات والصلاحيات والترتيبات الأمنية، مروراً بالإجراءات المشتركة وتشكيلات الشرطة الفلسطينية، وصولاً إلى الصلاحيات المدنية من تخطيط وتنظيم وخدمات بلدية حتى فتح آفاق سياسية مستقبلية عبر التفاوض والمفاوضات النهائية.. www.passia.org/maps/view أمكن زيارته في 15 / 6 / 2019.

ولما كان تركيز هذه الدراسة يقتصر على المسائل ذات الصلة بتأسيس بعثة التواجد الدولي في نطاق المسؤولية الدولية، وباختصار شديد نستخلص النقاط الآتية:-

1. جاءت اتفاقية إعادة الانتشار في الخليل الموقعة في 15 / 1 / 1997 المنبثقة عن اتفاقية أوسلو2 المسماة اتفاقية «طابا» الموقعة في 28 / 9 / 1995 التي سبق

(1) مادة 12 من اتفاقية أوسلو .

(2) انظر نص اتفاق إعادة الانتشار في الخليل، المنشور في رابط

www.passia.org/maps/view

أمكن زيارته في 15 / 6 / 2019

تناولها آنفاً، وبموجب نص المادة العاشرة من ذلك الاتفاق الذي شكّل مرجعاً
كاتفاق تعاقدي دولي لاتفاقية إعادة الانتشار.

2. تضمنت اتفاقية إعادة الانتشار في الخليل نفسها، وفي البند الثامن عشر نصاً
صريحاً بشأن التواجد الدولي المؤقت بقولها: سيكون هناك وجود دولي مؤقت
في الخليل وسيحدد الطرفان طرق عمل هذه الوحدات، بما في ذلك العدد
ومنطقة العمل⁽¹⁾.

3. ألزمت المادة الثامنة عشرة المشار إليها الطرفين بالعمل على تحديد طرق عمل
بعثة التواجد أو الوحدات العاملة، بما في ذلك عددها ومناطق عملها بمعنى
تكوين البعثة وطبيعتها من الناحية الهيكلية والوظيفية.

4. ألزمت مواد اتفاقية إعادة الانتشار، وخاصة بالبعد الأمني في نطاق الاختصاصات
والصلاحيات حدود وطبيعة دور ومناطق عمل كل طرف، بما في ذلك بعثة التواجد
الدولي، فهذه الاتفاقية هي مرجعية وإطار عمل الأطراف الثلاثة.

5. من المؤشرات ذات الدلالة المهمة التي تضمنتها اتفاقية إعادة الانتشار، كانت
مضامين المادة أو البند الثامن بعنوان إعادة الحياة إلى طبيعتها في البلدة القديمة
في الخليل كالترام من الجانبين وقد نص هذا البند على:-

أ- يؤكد الطرفان التزامهما للحفاظ على حياة طبيعية في جميع أرجاء مدينة
الخليل ويمنع أي استفزاز أو احتكاك من شأنه التأثير على الحياة الطبيعية
في المدينة.

(1) انظر نص اتفاق إعادة الانتشار المصدر السابق نفسه.

ب- ضمن ذلك يؤكد الطرفان التزاماتها باتخاذ كل الخطوات والإجراءات الضرورية لإعادة الحياة إلى طبيعتها في الخليل بما في ذلك:

* فتح الحسبة كسوق بالمفرق، حيث ستباع البضائع بشكل مباشر للمستهلكين من خلال المتاجر الحالية.

* حركة السيارات على شارع الشهداء ستعود بشكل تدريجي خلال أربعة أشهر إلى ما كانت عليه قبل شباط 1994.

6. وفي ذلك اعتراف صريح بأن الحياة غير طبيعية في البلدة القديمة، وينبغي العمل على استعادتها، وكان ذلك أحد الأدوار التي ينبغي القيام بها وتحقيقها وكان ذلك في عام 1997.

وبعد اثنين وعشرين عامًا من وجود البعثة، يجوز السؤال إذا ما تم التقدم باتجاه تطبيع الحياة في المدينة من قبيل فتح سوق الخضار أو شارع الشهداء المذكورين كأحد التزامات خطة إعادة الانتشار، أو أن الوضع كان يتصعد أكثر وينتقل إلى الأسوأ؟ وهل يبرر ذلك إنهاء عمل البعثة أو الاستغناء عنها أو تعزيز دورها واتخاذ إجراءات وتدابير إضافية. ذلك الإنهاء الذي كان يتوقف على موافقة الطرفين بحكم طبيعة مهمة البعثة، وهي المؤقتة التي تقتصر على ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين بما أن قرار فيتو التجديد، أي قرار الإنهاء بيد أحد الطرفين صاحب المصلحة في الإلغاء وبعيدًا عن أي ترتيب دولي.

المبحث الثاني: حدود الحماية الدولية في تشكيل بعثة التواجد الدولي في الخليل وإنهائها:

إن إنهاء وجود وبالتالي دور بعثة التواجد الدولي في الخليل وإن كان ممكنًا بقرار

إسرائيلي أحادي مستمد من الاتفاق الثنائي ومبدأ رضا الدولة، فإن الأسباب الموجبة لتشكيل وإيفاد البعثة مازالت قائمة، رغم فشل البعثة في إنجاز مهامها أو استكمالها، في ظل محددات إطار عمل البعثة وتشكيلها وبالتالي محدودية الدور (مطلب أول) الذي يمكنها القيام به مع أهميته، وصولاً إلى قرار إنهاء الحكومة الإسرائيلية لدور البعثة ووجودها في ظل ضعف التفاعل الدولي مع قرار الإنهاء (مطلب ثانٍ) الذي لا يلغي المسؤولية الدولية بأي حال من الأحوال.

المطلب الأول: محددات إطار البعثة ومحدودية الدور:

لقد تجسّدت محددات الدور في الاتفاقيات النازمة للبعثة بمزيد من الضوابط التي تضعفه (فرع أول) لتنعكس في أداء البعثة الميداني (فرع ثانٍ) قيوداً تمسّ فعالية الدور وأثره.

الفرع الأول: محددات الدور في الاتفاقيات النازمة:

إن الإطار القانوني الناظم لهذا الدور هو الوعاء أو المحتوى الأهم لمعرفة المحددات والقيود المفروضة على فعالية واتساع دور البعثة الدولية، الذي ينبغي الرجوع إليه وتحليل نصوصه القانونية التي تمثلت في الاتفاقيات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية (فقرة أولى) ثم بمذكرة التفاهم الدولي الخاصة بالبعثة (فقرة ثانية) التي شكلت هذا الإطار.

الفقرة الأولى: المحددات في اتفاقية التأسيس الثنائية للبعثة:

عندما وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تأسيس البعثة بعد التردد والتقييد الشديد ووضع العراقل أمام عمل البعثة، وخاصة للالتفاف على قرار مجلس الأمن

والتحقيق الدولي كما التحقيق الداخلي واللجان الإسرائيلية التي شكلت لهذه الغاية، فقد وجدت سلطة الاحتلال الفرصة المناسبة (بناءً لتقديرها) على تأسيس البعثة، ولكن مثقلة بالقيود والاشتراطات والمحددات.

في 21 / 1 / 1997، اتفق الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي على توقيع اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في الخليل، والتي دعت كلاً من: النرويج، إيطاليا، السويد، سويسرا، الدنمارك، وتركيا إلى المشاركة في البعثة وإرسال مراقبين، على أن توكل مهمة التنسيق إلى النرويج، كما رسمت الاتفاقية الخطوط العريضة فيما يتعلق بمهام البعثة، وحددت مدة العمل بثلاثة أشهر تجدد لثلاثة أشهر أخرى إذا ما اتفق الفريقان. وبموافقة الفريقين تستطيع البعثة تمديد هذه المدة أو تغيير مجال العمل كما اتفق عليه⁽¹⁾.

وعملاً بالمادة العاشرة من الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة أوسلو2 سالف الذكر والموقع يوم 28 أيلول / سبتمبر 1995، والذي يتناول مادة إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، وينص على أن يكون تواجد دولي مؤقت في الخليل، فإن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية توافقتان على أن: يتم إنشاء تواجد دولي مؤقت في الخليل (يشار إليه فيما يلي بالتواجد الدولي المؤقت في الخليل) وسوف يحل هذا التواجد محل الوجود الدولي المؤقت في مدينة الخليل المؤرخ في 9 أيار / مايو 1996، وسوف يتركز التواجد ويعمل داخل مدينة الخليل كما رسم على الخريطة أدناه.

وإجمالاً، فإن هذا الاتفاق الثنائي قد وضع المحددات النازمة لعمل البعثة الدولية

(1) موقع البعثة، مرجع سابق، وانظر أيضاً نص الاتفاق المنشور على الرابط

<https://qanon.ps/news>

انطلاقاً من اتفاق إعادة الانتشار في الخليل⁽¹⁾، ثم بمجموعة أو الأسس التي بني عليها نطاق عمل البعثة من جهة وضوابط عملها من جهة ثانية.

أولاً: نطاق عمل البعثة ودورها

أ) النطاق الجغرافي: نطاق عمل البعثة:

حددت الاتفاقية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية المنطقة الجغرافية التي يحق فيها للبعثة التواجد والعمل وكتابة التقارير عنها تحديداً دقيقاً موثقاً بخريطة جغرافية تفصيلية⁽²⁾. لقد تحدد أن مكان عمل البعثة هو مدينة الخليل بقسميها، ولا تشمل أي جزء آخر من محافظة الخليل، ولزيد من تأكيد التحديد، تم ضبط هذا النطاق في خريطة مرفقة للاتفاقية، وهي تشمل منطقة المستوطنات الموجودة في المدينة ومنطقة الحرم الإبراهيمي، والتي هي بالأساس مناطق للسيطرة الإسرائيلية حسب اتفاق الخليل⁽³⁾. وطبقاً لاتفاق التواجد الدولي فإن على الأطراف المعنية تسهيل مهمة هذه البعثة وتمكينها من متابعة الوضع في المدينة على أكمل وجه،

(1) انظر ص: 24 من هذا البحث.

(2) الذي جاء فيه: «تم الاتفاق بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية على تحديد المنطقة التي تمارس فيها البعثة صلاحيات عملها في المدينة، بإمكان البعثة القيام بكتابة التقارير حول أي أحداث أو حوادث قد تقع داخل حيز هذه المنطقة بالإضافة إلى تلك الأحداث أو الحوادث التي تقع خارج حيز هذه المنطقة، والتي قد تؤثر على منطقة عمل البعثة. وهذه المنطقة هي مدينة الخليل بقسميها المسميين (H1) ومنطقة (H2) والتي تعتبرها البعثة جزءاً واحداً بما في ذلك المستوطنات والحرم الإبراهيمي» بنص البند رقم 1 والبند رقم 7 والمرفق معهم الخريطة رقم 9. PASSIA.ORG/Maps/ view/ 109

(3) انظر صورة الخريطة في الملحق رقم 1 المنشورة في إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل النسخة النهائية، مصدر سابق ص 5.

حتى تتمكن من كتابة تقاريرها بشكل مهني وحيادية دون عقبات.

ب) النطاق العملياتي:

حدّد الاتفاق نطاق عمل البعثة والدور أو المهام الملقاة على عاتقها والمكلفة بها في مجموعة النقاط التي تشتمل على بعدين:

الأول يتعلق بوسيلة العمل المحددة في الرصد والإبلاغ، كما جاء بنص الفقرة الأولى التي حددت أن:

- الوجود الدولي سوف يساعد في الرصد والإبلاغ عن الجهود الرامية إلى الحفاظ على الحياة الطبيعية في مدينة الخليل، مما يؤدي إلى خلق شعور بالأمن بين الفلسطينيين في مدينة الخليل⁽¹⁾.

أما البعد الثاني، فقد تضمن على نحو تفصيلي مهام أفراد التواجد الدولي المؤقت التي ستكون على النحو الآتي⁽²⁾:

- 1) تعزيز الشعور بالاطمئنان لدى فلسطينيي الخليل عن طريق وجود هذه القوات.
- 2) المساعدة على تعزيز الاستقرار والبيئة المناسبة التي تؤدي إلى تعزيز رفاه فلسطينيي الخليل وتعزيز السلام وتنميتهم الاقتصادية.
- 3) مراقبة وتعزيز السلام والازدهار في صفوف الفلسطينيين.
- 4) المساعدة في تعزيز وتنفيذ المشاريع التي بدأتها البلدان المانحة.

(1) انظر نص الفقرة الأولى من «اتفاق بشأن التواجد الدولي المؤقت في الخليل» المؤرخ في 21 / 1 / 1997 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مصدر سابق.

(2) تنظر نص الفقرة الخامسة من اتفاق بشأن التواجد الدولي المؤقت، نفس المصدر السابق.

5) تشجيع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الخليل.

6) تقديم التقارير على النحو المبين في الفقرة 7 أدناه.

7) تنسيق أنشطتهم مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية كما هو في الفقرة السابعة من الاتفاق.

إلى جانب ذلك، فقد نصّت الفقرة السادسة من الاتفاق على أن تطوير المشاريع المشار إليها في الفقرة أعلاه، والتي سوف تحدد من قبل بلدية الخليل والوزارات الفلسطينية ذات الصلة وبالتعاون مع البلدان الأعضاء في التواجد الدولي المؤقت.

ثانيًا: ضوابط عمل البعثة وأسلوبها

وذلك ما نصت عليه الفقرة السادسة من اتفاق الخليل تفصيلًا، حيث تضمنت تلك الفقرة ما يأتي:

أ) من أجل تنسيق أنشطة التواجد الدولي المؤقت من كلا الطرفين، فإن ممثلي التواجد الدولي سيكونون متواجدين في مكتب الارتباط في جبل مانوح، ويمكن أيضًا أن يكونوا متواجدين في المكتب الفرعي للارتباط في مدينة الخليل⁽¹⁾. سيكون الممثلون هناك مجهزين بالوسائل اللازمة لتمكينهم من الاتصال المباشر والفوري مع المقرر الرئيسي للتواجد الدولي وكذلك مع المراقبين الدوليين.

ب) يتم إنشاء لجنة الخليل المشتركة، والتي تتألف من القائد العسكري الإسرائيلي وقائد الشرطة الفلسطينية في منطقة الخليل، بالإضافة إلى القادة الفلسطينيين والإسرائيليين في مكتب الاتصال المدني في الخليل، بالإضافة إلى ممثل عن التواجد

(1) انظر نص الفقرة السادسة من الاتفاق بشأن التواجد الدولي في الخليل، المصدر السابق نفسه.

الدولي وستتلقى هذه اللجنة تقارير من التواجد الدولي المؤقت في الخليل عن أحداث معينة، كما ستتعامل مع أي من المسائل المنبثقة عن وجود أي أنشطة للتواجد الدولي، والتي لا يمكن التعامل معها من قبل الارتباط.

(ج) ستجتمع هذه اللجنة بشكل دوري كل أسبوعين أو بناء على طلب أي من أعضائها.

(د) تتلقى لجنة الرصد والتوجيه المنشأة بموجب الاتفاق المؤقت تقارير دورية من التواجد الدولي المؤقت.

(هـ) يتوجب على كل طرف من أطراف اللجنة بالإضافة إلى أفراد التواجد الدولي تعيين أحد أعضائها لتشكيل مجموعة لمناقشة مسائل السياسة العامة، حيث تجتمع هذه المجموعة مرة كل أسبوعين أو بناء على طلب من التواجد الدولي.

بالإضافة إلى ذلك التنظيم المحدد لعمل البعثة وما تضمنه من قيود واضحة، فقد ألزم الاتفاق أفراد بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل. ارتداء أزياء مميزة مع شعار خاص على النحو الذي اتفق عليه الجانبان، وسيكون نفس هذا الشعار موضوعاً على مركباتهم⁽¹⁾، هذا ومن المسموح به أن يحمل أعضاء التواجد الدولي المؤقت مسدساً

(1) مذكرة التفاهم الدولي حول البعثة، مصدر سابق، يرتدي أعضاء البعثة زيّاً موحداً يميزهم عن الآخرين، مما يسهل التعرف عليهم، الألوان الرئيسة للزي الموحد الذي يرتديه أعضاء البعثة هما اللونان الأزرق والسكني، ويضع المراقبون قطعة قماش إضافية على سواعدهم، حيث يظهر عليها عبارة (TIPH) وكلمة مراقب باللغة الإنكليزية والعربية والعبرية، كما يوجد على السيارات التي يقودها أعضاء البعثة ملصق بشعار البعثة يظهر بشكل واضح على جميع الجوانب، حيث كتب عليه عبارة (TIPH) باللغة الإنكليزية بلونه الأحمر والأبيض.

لغرض الدفاع عن النفس⁽¹⁾. فيما يتمتع أعضاء التواجد الدولي بحرية التنقل لأداء مهامهم داخل مدينة الخليل على النحو المبين⁽²⁾ في الفقرة رقم 1.

وفقاً للمشار إليه في الفقرة 1 منحت الامتيازات والحصانات اللازمة للتواجد الدولي وأفراده لممارسة مهامهم على نحو مستقل⁽³⁾. علماً أن هذا الاتفاق الشائني شكّل إطاراً مقيداً فيما بعد لمذكرة التفاهم الدولي المتعلقة بهذه البعثة.

(1) الفقرة السابعة من اتفاق الخليل المذكور، المصدر السابق نفسه.

(2) انظر النص (الفقرة الثانية من الاتفاق نفسه).

(3) المصدر موقع قانون على الرابط التالي <http://qanon.ps/news.php> أمر قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن الحصانات والحقوق. وقد شملت هذه الحصانات بموجب اتفاقية التفاهم بخصوص التواجد الدولي حصانة مكان عمل التواجد الدولي المؤقت والحق في استيراد اللوازم والمعدات التشغيلية المعفاة من الرسوم والضرائب، وعلى جميع الواردات سوف يتم إعادة تصديرها أو التبرع بها في ختام بعثة التواجد الدولي المؤقت، وذلك وفقاً لإجراءات جمركية متفق عليها بين الجانبين.

* تواجد أنشطة التواجد الدولي سيتم وفقاً للمادة السابعة وغيرها من الأحكام ذات الصلة من

الاتفاق المؤقت والبروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في محافظة الخليل.

* نفقات التواجد الدولي سوف تتحملها البلدان المشاركة.

* يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 1 شباط/فبراير 1997.

في هذا الأمر:

«اتفاق التواجد»- الاتفاق بشأن التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الذي وقع في القدس في يوم 13 شباط 5757 (21 تشرين أول 1997)، وإضافة المادة VII (10) الملحق لاتفاق حل الوسط.

«المذكرة»- مذكره التفاهم بين النرويج، الدنمارك، السويد، إيطاليا، النمسا وتركيا التي تم توقيعها في يوم 22 شباط 5757 (30 كانون الثاني 1997)، وتغيير الرسومات بين السلطة، إسرائيل، الدنمارك، السويد، إيطاليا، النمسا وتركيا المرفق لمذكرة التفاهم.

«التواجد الدولي»- التواجد الدولي المؤقت في الخليل الذي اتفق على إقامته في اتفاق التواجد، والذي ذكرت تفاصيله في المذكرة.

مادة 2: تقرير حصانات وحقوق: يكون لأعضاء التواجد الدولي، وقت تأديته واجبه في المنظمة، الحقوق والحصانات التي قررت في اتفاق التواجد ومذكرة التفاهم.

الفقرة الثانية: في مذكرة التفاهم الدولي لتأسيس البعثة

وفي 30 / 1 / 1997، وقّعت الدول الست المشاركة في البعثة اتفاقية تفاهم على أساس اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في أوسلو، التي تم توقيعها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل أيام من توقيع مذكرة التفاهم هذه بين الدول الست. باسم «اتفاقية تأسيس التواجد الدولي المؤقت في الخليل» (يشار إليه من الآن فصاعداً TIPH) بالاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (يشار إليها من الآن فصاعداً م.ت.ف) يتم التأسيس في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير 1997 (يشار إليه من الآن فصاعداً بالاتفاق). وتعمل بعثة التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل كما عرفت في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقوم بعثة التواجد الدولي المؤقت بمهامها لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتديد لمدة ثلاثة أشهر إضافية أو كما يتم الاتفاق عليه بين إسرائيل و(م.ت.ف)⁽⁴⁾.

إلى جانب ما تقدم آنفاً، فقد تضمن اتفاق التفاهم الدولي بشأن البعثة محاور أساسية تناولت الأبعاد التنظيمية واللوجستية إلى جانب المبادئ التنفيذية على النحو التالي:-

أولاً: الهيكل التنظيمي⁽⁵⁾: حدّد الهيكل التنظيمي للبعثة مقدماً⁽⁶⁾ عدد أفراد التواجد

(4) انظر في ذلك مقدمة «اتفاقية تفاهم تأسيس التواجد الدولي المؤقت في الخليل الموقع في 3 / 1 / 1997 حيث تم تحديد: بدء سريان هذا الأمر يوم 24 شباط 5757 (1 شباط 1997) ويكون ساري المفعول حتى انتهاء عمل التواجد الدولي، وفق اتفاق التواجد ومذكرة التفاهم ويمكن الرجوع إلى هذا في موقع البحث، مرجع سابق.

(5) راجع نص الاتفاق في موقع البعثة المذكور سابقاً أو على الشبكة العنكبوتية على الرابط:
https://qanon.ps news

طبقاً لما تضمنته بنود اتفاقية تفاهم تأسيس التواجد الدولي المؤقت في الخليل.

(6) وذلك ما ينطبق على البعثات، وكذلك قوات حفظ السلام المتعددة التي تنضوي في العادة ضمن

الدولي المؤقت سيكون 180 فردًا كحد أقصى وحدد الدول المشاركة من الدنمارك، إيطاليا، النرويج، السويد، سويسرا وتركيا، على أن يتم تعيين رئيس البعثة من النرويج، وسيكون من صلاحيته التوجيه وإصدار التعليمات لكل أعضاء البعثة، كما يراه مناسبًا لتنفيذ المهمة الموكلة له. إلى جانب ذلك يتم تعيين ممثل وطني أعلى من كل دولة مشاركة في التواجد الدولي المؤقت توكل إليه مسؤولية الأقسام المختلفة الموجودة في التنظيم الداخلي، مع الإشارة إلى أن سلطة صنع القرارات في التواجد الدولي المؤقت تعود إلى حكومات الدول المشاركة، بالنسبة للأمور التي تحتاج إلى قرارات مشتركة فسيتم التشاور على المستويات الوطنية أو المحلية حسب الحاجة⁽¹⁾.

وبخصوص التمويل، يقوم كل بلد مشارك بتغطية تكاليف مواطنيها المشاركين في التواجد الدولي المؤقت مثل الرواتب، العلاوات، التأمين، المعدات الشخصية، بالإضافة إلى تكاليف السفر. أما بالنسبة للتكاليف الأخرى لعملية التواجد الدولي المؤقت، فسوف يتم تقسيمها بشكل تناسبي بين الدول الأعضاء ماعدا مصاريف إيجار المكاتب، المواصلات، الهواتف النقالة، ومصاريف الهواتف الأرضية والفاكسات والتي سوف يتم تقسيمها بشكل متساوٍ بين الدول المشاركة⁽²⁾.

وحددت مذكرة التفاهم قيام أعضاء التواجد الدولي المؤقت بارتداء زي مميز وعليه شعار يحمل كلمة التواجد الدولي المؤقت، وذلك خلال عملهم في مدينة الخليل. مع ارتداء شارات على أذرعهم تحمل كلمة مراقب باللغات الثلاث: العربية، الإنكليزية،

إطار تنظيمي معرف، انظر في ذلك: سلامة، أيمن عبدالعزيز، النظام القانوني لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2000.

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) المصدر السابق نفسه.

والعبرية. وفي الوقت نفسه، تقوم بعثة التواجد الدولي المؤقت بتزويد أعضائها ببطاقات هوية باللغات الثلاث، وستكون لغة عمل التواجد الدولي المؤقت هي اللغة الإنكليزية.

وتتكون البعثة هيكلياً من ثلاثة أقسام رئيسة تجسّد التنظيم الداخلي للبعثة، بما يمكنها من القيام بعملها. وهذه الأقسام هي أولاً: قسم المراقبين الذين يتجولون في المدينة، وثانياً قسم العمليات للمتابعة مع الدوريات، ويكون هذا القسم مرتبطاً مع الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي لمتابعة أي تطور أو حدث في المدينة، وثالثاً القسم المسؤول عن إعداد التقارير. وهناك أقسام فرعية أخرى، مثل قسم المشاريع والأقسام المتعلقة بالإدارة والدعم اللوجستي للبعثة.

ثانياً: المبادئ التنفيذية⁽¹⁾:

وقد تم بناء هذه المبادئ التنفيذية طبقاً لما ورد وتم تحديده مسبقاً في الاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بصورة محددة ودقيقة، حيث استجابت المبادئ هنا باتفاقية التفاهم الدولية للمحددات الواردة بذلك الاتفاق الشئني. وفيما يأتي عرض لأهم المبادئ التنفيذية:

- التواجد الدولي المؤقت يبقى على علاقة تنسيقية مع الأطراف المعنية، وهي بالأساس الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي من خلال مكتب التنسيق (والتي سيشار إليها من الآن فصاعداً م.ت.ل). بالإضافة إلى لجنة الخليل المشتركة (والتي سيشار إليها من الآن فصاعداً ل.خ.م) وهي أطر فلسطينية إسرائيلية مشتركة.

(1) طبقاً لنص اتفاقية تفاهم تأسيس التواجد الدولي المؤقت في الخليل المرجع السابق نفسه.

• التواجد الدولي المؤقت سيقوم بكتابة تقارير يومية مفصلة قائمة على معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً⁽¹⁾. هذا وسيقوم التواجد الدولي المؤقت برفع التقارير إلى لجنة الخليل المشتركة، وكذلك إلى لجنة التوجيه والمراقبة، كما سيتم توجيه ملخصات هذه التقارير إلى الحكومات المشاركة. بمعنى أن الاتفاق الثنائي هو الذي حدّد طبيعة وآليات عمل البعثة بالتقارير المتعددة وفق معايير حقوق الإنسان الدولية.

• وبخصوص حركة أفراد البعثة، فإن كان الأصل حرية الحركة فإن المبادئ التنظيمية تسمح بتقييد هذه الحرية، وقد جاء في النص: يتمتع أفراد التواجد الدولي بحرية التحرك للقيام بالمهام المنوطة إليهم في مدينة الخليل إلا عندما يتم إعلامهم من خلال م.ت.ل بتدابير استثنائية ومؤقتة لتتم الموافقة عليها من قبل القائد العسكري الإسرائيلي أو الفلسطيني حسب الظروف المتوفرة حينها. ولا يحق لأفراد التواجد الدولي الدخول إلى الممتلكات الخاصة أو المخيمات العسكرية أو المنشآت العسكرية دون إذن خاص من الأشخاص أو السلطات المختصة.

لقد تضمنت اتفاقية التفاهم النص على حق أفراد التواجد الدولي استخدام المعدات الضرورية مثل التصوير بأنواعه غير أنها أكدت أن (تقارير التواجد الدولي ليست للاستخدام العام) وعلى ضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة وفقاً للاتفاق للدخول والخروج من منطقة العمليات ونصت على منع أفراد التواجد الدولي التدخل في الخلافات أو الحوادث التي تقع في منطقة العمليات، فيما أشارت إلى أنه سيتم إبلاغ رئيس البعثة فوراً بهذه الحوادث.

(1) المادة السابعة من الاتفاق الثنائي.

ولعلّ هذا ما يفرغ دور البعثة من أهمية حتى في جانب الرصد والتوثيق حين يتم منع دخولهم في الحوادث أو تدخلهم إلا بعد ترتيبات مسبقة وربما بعد انتهاء الحدث. وقد تضمنت المبادئ التنفيذية أيضًا ما نصه أنه: تتخذ بعد التنسيق أي بعد الموافقة المسبقة إجراءات السلامة الداخلية من قبل التواجد الدولي لحماية أفرادهم أثناء تأديتهم وظائفهم وحين الانتهاء منها.

ثالثاً: اللوجستيات والدعم:

ولتوفير إمكانيات وموارد العمل لأفراد البعثة، تضمنت اتفاقية التفاهم ذكر احتياجات البعثة، وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والمواصلات على الوجه الآتي:

- يقوم التواجد الدولي بإنشاء شبكة اتصالات داخلية (إرسال الهواتف النقالة في جميع مركبات التواجد الدولي وكذلك لأفراد البعثة)، من ناحيتها تقوم السلطات الإسرائيلية بتوفير الترددات اللازمة لذلك، كما وسيقوم التواجد الدولي بإنشاء نظم اتصالات خارجية مثل أرقام الهواتف والفاكسات، وكذلك أجهزة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

- فيما يخص تلبية الاحتياجات اللوجستية مثل السكن والغذاء والوقود والتصليح والخدمات الطبية وما إلى ذلك، فإنه في الإمكان الاستفادة من الموارد المحلية من قبل التواجد الدولي وسيتم توظيف الموظفين المحليين بالتنسيق مع ل.خ.م.

- تجهيز جميع مركبات التواجد الدولي بلوحات ترخيص خاصة، كما سيتم وضع شعارات خاصة عليها تدل على مهمتها. تقوم مركبات التواجد الدولي بحمل وتوصيل أعضائها فقط.

رابعاً: الامتيازات والحصانات: إن النقطة الأبرز والأهم في هذا المحور الخاص بالامتيازات والحصانات الخاصة بالبعثة، هو أن جهة منحها بالأساس هي سلطة الاحتلال وإن ما تتمتع به هو نفسه ما تتمتع به البعثات الدولية المشابهة⁽¹⁾، بل مضت اتفاقية التفاهم في هذا المقام إلى اعتبار أفراد البعثة بأنها قوات التواجد الدولي في أكثر من بند، مؤكدة حق «قوات التواجد الدولي» في استعمال الشيفرات وتلقي المراسلات عن طريق البريد أو في حقائب مختومة، وهي محصنة ضد أي احتجاز والتعرض لسرية أي رسالة رسمية من أو إلى أعضاء البعثة، وأن لأفراد القوات وأمتعتهم الشخصية نفس الحصانات والتسهيلات الممنوحة للمبعوثين، وذلك ما يبرز البعد الدولي للبعثة من جهة ويضعها بإقرار إسرائيلي بمستوى قوات رقابة دولية. وفيما يأتي عرض لأهم الامتيازات والحصانات الخاصة بالبعثة⁽²⁾:

• فيما يتعلق بأنشطة أو منطقة عمل التواجد الدولي فسوف يتمتع أفراد التواجد الدولي بالحصانات والامتيازات اللازمة لإنجاز مهامهم بما فيها حصانة الأماكن الخاصة بقوات التواجد الدولي. كما يتمتع أعضاء التواجد الدولي بالامتيازات والحصانات الضرورية لتحقيق استقلالية قيامها بعملها.

• يمنح أفراد التواجد الدولي الامتيازات والحصانات اللازمة للممارسة المستقلة لمهامهم الرسمية، بما فيها الأوقات التي تستغرقها الرحلات المتعلقة بمهامهم⁽³⁾

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: الزين، هایل صالح، الأساس القانوني لمنح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.

(2) انظر نص اتفاقية التفاهم مرجع سابق.

(3) وبصفة خاصة، فإن أفراد التواجد الدولي يمنحون الامتيازات والحصانات التالية:

لأهداف الاتصالات مع الحكومات المعنية، يحق لقوات التواجد الدولي استعمال الشيفرات وتلقي الأوراق أو المراسلات عن طريق البريد أو في حقائب مختومة وهي محصنة ضد أي احتجاز، والتعرض لسرية أي رسالة رسمية موجهة إلى التواجد الدولي أو إلى أي من موظفيها. ولا إلى أي رسالة موجهة من التواجد الدولي إلى الخارج بأية وسيلة كانت بأي شكل من الأشكال.

• نفس الحصانات والتسهيلات فيما يتعلق بأمثلة أفراد القوات الشخصية كما الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين.

• ترتيبات السداد لقيمة الضرائب المضافة على اللوازم والمعدات التنفيذية المشتركة محلياً، بالإضافة إلى مزايا الضرائب على الوقود تكون ماثلة لتلك التي تنطبق على البعثات الدبلوماسية في إسرائيل.

• ويمكن رفع الحصانة عن أي عضو من أعضاء التواجد الدولي فقط عن طريق الدولة المرسلة.

• وهم لا يتحملون أي مسؤولية تجاه أي فعل أو مهمة يقومون بها في نطاق البعثة إلا في حالات الإهمال الجسيم أو سوء التصرف المتعمد.

وهكذا، فإن نصوص مواد اتفاق التفاهم الدولي بكل عناصرها كانت تعكس حقيقة الضوابط التي تضمنها الاتفاق الثنائي لتضاعف من القيود والضوابط في قيام

-
- (1) الحصانة من القبض عليهم أو احتجازهم أو من الاستيلاء على أمتعتهم الشخصية.
 - (2) الحصانة فيما يصدر عنهم من أقوال منطوقة أو مكتوبة وما يقومون من أفعال.
 - (3) الحصانة من الإجراءات القانونية من أي نوع وهي حصانة مستمرة بغض النظر عن وقف مهمتهم أو استمرارها.

انظر: نص اتفاقية التفاهم، المصدر السابق نفسه.

بعثة التواجد الدولي بدورها المحدود أساسًا بشكل يؤثر بصورة مباشرة في فاعلية هذا الدور والأداء على نحو يحقق توقعات أبناء الخليل في توفير الحماية التي يحتاجونها.

الفرع الثاني: انعكاس الدور المحدود على الأداء الميداني للبعثة

انعكست القيود المتضمنة في الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم الدولية على أداء البعثة ونشاطها الميداني العملي، لتظهر نتائجها الواضحة في طبيعة نشاط البعثة ووظائفها الميدانية الموثقة في تقارير البعثة المقتصرة على الرقابة والملاحظة (فقرة أولى) وهي المحدودية التي تركت أثرها في تقدير المجتمع المحلي وتقييمه لهذا الدور (فقرة ثانية) والتي كانت بمحصلتها تؤثر إلى أهمية الدور وضعف النتيجة أو محدودية القيمة المعنوية وانعدام الأثر المادي.

الفقرة الأولى: الدور الأساسي لبعثة إعداد التقارير:

يتمثل جوهر دور البعثة الوظيفي في أعمال الرقابة من خلال إعداد وتقديم التقارير على النحو المبين وفقًا للفقرة (7) أدناه⁽¹⁾.

وتكمن أهمية هذه التقارير في رصد وتوثيق انتهاكات الجانب الإسرائيلي لحقوق الإنسان، وسكان المدينة الفلسطينية وكذلك الانتهاكات الممكنة من الجانب الفلسطيني بما يوفر عبر الرقابة مستوى من الضمانات والحماية، على أن تتمتع بالحيادية التامة، ولا يمارس على أعضاء البعثة أي نوع من الضغوط حتى تتمكن من القيام بعملها بالمهنية والكفاءة اللازمين، وعلى أكمل وجه في تقارير دورية.

وتتلخص مهمة البعثة الرئيسة طبقًا للاتفاقيات المنشأة لها في كتابة التقارير حول

(1) نص الفقرة السابعة من اتفاقية التواجد الدولي المؤقت.

أي خروقات للاتفاقيات الدولية الموقعة حول مدينة الخليل وأي انتهاكات لحقوق الإنسان وفقاً للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان⁽¹⁾. بمعنى أن إعداد وكتابة التقارير هي المهمة المحددة الرئيسة للبعثة، وذلك على أساس معايير حقوق الإنسان الدولية. وقد تنوعت هذه التقارير إلى تصنيفات عديدة (أولاً)، ويتكون كل تقرير من أجزاء محددة (ثانياً) أهمها:

أولاً: أنواع تقارير البعثة: وهي ثلاثة أنواع

اليومية: التي تتم كتابتها بشكل يومي، وهي تتعلق بالوقائع والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، إضافة إلى الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين، والأسبوعية التي تقوم البعثة بكتابتها أسبوعياً بصورة موجزة، من خلال التقارير اليومية وتحتوي النقاط الأهم في التقارير اليومية وتعرض أسبوعياً. وأخيراً التقارير الدورية التي عادة ما تكون ملخصاً عن كل الأحداث والانتهاكات التي تم تسجيل وقوعها في التقارير اليومية أو الأسبوعية التي سبق إعدادها بصورة موجزة. وهذه التقارير تتم كتابتها كل ثلاثة أشهر لتصف الوضع العام في المدينة، مع الإشارة إلى الوضع الاقتصادي والسياسي.

ثانياً: أجزاء تقرير البعثة: مع أنه لا يوجد نص محدد يتطرق إلى أجزاء التقرير إلا أن حسن تنظيم التقرير تطلّب اعتماد شكل وصيغة معينة لإعدادها على النحو الآتي:

(1) حول جدوى وفعالية ذلك، انظر: تيم، قصي مصطفى عبد الكريم، مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2010، وانظر أيضاً: المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية التي تنفذها الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مصدر سابق.

الجزء الأول من التقارير:

وهو الجزء الذي يتناول الوضع العام في فلسطين، إضافة إلى عملية السلام وتعثرها أو استمرارها، ويشار في هذا الجزء إلى الوضع في المحافظات الفلسطينية الأخرى بشكل عام، وإذا ما كان هناك تغير في السياسة أو الإجراءات الإسرائيلية، كما يشار إلى أي عمليات أو إحداث ضد الإسرائيليين من الجانب الفلسطيني، إضافة إلى الوضع في محافظة الخليل.

وهذا اختصاص عام يخرج عن النطاق الجغرافي للبعثة، ويعتمد على مصادر المعلومات المتعددة، خاصة الإعلامية، في إطار التقديرات والانطباعات العامة وليس الرقابة الميدانية المباشرة.

الجزء الثاني من التقرير: وهو الجزء الخاص بالخروقات الإسرائيلية في منطقة (H1) أي داخل منطقة اختصاص السلطة الفلسطينية.

الجزء الثالث وهو الجزء الخاص بالوضع الدائم: يسجل التقرير الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة الخليل بما فيه منطقة الحرم الإبراهيمي، إضافة إلى المضايقات التي يتعرض لها أفراد البعثة في المدينة من قبل الجيش الإسرائيلي.

الجزء الرابع وهو الجزء الخاص بنشاطات واعتداءات المستوطنين: ويعرض التقرير هنا اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في المنطقة المعروفة حسب الاتفاق بمنطقة (H2)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ويتضمن التقرير هذه الاعتداءات مع الإشارة إلى ملاحظاتها المسجلة حول مثل هذه الاعتداءات⁽¹⁾، ويلاحظ أن هذا

(1) كما حصل بالمنزل الذي تم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين، حيث ورد في أحد التقارير: «حذرت بعثة التواجد الدولي جيش الدفاع الإسرائيلي أن احتلال هذا البيت سجل احتكاكاً جديداً

الجزء من التقرير يتضمن الوضع في المدينة بشكل أكثر تفصيلاً، وخاصة مناطق الاحتكاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الجزء الخامس وهو الخاص بأعمال الفلسطينيين ضد الجيش الإسرائيلي: وذلك لرصد أي أعمال من قبل الطرف الفلسطيني ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، حيث يتم رصد هذه الحالات أيضاً وتوثيقها مع الإشارة إلى مكانها، وكيف تم هذا العمل وما هي طبيعته.

الجزء السادس وهو الخاص بعمل الأجهزة الأمنية في المدينة: تتم الإشارة في هذا الجزء من التقرير إلى الممارسات أو الأحداث ذات الصلة بالحريات وحقوق الإنسان التي تقع في مدينة الخليل من طرف الشرطة الفلسطينية (الأجهزة الأمنية)، حيث يتم توثيق هذه الحالات بصورة عامة وبما يغطي الضفة الغربية وغزة، لفحص إذا ما كان لها انعكاس في مدينة الخليل، ويلاحظ هنا امتداد مجال اختصاص البعثة إلى نطاق أوسع من مدينة الخليل يشمل مناطق خارج الولاية الجغرافية المحددة للبعثة كما هو الحال بالنسبة للجزء الأول من التقرير.

الجزء السابع والأخير، وهو الخاص بالاجتماعات ولقاءات الزائرين: وهي اللقاءات والاجتماعات التي قام بعقدها رئيس البعثة، سواء مع الجانب الفلسطيني أو الجانب الإسرائيلي. وهذه الاجتماعات تتعلق برئيس البعثة ولا تغطي الاجتماعات الدورية العادية الخاصة باللجان نظراً لأهمية لقاءات رئيس البعثة في طرح موضوعات مهمة.

ما بين المستوطنين والفلسطينيين، وعلى ذلك حثت بعثة التواجد الدولي الجيش الإسرائيلي على إخلاء المستوطنين من هذا المنزل» طبقاً للتقرير الصادر عن بعثة التواجد الدولي بتاريخ 2008 / 2 / 29.

وفي ختام التقرير، لابد من الإشارة إلى العلاقات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، ومدى التنسيق بينهما، إضافة إلى الاجتماعات التي تعقد بينهما وفيما إذا كانت حسنة أو عكس ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقارير التي تعدها البعثة ترسل فقط إلى الدول الست المشاركة في تشكيل البعثة، بالإضافة إلى الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، بمعنى أنها لا ترسل إلى أي جهة دولية أخرى مثل مجلس الأمن، وبهذا الخصوص تقول انل: ويتم كتابة تلك الأحداث ورفعها في تقارير شهرية، ثم تجمع وترسل بصفة دورية كل ثلاثة أشهر إلى الدول الشريكة من أجل مناقشتها، والعمل عليها من ناحية دبلوماسية، ولفت انتباه الدول إلى حقيقة الأوضاع، إذ تعتبر كتابة التقارير بمثابة حجر الزاوية في طبيعة عمل بعثة التواجد الدولي⁽¹⁾.

مع ذلك، فإن أهميتها تنبع من كونها تقارير متطابقة تصدر عن جهات دولية محايدة موضوعية تمثل هيئة رقابة دولية تقوم بعملها وفق معايير ومتطلبات حماية حقوق الإنسان كما تضمنتها المواثيق والصكوك والاتفاقيات الدولية⁽²⁾.

فهي بالتالي وإن لم تكن ذات صلة مباشرة بالهيئات الدولية المعنية أو مجلس الأمن، فإن لها قيمة وأهمية بمحتواها وجهات مرجعياتها والسياقات التي تعمل في إطارها، ما يجعل من طبيعة تلك التقارير وثائق دولية ترتب مسؤوليات دولية لا ينبغي التقليل

(1) <https://www.alaraby.co.uk/investigations/2016/2/8/'/D8%A8'D8/B9'D8/AB'D8/A9>

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر: شديد، فادي قسيم، حماية المدنيين تحت الاحتلال العسكري وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة المنار، تونس، 2008.

من أهميتها القانونية⁽¹⁾.

ومع أن إعداد تلك التقارير يمثل جوهر عمل بعثة التواجد الدولي، إلا أنه بحكم ما تم تحديده للبعثة من مهام في الاتفاق الثنائي بشأن هذا التواجد للبعثة⁽²⁾، فقد كان لها إلى جانب إعداد التقارير دور إضافي على المستوى التنموي وإن كان محدوداً للغاية. ورغم أن بعثة التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل ليست بعثة مساعدات إنسانية، إلا أنها تعمل على تعزيز التطور والنمو الاقتصادي في المدينة، وهذا من خلال دعمها للعديد من المشاريع التنموية والإنسانية في المدينة.

وقد قامت البعثة خلال السنوات التي تواجدت فيها في المدينة بدعم المجتمع المحلي من خلال تمويلها للعديد من المشاريع الإنسانية، وتمتاز المشاريع التي تمولها البعثة بتنوعها واستهدافها للمناطق التي تعاني من مشاكل البطالة والفقر⁽³⁾، بالإضافة إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، والتي تعاني بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. وتهدف البعثة من خلال دعمها لهذه المشاريع إلى إعادة الحياة الطبيعية لمدينة الخليل، كما قامت البعثة برعاية وتمويل عدد من المشاريع في مجال التعليم والصحة، كما قامت بتركيب شبكات الحماية لمنازل

(1) انظر فيما يليه ذلك بشأن توفير الحماية: موسى، سامر أحمد، الحماية الدولية للمدنيين في الأقاليم المحتلة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

(2) انظر ص 41 (النطاق العملياتي) من هذه الدراسة.

(3) حول مستوى الفقر والبطالة والظروف المعيشية في الخليل انظر تقرير: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المقدم إلى الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، حزيران، 2017، منشورات منظمة العمل العربية القاهرة، 2017، ص: 12 وما بعدها.

المواطنين المقيمين في المناطق الواقعة بالقرب من البؤر الاستيطانية المتمركزة في قلب مدينة الخليل⁽¹⁾.

وحول هذا الجانب من عمل البعثة، تقول ميري انل: لا تقف مهام البعثة الدولية على توثيق الانتهاكات، بل تتعدى إلى تقديم مساعدات لأماكن العوز في المناطق المستهدفة من جيش الاحتلال ومستوطنيه. وتضيف «بابنا مفتوح لجميع المؤسسات المحلية، من أجل تقديم المشاريع، بناء على الفئة المستهدفة لكل مؤسسة، وبعد دراسة المشاريع المقدمة نختار الأكثر فاعلية وخدمة لأهالي الخليل، ونعمل على تمويلها من أجل تطوير بعض القطاعات المختلفة⁽²⁾.

الفقرة الثانية: تقدير المجتمع المحلي لأداء البعثة

على وقع دماء مجزرة الحرم الإبراهيمي، بدأت بعثة التواجد الدولي في العمل بمدينة الخليل، لرصد وتوثيق وتصوير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق مواطني المدينة، ومراقبة الأوضاع وكتابة التقارير حول خروقات الاتفاقية الموقعة حول مدينة الخليل، إضافة إلى القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، ومن أجل ذلك يتواصل أعضاء البعثة مع جمهور المواطنين كأفراد ومؤسسات.

ويبدو التباين جلياً في مواقف وتقدير الجمهور من أبناء الخليل لفاعلية وإيجابية الدور الذي تقوم به البعثة، وذلك ارتباطاً بطبيعة المهام والدور الموكل للبعثة.

ولتقييم فاعلية أداء البعثة، جرى استطلاع مسؤولين ومواطنين من أهالي الخليل،

(1) راجع، البعثة الدولية الإلكترونية على الرابط أدناه، تاريخ الزيارة 20 / 6 / 2014

www.tiph.org

(2) ميري انل، مصدر سابق.

حيث تباينت التقديرات والتقييمات بين الدور القاصر للبعثة (أولاً) والدور المنعدم (ثانياً):

أولاً: الدور القاصر لبعثة الرقابة الدولية:

وقد عبّر عن ذلك التقييم عدد كبير من المواطنين والشخصيات المستطلعة آراؤهم، من بينهم نائب رئيس بلدية الخليل، الذي قال إن: «مهام البعثة تتلخص بالرقابة وتسجيل الخروقات، فضلاً عن مهام إنسانية قدمتها البعثة بالتواصل مع المجتمع المحلي ومؤسساته، خاصة بموضوع البلدة القديمة»⁽¹⁾

ويبدو الرضا عن أداء البعثة في كلام أبو سنيّة، موضحاً أنهم يقومون بمهامهم ضمن الاتفاق والواقع الموجود، لأنهم لا يستطيعون التدخل بالقضايا السياسية، لكنه يعود للقول: «أعمالهم ليست ملموسة لأن دورهم رقابي، وتتمتع البلدية معهم بعلاقة إيجابية».

وتصف لجنة إعمار الخليل، تعاونها مع البعثة، بـ«البسيط»، في حالة الاعتداء، على المواطنين في البلدة القديمة، إذ تقدم البعثة دعماً مالياً إلى اللجنة، التي تقوم بوضع سواتر حديدية «حمايات» على نوافذ منازل المواطنين التي تتعرض لقذف الحجارة أو المواد السامة من المستوطنين، وأحياناً يقدمون خزانات لجمع المياه إذا ما تعرضت للإفساد على يد المستوطنين والجيش. وتؤكد اللجنة أن «بعثة المراقبين الموجودة في الخليل لا تملك أداة لمنع الاعتداءات، سواء كانت من الجيش أو المستوطنين»⁽²⁾

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) المصدر السابق نفسه.

ويبقى استمرار وجود البعثة وعملها في مدينة الخليل، مرهوناً بالاتفاق السياسي الذي وقع بشكل مؤقت، كما يبين أبو سنيّة، لكن نائبه يرى في الاتفاق أنه غير من الاتفاقات التي وقعت لها السلطة الفلسطينية أصبحت دائمة، قائلاً نتحدث عن 18 عامًا من توقيع هذه الاتفاقية، ونرى أن وجودهم ضروري ومهم بمدينة الخليل»، ويضيف «ما دام هذا الاتفاق ساريًا، نحن بحاجة إلى أن يعاد فتح بحث الاتفاق مرة أخرى، لضرورة وجود المراقبين في المدينة»⁽¹⁾.

لكن لجنة إعمار الخليل، وإن كانت ترى أهمية استمرار وجود المراقبين في الخليل لتوثيق الاعتداءات، فإن عددًا من أعضائها، يرون النتيجة من هذا التوثيق وردة الفعل، غير ملموسة على أرض الواقع من الدول التي ينتمي إليها المراقبون ولا من الأمم المتحدة.

وتلفت اللجنة إلى تزايد الاعتداءات وتضاعفها في السنوات الأخيرة، وتسجيل عشرات الاعتداءات من المستوطنين وجنود الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين العزل، على مرأى ومسمع من هؤلاء المراقبين⁽²⁾، بينما دعا مدير عام لجنة إعمار الخليل، غسان إدريس، البعثة إلى الرحيل وكذا رحيل الاستيطان، قائلاً: «هم قدموا نتيجة للمجزرة التي وقعت، وجودهم يثبت الاستيطان، أنا أدعو لرحيلهم ورحيل الاستيطان، هذا هو الصواب»⁽³⁾.

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) لمزيد من التفاصيل حول تصاعد الأنشطة والاعتداءات الاستيطانية في السنوات الأخيرة راجع: العويوي سوزان والقواسمي فراس، الاستيطان الإسرائيلي محافظة الخليل بين الماضي والحاضر، دراسة صادرة عن مركز رؤية للتنمية السياسية الرابط: الزيارة في 25 / 7 / 2019، <http://www.vision-pd.org>

(3) المصدر السابق نفسه.

ويتفق مواطنون مع الطرح السابق، من بينهم أبو محمد المحتسب، الذي شهد مجزرة المسجد الإبراهيمي في العام 1994، «السكان تفاءلوا بادئ الأمر بعد وصول المراقبين ورؤيتهم في الحارات والأسواق وأمام حواجز الاحتلال، لكن التفاؤل لم يدم طويلاً وسرعان ما ظهر عجز هؤلاء المراقبين، وتضاعفت الانتهاكات واستمرت أمامهم وعلى أعينهم، وكأنهم جاؤوا لإعطاء الاحتلال غطاء، ولم نسمع أن تقاريرهم أحدثت أي صدى، سواء في دولهم أو العالم».

ثانياً: الدور المنعدم لبعثة الرقابة الدولية:

يرى كثير من السكان أن وجود البعثة عديم الفائدة⁽¹⁾. بل إن بعضهم يذهب أبعد من ذلك بتوصيف الوضع بأنه قتل تحت رقابة الكاميرات⁽²⁾.

(1) كما تعتقد الحاجة أم عبدالله السلايمة، التي تقطن، منذ عشرات السنين، في شارع الشهداء أمام البويرة الاستيطانية «بيت هداسا»، وتقول إن: «مسافة الأمتار العشرة التي تقع أمام المنزل، استشهد فيها، منذ أن بدأت الهبة الفلسطينية الحالية، خمسة شهداء، على يد المستوطنين والجيش بحجة أنهم نفذوا عمليات طعن، وهذا غير صحيح تماماً». وتتساءل السلايمة عن دور المراقبين من هذه الإعدامات الميدانية، وتقول إن «انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه تتعدى لتصل إلى منطقة تل رميدة وشارع الشهداء، حيث استشهد عشرات الشبان في هذين الشهورين، ووقعت أيضاً آلاف الانتهاكات من الجيش والمستوطنين على مرأى من كاميرات المراقبين وحضورهم، ولم يتغير شيء، هؤلاء لم يغيروا في مواقف حكوماتهم تجاه القضية الفلسطينية، وجودهم كعدمه، المصدر السابق نفسه.

(2) وهنا، فإن لتجربة الخليلي عماد أبو شمسية، الذي يسكن بمنطقة تل رميدة وسط مدينة الخليل، مع المراقبين الدوليين خصوصية، إذ تعرض وعائلته لمحاولات قتل عديدة من قبل المستوطنين، والاعتداءات لم تهرحه منذ إقامته في المنطقة، فيما لم يتمكن المراقبون من حماية عائلته أو تحقيق نتيجة يمكن البناء عليها، قائلاً: «وجودهم لم يتسبب بوقف الاستيطان أو الاعتداءات التي تطول الساكنين»، وأضاف «قيل إن سبب وجودهم تعزيز الشعور بالأمن للسكان، إلا أنهم لم يعززوا أمناً أو استقراراً، الأمور بعد حضورهم زادت تعقيداً بالنسبة لنا كمواطنين، المصدر السابق نفسه.

وتشير تحقيقات موثقة إلى أن نحو أربعين مواطناً من أهالي الخليل، استشهدوا جميعهم وقتلوا بدم بارد وبسبق إصرار من جنود الاحتلال في ظل وجود الكاميرات والمراقبين الذين لم يحركوا ساكناً⁽¹⁾.

ومع ذلك، ورغم قصور الدور أو انعدامه لدى شرائح واسعة في مجتمع المدينة، إلا أن هذا المجتمع المحلي لا ينكر أهمية استمرار وجود البعثة في ظل الاحتلال والوجود الاستيطاني المتزايد ولو بصيغة الشاهد على الجريمة أو كأحد مصادر الأمان المعنوي بدرجاته الدنيا.

وفي هذا السياق، فإن بعض قاطني البلدة القديمة في الخليل، والذين يحتكون بشكل يومي مع عناصر بعثة التواجد، أكدوا أهمية عمل تلك البعثة، كما يقول جمال مرقه صاحب محل تجاري بالبلدة القديمة في الخليل، متابعاً «قبل مجزرة الحرم لم تكن الجهات الدولية تعرف شيئاً عن مدينة الخليل، وبعد قدوم المراقبين، فإن المعادلة تغيرت»، يتابع: الآن العالم أجمع على علم بما يحصل بمدينة الخليل، فأعمال البعثة لا تقتصر على مراقبة الانتهاكات، بل تستقطب زوّاراً من كل دول العالم عبر سفاراتهم وقنصلياتهم، لمدينة الخليل.

ويعتبر التاجر الخليلي أن هذا الإنجاز كبير، قائلاً «أحترمهم وأحترم عملهم، فقد

(1) في هذا السياق، وتأكيداً لما ذهب إليه التحقيق الميداني مشار إليه آنفاً، فقد تضمنت إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل ما يتقاطع مع ذلك بالقول: إن الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي وثيق الصلة بالسياق السائد في الخليل، لاسيما القدر ما يهدف إلى حماية الفلسطينيين من احتمالات الاستعمال المفرط للقوة بواسطة قوات الأمن الإسرائيلية إلى جانب العنف والتحرشات التي يمارسها المستوطنون. وشهدت الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2015- إلى آذار/مارس 2016 مقتل 59 فلسطينياً بنيران الأمن الإسرائيلي في مختلف أنحاء الخليل، بما في ذلك 25 شخصاً في H2 وحدها. انظر إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة (النسخة النهائية) مصدر سابق ص 16.

قدموا كثيرًا من المساعدات، بل إنهم قد يتعرضون للاعتداء أيضًا، لأنهم مجردون من السلاح». لكن ليلى العواودة من قاطني البلدة القديمة، ترى أن وجود أعضاء البعثة الدولية المؤقتة، لا يقضي على الانتهاكات إنما يقلل منها، لأن المستوطنين لا يقدمون على عمل أي شيء أمامهم، فيما تلفت إلى أن وجودهم يشعر المواطنين بالأمان المعنوي، «نعم أדם وجودهم لأنني أشعر بأمان، حتى لو كانوا مقيدين في عملهم بكتابة التقارير إلا أنهم فعالون».

ويبدو أن هذه الفعالية المحدودة أو ذلك الأمان المعنوي الذي يستشعره أبناء الخليل بوجود البعثة كان سببًا كافيًا للحكومة الإسرائيلية لتقرير إنهاء هذا الوجود، وبالتالي إنهاء شعور أبناء الخليل لذلك الأمان المعنوي، بل تشجيع للمستوطنين لتصعيد وتوسيع نطاق اعتداءاتهم على المواطنين.

المطلب الثاني: حيثيات إنهاء دور البعثة والتفاعل الدولي

إن الموقف الإسرائيلي الرفض لأي تواجد دولي أو أدنى احترام لقواعد القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة موقف ثابت ومستمر، لأنها ترفض في الأصل توصيف الأرض الفلسطينية بالأرض المحتلة، وتعتبرها أراضي متنازعًا عليها، ولا تعتبر نفسها قوة احتلال.

وإن وافقت على مضمض بصورة اضطرارية على تشكيل بعثة الخليل الدولية المحاطة بكل تلك المحددات والقيود والتي سبق تناولها، فذلك بانتظار توفير الأسباب والظروف المناسبة لاتخاذ القرار بإنهاء دور وجود هذه البعثة، وذلك ما حدث بقرار الحكومة الإسرائيلية الذي أشار إلى مبررات واهية لإنهاء بعثة التواجد الدولي، هذا القرار الانفرادي الذي تم اتخاذه في سياقات التخلص من هذه البعثة (فرع أول) التي

ولدت مجموعة محدودة من التفاعلات وردود الأفعال الدولية، على غير ما تمثله أهمية تداعيات هذا القرار وانعكاساته في واقع الخليل، وفي المنظومة القانونية واجبة التطبيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (فرع ثانٍ) التي لم ترق إلى الأهمية والتداعيات المحتملة لمثل هذا القرار، أو بما تستدعيه المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي إزاء إنهاء دور هذه البعثة.

الفرع الأول: مرتكزات القرار الإسرائيلي بإنهاء عمل البعثة؛

جاء القرار الإسرائيلي بعدم التجديد لبعثة التواجد الدولي طبقاً للفقرة الثالثة عشرة من اتفاق بشأن التواجد الدولي المؤقت في الخليل، الذي يمكّن أحد طرفي الاتفاق وقف العمل به أو عدم تمديده باعتبار أن التواجد وتمديده إنما يعتمد على موافقة الطرفين بالمعنى الذي يمكّن الجانب الإسرائيلي من إنهاء عمل البعثة ولو كان من جانب واحد، غير أن إسرائيل أقدمت على اتخاذ هذا القرار أحاديّاً بما ينهي حالة الاستثناء الوحيدة في الموقف الإسرائيلي بشأن التواجد أو الحماية الدولية الذي ترفضه إسرائيل بصورة تاريخية وقاطعة وبصيغة الخداع الذي عبّر عن حقيقة الموقف الإسرائيلي الخفي من مبدأ الحماية أو الوجود الدولي في الأرض المحتلة، حيث جاءت الموافقة الإسرائيلية على إيفاد البعثة في سياقات إعادة الانتشار الإسرائيلي في المدينة والالتفاف على قرار مجلس الأمن 904 كما سبقت الإشارة.

لقد جاء القرار الإسرائيلي بإنهاء عمل بعثة الخليل مؤسساً على أسباب مبدئية غير مباشرة، جوهرها عدم الاعتراف بكونها قوة احتلال (فقرة أولى) بكل ما يرتبه مثل هذا الاعتراف من واجبات والتزامات بما فيها الحماية والوجود الدولي وعلى زوال أسباب تكتيكية مباشرة فرضت مثل هذا الوجود؛ ممثلاً بدور بعثة خليل المحدود

وبالقيود المكانية والزمانية وشروطها بما وفر إمكانية التخلص منه (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: الأسباب الخفية لقرار الإنهاء

وهي أسباب رئيسة تمثل حقيقة الموقف الإسرائيلي المبدي من كل ما له صلة بالبعد الدولي أو بقواعد القانون وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انطلاقاً من رفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بكونها قوة احتلال. وقد دأبت سلطات الاحتلال تاريخياً على رفض تطبيق القواعد القانونية وما ترتبه من الالتزامات في الأرض المحتلة، وخاصة قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽¹⁾ بما يمكن سلطات الاحتلال والمستوطنين من مواصلة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للمبادئ والقواعد القانونية التي ترقى إلى مستوى الجرائم المنظمة والإرهاب الرسمي بعيداً عن مختلف أشكال الحماية أو المساءلة الدولية⁽²⁾.

وتمدّدنا الوقائع التاريخية منذ بداية الاحتلال بنماذج كثيرة من الرفض الإسرائيلي لكل مبادرات أعمال وتطبيق القواعد القانونية ذات الصلة بالواقع الاحتلالي، سواء كانت نتاج أعمال لجان تحقيق داخلية إسرائيلية (أولاً)، أو على أثر مبادرات أو قرارات دولية طالبت بتوفير أي شكل من أشكال الحماية الدولية (ثانياً)، حيث ترفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الاعتراف بكونها قوة احتلال أو كون الأرض الفلسطينية أرضاً محتلة.

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر: أبو النصر، عبد الرحمن، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقاتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2000.

(2) انظر في ذلك: وائل، أحمد علام، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

أولاً: استنفاد تشكيل وتوصيات لجان التحقيق الداخلية:

وكانت لجان تحقيق إسرائيلية عديدة قد تشكلت قبل لجنة التحقيق الإسرائيلية بمذبحة الحرم وبعدها جرائم يرتكبها المستوطنون، في محاولات مستمرة لتجنب التحقيق الدولي والالتفاف على إمكانات حدوثه. الأمر الذي يؤكد في الوقت نفسه استمرار مسلسل الجرائم وضرورة التصدي لها وهي تقوض أركان المنظومات القانونية الخاصة بقوانين حقوق الإنسان ومتطلبات توفير الحماية تحت الاحتلال، ومن أهمها لجنة كارب 1982:

في نهاية نيسان/ أبريل 1981 تشكلت لجنة كارب⁽¹⁾ إثر حادثتين أثارتا انتقاداً لاذعاً حول تصرف الشرطة فيما يتعلق بالتحقيق في جنایات ارتكبها مستوطنون ضد فلسطينيين.

كانت الأولى رسالة عامّة، عبّر فيها محاضرون للقانون من الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب عن قلقهم إزاء سلطة القانون في إسرائيل. وقد عدّدت الرسالة سلسلة من الحوادث خرق فيها مستوطنون القانون وألحقوا الأذى بفلسطينيين، لكن لم تشرع الشرطة بالتحقيق معهم، أو أن التحقيق لم يكن شاملاً.

أمّا الثانية، فتمحورت حول قضية «بيت هداسا»⁽²⁾ والالتماس الذي تلاها إلى

(1) طاقم مراقبة خاص للنظر في التحقيقات مع «الإسرائيليين» في الضفة الغربية ترأسته نائبة المستشار القانوني، يهوديت كارب (وهي عضو في المجلس العام لمؤسسة ييش دين). يتكون من 23 عضواً، أما بقية أعضاء الطاقم فقد كانوا، المدعي العام للواء القدس والمستشار القانوني لقيادة يهودا والسامرة ورئيس قسم الدعاوى في شرطة إسرائيل.

(2) الموقع الاستيطاني المسمى «بيت هداسا» يقع في وسط الخليل.

«محكمة العدل العليا»⁽¹⁾، حيث وجّهت المحكمة انتقاداً لاذعاً لتقاعس الشرطة في التحقيق في الشكاوى في منطقة الخليل، وعلى أثر ذلك تعهدت دولة الاحتلال بالعمل على منع الشغب والتحقيق بعمق في الشكاوى والشبهات في هذا الصدد.

اعتبر تقرير «كارب» أن ما يحدث هو ظاهرة مختلفة عن الجنوح الجنائي «العادي» وصنفتها على أنها جنايات ذات خلفية أيديولوجية⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك، ارتأت كارب بشكل استثنائي أن تضع مسؤولية الفشل في تطبيق القانون وتقايس جهات إسرائيلية في تطبيقه على المستوى السياسي أيضاً، حيث أشارت إلى أن مواقع الفشل ما هي إلا دلالة على مشكلة أعمق بكثير. وإن هذه المشكلة تحتم تدخلاً سريعاً وحازماً لاجتثاثها من جذورها والحد من الضرر اللاحق بمبادئ سيادة القانون⁽³⁾.

والجدير بالذكر أنه بعد نشر تقرير كارب بشأنية أشهر، توجهت كارب إلى وزير

(1) قرار العدل العليا 175 / 81 مصطفى عناي التنشة ضد وزير الأمن، بشأن قضية «بيت هداسا» شكاوى الفلسطينيين من سكان الخليل حول المضايقات والتنكيل الذي يتعرضون له بسبب مستوطني بيت هداسا والذي يهدف إلى تخويف وإبعاد الفلسطينيين من مكان سكنهم بهدف وضع اليد عليه، مجلة فلسطين في شهر عدد 67.

(2) يهوديت كارب: رئيسة التحقيق في الشبهات ضد الإسرائيليين في «يهودا والسامرة» الضفة الغربية، تقرير طاقم المتابعة، وزارة العدل، 1982، ص 24.

(3) «يبدو أن الخلل المذكور وإن كان يتحتم اجتثاثه من جذوره بحد ذاته، ما هو إلا دلالة على مشكلة أعمق، قد تؤدي إلى منزلق خطير لا تحمد عقباه. ولذلك لا يجدر بنا التركيز على تعامل الشرطة أو شرطة التحقيق العسكرية وفعاليتها فحسب، بل يجب العمل دون هوادة على طرح هذا الواقع وأبعاده الصعبة للبحث على المستوى السياسي، وذلك من أجل التوصل إلى حل سريع لهذا الوضع وبلورة موقف حكومي مسؤول تتبناه جميع الجهات الحكومية لمنع تدهور الوضع والمساس بمبدأ سيادة القانون». يهوديت كارب: رئيسة التحقيق في الشبهات ضد الإسرائيليين في «يهودا والسامرة» الضفة الغربية، تقرير طاقم المتابعة، وزارة العدل، 1982، ص 24.

القضاء في رسالة داخلية حذّرت فيها بأنه لم يطرأ أي تحسّن على حالة تطبيق القانون في المناطق، بل وقد تفاقم الوضع في بعض المجالات⁽¹⁾. وبعد سنة من نشر التقرير توجّهت كارب برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة نوّهت فيها إلى أنه:

«لم تتخذ أية خطوة حقيقية لاستخلاص العبر من التقرير، وأن التقرير ما زال جائئاً كالصخرة التي لم يحركها أحد»⁽²⁾.

استمرت هذه النقاشات على مدار سنين، لكنها لم تؤدّ إلى تغيير جذري في تطبيق القانون في الضفة الغربية.

«تقرير شمغار» 1994:

في العام 1994، وبمرور اثني عشر عاماً على نشر تقرير كارب. قدّمت لجنة شمغار تقريرها الملخص. كانت لجنة شمغار لجنة تحقيق رسمية أقيمت على أثر مذبحه الحرم الإبراهيمي التي نفذها باروخ غولدشتاين، ترأسها رئيس المحكمة العليا السابق القاضي «مئير شمغار» الذي أكد في هذا التقرير «فشل أذرع تطبيق القانون في تطبيق توصيات لجنة كارب وأوصى بسلسلة من الإصلاحات في مجال فرض القانون في الضفة، وعلى رأسها تركيز الصلاحيات ومسؤولية القيام بالتحقيقات بيد «شرطة إسرائيل».

وقد أدّت استنتاجات تقرير شمغار إلى ما هو أسوأ بكثير وما يخدم تحقيق الهدف

(1) باروخ مئير، «وضع تطبيق القانون في يهودا والسامرة في تفاقم»، معاريف، 5 كانون الثاني/يناير 1984.

(2) مقتبس من تقرير لجنة التحقيق في مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل (تقرير لجنة شمغار)، 1994. القدس، ص: 173.

الإسرائيلي الكامن وراء سلسلة الجرائم، وهو مصادرة الأراضي واستيطانها إلى تأسيس دائرة شرطة يهودا والسامرة شرطة «شاي» (التابع لشرطة إسرائيل) وتحديد نظم مناسبة لتطبيق القانون على الإسرائيليين في الضفة.

غير أن إستراتيجية الفكر والمستوى السياسي الإسرائيلي، وهي ترى أن الاستيطان لا يكتمل دون اقتلاع وتهجير إسكان أصحاب الأرض، فقد جاء قرارها ملتبساً في مدى الالتزام بتطبيق حتى القانون الإسرائيلي وتوفير متطلبات الحد الأدنى من الحماية أو التحقيق الجدي، وهذا ما توصل إليه تقرير لجنة ساسون المشكلة سنة 2005 في قضية تطبيق القانون في الضفة الغربية، وإلى شرطة يهودا والسامرة⁽¹⁾.

حيث وجدت ساسون أنه فيما يتعلق بتطبيق القانون في الضفة، فإن الرسالة التي يبثها المستوى السياسي تعني عدم تطبيق القانون. وإن الأمر يتعدى عدم محاسبة الجاني، بل إن الصورة العامة «تحتّم التوصل إلى استنتاج أن أحداً لا يقصد تطبيق القانون بجدية». لقد وصفت ساسون الحالة السائدة في الضفة على أنها خرق سافر للقانون «من خلال التظاهر بوجود نظام مأسس ومرتب يعمل وفقاً للقانون⁽²⁾». تؤكد ساسون أن هذه الرسالة مزدوجة المعايير، تتغلغل إلى صفوف الجيش، جنوداً وقادة على حدّ سواء، وإلى صفوف الشرطة وأفرادها، وإلى جمهور المستوطنين والجمهور الإسرائيلي عامة⁽³⁾.

(1) المحامية طالبا ساسون، الرأي الاستشاري بشأن البؤر الاستيطانية غير المرخصة، القدس، شباط / فبراير 2005، الفصل 10.

(2) تقرير طالبا ساسون، الرأي الاستشاري بشأن البؤر الاستيطانية غير المرخصة، القدس، شباط / فبراير 2005، ص: 43 - 47.

(3) المصدر السابق، ص: 2.

ثانيًا: أساس رفض الانصياع الإسرائيلي للقرارات الداعية للحماية الدولية

بعد احتلال ما بقي من فلسطين سنة 1967، نشطت القيادة الفلسطينية على الصعيد الدولي لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من خطر الاحتلال الإسرائيلي، وتقدمت عدة دول إلى مجلس الأمن بطلب إرسال بعثة تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني، لكن هذه التحركات والمطالبات فشلت بسبب معارضة «إسرائيل» التي اعتبرت أن المناطق الفلسطينية التي احتلتها ليست مناطق محتلة، بل مناطق متنازع عليها، ولا سيادة لأحد عليها، وبأنها استولت عليها في حرب دفاعية ومن ثم يجوز وضع اليد عليها بشكل فعال⁽¹⁾.

واستكمالاً لهذا الموقف والمفهوم الإسرائيلي المتناقض مع الموقف والمفهوم الدولي، كشفت جريدة «هآرتس الإسرائيلية» بتاريخ 20 أيلول 2016 عن وثيقتين سريتين لوزارة الخارجية الإسرائيلية، تعودان إلى عامي 1967 - 1968، تبينان كيف حاولت إسرائيل التهرب من فرض معاهدة جنيف على المناطق المحتلة في حرب الأيام الستة⁽²⁾. وتتضمن الوثيقتان، كما تنشر (هآرتس)، اعترافاً من قبل مسؤولين كبار في جهاز خدمات الدولة لخرق المعاهدة وممارسة العنف إزاء الجمهور الفلسطيني، وامتناع إسرائيل عن اعتبار نفسها دولة محتلة بهدف التهرب من الرقابة الدولية.

(1) عبد الحكيم حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، 16 / 1 / 2006. انظر:

<http://www.oppc.pna.net/mag-/20mag2/p72-hm>

(2) جريدة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 20 / 9 / 2016 المنشورة في مجلة فلسطين في شهر - عدد 67 في شباط / فبراير 2019.

الوثيقة الأولى: هي برقية تعود إلى آذار (1) 1968، وتضمنت إرشادات له حول سبل منع الأميركيين من إلزام إسرائيل لتطبيق المعاهدة في المناطق، وجاء فيها أن «خطنا المتواصل، كان ولا يزال التهرب من مناقشة الأوضاع في المناطق المدارة مع جهات أجنبية على أساس معاهدة جنيف. الاعتراف الواضح من جانبنا بسريان معاهدة جنيف سيريز مشاكل صعبة من ناحية المعاهدة بشأن تفجيرات البيوت والطرود والاستيطان وغيرها- وفوق هذا فإنه حين يتحتم علينا ترك كل الخيارات مفتوحة بشأن مسألة الحدود، يحذر علينا الاعتراف بأن مكائنا في المناطق المدارة هي سلطة احتلال فقط». وأوضح لاحقاً: «باختصار، سياستنا بشأن المناطق المدارة هي محاولة منع التناقض الواضح مع معاهدة جنيف، دون الدخول في مسألة تطبيق المعاهدة (2)».

في هذا الوضع الإقليمي غير المعروف والغامض، فإن مسألة تطبيق المعاهدة ستكون معقدة وغير واضحة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام يشمل ترسيم حدود آمنة

(1) والتي بعث بها الدبلوماسي ميخائيل كومي، سفير إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، والمستشار السياسي لوزير الخارجية أبا أيبين، في فكرة كتابة البرقية وثيودور ميرون، المستشار القانوني لوزارة الخارجية. وتم إرسال البرقية «السرية جداً» إلى السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة إسحاق رايبين، في حينه، المصدر السابق نفسه.

(2) واعترف كومي وميرون بأن مكانة القدس إشكالية بشكل خاص، لأن الحكومة عملت فيها بشكل يتعارض مع المعاهدة. المشكلة الصعبة هي طبعاً «القدس الشرقية»، لأنه في هذه المسألة لو عملت الحكومة حسب معاهدة جنيف وقوانين لاهاي (قوانين الحرب)، لما كان بإمكانها إجراء تغييرات بعيدة المدى في المجال الإداري والقانوني، كمصادرة الأراضي، وأضاف: في الوقت الذي نحاول فيه هنا أيضاً القيام بأعمال سيكون لها صدى دولي لا توجد أي إمكانية لتسوية أعمالنا في القدس مع التحفظات النابعة من معاهدة جنيف وأنظمة لاهاي. وأرشد الدبلوماسيان رايبين على «القول للأميركيين بأنه توجد نظرة خاصة لمكانة المناطق ومكائنا في المناطق». وفصلاً ذلك بالقول: «قبل حرب الأيام الستة لم يكن قطاع غزة منطقة تابعة لمصر وكانت الضفة منطقة محتلة تم ضمها إلى الأردن دون اعتراف دولي، المصدر السابق نفسه».

ومعترف بها⁽¹⁾. في 22 حزيران 1967 بعد أقل من أسبوعين على الحرب وأوصى كومي نائب المدير العام لوزارة الخارجية يوسف تكواع، بالامتناع عن استخدام مصطلح (الاحتلال) كي لا يلتزم للسلاح بالصليب الأحمر بالوصول إلى الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية⁽²⁾. «في السنوات الأخيرة تحاول جهات سياسية إقحام الادعاء بأن المناطق ليست محتلة ولا تسري على سكانها الحقوق التي تحددها معاهدة جنيف.

وكانت المرة الوحيدة التي وافقت فيها إسرائيل على تواجد دولي فوق الأراضي المحتلة قبولها الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وجاءت موافقة إسرائيل على مثل هذه القوة للتهرب من احتمال إرسال قوة حماية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك بعد أن أصدر مجلس الأمن القرار 904 سنة 1994، والذي أكد على الحاجة إلى توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني»⁽³⁾.

لقد تم تعريف بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل على صفحة الموقع الرسمي لهذه البعثة بأنها بعثة مراقبة مدنية تعمل في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية في مجال المراقبة وكتابة التقارير حول أي خروقات تتعلق بالقوانين الدولية أو قوانين حقوق

(1) «واعتمد كومي وميرون أنه: «لا فائدة من الفلسفة العلنية (مع الأميركيين)» ولذلك اقترحا على رايبين «عدم الدخول في نقاش أو حوار حول هذه الأمور، وإنما تسجيل رد فعلهم فقط»، المصدر السابق نفسه.

(2) وكتب في رسالة تم تصنيفها بأنها «سرية» أنه في ضوء حقيقة محاولات الصليب الأحمر الدولي المطالبة بحقوقه في مسألة الجمهور المدني بناءً على معاهدة جنيف، هناك إلى الحذر من استخدام مصطلحات معينة ومنصوص عليها في المعاهدة». واقترح كومي استبدال مصطلح «المناطق المحتلة» بـ«المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية» أو «مناطق الحكم العسكري». وحسب أقوال كومي «يجب أن تعرف بعثتنا إلى الأمم المتحدة وسفاراتنا بأننا نتهرب هنا من مناقشة الصليب الأحمر حول مكانة المناطق»، المصدر السابق نفسه.

(3) حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين.

الإنسان، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية الموقعة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول مدينة الخليل، غير أن تواجد هذه البعثة لم يمنع القوات الإسرائيلية من مواصلة اعتداءاتها على الشعب والأراضي الفلسطينية⁽¹⁾.

الفقرة الثانية: الادعاءات العلنية لقرار الإنهاء

في خطوة إسرائيلية مفاجئة، ولكن في ظل بيئة دولية وإقليمية مواتية أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية عن إنهاء تواجد بعثة الخليل الدولية برفض التمديد لوجود هذه البعثة، معللاً ذلك بأن البعثة تعمل ضد مصالح إسرائيل، وبالتالي لن يسمح باستمرار وجودها⁽²⁾، وقد جاء استنتاج وقرار رئيس الحكومة الإسرائيلي تعقيماً على تقرير البعثة السنوي، الذي تضمن تقييماً لعشرين سنة من عمل البعثة وتم تسريه لاحقاً بوسائل إعلام إسرائيلية رغم الطبيعة السرية لمثل هذه التقارير، والتي لم يكشف عنها من قبل، حيث جاء التقرير المشار إليه حافلاً بالوقائع الموثقة للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية رغم رقابة البعثة الدولية.

وفيما يلي نعرض أولاً مضمون التقرير ثم نعرض ثانياً تبعات نشر التقرير.

أولاً- مضمون تقرير البعثة

تمكنت جريدة هآرتس الإسرائيلية⁽³⁾ بعد عشرين سنة من وجود بعثة المراقبة

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) في بيان رسمي صادر عن مكتب نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلي يعلن أن بعثة المراقبة الدولية في الخليل تعمل ضد إسرائيل. ويضيف: لن نسمح باستمرار عمل القوة الدولية التي تعمل ضدنا. وأمر بطرد أعضاء البعثة www.wafa.ps/ar وتمت زيارة الموقع في 25/6/2019.

(3) جريدة هآرتس الإسرائيلية، (Uri Blau) يوري بلو 17 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

من الحصول على تقرير البعثة السنوي السري، ونشر أجزاء مطولة منه، وكانت من خلاصات ذلك التقرير أن: إسرائيل تخالف بانتظام القانون الدولي في الخليل، حيث أصدرت البعثة الدولية تقريراً داخلياً شديد الاستفاضة والإدانة عن ممارسات إسرائيل في المدينة، وهي المرة الأولى التي تكشف فيها الصحافة عن تقرير لبعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل TIPH.

ويشير التقرير السري الذي أعدته البعثة إلى ارتكاب «إسرائيل» العديد من انتهاكات القانون الدولي، ويبدو مؤكداً على حقيقة كون الخليل مدينة مزقتها احتلالٌ مدني وعسكري في آن واحد.

وبعد عشرين عاماً من إنشاء فرقة المراقبة التي كان الهدف منها المساعدة في بث الشعور بالأمن وضمان الرخاء للفلسطينيين في الخليل، يحذر التقرير من أن المدينة الآن صارت أكثر انقساماً من أي وقت مضى، وأن السبب في ذلك هو ممارسات الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين.⁽¹⁾

كذلك ووفقاً للتقرير، يبدو جلياً أن إسرائيل تنتهك الحق في عدم التمييز «بانتظام وبشدة»، بالإضافة إلى انتهاكها الالتزام بحماية السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال من التهجير. وأن المستوطنة الإسرائيلية في الخليل هي في حد ذاتها انتهاك للقانون الدولي، و«المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون» يجعلون الحياة في المنطقة الخاضعة لإسرائيل صعبة على الفلسطينيين المقيمين فيها.⁽²⁾

(1) يتقاطع مع هذا التقرير مؤشرات الانتهاكات الجسيمة لأبسط حقوق الإنسان في الخليل. انظر: إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل - النسخة النهائية 2016م، ص: 12-23 المنشورة على الرابط التالي <http://unsco.unmissions.org>.

(2) حول هذا الموضوع انظر: الرئيس، ناصر، المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي

وفقاً للتقرير، تنتهك إسرائيل الحق في عدم التعرض للتمييز، كما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صدقت عليه إسرائيل عام 1991⁽¹⁾. ويُعدّ الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الإسرائيليين من المدينة، والتي تفتقر إلى حرية التنقل والحق في العبادة، مثلاً واضحاً على خرق هذا الحق. بالإضافة إلى ذلك، تقول بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل إن إسرائيل تنتهك المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة باستمرار، والتي تمنع ترحيل الأشخاص المشمولين بالحماية من الأراضي المحتلة.

تحدّث دبلوماسي اطلع على التقرير إلى صحيفة «هآرتس» قائلاً: «يُنتهك هذا الحق الإنساني البسيط باستمرار وبقسوة بالغة للفلسطينيين في الخليل - وخاصة هؤلاء الذين يعيشون في المنطقة H2 - فيما يتعلق بانعدام حرية التنقل والحق في العبادة». يرد في التقرير أنه لا يمكن العثور على «حياة طبيعية»، وخاصة في منطقة البلدة القديمة في الخليل، في المنطقة H2 الواقعة تحت سيطرة إسرائيل⁽²⁾.

يدحض التقرير كذلك ادعاءات امتلاك المستوطنين أراضي في البلدة القديمة في

الإنساني، مؤسسة الحق، رام الله - فلسطين، 1999.

(1) المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكل أشكاله.

(2) يذكر التقرير أن سوق الخضار الفلسطيني القديم صار حالياً منطقة عسكرية إسرائيلية، يشغلها المستوطنون غالباً وتُستخدم كحديقة لعب للأطفال، لمزيد من التفاصيل انظر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ آذار/ مارس 2018 بعنوان الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل على الرابط ochaopt.org/ar/

الخليل⁽¹⁾. لكن بغض النظر عن هذه الادعاءات، فإن وجود أي مستوطنة إسرائيلية في الخليل يُعدّ انتهاكاً للقانون الدولي.⁽²⁾

يشير التقرير أيضاً إلى رحيل الفلسطينيين -القادرين على ذلك- من المنطقة H2 إلى المنطقة H1 الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، حيث القيود المفروضة عليهم هناك أقل، ويذكر أن هؤلاء الذين لا يستطيعون مغادرة المنطقة H2 أو لا يرغبون في ذلك، يضطرون إلى التعامل مع «المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين» الذين تدعمهم الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات اليهودية في الخارج.⁽³⁾

(1) أبو الرب، صلاح حسن محمود، الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000 رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح- نابلس، 2005.

(2) (129) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن العودة إلى: د. العمري، حكيم، الاستيطان الإسرائيلي الأراضي المحتلة- دراسة في أحكام القانون الدولي العام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، - وانظر أيضاً: سلب الأراضي: تقرير سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية إصدارات بتسليم، 2002 على الرابط [btselem.org/ Arabic / publication](http://btselem.org/Arabic/publication)

الذي يمكن الوصول إليه في 27 / 7 / 2019.

(3) (130) هذا لا يعني أن منطقة H1 آمنة وتسودها حياة طبيعية من ذلك: أن نسبة 33 بالمئة من أوامر الهدم العالقة في الضفة الغربية موجودة في محافظة الخليل وتخص العديد من أوامر الهدم العالقة بالتجمعات السكانية البدوية والرعوية الأخرى في الخليل. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2015 تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية- وقد أفاد سكان 87 تجمعاً سكانياً بأن أوامر الهدم تعد من ضمن العوائق التي تحد من قدرتهم على السعي لتأمين مسكن ملائم. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2016، موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج) كما أن أعمال الهدم في المنطقة (ج) في الخليل في سنة 2014: تم هدم 101 مبنى، منها 35 مبنى سكنياً مما تسبب بتهجير 193 شخصاً منهم 98 طفلاً، وفي سنة 2015 تم هدم 64 منها 11 مبنى مما تسبب بتهجير 75 شخصاً منهم 42 طفلاً في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2016: تم هدم 55 مبنى، منها 28 مبنى سكنياً مما تسبب بتهجير 195 شخصاً، منهم 85 طفلاً متوفراً على الموقع التالي:

<http://www.ochaopt.org/vpp.aspx>

ويحذّر التقرير كذلك من أن تقسيم المسؤوليات الأمنية في المنطقتين H1 و H2 يتناقض مع اتفاق الخليل ويعوق حركة الأشخاص والسلع والمركبات داخل المدينة. وتحولت الحواجز والعراقيل الموجودة بين المنطقتين إلى تحصينات عسكرية تتألف من العديد من الحواجز ونقاط التفطيش التي تديرها قوات الأمن الإسرائيلية، التي تسيطر بشكل خاص على قاطني المدينة الفلسطينيين.

كذلك يسلط التقرير الضوء على شارع الشهداء، وهو تقريباً الشارع الأشهر في الخليل. الشارع الذي كان في السابق سوقاً فلسطينياً مزدهراً، صار اليوم خالياً من الفلسطينيين ومحالّه مغلقة. ويُذكر في التقرير أنه لا يزال ممنوعاً على الفلسطينيين القيادة في الشارع كله ولا السير على الأقدام في بعض الأماكن منه، وأن بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل شهدت، على مرّ السنوات العشرين الماضية، كيف انتشرت هذه القيود الصارمة المفروضة على حركة الفلسطينيين في شارع الشهداء، إلى أجزاء أخرى من المنطقة H2⁽¹⁾.

في المقابل، يملك السائقون الإسرائيليون حق التنقل في كل شوارع المنطقة H2. ويقول التقرير إن المستوطنين مُنحوا بالتدريج حق البناء والتوسع في أنشطتهم الاستيطانية، بما في ذلك على الأراضي الفلسطينية. وجاء في التقرير أيضاً أن تشييد البنية التحتية للطرق والمياه والمعابر، وصيانتها، كان له الأولوية أيضاً

الذي أمكن الوصول إليه في 27 / 7 / 2019.

(1) وفقاً للوجود الدولي المؤقت في الخليل سنة 1994 تم إغلاق شارع الشهداء الذي كان يعد شارع السوق الرئيس في الخليل، بأمر عسكري أمام المركبات والمشاة الفلسطينيين وحسب بروتوكول الخليل لسنة 1997 كان ينبغي إعادة فتح الشارع أمام الفلسطينيين، المصدر الوجود الدولي المؤقت في الخليل على الرابط http://www.tiph.org/en/about_hebron

لدى المستوطنين الإسرائيليين⁽¹⁾.

راقبت البعثة كذلك كيف أنشئت الطرق والشوارع فوق الأراضي الزراعية الفلسطينية على مرّ السنين، من أجل بناء طريق خاص للمصلين اليهود من مستوطنة كريات أربع إلى وسط مدينة الخليل. وبالإضافة إلى ذلك، هُدمت المنازل الفلسطينية القديمة التي تعود إلى العصر العثماني والواقعة على طول هذا الطريق من أجل توسعته.

وتشير بعثة المراقبة كذلك إلى أن الفلسطينيين يواجهون عقبات عدة في الدخول إلى حرم المسجد الإبراهيمي، وهو موقع ديني مهم لكلّ من المسلمين واليهود على السواء (تقع فيه أيضًا مقبرة البطاركة). حاليًا لا يوجد سوى مدخلين إلى المسجد بالنسبة للمسلمين، ويتوجب على المصلين أولاً اجتياز عدد من نقاط التفتيش الإسرائيلية⁽²⁾.

في أواخر عام 2017، أنتجت بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل واحدًا من

(1) حول معاناة سكان H2 في الخليل انظر: إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل، النسخة النهائية لعام 2016، مصدر سابق، ص 17 وما بعدها وانظر أيضًا الدراسة التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنة 2009، يعيش 77 بالمئة من الفلسطينيين في البلدة القديمة من الخليل في المنطقة H2 تحت خط الفقر على الرابط <http://www.tiph.org> ويرد في تقرير البعثة أنه في الوقت نفسه، زادت القيود بشدة على حركة الفلسطينيين الذين يعيشون في تل الرميّة. وأغلق الحلي على مرّ السنين، وأحيط بعدد من نقاط التفتيش، وكان لذلك عواقب وخيمة على قاطنيه الفلسطينيين. إذ لا يُسمح لهم باستقبال زوار غير مُسجلين في قائمةٍ يحتفظ بها حراس نقاط التفتيش. وتشير البعثة إلى أن الفلسطينيين كثيرًا ما يتعرضون للمضايقات في نقاط التفتيش تلك، وأن الطريقة الوحيدة لجلب الطعام وغيره من المؤن إلى منازلهم، هي سير على الأقدام. وأن الدراسة والعمل والعلاقات الأسرية بالنسبة هؤلاء السكان تشكل تحديًا كبيرًا.

(2) ويتعرض المصلون للتفتيش وفي بعض الأحيان يُطلب منهم رفع ملابسهم. كما لا يُسمح للمؤذن، برفع الأذان في مساءات الجمعة وأيام السبت بسبب (الشبات) اليهودي، وفق ما جاء في تقرير البعثة. وتضيف المجموعة أنه بينما تم إحصاء 1600 مصل فلسطيني تقريبًا كانوا يحضرون إلى المسجد في أيام الجمعة عام 2003، انخفض هذا العدد إلى النصف بحلول عام 2017.

أهم الأعمال التي قامت بها منذ أنشئت؛ وهو تقرير ينظر في أعمالها التي دامت 20 عامًا، مسلطة الضوء على المشاكل والأنماط التي كشفها أعضاء البعثة ووصفوها بأنها «مستمرة وبالغة القسوة». إذ يستند هذا التقرير -من بين أمور أخرى- إلى أكثر من 40 ألف «بلاغ عن حوادث»، جمعها أعضاء البعثة على مر السنين. ويخلص تقرير بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل، إلى أن المدينة تسير عكس الاتجاه المتفق عليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في بروتوكول الخليل.⁽¹⁾

ثانيًا: تبعات نشر التقرير

وعلى الرغم من أن التقرير ينتقد إسرائيل بشدة، لكنه لا يُقدم أي مطالب أو يدعو إلى اتخاذ إجراءات، سواء من الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني. وقد سُلم التقرير لوزراء خارجية الدول الخمس المساهمة، وعُرض على الدبلوماسيين الذين زاروا الخليل مؤخرًا. لقد أعرب بعض الأشخاص الذين تحدثت إليهم هآرتس من أجل هذا المقال عن قلقهم من أن تؤدي نتائج نشر هذا التقرير إلى أن ترفض إسرائيل تجديد تفويض بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل للعمل في المدينة، وذلك ما حدث لاحقًا في الواقع.

أُعد التقرير الذي يقترب من المائة صفحة ليكون علامة على مرور عشرين سنة على تأسيس البعثة، وقد طلبت صحيفة «هآرتس» من البعثة أن تُدلي بتعليق على التقرير وأن تخبر بما إذا كانت هناك إجراءات ستتخذ بناءً على نتائجه. وردًا على ذلك، قال

(1) وقع هذا البروتوكول عام 1997 وعلى أثره قُسمت الخليل إلى قسمين: المنطقة H1، وتسيطر عليها السلطة الفلسطينية وتضم تقريبًا 80 بالمائة من المدينة وتؤوي حوالي 175 ألف فلسطيني، والمنطقة H2، وتسيطر عليها إسرائيل ويتراوح عدد المستوطنين بها بين 500 و800 مستوطن، يعيشون جنبًا إلى جنب مع 40 ألف فلسطيني.

متحدث باسمهم: إن التفويض الممنوح لهم ينص على أن تساعد البعثة في «مراقبة الجهود المبذولة للحفاظ على وجود حياة طبيعية في مدينة الخليل، والإبلاغ عنها، وفقاً لبروتوكول الخليل وللاتفاق المبرم بين الطرفين، وبناءً على طلب الطرفين، فجميع المعلومات التي تتوصل إليها البعثة هي معلومات شديدة السرية، حيث تجري البعثة حوارات منتظمة مع كلا الطرفين».

كما طلبت «هآرتس» أيضاً تعليق مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي على التقرير ونتائجه، لكن الطلب أُحيل إلى وزارة الخارجية، التي قالت بدورها:

«إن تقارير البعثة ليست للنشر. وهي تقدم إلى الطرفين بناءً على اتفاق بأنها لن تنتقل إلى أطراف أخرى، وليس إلى الإعلام بكل تأكيد. وعلى ذلك، لا ننوي التعليق على معلومات جزئية أو أي منشورات أخرى تخص هذه القضية».

الفرع الثاني: طبيعة التفاعل الدولي مع قرار إنهاء البعثة

رغم الخطوة الإسرائيلية أحادية الجانب في إنهاء وجود البعثة الدولية، وما تمثله تلك الخطوة من تعارض مع إرادة المجتمع الدولي وقراراته من قواعد القانون الدولي الواجبة النفاذ مع استمرار متطلبات تطبيقها، فقد اقتصر الموقف والتفاعل الدولي، سواء على مستوى المواقف المنفردة (فقرة أولى) أو على مستوى المنظمات الدولية ومجلس الأمن (فقرة ثانية) على تفاعل خجول يمرر القرار الإسرائيلي بشبه استجابة عاجزة مع أن ذلك لا يعني هذا المجتمع من مسؤولياته.

الفقرة الأولى: على مستوى الدول منفردة

أولاً: على المستوى الفلسطيني:

عقب السيد نبيل أو ردينة الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية على قرار عدم

تجديد الحكومة الإسرائيلية لقوات التواجد الدولي في الخليل بالقول: إن ذلك تخلُّ عن تطبيق اتفاقياته تحت رعاية دولية وتخلي إسرائيل عن الوفاء بالتزاماتها لموجب هذه الاتفاقيات، وهو أمر مرفوض ولن نقبل به إطلاقاً.

وطالب الدول الراعية لهذه الاتفاقيات بموقف واضح نحو هذا الموقف الإسرائيلي الذي وصفه بالخطير، مؤكداً على ضرورة العمل الفوري بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لمواصلة العمل على تطبيقه.

وأكد أن إسرائيل بتجاهلها الاتفاقيات الموقعة تصر على عدم احترام القرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة بالرعاية الدولية⁽¹⁾.

من جانبه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تيسير خالد قال، إن هذا القرار الإسرائيلي يأتي في سياق الصراع الانتخابي ويعكس التطرف الذي تنتهجه دولة الاحتلال وجرائمها التي تحاول أن تحجبها عن أعين العالم، وقال إن قرار إنهاء عمل البعثة الدولية في الخليل المتواجدة وفق قرار مجلس الأمن 904 هو نهج تتبعه إسرائيل في نقضها للمواثيق والاتفاقيات الدولية، وأضاف إن القيادة الفلسطينية ستواصل اتصالاتها مع المجتمع الدولي لوقف هذا القرار الذي يستبيح الدم الفلسطيني⁽²⁾.

وإلى جانب سلسلة المواقف الرسمية المعارضة والمنددة بالقرار الإسرائيلي، كانت هناك سلسلة من المواقف المماثلة التي عبّر عنها أبناء الخليل، من ذلك ما صرح به رئيس بلدية الخليل تيسير أبو سنية لوكالة وفا: إن دولة الاحتلال منذ قيامها تمارس

(1) وكالة الأنباء الفلسطينية وفا www.wafa.ps/ar أمكن الوصول إليه بتاريخ 28 / 6 / 2019.

(2) المصدر السابق نفسه.

جرائمها على الأرض ولا تريد شاهداً على هذه الجرائم، لذلك تعمل على طرد وإنهاء عمل بعثة التواجد الدولي بالخليل، مطالباً المجتمع الدولي بضرورة التحرك العاجل بتوفير الحماية من الانتهاكات اليومية والاعتداءات المتواصلة من قبل الاحتلال والمستوطنين، مؤكداً رفض بلدية الخليل لقرار إنهاء عمل بعثة المراقبين الذين تواجدوا عبر اتفاقات دولية وحصانة واجبة التنفيذ⁽¹⁾.

من جانبه، قال نائب محافظ الخليل خالد دودين: كل تقارير البعثة كانت تشير إلى الظلم الكبير الذي وقع على الفلسطينيين في مدينة الخليل، وبيّنت حجم جرائم الاحتلال ومستوطنيه المدججين بالسلاح ضد الفلسطينيين العزل، ونوّه إلى أن معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل تعمل على استعطاف المستوطنين واستغلالهم في حملاتها الدعائية الانتخابية متماشياً مع ذلك، أنهى نتيهاو عمل فريق البعثة إرضاءً للمستوطنين، وهذا يعتبر تراجعاً ومخالفة للاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي بالرعاية الدولية.

ثانياً- على مستوى الدول:

أبدت النرويج، معارضتها لقرار الحكومة الإسرائيلية حظر عمل قوة المراقبة الدولية في مدينة الخليل.

وقالت وزيرة الخارجية النرويجية إيني إريكسن سوريدي، في بيان لها⁽²⁾:

«إن القرار الإسرائيلي أحادي الجانب بشأن إنهاء عمل بعثة المراقبين في الخليل قد

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) وكالة قدس برس إنترناشيونال للأخبار (الأربعاء 30 / 1 / 2019).

يشكل انتهاكاً لاتفاقيات أوسلو».

وأضافت: إن «الوضع في الخليل غير مستقر ويمكن وصفه بالنزاع»، معربة عن قلقها إزاء تبعات حظر عمل البعثة. كما أكد وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني أليستر بيرت، أن بلاده قلقة بعد قرار إسرائيل وقف عمل بعثة المراقبين الدوليين في الخليل⁽¹⁾، التي تلعب دوراً مهماً في الحد من التوترات بين الجانبين في المدينة.

الفقرة الثانية: على مستوى المنظمات الدولية

أولاً: في الإطار العام: حول التفاعل الدولي مع قرار إنهاء بعثة الخليل، أشار مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور إلى أن الجهود الدولية التي بذلت في الأيام الماضية أسفرت عن صدور موقف من النرويج بصفتها رئيس التواجد الدولي في الخليل، كما صدر بيان من وزراء خارجية الدول الخمس المكونة لهذا التواجد، إضافة إلى بيان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة دعت جميعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتراجع عن موقفها والتمديد لبعثة التواجد الدولي⁽²⁾.

وكان بيان وزراء خارجية الدول المشاركة في البعثة قد أعرب عن الأسف لما وصفوه بالقرار الأحادي من الحكومة الإسرائيلية، الذي ينتهك اتفاقات أوسلو، وأكدت الدول الخمس في رسالة مشتركة، وقّعها وزراء خارجيتها أن هذا القرار الإسرائيلي منافٍ لاتفاق أوسلو الثاني وقرار مجلس الأمن 904، داعياً إلى إبقاء بعثة التواجد الدولي المؤقت في الأراضي الفلسطينية لتوفير الحماية، مشيرة إلى أن الجانب

(1) لندن - سوا «وكالة أنباء فلسطينية مستقلة» الاثنين 4 شباط / فبراير 2019م.

(2) المصدر السابق نفسه.

الفلسطيني طلب تجديد ولاية البعثة رافضة المزاعم الإسرائيلية التي تتهم البعثة بمخالفة ولاياتها⁽¹⁾.

فيما أبدى الأمين العام للأمم المتحدة أمله في أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق يحفظ المساهمات الطويلة والقيمة لبعثة التواجد الدولي في منع الصراع وحماية الفلسطينيين في الخليل⁽²⁾، وأضاف الأمين العام في بيان أصدره المتحدث باسمه، إنه يواصل العمل مع الدول الأعضاء ذات الصلة والأطراف على الأرض لضمان حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين.

وكانت جامعة الدول العربية قد دعت بدورها إلى رفض القرار الإسرائيلي لخطورة انعكاساته على منظومة حقوق الإنسان، مطالبة الدول المشاركة في البعثة لعدم الرضوخ للموقف والسياسات الإسرائيلية والمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني⁽³⁾.

ثانيًا: في مجلس الأمن: عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة يوم الأربعاء الموافق 6 شباط/ فبراير 2019 بناء على طلب من الكويت وإندونيسيا حول بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل (TIPH) على أثر إعلان إسرائيل عدم تجديد ولاية البعثة⁽⁴⁾:-

(1) وكالة وفا 2/ 2 / 2019.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) تصريح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية دكتور سعيد أبو علي، وكالة وفا 23 / 1 / 2019.

(4) المصدر: مذكرة الجامعة العربية برقم 01687 وتاريخ 9 شباط/ فبراير 2019 بشأن جلسة مجلس الأمن المغلقة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق 6 شباط/ فبراير 2019 حول بعثة التواجد الدولي في مدينة

وفي بداية الجلسة، قدّمت وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية السيدة روزماري دي كارلو إحاطة للمجلس، أوضحت خلالها أن 80 بالمئة ممن يعيشون في مدينة الخليل هم الفلسطينيون والباقي إسرائيليون، مشيرة إلى أن هناك 100 حاجر و20 نقطة تفتيش تقيد من حركة الفلسطينيين، كما أن 98 بالمئة ممن يعيشون في المدينة بحاجة إلى التكيف مع هذه العوائق. ونوّهت دي كارلو إلى مقترح توسيع نطاق عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لتشمل مدينة الخليل.

من جانبها، أعربت جميع دول المجلس⁽¹⁾، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية عن قلقها من تداعيات هذا القرار، الذي قد يؤدي إلى مزيد من التوتر، في حين قال القائم بأعمال وفد الولايات المتحدة أن من حق إسرائيل بموجب اتفاق الخليل ألا تجدد ولاية البعثة، حيث إن التمديد حسب الاتفاق، يتطلب موافقة الطرفين، ولهذا لا يجب اتهام إسرائيل بعدم الالتزام حسب تعبيره، ومتهمًا البعثة بالتحيز ضد إسرائيل.

وقد عقب سفير روسيا في مداخلته على الموقف الأميركي بأنه لا أحد يختلف على أنه من حق إسرائيل ألا تجدد ولاية البعثة، ولكنه أعرب عن قلقه من تداعيات هذا القرار السلبي، متسائلًا إذا ما كان هذا القرار من شأنه المساعدة في تحقيق السلام.

الخليل tiph، أُرشيف الأمانة العامة.

(1) وفي ذلك، يقول السفير الكويتي منصور العتيبي: الأمر الأول أن المشاورات بشكل عام كانت إيجابية وكان إعرابًا عن القلق بشأن القرار الإسرائيلي وما قد يترتب عليه من تفاقم للوضع على الأرض وتقويض للاتفاق الثنائي بين فلسطين وإسرائيل، الكثير من الدول أبدت أسفها وطالبت بإعادة النظر في القرار. أما الأمر الثاني الذي نوقش هو إمكانية قيام مجلس الأمن بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة وسيجري رئيس مجلس الأمن مشاورات حول الأمر وبلغنا بنتائج المشاورات حول هذا الاقتراح UN.org/ ar/ story

فما اقترحت سفيرة المملكة المتحدة أن يقوم رئيس مجلس الأمن لشهر شباط / فبراير (غينيا الاستوائية) بعقد لقاء يضم سفراء كل من فلسطين وإسرائيل لإبلاغهما بما جرى في هذه الجلسة لمجلس الأمن وللإعراب عن أهمية الاستقرار في الخليل.

وفي ختام المداخلات، تقدم سفير كل من الكويت وإندونيسيا بعد التنسيق مع سفير فلسطين بمشروع بيان صحفي إلى أعضاء المجلس وتم وضعه تحت الإجراء الصامت، إلا أن الولايات المتحدة (فقط) كسرت الإجراء الصامت وأفشلت إصدار البيان الصحفي وبالتالي لم يتم اعتماد البيان.

وهكذا، يتجدد ويتأكد الموقف الأميركي الذي يشكل مظلة الحماية للقرار الإسرائيلي الذي بإلغائه لوجود البعثة يلغي هذا الشكل أو الآلية المحدودة للحماية الدولية بمدينة فلسطينية مهددة باستمرار لإرهاب المستوطنين وممارسات الاحتلال العدوانية، ويفشل الجهد الدولي عبر مجلس الأمن حتى في التعبير عن موقف رسمي جماعي في نطاق المسؤولية الدولية، الأمر الذي يتجاوز الخليل وبعثة الخليل الدولية بتقديم نموذج آخر عن القيود المفروضة على الهيئات الدولية أداء دور ذي مغزى في تنفيذ الاتفاقيات والتأثير في الواقع على الأرض أو إحراز أي تقدم في حل النزاعات أو تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وهنا تبرز بشكل صارخ معضلة مبدأ رضا الدولة المعنية، وهي هنا دولة الاحتلال الإسرائيلي مدعوماً بتصرف الدولة دائمة العضوية بمجلس الأمن المعطل للإرادة الدولية وهي هنا الولايات المتحدة الأميركية بما يطرح بإلحاح موضوع المسؤولية الدولية، وإشكاليات النظام القانوني الدولي برمته من جديد....

في هذا الإطار، يرى مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي أنه من السابق لأوانه

تقييم آثار عدم تحديد ولاية البعثة الدولية التي كانت تنتقد إسرائيل بشدة، وربما تشعر إسرائيل بالقلق من التقارير القاسية ستصل إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وستؤثر على قرارها بفتح تحقيق بشأن سلوك قوات الأمن والحكومة الإسرائيلية في الخليل، ولكن حسب المركز، يجب على إسرائيل أن تدرس الثمن الذي ستدفعه في الساحة الدولية نتيجة قرارها، الذي قد يفسر على أنه تعبير آخر عن إهمال إسرائيل لعملية السلام أو كدليل على أن لديها ما تخفيه.

ومع ذلك يرى التقرير أنه وبالنظر إلى افتقار البعثة الدولية إلى مكانة مؤثرة، فمن المشكوك فيه أن يؤدي إلغاؤها إلى اتخاذ إجراءات جوهرية ضد إسرائيل على الساحة الدولية⁽¹⁾. بما يؤكد أن تقدير الإفلات من المسؤولية هو أحد دوافع اتخاذ ذلك القرار. وفي الحقيقة، لا بد من النظر إلى هذه الخطوة في سياق التوسع الإسرائيلي العام في المستوطنات في القدس والضفة الغربية، ولا سيما الخليل التي تلقى أهمية خاصة عند الصهاينة المتطرفين. فحين تُخفي إسرائيل تهجيرها للسكان الفلسطينيين من البلدة القديمة عن أعين المجتمع الدولي، يصير التوسع الإسرائيلي أسهل بكثير.

سوف يعتبر المستوطنون أن عدم التجديد لبعثة التواجد الدولي بمثابة ضوء أخضر لممارسة العنف، ويمكن أن تُفسي هذه الخطوة إلى انسحاب إسرائيلي تام من بروتوكول الخليل. من الواضح أن إسرائيل تتبنى سياسة تناقض جميع الاتفاقات المتوقعة مع الفلسطينيين، وتنتهك مبادئ الحماية الإنسانية المكفولة بموجب المعاهدات الدولية

(1) تقرير مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي نقلاً عن وكالة الهدف على الرابط:

<http://hadfnews.ps/post/52188>

الذي أمكن زيارته في 2/8/2019.

للسكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. ويُعدّ قرار ننتياهو القاضي بعدم التجديد لبعثة التواجد الدولي تجلياً من تجليات هذه السياسة. ما لم تتخذ تدابير جدية من قبل المجتمع الدولي لضمان وحماية المدنيين الفلسطينيين⁽¹⁾.

الخلاصة:

إن بعثة التواجد الدولي في الخليل تأخذ الطابع الرضائي، حيث إنها خضعت لاتفاق أبرمه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، الأمر الذي يحسم أن استمرار وجود البعثة إنما يعتمد كلياً على إرادة ورغبة الطرفين المشتركة، مع ذلك فإن طبيعة الرضائية هنا تشابه الرضائية في وجود قوات أممية لحفظ السلام، كما تؤثر إلى ذلك المبادئ والأسس المقررة في سوابق دولية عديدة⁽²⁾، وفي هذا تتشابه مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

من حيث أن بقاء التواجد الدولي مرهون ببقاء الرضا على وجودها في أراضي الدولة المضيفة، فلها أن تطلب سحبها متى شئت، ودليل ذلك انسحاب القوات

(1) الشوبكي، بلال، رئيس دائرة العلوم السياسية جامعة الخليل، مقال منشور بالشبكة، إنهاء إسرائيل عمل بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل الدوافع والتبعات على الرابط:

<https://al-shabaka.org/ar/author/belalshobaki>

أمكن زيارته في 2/ 8/ 2019

(2) حيث نادى الأمين العام للأمم المتحدة (داغ همرشولد) عند إنشاء قوة الطوارئ الدولية المرسلة إلى مصر عام 1956 إلى ضرورة موافقة الدولة المعنية على دخول قوات حفظ السلام إلى أراضيها، فأصدر تصريحاً مفاده أن القوات الدولية ستبقى في مصر برضا الأطراف المعنية حتى تنجز مهمتها، وهذا المبدأ أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام 1962 الخاص بنفقات قوات الأمم المتحدة المرسلة إلى الشرق الأوسط والكونغو، حيث صرحت بأن عمليات حفظ السلام لا تعني القيام بهذه العملية دون موافقة الدولة المعنية. حسونة، رمزي نسيم، مرجع سابق، ص 265.

الدولية من مصر عام 1967 بناء على طلب من الحكومة المصرية⁽¹⁾. إن رضا الدولة المضيفة ضروري في كل الحالات، وخاصة أن إنشاء قوات حفظ السلام يتم بالاستناد إلى التدابير السلمية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن القرارات الصادرة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن في هذا الشأن لا تتمتع بالقوة الإلزامية ولن تدخل حيز النفاذ إلا بموافقة الأطراف المعنية عليها⁽²⁾. كما تتميز البعثة بالحياد، فهي لم ترسل لمناصرة طرف ضد آخر وتختصر مهمتها في كتابة التقارير عن الأحداث، وهذه صفة تشابه أيضاً مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام⁽³⁾.

نخلص هنا إلى أن مسؤولية البعثة ليست تعديل الأوضاع القائمة أو تغييرها، سواء من الناحية القانونية أو السياسية، ويجب عليها أن تكون دائماً على الحياد سياسياً وقانونياً في علاقتها بالجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وبذلك، فإن بعثة التواجد الدولي تعتبر شكلاً من أشكال الحماية الدولية القانونية، إلا أن مواطن ضعفها الكثيرة النابعة من اعتبارات سياسية ممثلة بالقيود التي تم فرضها على هذه البعثة الدولية نتيجة للمهادنات السياسية، تمخض عنه تجريد البعثة من قوتها التنفيذية، هذا بالإضافة إلى أن تخصصها لم يضمن اعتماد آليات تنفيذية خارجية تلزم

(1) سرحان، عبد العزيز، الأصول العامة للمنظمات الدولية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1967، ص 564.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) فهي وفق تقرير الأمين العام (همرشولد) بشأن قوات الطوارئ الدولية لحفظ السلام المرسلة إلى مصر، لن يكون للقوة أي نية في ترجيح كفة طرف على آخر وأنها لن تكون أداة للضغط السياسي على مصر، وإلا فإن مصر لها الحق بالألا تقبل بدخول قوات الطوارئ لحفظ السلام إلى أراضيها. مؤمن، مصطفى، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق 1960، ص 105 - 106.

الدول للتحرك بناء على ما تقوم هذه البعثة برفعه⁽¹⁾.

حيث إن المعروف والمتفق عليه أن تقارير البعثة يحظر نشرها، إلا أنه تتم مشاركتها مع الاحتلال والجهات الفلسطينية، وينبغي على الطرفين تقديم إجابات رسمية حول الاستفسارات المقدمة من البعثة، من أجل إيجاد حلول مناسبة للحوادث المسجلة، وتقوم البعثة بمشاركة التقارير مع الدول الست المشاركة في البعثة، والتي بدورها تقوم في بعض الحالات باستخدام وسائل دبلوماسية لإيجاد حلول للخروقات في المدينة⁽²⁾.

ومع ذلك، فإن إفاد بعثة التواجد الدولي إلى مدينة الخليل يعتبر إنجازاً على الرغم مما يعترضها من عيوب، ذلك من حيث تأثيرها السياسي، كما أنها تعتبر أول خطوة على سبيل الإنجاز القانوني لتوثيق الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، إضافة إلى تنبيه الرأي العام العالمي إلى ممارسات الاحتلال، وهذا يشكل وسيلة ضغط على إسرائيل للتخفيف من حدة ممارساتها.

وهكذا، فإن قرار حكومة الاحتلال بإنهاء عمل البعثة وإن كان أمراً تتيحه الاتفاقية النازمة لوجود هذه البعثة، إلا أن طبيعة دورها وخلفيات أو مرجعية تشكيلها الدولية إلى جانب استمرار تفاعل الأسباب الموجبة لوجودها بالأساس لا تجعل من شرط الرضائية عاملاً محدداً وحيداً في استمرار عملها، وإن كان هو العنصر الحاسم في الاتفاقية الثنائية والمبادئ القانونية الدولية التي وإن جعلت من شرط رضا الدولة المعنية بهذه القوة فإن ذلك لا يعني، باستمرار تفاقم الأوضاع والأسباب الموجبة

(1) مؤسسة الحق، ورقة أفكار - الحماية الدولية، الإمكانية والطموح، 2002، ص 15.

(2) <https://www.alaraby.co.uk/investigations/2016/2/8/%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9>

للرقابة والحماية، استكمال المهمة وانتفاء ما يتطلب وجود أشكال أخرى من أشكال الرقابة والحماية، كما لا يعني ذلك انتفاء أو سقوط المسؤولية الدولية وإعفاء المجتمع الدولي من هذه المسؤولية لجهة متابعة تنفيذ قراراته ذات الصلة.

وتتضاعف أهمية دواعي وموجبات توفير الحماية في ظل تواصل الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات المتصاعدة على حقوق الشعب الفلسطيني، وحتى في ظل تداعيات إنهاء عمل بعثة التواجد الدولي في الخليل، وفي مقدمتها فتح الباب أمام تصعيد تلك الاعتداءات والانتهاكات دون حسيب أو رقيب، إلى جانب ما مثلته من خرق يقوض الاتفاقيات النازمة لوجود هذه البعثة، بدءاً من بروتوكول الخليل إلى اتفاقيات أوسلو، وهي الاتفاقيات التي تحظى برعاية دولية ومدى انعكاسها على عملية السلام التي مازالت تشكل إطاراً دولياً لإنهاء الصراع بإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام بحل الدولتين.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب

- (1) بسج، نوال أحمد، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي، بيروت، ط 1، 2010.
- (2) البلتاجي، سامر جابر حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2006.
- (3) جابر، محمد محفوظ، الاستيطان الصهيوني في محافظة الخليل، دار المؤلف للنشر والتوزيع عمان، 2004.
- (4) حسين، غازي الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- (5) سرحان، عبد العزيز، الأصول العامة للمنظمات الدولية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1967.
- (6) د. العمري، حكيم، الاستيطان الإسرائيلي الأراضي المحتلة- دراسة في أحكام القانون الدولي العام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018.
- (7) الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت سنة 1985، ص 555.
- (8) لجنة إعمار الخليل، الاستيطان اليهودي داخل البلدة القديمة في الخليل، لجنة إعمار الخليل، الخليل، فلسطين، 2003.
- (9) هنداي، حسام أحمد محمد، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام الدولي الجديد دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص: 414.
- (10) وائل، أحمد علام، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- (11) الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الأولى 1915-1946، جامعة الدول العربية، القاهرة، الوثائق 1-10.

ثانياً: الرسائل الجامعية

أ- دكتوراه

- (1) أبو النصر، عبدالرحمن، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقاتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2000.
- (2) أبو سحلية، محمد عبدالعزيز، المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1987.
- (3) شحاتة، مصطفى كامل، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، دراسة تطبيقية عن الاحتلال الإسرائيلي للأقاليم العربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1977.
- (4) شديد، فادي قسيم، حماية المدنيين تحت الاحتلال العسكري وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة المنار، تونس، 2008.
- (5) قلي، أحمد، رسالة دكتوراه بعنوان قوات حفظ السلام في ظل المستجدات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2013.
- (6) مؤمن، مصطفى، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق 1960.

ب- ماجستير

- (1) أبو الرب، صلاح حسن محمود، الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000 رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح - نابلس، 2005.
- (2) تيم، قصي مصطفى عبد الكريم، مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2010.
- (3) جبارين، حسن أحمد حسن، دراسة ماجستير، جامعة القدس، المركز القانوني للتواجد الدولي في الخليل، 2016.
- (4) حمدان، أمينة شريف، حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (اتفاقية جنيف الرابعة) رسالة ماجستير، جامعة النجاح نابلس، 2010.
- (5) الزبن، هایل صالح، الأساس القانوني لمنح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.

- 6) سلامة، أيمن عبدالعزيز، النظام القانوني لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2000.
- 7) موسى، سامر أحمد، الحماية الدولية للمدنيين في الأقاليم المحتلة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

ثالثاً: الدراسات:

- 1) د. بفر، توني، آليات ونهج مختلفة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد: 91، العدد 874، حزيران 2009.
- 2) الجعبة، نظمي، مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل (دراسة) مجلة الدراسات الفلسطينية الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية على الرابط palestine-studies.org/ar/mdf
- 3) خميس، راسم، إستراتيجية الاستيطان في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، دراسة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية على الرابط palestine-studies.org
- 4) الرئيس، ناصر، المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني، مؤسسة الحق، رام الله - فلسطين، 1999.
- 5) ريتشارد فولك، وضع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بمقتضى القانون الدولي، دراسة منشورة في كتاب: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وقائع ندوة دولية في واشنطن، نيسان/ أبريل 1985، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة، 1985.
- 6) عبد الحكيم حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، منشورات مركز التخطيط الفلسطيني - رام الله، 2006.
- 7) العويوي سوزان والقواسمي فراس، الاستيطان الإسرائيلي محافظة الخليل بين الماضي والحاضر، دراسة صادرة عن مركز رؤية للتنمية السياسية الرابط: الزيارة في 25 / 7 / 2019 <http://www.vision-pd.org>
- 8) المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية التي تنفذها الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013.

رابعاً: التقارير

- جردات، زاهي، الاستيطان اليهودي في منطقة الخليل ومعاناة المواطنين، تقرير مؤسسة الحق، رام الله، 1996.

- تقارير بعثة التواجد الدولي tiph.

- الالتزام بضمان الاحترام. دعوة إلى الأطراف السامية المتعاقدة بشأن ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، غزة، 2001 تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنشور على الرابط www.pchrgaza.org الذي أمكن الوصول إليه بتاريخ 21 / 7 / 2019.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع، 2007-2016.

- تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين. - تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المقدم إلى الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، حزيران، 2017.

- قرار العدل العليا 81 / 175 مصطفى عنابي النتشة ضد وزير الأمن، بشأن قضية «بيت هداسا».

- شكاوى الفلسطينيين من سكان الخليل حول المضايقات والتنكيل الذي يتعرضون له بسبب مستوطني بيت هداسا.

- يهوديت كارب: رئيسة التحقيق في الشبهات ضد الإسرائيليين في «يهودا والسامرة» الضفة الغربية، تقرير طاقم المتابعة، وزارة العدل، 1982.

- من تقرير لجنة التحقيق في مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل (تقرير لجنة شمغار)، 1994. القدس.

- تقرير طاليا ساسون، الرأي الاستشاري بشأن البؤر الاستيطانية غير المرخصة، القدس، شباط / فبراير 2005.

- تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ آذار / مارس 2018 بعنوان الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل.

- تقرير سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية إصدارات بتسليم، 2002 على الرابط btselem.org/Arabic/publication الذي أمكن الوصول إليه في 27 / 7 / 2019.

- الشوبكي، بلال، رئيس دائرة العلوم السياسية - جامعة الخليل، مقال منشور بالشبكة - إنهاء إسرائيل عمل بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل الدوافع والتبعات علي الرابط:

<https://al-shabaka.org/ar/author/belalshobaki>.

- مؤسسة الحق، ورقة أفكار - الحماية الدولية، الإمكانية والطموح، 2002.

خامساً: مجلات، صحف، وكالات أنباء

- هآرتس الإسرائيلية + معاريف الإسرائيلية + القدس الفلسطينية + فلسطين في شهر + وكالة وفا + وكالة قدس برس + إنترناشيونال للأنباء + وكالة سوا الفلسطينية.

سادساً: الروابط الإلكترونية

عصبة الدفاع اليهودية

القناة الإسرائيلية العاشرة

- http://archive.adl.org/extremism/jdl_chron.html
- http://archive.adl.org/extremism/jdl_chron.html <http://ar.wikipedia.org/wiki/http://www.arij.org/admin/2006-1>
- WWW.TIPH.ORG-AR-ABOUT-TIPH-THE/ESTABLISHMENT-OF-TIPH/
- PASSIA.ORG/Maps/view/109www.hebron.plo.ps ›
- <https://qanon.ps> › news
- www.wafa.ps/ar
- <http://www.ochaopt.org/vpp.aspx>
- UN.org/ar/story
- <https://www.alaraby.co.uk/investigationswww.tiph.org>
- <http://hadfnews.ps/post/52188http://www.oppc.pna.net/mag>

سابعاً: وثائق، اتفاقيات وأحكام:

ميثاق الأمم المتحدة + القانون الدولي الإنساني + قانون حقوق الإنسان الدولي + اتفاقيات جنيف الرابعة + اتفاقية لاهاي 1907 + الإعلان العالمي لحقوق الإنسان + الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين الحرب + مجموعة قرارات مجلس الأمن + مجموعة قرارات الجمعية العامة + بيانات الدول الأطراف المتعاقدة السامية باتفاقيات جنيف + اتفاقيات دولية لمنح الامتيازات والحصانات الدولية + اتفاقية أو سلو 2 + بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل + اتفاق بشأن التواجد الدولي في الخليل + اتفاقية التفاهم بخصوص التواجد الدولي المؤقت في الخليل + حكم العدل العليا الإسرائيلية بقضية بيت هداسا + أمر الحاكم العسكري الإسرائيلي بالضفة الغربية بشأن امتيازات بعثة التواجد الدولي في الخليل.



شمس للنشر والإعلام

ت فاكس: ٠١٢٨٨٨٩٠٠٦٥ (٠٢)

www.shams-group.net